نشرة مفاوضات الأرض

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 1

المجلد 12، رقم 608 | الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة | الاثنين 1 ديسمبر/كانون الأول 2014

مؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما:
1-12 ديسمبر/كانون الأول 2014

يُفتتح اليوم في ليما، بيرو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ويستمر حتى 12 ديسمبر/كانون الأول. ويتضمن المؤتمر الدورة العشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. كما ستعقد ثلاث هيئات فرعية اجتماعاتها خلال هذا المؤتمر وهي: الهيئة الفرعية للتنفيذ، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، والفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وسوف ينظر المؤتمر في جدول الأعمال المكون من عدة بنود من بينها التمويل والتخفيف والتكيف والتكنولوجيا. كما سيستمع مؤتمر الأطراف إلى تقرير من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز حول التقدم المُحرز أثناء العام الثالث من ولايته الخاصة بإعداد "بروتوكول أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية تنطبق على جميع الأطراف" بحلول عام 2015 على أن تدخل حيز التنفيذ بحد أقصى 2020.

نبذة مختصرة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو: بدأت الاستجابة السياسية الدولية لتغير المناخ بإقرار الأمم المتحدة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992 التي وضعت إطاراً للعمل لتثبيت تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بهدف تجنب "التدخلات الخطيرة الناشئة عن أنشطة بشرية" في النظام المناخي. هذا قد وقع حتى الآن 196 طرفاً على الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 21 مارس/آذار 1994.

وفي ديسمبر/كانون الأول 1997، وافقت وفود مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة التي عُقدت في كيوتو، اليابان على بروتوكول للاتفاقية يُلزم الدول الصناعية والدول في مرحلة التحول لاقتصاد السوق بتحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات. وقد وافقت هذه الدول، التي تُعرف بالدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية، على تخفيض الانبعاثات الكلية لستة من غازات الدفيئة بمتوسط قدره 5% عن مستوياتها عام 1990 وذلك في الفترة بين 2008 و 2012(فترة الالتزام الأولى) وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى. وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 فبراير/شباط 2005 ووقع عليه 192 طرف .

المفاوضات طويلة الأجل فيما بين 2005 إلى 2009: انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو؛ في مونتريال بكندا في عام 2005 حيث تقرر إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو طبقا للمادة 3-9 من البروتوكول والتي تلزم الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالنظر في التعهد بالتزامات إضافية قبل سبع سنوات على الأقل من نهاية فترة الالتزام الأولى.

وفي ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة في بالي، إندونيسيا ونتج عنه الاتفاق على خارطة طريق بالي للقضايا طويلة الأجل. وأقر مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر خطة عمل بالي وأنشأ الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية ليكون مسؤولاً عن أعمال التخفيف والتكيف والتمويل والتكنولوجيا والرؤية المشتركة حول العمل التعاوني طويل الأجل. واستمرت المفاوضات حول الالتزامات الإضافية للدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول ضمن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وتحدد الموعد النهائي لاختتام المفاوضات ذات المسارين في كوبنهاغن 2009.

كوبنهاغن: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2009 في كوبنهاغن، الدانمرك. وقد شهد هذا الحدث رفيع المستوى نزاعاً حول الشفافية والعملية ذاتها. وبنهاية مساء يوم 18 ديسمبر/كانون الأول نتج عن هذه المحادثات اتفاقاً سياسياً: "اتفاق كوبنهاغن" والذي تم عرضه على الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف لإقراره. وبعد ثلاثة عشر ساعة من الجدل، وافقت الوفود على "الإحاطة علماً" باتفاق كوبنهاغن وإلى مد ولايات المجموعات المتفاوضة حتى الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في 2010. وفي عام 2010، أعلنت ما يزيد على 140 دولة دعمها لاتفاق كوبنهاغن. كما قدمت ما يزيد على 80 دولة معلومات حول أهداف أو أعمال التخفيف لديها.

كانكون: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2010 في كانكون، المكسيك حيث قامت الأطراف بالانتهاء من إعداد اتفاقيات كانكون وقررت مد فترة عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية والفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو حتى عام آخر. وبموجب مسار هذه الاتفاقية. يشير المقرر ١/م أ -16 إلى إدراكه إلى الحاجة إلى عمل تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 2° درجة مئوية عن مستويات ما قبل العصر الصناعي. كما وافقت الأطراف على النظر في تعزيز الهدف طويل المدي أثناء مراجعته عام 2015 ويشمل ذلك ما يتعلق بهدف 1.5° درجة مئوية المقترح. كما تناول المقرر ١/م أ - 16 الجوانب الأخرى من التخفيف مثل قياس الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها، و خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية ودور الحماية والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون في الغابات.

كما ساهمت اتفاقية كانكون في إنشاء مؤسسات وعمليات جديدة وتشمل إطار كانكون للتكيف ولجنة التكيف وآلية التكنولوجيا والتي تتضمن اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وتم إنشاء

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا ووربث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:.<anna@iisd.org>

الصندوق الأخضر للمناخ وتم تكليفه ككيان تشغيلي جديد للآلية المالية للاتفاقية.

وبموجب مسار البروتوكول ناشد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول بزيادة مستوى الطموح نحو تحقيق التخفيض الكلي، كما اعتمد المقرر 2/ م أ إ-6 حول استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

ديربان: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديربان، جنوب أفريقيا في الفترة من 28 نوفمبر/تشرين الثاني وحتى 11 ديسمبر/كانون الأول 2011. وتغطي نتائج مؤتمر ديربان موضوعات كثيرة منها الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، وقرار حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية، والاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ. كما وافقت الأطراف على بدء عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ليُكلف بمهمة "إعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية يتم تطبيقها على كل الأطراف". ومن المخطط أن يستكمل فريق العمل هذا المفاوضات في 2015. ويجب أن تدخل الأداة الجديدة حيز التنفيذ بحد أقصى عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك تم تكليف الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالنظر في الإجراءات الخاصة بغلق فجوة طموح ما قبل 2020 والتي تتعلق بهدف 2درجة مئوية

الدوحة: تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في الدوحة، قطر في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2012. وقد نتج عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات يشار إليها بـ "بوابة الدوحة للمناخ". وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الدوحة. كما وافقت الأطراف أيضاً على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وكما تم تحويل عدد من الأمور التي تتطلب المزيد من الدراسة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مثل: مراجعة 2013 – 2015 للهدف العالمي، وأعمال التخفيف بواسطة الدول المتقدمة والدول النامية، وآليات مرونة بروتوكول كيوتو، وخطط التكيف الوطنية، والقياس والإبلاغ والتحقق، وآليات السوق والآليات الأخرى، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

وارسو: تم عقد مؤتمر وارسو المعني بتغيّر المناخ في الفترة من 11 – 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في وارسو، بولندا. وقد تركزت المفاوضات حول تنفيذ الاتفاقيات التي تم الوصول إليها في الاجتماعات السابقة وتشمل استكمال عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وقد أقر الاجتماع القرار الخاص بالفريق العامل والذي يدعو الأطراف إلى البدء في أو تكثيف الاستعدادات المحلية الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، كما قرر المؤتمر الإسراع في تنفيذ خطة عمل بالي وطموح ما قبل عام 2020. كما أقرت الأطراف قراراً بإنشاء آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية – وهي سلسلة مكونة من سبعة قرارات حول التمويل والترتيبات المؤسسية والقضايا المنهجية الخاصة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

الأحداث الرئيسية فيما بين الدورات

الدورة الرابعة من الجزء الثاني من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: انعقدت هذه الدورة في الفترة من 10-14 مارس/ آذار 2014 في بون، ألمانيا. بموجب مسار العمل 1 (اتفاق عام 2015) انعقد الاجتماع في مشاورات مفتوحة حول البند 3 من جدول الأعمال والذي يتناول التكيّف، والمساهمات المحددة على المستوى الوطني، والتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات (سُبُل التنفيذ)، والطموح، والمساواة، والتخفيف وشفافية الإجراءات والدعم وقضايا أخرى متعلقة بالعناصر. وقد تناولت ورشة عمل تم عقدها أثناء الدورة الاستعدادات المحلية للمساهمات المحددة على المستوى الوطني. وبموجب مسار العمل 2 (طموح ما قبل عام 2020) تم عقد اجتماعات الخبراء التقنيين حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

اجتماعات ما بين الدورات في بون: تم عقد مؤتمر بون المعني بتغيّر المناخ في الفترة من 4 – 15 يونيو/ حزيران في بون، ألمانيا. وتضمن هذا المؤتمر الدورتين الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ وللهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والجزء الخامس من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وخلال هذا الاجتماع، تقدمت الأطراف في المفاوضات حول الفريق العامل، وأعدت مسودة قرارات ليتم تقديمها لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل في ليما. كما شارك الوزراء في فعاليات رفيعة المستوى وهي المائدة المستديرة الوزارية رفيعة المستوى بموجب بروتوكول كيوتو والتي تهدف إلى تقييم تنفيذ البروتوكول وتوفر للوزراء الفرصة لزيادة التزامات دولهم فيا يتعلق بالالتزام المقدر كمياً بالحد من الانبعاثات وخفضها، بالإضافة إلى حوار وزاري رفيع المستوى حول منهاج ديربان للعمل المعززّ والذي يهدف إلى زيادة طموح ما قبل 2020 وتوفير الزخم لمفاوضات اتفاق عام 2015.

الجزء السادس من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: انعقد الجزء السادس من الدورة الثانية في الفترة من 20 – 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 في بون، ألمانيا. وبموجب مسار العمل استمرت الوفود في توضيح عناصر مسودة نص المفاوضات والذي سيعتبر الأساس للهيكل النهائي لاتفاق 2015، كما تم النظر في الورقة "غير الرسمية" حول وجهات نظر الأطراف ومقترحاتهم حول العناصر الإضافية لمسودة النص التفاوضي.

كما تركزت أعمال الفريق العامل على مسودة قرار تحدد أنواع المعلومات التي تقدمها الدول عندما تقوم بالإبلاغ عن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني، وكيف سيتم النظر في هذه المساهمات. وبموجب مسار العمل 2، ركزت اجتماعات الخبراء التقنيين على: فرص العمل على غازات الدفيئة بخلاف ثاني أكسيد الكربون، وحجز الكربون واستخدامه وتخزينه، ومتابعة اجتماعات الخبراء التقنيين حول إطلاق فرص التخفيف من خلال كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والبيئة الحضرية وتحسينات استخدام الأراضي في فترة ما قبل 2020. كما ناقشت الدول مسودة قرار حول طموح ما قبل 2020.

الدورة الأربعون للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ: انعقدت الدورة الأربعون في الفترة من 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 إلى 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 في كوبنهاجن، الدنمارك، وذلك لدراسة واستكمال العمل في التقرير التجميعي وملخص صانعي السياسات الذي يتمم تقرير التقييم الخامس للفريق. وقد شارك ما يزيد على 800 مؤلف ومراجع من 85 دولة في إعداد تقرير التقييم الخامس خلال الستة أعوام الماضية، وقد خلُص التقرير إلى ما يلي: إن تغيّر المناخ واضح وغير مسبوق، ومن الضروري القيام بتخفيضات كبيرة ومستمرة في الانبعاثات لتجنب العواقب الخطيرة، وكلما تأخر القيام بهذه الإجراءات ازدادت التكلفة وازداد اعتمادنا في المستقبل على التكنولوجيات التي لم يتم اختبارها.

الاجتماع السادس والعشرون لبروتوكول مونتريال: انعقد الاجتماع العاشر لمؤتمر أطراف اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (مؤتمر الأطراف العاشر) والاجتماع السادس والعشرون لأطراف برتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون في الفترة من 17 – 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 في باريس، فرنسا. وقد تناولت الاجتماعان بنجاح عديد من القضايا تشمل تجديد موارد الصندوق متعدد الأطراف. ومع ذلك لم تستطع الأطراف التوصل إلى اتفاق حول تعديل أو عدم تعديل البروتوكول ليتعامل مع الهيدروفلوروكربون التي قدمها البروتوكول كبدائل للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ولكن تم فيما بعد اكتشاف أثرها الكبير على زيادة الاحترار العالمي.

نشرة مفاوضات الأرض

. . . . . .

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 2

المجلد 12، رقم 609 | *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* | الثلاثاء 2ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ في ليما:
الاثنين 1 ديسمبر/كانون الأول 2014

تم افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ يوم الإثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول في ليما، بيرو، وبعد ذلك تم عقد الجلسات الافتتاحية العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والدورتين الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. وقد أقر مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل جدول الأعمال وتنظيم العمل الخاص بهما وبعد ذلك تم إلقاء البيانات الافتتاحية. كما أقرت الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية جدول الأعمال وتنظيم العمل الخاص بهما وتم تناول كل بنود جداول الأعمال التي تتضمن عدة أمور من بينها: التكيّف، والتخفيف، وتدابير الاستجابة، والخسائر والأضرار، وسُبُل التنفيذ وتتضمن التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وآليات السوق والآليات الأخرى والتقارير المقدمة من الأطراف. كما تم عقد اجتماعات فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية بعد الظهر ضمن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول العديد من القضايا.

حفل الافتتاح

سلط مارسين كورولیك رئيس الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف/ الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل الضوء على عدة نتائج هامة للدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف، كما أثنى على الاشراك المبكر لبيرو وفرنسا مما سمح "للثلاثي بأن يجعل الطريق إلى باريس طريقاً سريعاً وممهداً".

تم انتخاب مانويل بولجار فيدال وزير البيئة في بيرو بالتزكية رئيساً للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل. ذكر بولجار فيدال أن الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف يجب أن تعمل على زيادة الثقة وتخلق مساحة للحوار بين مختلف الجهات سواء كانت دول أو جهات أخرى، كما يجب أن تضع الأساس لاتفاق جديد للمناخ من خلال مسودة نص يخلق التوازن بين الأعمال الخاصة بالمناخ والتنمية المستدامة.

أكدت سوزانا فيلاران دي لا بوينتي، عمدة ليما، بيرو على الدور الأساسي الذي تلعبه المدن الكبيرة في التصدي لتغيّر المناخ، كما سلطت الضوء على التزام العُمْد في كل أنحاء العالم بتشجيع وتأكيد استخدام نموذج جديد للتنقل وتغيير مصفوفة الطاقة والاستثمار في البنية التحتية الخضراء.

وبالإشارة إلى الخطوط والنقوش الصخرية القديمة في نازكا، بيرو شجعت كريستيانا فيجورس الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ .. شجعت الوفود على الحصول على الإلهام والدافع من هذه الرموز الأثرية القديمة "لكي نستطيع أن ننقُش ونحفر خطوط العمل" نحو: إعداد نص اتفاق عالمي جديد، وتحقيق تقدم في مجال التكيّف، ودعم القدرات المالية للكيانات الأكثر ضعفاً.

ومن خلال رسالة مسجلة عن طريق الفيديو، عبّر أولانتا هيومالا رئيس بيرو عن حزنه على أن الإنسانية " تخلت عن اتباع ممارسات الاستدامة" وذكر أنه قد حان الوقت لأن نعود إلى المسار السليم عن طريق اتخاذ إجراءات نحو تغيّر المناخ.

قدم راجندرا باشاواري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ النتائج الرئيسية للتقرير التجميعي الخاص بتقرير التقييم الخامس وأكد على أنه كي نظل في نطاق هدف أقل من 2 درجة مئوية فإن ذلك يتطلب انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل 40 – 70% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات عام 2010، كما يجب أن نصل إلى مستويات صفرية أو سلبية بحلول عام 2100.

الجلسة العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف

الأمور التنظيمية: وافقت الأطراف على تطبيق مسودة النظام الداخلي (FCCC/CP/1996/2) باستثناء مسودة القاعدة رقم 42 الخاصة بالتصويت.

أقر مؤتمر الأطراف جدول الأعمال كما هو مقترح، وتم تعليق بند جدول الأعمال الخاص بالمراجعة الثانية لملاءمة المواد 4-2 (أ) و(ب) من الاتفاقية (التخفيف بواسطة الدول المتقدمة). كما وافق مؤتمر الأطراف على تنظيم العمل. وقام مؤتمر الأطراف بتحويل بند جدول الأعمال الخاص بعضوية الأطراف غير المدرجة في المرفق 1 في فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات والرسائل الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق 1 إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ.

أشار بولجار فيدال رئيس مؤتمر الأطراف إلى أنه سيتم عقد المشاورات الخاصة بانتخاب الأعضاء. ووافقت الأطراف على اعتماد المنظمات التي تعمل بصفة مراقب (FCCC/CP/2014/4).

أعلن بولجار فيدال أنه قد تم تحديد يوم 11 ديسمبر/ كانون الأول يوم الأعمال الخاصة بالمناخ في ليما. وأكد على اتباع منهج يعتمد على الأطراف ويتسم بالشفافية، كما حث الأطراف على الالتزام باختتام المفاوضات في الوقت المحدد.

الجلسة العامة للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

الأمور التنظيمية: أقرت الأطراف جدول الأعمال (FCCC/KP/CMP/2014/1) مع بعض تعديلات طفيفة.

وفيما يتعلق بانتخاب الأعضاء الذين سيتم استبدالهم، أشار بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل إلى أنه سيتولى القيام بمشاورات حول الترشيحات. ووافقت الأطراف على تنظيم العمل.

الجلسة العامة المشتركة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل

دعا مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين إلى القيام بعدة أمور من بينها تعزيز توفير سُبُل التنفيذ بواسطة الدول المتقدمة، والتنسيق بين آليات التكنولوجيا والتمويل، والمعاملة المتساوية فيما يتعلق بالتخفيف والتكيّف وسُبُل التنفيذ وشفافية العمل والدعم في اتفاق عام 2015.

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:<anna@iisd.org>

حدد مندوب أستراليا نيابة عن مجموعة المظلة المهام المطلوب القيام بها في ليما وتشمل: التقدم في العناصر الخاصة بالنص التفاوضي، وضع إرشادات واتجاه واضح للمزيد من العمل في 2015، وتقديم الإرشادات التي تساعد الدول على إعداد مساهمات واضحة وتتسم بالشفافية لما بعد عام 2020.
أشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى توقعاته في أن يتم إحراز تقدم في ليما نحو تبني اتفاق عالمي جديد للمناخ في باريس، وأشار إلى اقتراح المجموعة بتخفيض 40% من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 1990 طبقا لما تم الإعلان عنه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول. كما رحَّب بالتقرير التجميعي الخاص بتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ وبنتائج الرسملة المبدئية للصندوق الأخضر للمناخ والتي تصل إلى 9,7 مليار دولار أمريكي.
عبر مندوب المكسيك نيابة عن مجموعة السلامة البيئية عن دعمه للانتهاء من مسودة الاتفاق الذي سيتم إقراره في 2015 وبتوضيح أكثر للمهام التي سيتم القيام بها في عام 2015. كما أكد على أهمية تنفيذ أنظمة الشفافية، وتقييم نظام التخفيف الحالي ويشمل الالتزامات المتعهد بها في فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو.
أشارت مندوبة ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى أن الأمور المالية هي الأساس في نجاح الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، وحثت على المزيد من الوضوح والتنبؤ فيما يتعلق بضخ 100 مليار دولار أمريكي كل عام من الدول المتقدمة بحلول عام 2020. كما دعت إلى التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو وحماية السلامة البيئية للالتزامات الحالية بموجب بروتوكول كيوتو وتحسين آليات السوق.
أكد مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية على الحاجة إلى "تأكيد" ريادة الدول المتقدمة، والتصديق على تعديل الدوحة، واتخاذ قرار واحد بموجب مسار العمل للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز (اتفاق عام 2015)، وبتركيز المناقشات حول كيفية غلق فجوة التمويل على الأمد الطويل.
أكد مندوب نيكاراجوا نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير على أهمية المفاوضات النصية الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في تقليل الاختلافات والوصول إلى اتفاق في الرأي. كما أشار إلى أهمية القضايا الخاصة بطموح ما قبل 2020، وسُبُل التنفيذ وتدابير الاستجابة.
دعا مندوب نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً المجتمع الدولي إلى الاستجابة إلى احتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً، ووصف التعهدات الحديثة للصندوق الأخضر للمناخ بأنها "مُشجعة ولكن غير كافية" ونادى بالمزيد من الوضوح في خطط التكيّف الوطنية ويشمل ذلك الشكل النهائي الخاص بها والاختصاصات والقرارات المتعلقة بالجهات المدعمة.
أكد مندوب جنوب أفريقيا نيابة عن البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين على عدة أمور من بينها الحاجة إلى: استجابة عالمية للتكيّف، والتشغيل الكامل لآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار ، والتقدم في التمويل طويل الأجل وسُبُل التنفيذ، وأن تقوم الدول المتقدمة بزيادة طموحها والوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول.
أشار مندوب فنزويلا نيابة عن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكيا اللاتينية ومندوب السلفادور إلى ضرورة القيام بعدة أمور من بينها: المفاوضات النصية للاتفاق الجديد، والمنهج المتكامل للتكيّف والتخفيف، وسُبُل التنفيذ، وغلق فجوة التنفيذ.

أشار مندوب السعودية نيابة عن المجموعة العربية إلى رغبة الدول النامية في تنويع اقتصادياتها وأكد على المسئولية التاريخية للدول المتقدمة.
أكد مندوب باكستان نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير على أن بروتوكول كيوتو لا يزال يعتبر حجر الزاوية في نظام تغيّر المناخ المبني على القواعد وعلى المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة وعلى القدرات ذات الصلة لكل دولة. كما أعرب عن قلقه نحو التقدم البطيء في التصديق على تعديل الدوحة. ونادى بإعادة النظر في طموح الدول المتقدمة وغلق فجوة الطموح الخاص بالأطراف المدرجة في المرفق الأول قبل يونية/ حزيران 2015.
سلط مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة الضوء على المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية كعنصر في اتفاق عام 2015 ونادى بوجود نافذة لهذه المبادرة في الصندوق الأخضر للمناخ.
وصف مندوب شيلي نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي اجتماع ليما بأنه لحظة حاسمة في مستقبل نظام متعدد الأطراف لتغيّر المناخ، ونادى بعقد مفاوضات شفافة وشاملة ومثمرة وحث الدول على المشاركة في الصندوق الأخضر للمناخ.
أكد مندوب بليز، نيابة عن التكامل الإجتماعي لأمريكا الوسطى على الحاجة إلى: العمل بصورة حاسمة على التكيّف ومعاملة التخفيف والتكيّف بصورة متساوية، وتناول الخسائر والأضرار بمعزل عن التكيّف، وتقبل إطار وارسو الخاص بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، والوضوح في تقديم الدول المتقدمة لمبلغ 100 مليار دولار كل عام بحلول عام 2020.
نادت منظمات المرأة والنوع الاجتماعي بتضمين المرأة كجزء أساسي في الحلول الحقيقية، كما طالبت المنظمات غير الحكومية الشباب من القادة "بتجاوز طموحاتهم" وبناء عالم صحي وآمن ومزدهر بدون انبعاثات كربونية. نادت المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بالعمل المناخي الذي يحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى 1,5 درجة مئوية كما شجعت أن تركز المناقشات على طموح ما قبل 2020.
نادى مندوب الشعوب الأصلية بالتحقق من وجود منهج مبني على حقوق الإنسان يحترم حقوق الشعوب الأصلية في اتفاقيات تغيّر المناخ.
أكدت منظمات الحكومات المحلية والسلطات البلدية على الحاجة إلى ربط أهداف التنمية المستدامة مع مسارات مفاوضات المناخ بهدف التصدي لتغيّر المناخ بفعالية.
أشارت المنظمات غير الحكومية لنقابات العمال إلى نقص الطموح بين قادة العالم ونادت بدعم العمال في عملية التحول الاقتصادي نحو المستقبل المستدام.

الجلسة العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

الأمور التنظيمية: قام إيمانويل دوميساني دالاميني (سوازيلاند)، رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بافتتاح الجلسة العامة. وأقرت الأطراف جدول الأعمال ووافقت على تنظيم العمل في هذه الدورة (FCCC/SBSTA/2014/3).
انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى أن رئاسة مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل سوف تتولى المشاورات الخاصة بترشيح نائب رئيس ومقر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.
برنامج عمل نيروبي: قدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية البند (FCCC/SBSTA/2014/4,TNF.15 and MISC.8) وسوف تقوم بيث لافندر (كندا) وجوان هوفمايستر (بوليفيا) بالمشاركة في تيسير المناقشات غير الرسمية حول هذه القضية.
سلط مندوب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على مبادرة معارف التكيّف الخاصة بالبرنامج وذكر أن هذه المبادرة تحدد أولويات وتشجع الاستجابات لاحتياجات معارف التكيّف دون الإقليمية والخاصة بموضوعات محددة، وأنها تتسق مع اختصاصات برنامج عمل نيروبي وتعتمد على البنية التحتية والموارد الخاصة بالشبكة العالمية للتكيّف الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
الأمور المتعلقة بالعلم والمراجعة: تقرير التقييم الخامس الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ: سوف يعقد دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مشاورات غير رسمية حول هذا الموضوع. قدمت رينات كريس أمين الفريق الحكومي الدولي تحديثاً حول تقرير التقييم الخامس وأشارت إلى بعض من البيانات الرئيسية به.
البحوث والرصد المنتظم: قام الرئيس دلاميني بتقديم هذا البند، وقدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مراجعة عامة على نتائج الاجتماع الثاني للمجلس الحكومي الدولي للخدمات المناخية الخاص بالإطار العالمي للخدمات المناخية. كما قدم النظام العالمي لمراقبة المناخ واللجنة المعنية بسوائل رصد الأرض تقارير حول أنشطتها.

القضايا المنهجية بموجب الاتفاقية
الانبعاثات من وقود السفن: قدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية هذا البند (FCCC/SBSTA/2014/MISC.9).

وقدمت المنظمة الدولية للطيران المدني تقريراً حول التقدم في استراتيجياتها الشاملة الخاصة بالتعامل مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطيران المدني الدولي وأكدت على الاتفاق بين الحكومات للقيام بتحسين فعالية الوقود بنسبة 2% كل عام وذلك لتثبيت صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الخاص بالقطاع اعتباراً من 2020 وما بعده. أشار مندوب المنظمة البحرية الدولية إلى أنها تتعامل بفعالية مع الانبعاثات من السفن ونوه إلى اعتماد الدراسة الثالثة لغازات الدفيئة والتي تؤكد على التحسن المستمر والثابت في كفاءة السفن.
أثنى مندوبا سنغافورة واليابان على التقدم الذي تقوم به المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة البحرية الدولية. أشار مندوب الأرجنتين نيابة عن مجموعة من الدول النامية ومندوب الصين إلى أن الإجراءات التي اتُخِذَت نحو تغيّر المناخ من المنظمتين يجب أن تحترم مبادئ وأحكام الاتفاقية الإطارية وخاصة فيما يتعلق بالمسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

البنود الأخرى من جدول الأعمال: تم بإيجاز النظر في البنود والبنود الفرعية التالية وتم تحويلها إلى فرق الاتصال أو المشاورات غير الرسمية:
تقرير لجنة التكيّف
التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ولمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.
التوجيه المنهجي للأنشطة المتعلقة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.
آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار
القضايا المنهجية بموجب الاتفاقية وتشمل:
برنامج العمل الخاص بالنظر في إرشادات مراجعة تقارير الدول المتقدمة، ومنهجيات تقارير المعلومات المالية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، والقياسات المشتركة لمكافئ ثاني أكسيد الكربون من غازات الدفيئة.
كل البنود الفرعية الخاصة بالقضايا المنهجية بموجب بروتوكول كيوتو
كل البنود الفرعية الخاصة بآليات السوق والآليات الأخرى بموجب الاتفاقية الإطارية
برنامج العمل حول توضيح الأهداف المقدرة كمياً لتخفيض الانبعاثات من الدول المتقدمة من كل القطاعات
كل البنود الفرعية الخاصة بالتقارير حول هذه الأنشطة.

البيانات الافتتاحية
أكد مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين على الحاجة إلى تفعيل آلية وارسو الخاصة بالخسائر والأضرار وإلى إنشاء آلية للتعامل مع آثار تدابير الاستجابة. وذكر أن النُهج والأساليب المبنية على السوق والأساليب الأخرى يجب أن يتم التعامل معها بصورة متوازنة.
دعا مندوب الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على مجالات الأولوية وتشمل الانتهاء من القضايا المنهجية الخاصة بتوقيت التقارير بموجب فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، وتوضيح الوسائل المناسبة الخاصة بآليات السوق والآليات الأخرى، والانتهاء من برنامج العمل الخاص بتوضيح الأهداف المقدرة كمياً لتخفيض الانبعاثات من الدول المتقدمة من كل القطاعات.
رحب مندوب أستراليا نيابة عن مجموعة المظلة بالنظر في تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ ضمن حوار الخبراء المنظم. وأشار إلى الحاجة إلى استمرار العمل في التكيّف والنظر في قواعد تعزيز قدرات التخفيف وتشمل قطاع الأراضي.
سلط مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية الضوء على تقرير التقييم الخامس وأكد على الحاجة إلى الطموح الزائد في عملية التخفيف. كما شدد على أهمية استمرار ولاية اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ونادى بوجود دعم مالي منسق وكاف.
ذكر مندوب بليز نيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى أن أهمية برنامج عمل نيروبي يمكن أن يتم تعزيزها إذا تم تناولها ضمن لجنة التكيّف.

دعا مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة بأن يعمل التمويل على البدء في تنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية على الواقع.

أكد مندوب نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً على الحاجة إلى عمل تخفيض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة لتجنب الآثار التي لا يمكن إصلاحها والتي تعاني منها أقل البلدان نمواً بصورة أكبر ونادى بوضع أولويات لسُبُل التنفيذ.

الجلسة العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ
قامت آمنة بافولي (فيجي) بافتتاح الدورة وحثت الأطراف على التركيز على الوصول إلى اتفاق في الرأي بصورة فعالة.
الأمور التنظيمية: أقرت الأطراف جدول الأعمال (FCCC/SBI/2014/9) مع تعليق البند الخاص بالمعلومات حول البلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. كما وافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ على النظر ضمن أي بنود أخرى في عضوية الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في فريق الخبراء الاستشاري والمحال إليها من قبل مؤتمر الأطراف. وافقت الأطراف على تنظيم العمل كما هو مقدم.

جلسة فريق عمل التقييم متعدد الأطراف بموجب عملية التقييم والمراجعة الدولية: وصفت آمنة باوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ الدورة الحادية والأربعين بأنها دورة هامة وسوف تؤكد على أن الهيئة الفرعية للتنفيذ هي محور تنفيذ الاتفاقية الإطارية، كما أشارت إلى أن الأهداف المقدرة كمياً لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من الدول المتقدمة من كل القطاعات سيتم تقييمها خلال هذه الدورة.
انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس: أشارت آمنة باوفولي إلى أن رئاسة مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل سوف تتولى القيام بالمشاورات الخاصة بترشيحات نائب الرئيس ومقرر الهيئة الفرعية للتنفيذ.
بنود جدول الأعمال الأخرى: تم بإيجاز النظر في البنود والبنود الفرعية التالية من جدول الأعمال وتم إحالتها إلى فرق الاتصال أو إلى المشاورات غير الرسمية:
الأمور المتعلقة بأقل البلدان نمواً
آلية وارسو الدولية الخاصة بالخسائر والأضرار
خطط التكيّف الوطنية
كل البنود الفرعية الأخرى الخاصة بتنمية ونقل التكنولوجيا
بعض البنود الفرعية الخاصة بالتقارير المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية
بعض البنود الفرعية الخاصة بالتقارير المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية
برنامج العمل الخاص بالفهم المتزايد لتنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً
بعض البنود الفرعية الخاصة بالأمور المتعلقة بآليات بروتوكول كيوتو
تقرير حول لجنة التكيف
كل البنود الفرعية المتعلقة بالتمويل
بناء القدرات بموجب الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو
كل البنود الفرعية المتعلقة بتدابير الاستجابة
مراجعة 2013 – 2015
النوع الاجتماعي وتغير المناخ
الترتيبات الخاصة باجتماعات الوفود الحكومية والأمور الإدارية والمالية والمؤسسية

كما أحيطت الهيئة الفرعية للتنفيذ علما بموقف تقديم ومراجعة التقرير السادس للبلاغات الوطنية وتقرير السنتين الأوليتين (FCCC/SBI/2014/INF.19)، والتقرير الخاص ببيانات القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للفترة من 1990 – 2012 (FCCC/SBI/2014/20) وتقرير التجميع والمحاسبة السنوي من الأطراف المدرجة في المرفق ب بموجب بروتوكول كيوتو لعام 2014 (FCCC/KP/CMP/2014/7 and Add.1) وتقرير الإداري الخاص بسجل المعاملات الدولية بموجب بروتوكول كيوتو (FCCC/SBI/2014/INF.18) وتقرير اجتماعات الخبراء حول مركز المعلومات (FCCC/SBI/2014/INF.13) وملخص تقرير الحوار الثاني حول البند 6 من الاتفاقية الإطارية (FCCC/SBI/2014/15). كما طلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تقوم الأمانة بإنشاء مركز معلومات حول نتائج أعمال التخفيف التي قامت بها الدول النامية في قطاع الغابات.

البيانات الافتتاحية: أشارت العديد من الأطراف وتشمل بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين وأستراليا نيابة عن مجموعة المظلة والسودان نيابة عن المجموعة الأفريقية وناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة .. أشارت إلى الانتهاء من العمل في إجراءات آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار.

سلط مندوب مجموعة الـ77/الصين الضوء على عدة أمور من بينها أن تنفيذ التزامات تخفيض أو الحد من الانبعاثات بموجب فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو له أهمية قصوى في بناء الثقة في مفاوضات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. كما أكد على اقتراحات المجموعة لإنشاء لجنة لبناء القدرات وآلية لتدابير الاستجابة. كما أشار مع المجموعة الأفريقية إلى أسفه لعدم وجود أنشطة ملموسة حول سبل التنفيذ من جانب الدول المتقدمة.
أكد مندوب مجموعة المظلة على الحاجة إلى تقديم عمل تقني والتعرف دائما على التقدم في التنفيذ، وتحقيق تقدم في الآليات المؤسسية للتخفيف والتكيف وبناء القدرة.
دعا مندوب المجموعة الأفريقية إلى بناء إطار يشمل برنامج مدته عامين حول النوع الاجتماعي وتغير المناخ والذي يتجاوز اشتراك المرأة.
أكد مندوب الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تحسين أنظمة القياس والإبلاغ والتحقق لكل الأطراف مع الأخذ في الاعتبار القدرات الوطنية وأكد على استخدام الأسواق كعنصر رئيسي في الاتفاقية الجديدة.
دعا مندوب نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل أقل البلدان نمواً ودمج توصيات مراجعة 2013 – 2015 في المناقشات الحالية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.
أشار مندوب جمهورية كوريا نيابة عن مجموعة السلامة البيئية إلى الأهمية القصوى للفريق العامل متعدد الأطراف المعني بالتقييم، كما حث حوار الخبراء المنظم على البدء في مناقشة منهجيات المراجعة التفصيلية، كما دعا إلى مناقشة فترات انعقاد دورات اجتماع الأطراف وتشمل إمكانية عقد مؤتمر الأطراف كل عامين بعد عام 2015.
نادى مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بمقعد دائم للدول الجزرية الصغيرة في اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار، وحذر من "التفاوض عن طريق الإجهاد".
أكد مندوب بليز نيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى على أهمية برنامج عمل فريق الخبراء الاستشاري وعلى الحاجة إلى مواد تدريبية خاصة بالبلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، كما شدد على إحراز تقدم في مجال التكيف مع التركيز على التنفيذ، ولاحظ أنه لا يمكن تحقيق تقدم ملائم وكاف دون تمويل ملائم ومستدام.
سلط مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة الضوء على تنسيق دعم أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والمدفوعات المبنية على النتائج الخاصة بهذه المبادرة.
أكد مندوب كوستاريكا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي على الحاجة إلى الإسراع في العمل وتوفير التمويل لتنفيذ خطط التكيف الوطنية وضمان استدامة التمويل لصندوق التكيف، وتعزيز بناء القدرات للمؤسسات والشبكات وعمل مراجعة علمية للهدف العالمي طويل الأجل.
أكد مندوب جامايكا متحدثاً نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة حول الأمور المتعلقة بالآليات بموجب بروتوكول كيوتو .. أكد على الحاجة إلى خلق ثقة أكبر في آلية التنمية النظيفة، وتشمل تحديد كيفية بناء صافي التخفيف في هذه الآلية.
ذكر مندوب إيران أنه قد تم استثناء إيران من التمتع بدعم مرفق البيئة العالمية ومركز شبكة تكنولوجيا المناخ وأبلغ أنها لم تستطع تقديم التحديث الأول على التقرير الذي يصدر كل عامين بموجب الاتفاقية.
أكد مندوب باراجواي على أهمية تعزيز أساليب وإجراءات آلية التنمية النظيفة وأنشطة وأطر التعاون بموجب آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار.
دعا مندوب شبكة العمل المناخي نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة الأطراف إلى أن تتأكد في ليما من أن التكيف أصبح عنصرا رئيسيا في الاتفاق الجديد، ونادى مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بتوجيه الاهتمام إلى آلية وارسو وتشمل سبل التنفيذ ذات الصلة.
نادى مندوب الشعوب الأصيلة بأن يتم ضمان حقوق الشعوب الأصيلة في كل أعمال التكيف. تطلع مندوب المرأة والنوع الاجتماعي إلى النتائج القوية المتعلقة باعتبارات النوع الاجتماعي، وذكر أن اتخاذ قرار جديد حول النوع الاجتماعي وتغير المناخ سوف يدعم سياسة مناخ تستجيب للنوع الاجتماعي.
ذكر مندوب YOUNGOs أن الطموح لن يكون فعالا إلا عند تنفيذه، ودعا إلى ضمان أن التزامات الدول بموجب اتفاق 2015 يتضمن مبدأ عدم التراجع.
أشار مندوبو المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة إلى أن خبرة القطاع الخاص سوف توفر معلومات لصياغة المساهمات المحددة على المستوى الوطني ودعا إلى إنشاء قنوات معروفة لإشراك ومشاورة قطاع الأعمال التجارية بموجب الاتفاقية.

فرق الاتصال

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: برنامج العمل الخاص بالنظر في إرشادات مراجعة الأطراف من الدول المتقدمة. اجتمع فريق الاتصال الذي يرأسه ريتا بيباني (فنلندا) وصاموئيل أدي أوي أدي جون (نيجيريا) بعد الظهر وبدأت الأطراف في النظر - فقرة بفقرة - في نص إرشادات مراجعة مخزون المرفق الأول من الاتفاقية والذي قامت الأمانة بإعداده.

آثار تنفيذ المقررات 2/م أإ - 7 إلى 4/م أإ – 7 و 1/ م أإ – 8
قدم الرئيس المتشارك انكي هيرولد (ألمانيا) تحديثاً حول ورشة العمل التقنية التي عقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. تناولت الأطراف القضايا التي تتضمن جداول عوامل التحفظ للتعديل.
اقترح مندوب أستراليا تبسيط نظام عوامل التحفظ إلى عامل واحد يتم تطبيقه على كل التعديلات بغض النظر عن مصدر الانبعاثات. أشار مندوب نيوزيلاندا إلى العدد الكبير من القضايا التقنية التي يجب حلها لكي نقدم للأطراف اليقين ونحن على أعتاب الدخول إلى فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو.

توضيح النص في القسم ز (المادة 3 – 7 نص) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: قدم هيرولد الرئيس المتشارك فريق الاتصال والذي استمر في النظر في هذا الموضوع من الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، مع الأخذ في الاعتبار خيارات عناصر مسودة نص القرار (FCCC/SBSTA/2014/L.18) بالإضافة إلى المقترح الإضافي المقدم من استراليا.

في الأروقة

فور افتتاح المفاوضات صباح يوم الاثنين، وجدت الوفود أنها في مأزق حيث ذكر راجندرا باشاواري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أنه يتحدى الوفود في أن تصل إلى اتفاق حول حقيقة أن الإبقاء على هدف أقل من 2 درجة مئوية سوف يتطلب انبعاثات صفرية أو سلبية، نسبة إلى مستويات عام 2010 بحلول عام 2100. وكانت الحرارة الفعلية الموجودة في مقر الاجتماع قد دعت أحد الوفود لأن يقول "هذا مماثل تماما للصوبات الزجاجية وهذا هو ما يحدث بالفعل لكوكبنا" . كما تذكر عضو أخر قائلاً" في نهاية شهر أكتوبر /تشرين الأول الماضي هؤلاء الذين حضروا مؤتمر أطراف اتفاقية النوع البيولوجي في بيونج تشانج في كوريا الجنوبية تعرضوا للبرودة الشديدة والآن يتم اختبارنا باللهيب".
وبينما خلع العديد من أعضاء الوفود ستراتهم استجابة لنداء رئيس مؤتمر الأطراف، ذكر أحد الأعضاء "إن البيانات العامة الافتتاحية لم تشر إلى أن الوفود على استعداد لتشمر عن سواعدها". كما أشار بعض المشاركين إلى أن "نجاح مؤتمر ليما سيعتمد على تحقيق الدور الريادي المنتظر منذ زمن طويل"، وأشار أخر إلى "الإشارات الإيجابية" لأهداف الحد من أو تخفيض الانبعاثات التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والتعهد بمبلغ 9.7 مليار دولار أمريكي للصندوق الأخضر للمناخ. كما أشار أحد الملاحظين القدامى " الحرارة قائمة وسوف نرى اذا ما كانت هذه الإشارات سوف تعيد الثقة وتسهل التقدم خلال الأسبوعين القادمين نحو الاتفاق في باريس ".

نشرة مفاوضات الأرض

. . . . . .

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 3

المجلد 12، رقم 610 *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* الأربعاء 3 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما:
الثلاثاء 2 ديسمبر/كانون الأول 2014

انعقدت الجلسة الافتتاحية العامة للجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز صباح يوم الثلاثاء 2 ديسمبر/ كانون الأول. وبعد الظهر، انعقد اجتماع فريق الاتصال المعني بالبند رقم 3 وتناول مسودة قرار يهدف إلى النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. كما تم عقد اجتماعيين متوازيين للفريق العامل حول عناصر التكيّف والتمويل.

كما انعقدت طوال اليوم فرق الاتصال والمشاورات الرسمية التابعة الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية و الهيئة الفرعية للتنفيذ حول عدد من القضايا. وبعد الظهر، انعقد الاجتماع الأول لحوار الخبراء المنظم الرابع بموجب مراجعة 2013 – 2015.

الجلسة العامة للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز

رحّب كيشان كومار سينج (ترينداد وتوباجو) الرئيس المتشارك للفريق العامل بالوفود وذكر أنه من المتوقع أن تقدم الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف أساساً قوياً لاتفاق عالمي جديد للمناخ وأشار إلى ان ذلك "سوف يعطي إشارة للعالم بنتيجة ناجحة في باريس". وقام بعرض ورقة غير رسمية حول عناصر مسودة نص تفاوضي (ADP.2014.11.NonPaper) ومسودة نص قرار حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني والعمل المناخي المعزّز لما قبل 2020 (ADP.2014.12.DraftText)، وتقرير تقني مُحدَّث يجمع معلومات عن فوائد إجراءات ومبادرات وخيارات التخفيف بهدف دعم طموح التخفيف (FCCC/TP/2014/13 and Add. 1-4) ومذكرة سيناريو الجلسة الخاصة بالرئيسين المتشاركين (ADP.2014.10.InformalNote). كما أخبر الوفود أنه سيتم القيام بالمشاورات حول انتخاب الأعضاء.

وافقت الأطراف على استكمال العمل بموجب البند الثاني من جدول أعمال الفريق العامل (ADP/2013/AGENDA) وبموجب تنظيم العمل المقترح، ويشمل المفاوضات المركزة على مختلف العناصر وذلك في اجتماعات متوازية يتم تيسيرها بواسطة أحد الرئيسين المتشاركين والمفاوضات النصية حول مسودة قرار للنهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

البيانات الافتتاحية: فيما يتعلق بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة شدّد مندوب بوليفيا نياب عن مجموعة الـ77/الصين على أن اتفاق باريس يجب أن يكون بموجب الاتفاقية الإطارية ومبادئها ويشمل المساواة في المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. دعا مندوب بليز نيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى .. دعا كل الأطراف للعمل البنّاء حول نص متوازن يتمركز على المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة. وصف مندوب سويسرا نيابة عن مجموعة السلامة البيئية التمايز والتفاوت في المسئوليات بأنه أداة تعكس الظروف والحقائق المختلفة وأشار إلى أن التفاوت والتمايز العادل يتطلب التفاوت والتمايز الذاتي ويجب أن يكون مُكملاً بعناصر توجيه. دعا مندوب جنوب أفريقيا نيابة عن البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين بتفهم عملية التفاوت والتمايز في البداية.

وحول طموح ما قبل 2020، أكد مندوب مجموعة الـ77/الصين على أن العمل يجب أن يستمر إلى أن يتم غلق فجوة الطموح. ذكر مندوب أستراليا نيابة عن مجموعة المظلة أن تحويل التركيز من التعاون التشاركي إلى "مراجعة التنفيذ" سوف يكون غير مفيد وسوف يؤدي إلى ازدواجية العمليات الحالية بموجب الاتفاقية. دعا مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى أن يكون اتفاق عام 2015 ملزم قانوناً وينطبق على الجميع، وأن يحد من زيادة درجة الحرارة إلى أقل من 1,5 درجة مئوية، وأن يحدد بوضوح الجهود الكمّية للتخفيف. دعا مندوب مجموعة الـ77/الصين إلى الحفاظ على التقدم المحرز في مجال الخسائر والأضرار وتدابير الاستجابة. دعا مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة إلى تضمين إطار وارسو الخاص في المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية كمحور أساسي في اتفاق 2015.

وحول سُبُل التنفيذ، دعا مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى وجود التزامات مالية من الدول المتقدمة واحتياطيات لضمان التمويل المتزايد والمتوقع والجديد والإضافي. نادى مندوب نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً بسُبُل تنفيذ فعالة للبلدان الأكثر ضعفاً.

وحول المساهمات المحددة على المستوى الوطني، أشار مندوب أقل البلدان نمواً إلى أن هذه البلدان سوف تعكس ظروفها المحلية في المساهمات المحددة على المستوى الوطني. دعا مندوب كوستاريكا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إصدار قرار من الفريق العامل يتضمن عدة أمور من بينها تعريف المعلومات المسبقة لإعداد والإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني من كل الأطراف. أكد مندوب منظومة التكامل لأمريكا الوسطى على ضرورة تضمين كل عناصر اختصاصات الفريق العامل في المساهمات المحددة على المستوى الوطني. وأكد مندوب الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى قرار يتناول المساهمات المحددة على المستوى الوطني وبصفة خاصة المعلومات المسبقة التي سيتم تضمينها وأن يتم النظر فيها وتحليلها بواسطة أعمال ما قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. أكد مندوب مجموعة المظلة على الحاجة إلى تقديم قرار يوفر التوجيه حول الإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني. أكد مندوب مجموعة السلامة البيئية على أن القرار الخاص بالمساهمات المحددة يجب أن يُعَرِّف المعلومات المسبقة التي سيتم تضمينها وأساليب العمليات الخاصة المتعلقة بها.

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:.<anna@iisd.org>

نادى مندوب البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين بالوضوح في العلاقة بين اتفاق عام 2015 و المساهمات المحددة على المستوى الوطني. دعا مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية إلى قرار واحد حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني وعناصر النص التفاوضي.

وفيما يتعلق بتنظيم العمل، اقترح مندوب منظومة التكامل لأمريكا الوسطى النظر في الجوانب القانونية لاتفاق 2015. دعا مندوب السعودية نيابة عن المجموعة العربية إلى وجود مفاوضات مباشرة بين الأطراف واعترض على "فرض النصوص في الدقيقة الأخيرة بواسطة مُيسري الجلسات" و "فرض التزامات على الدول العربية".

دعا مندوب شبكة العمل المناخي نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة إلى هدف عالمي طويل الأجل حول التخلص من كل الانبعاثات المتعلقة بالوقود الأحفوري بحلول 2050. ونادى مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بالالتزامات الملزمة التي تعكس حاجة أكثر البلدان فقراً وضعفاً إلى التكيّف.

أكد مندوب FARMERS على ضرورة وجود أساس علمي وقوي للزراعة في الاتفاق المستقبلي. وحث مندوب الشعوب الأصيلة الأطراف على تفعيل عناصر كانكون الذي يُقرّ بالحاجة إلى احترام الحقوق الإنسانية ومشاركة الشعوب الأصيلة. أثنى مندوب الحكومات المحلية والسلطات البلدية على الاعتراف بالدور المحوري للآليات المالية في دعم السلطات دون الوطنية في العمل المناخي في مسودة النص.

دعا مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بنقابات العمال إلى نص تفاوضي يعبر عن استعداد الدول للتحول بالنموذج الاقتصادي والإنتاجي إلى نموذج يتوافق مع العدالة الاجتماعية. دعا مندوب المرأة والنوع الاجتماعي إلى تضمين المساواة في القضايا الجنسانية والنوع الاجتماعي كمبدأ في اتفاق 2015. أشار مندوب YOUNGOs إلى أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني يجب أن تتضمن النظر في الفوائد المشتركة من العمل المناخي في مجال الصحة. اقترح مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعية أن تقدم الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف الفرصة لوضع الدور المحوري للقطاع الخاص كأداة في العمل الإضافي والمُكمّل.

فرق الاتصال

فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: تركزت المناقشات على مسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ (ADP.2014.12.DraftText). قام رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل بتذكير الأطراف بأن "التمسك بالمواقف ليس مفاوضات" وحث الأطراف على عمل مقترحات محددة ومختصرة يمكنها أن تعمل على تقريب الاختلافات. كما قدم مراجعة لمسودة قرار بهدف تحديد العناصر بصورة أفضل ودعا الأطراف إلى تناول أول ست فقرات تنفيذية حول التعرف على التقدم والنظر في الضمانات.

وحول التوصية بنص خاص ببروتوكول، أداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية، اقترح مندوبو الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وتوفالو تضمين الإشارة إلى المادة 17 من الاتفاقية الإطارية (البروتوكولات) والنظام الداخلي المُطبّق بحيث يتم الالتزام بالقاعدة الخاصة بالستة شهور.

طالب مندوبو الجزائر والصين والسعودية نيابة عن البلدان النامية متقاربة التفكير ومندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية ومندوبو إيران ونيكاراجوا والأردن وجابون وفنزويلا بعمل مفاوضات مباشرة لنصوص الأطراف على الشاشة.

طالب مندوب باكستان بالشفافية والوضوح. وذكر مندوب الصين أنه لا يوجد اعتراض على هذا الاقتراح وحذر من أن يأتي الرئيسان المتشاركان بتفسيرهما وفهمهما للأرضية المشتركة في صورة نص مُنقَّح من الرئيسين المتشاركين.

اقترح رونج ميتسجر النظر "سريعاً" في النص بينما يتم إتاحة الفرصة للأطراف لإبداء وجهات نظرهم للتعرف على "النقاط العالقة". اقترح مندوب الاتحاد الأوروبي مراجعة مسودة القرار للتعرف على المشكلات ثم الانتقال إلى المفاوضات الأكثر تفصيلاً.

دعم مندوب الاتحاد الأوروبي مندوب توفالو ومندوب كوستاريكا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي في التعامل مع مسودة نص المفاوضات بصورة أكثر رسمية.

تقدم مندوب الاتحاد الروسي وتوفالو وبليز وشيلي واليابان بمقترحات تتعلق بالست فقرات التنفيذية الأولى لنص مسودة قرار الرئيسين المتشاركين.

اقترح مندوب فنزويلا التعامل مع "الفيل الموجود في الحجرة"، أي أن هناك مجموعة من الأطراف تسعى إلى نتيجة مبنية على التخفيف ومجموعة أخرى تشعر أن النتيجة يجب أن تكون مبنية على عناصر خطة عمل بالي.

التمويل: حدد رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل الأجزاء الخاصة بالتمويل في الوثيقة غير الرسمية (ADP.2014.11.NonPaper) واقترح التركيز على الجوانب العامة أولاً.

اعترض مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية ومندوب الإكوادور نيابة عن البلدان النامية متقاربة التفكير ومندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين على النص الذي يقترح "كل" الأطراف تعمل على تعبئة تمويل المناخ من خلال إجراءات وأعمال متنوعة. قام مندوب المجموعة الأفريقية بالتذكير بالتفاوت والتمايز بين الدول المتقدمة والنامية بموجب الاتفاقية وبمسئولية الدول المتقدمة في تقديم التمويل.

طالب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير بإلغاء الإشارة إلى تقديم التمويل من "الأطراف التي تستطيع القيام بذلك" وتمويل التكيّف المبني على النتائج. أوضح مندوب المكسيك أن "المبني على النتائج" لا يعتبر شرطاً مسبقاً للحصول على التمويل وأكد على تحديد أولويات تمويل التخفيف والتكيّف.

اقترح مندوب سويسرا أن يتم تضمين ما يلي في اتفاق 2015: الإشارة إلى قيام "كل طرف" بدلاً من "كل الأطراف" بتعبئة تمويل المناخ، ونص حول الهدف من الموارد المالية، والمبادئ المُطبقة مثل أن تكون مبنية على النتائج، والتعرف على استثمارات الدول النامية والنظر في القدرات والمسئوليات المتطورة. واعترض على أن تعتمد تعبئة وتقديم الموارد المالية على عملية مسبقة للالتزام بدعم كمي طبقاً للجهود المحددة في أهداف التكيّف والتخفيف. دعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى تضمين نص: يشجع كل الأطراف على بناء بيئات تمكينية فعالة، ونادى بإلغاء الحوافز العامة للاستثمارات عالية الكربون وإدراك أن تمويل المناخ يتدفق في كل الاتجاهات. واقترح إلغاء الإشارة إلى تعبئة تمويل المناخ "كوسيلة للبقاء دون الحد طويل الأجل لدرجة الحرارة" والتمويل "الملائم والمتوقع" للتكيف واعترض مندوب المجموعة الأفريقية على العبارة الأخيرة. وستستمر المناقشات.

التكيّف: أثناء الجلسة التي انعقدت بعد الظهر حول التكيّف، دعا كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل الأطراف لتقديم وجهات نظرهم حول الورقة غير الرسمية المحدثة حول عناصر مسودة النص التفاوضي (ADP.2014.11.NonPaper). قدم مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وجمهورية كوريا والنرويج وكندا وسويسرا والاتحاد الأوروبي وزامبيا واليابان وآخرون تعليقات عديدة تتضمن الجوانب طويلة الأجل والعالمية للتكيّف، والالتزامات والمساهمات، والرصد والتقييم، وتبادل المعلومات والمعارف والدروس المستفادة والترتيبات المؤسسية.

أكد مندوبو السعودية على الحاجة إلى مناقشة التفاوت قبل التقدم إلى موضوع العناصر. ذكر مندوب سويسرا انه لا توجد حاجة للتفاوت في عملية التكيّف وأشار إلى أن الهدف من الالتزامات هو تسهيل إعداد خطط التكيّف دون أن تمثل أعباء. أشار مندوب زامبيا إلى ضرورة النظر في موضوع التفاوت.

حذر مندوب توفالو من الإشارة إلى "المساهمات" أو "الالتزامات". اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الإشارة إلى "الأعمال". أشار مندوب البرازيل إلى أن العمل الذي تم القيام به بموجب إطار كانكون للتكيّف وبرنامج عمل نيروبي يجب أن يتم وضعه في الاعتبار. أشارت مندوبة المكسيك إلى أن الروابط الموجودة بين التكيّف والتخفيف والالتزامات الجماعية المجددة والمعززة والالتزامات الوطنية وتمويل التكيّف يجب أن يتم وضعها في "البروتوكول". وأشارت إلى ان الرصد والتقييم، وأضاف إليها مندوب النرويج الترتيبات المؤسسية، يجب أن يتم تناولهم في مقررات مؤتمر الأطراف. ومع تأكيد أن التكيّف لا

يمكن قياسه وتحديده كمياً، لم يدعم مندوب كندا الروابط بين الحد طويل الأجل الخاص بدرجة الحرارة والحاجة إلى الدعم والتكيّف.

دعم مندوب جمهورية كوريا أن يكون الهدف العالمي عاماً بحيث يسمح بأن يتم تطبيقه على الجميع وأن يكون محدداً بحيث يسمح بالبدء في العمل على أرض الواقع. طالب مندوب النرويج بأن يتم النظر في خيار عدم وجود هدف عالمي للتكيّف. عبَّر مندوب اليابان عن عدم يقينه حول الهدف الكمي الخاص بالتكيّف.

دعم مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وكندا والاتحاد الأوروبي التوسع في نطاق عمليات التخطيط الوطنية الخاصة بالتكيّف.

ذكر مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وآخرون أنهم لا يرون هناك حاجة لترتيبات مؤسسية للتكيّف. واعترض مندوب سويسرا على ذكر الخسائر والأضرار فقط في الاتفاق الجديد.

سيتم عقد مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة بيرو.

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول التمويل من الأطراف المدرجة في المرفق الأول: تم عقد اجتماع فريق اتصال في الصباح وتم تيسير أعمال هذا الفريق بالمشاركة بين سيبني نافو (مالي) وروجر دنجان (نيوزيلندا)، حيث ناقشت الوفود الحاجة إلى توضيح "من الذي يقوم بالعمل الخاص بوسائل إعداد التقارير وبناءً على أي جدول زمني". وتم تناول عدة موضوعات من بينها: الحاجة إلى المقارنة والمقاربة، والروابط مع الشفافية، وصعوبات "ترجمة" لغات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ للقطاع المالي، وتعريف ومدى ونطاق تمويل المناخ. شدّد مندوبا الصين والبرازيل على أهمية الوفاء بالتكليف الصادر من الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف والخاص بإعداد منهجيات للإبلاغ عن المعلومات المالية بحيث يتم التوصية بقرار للدورة العشرين من مؤتمر الأطراف.

التوجيه المنهجي حول المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية: تم عقد فريق اتصال بعد الظهر برئاسة ستيفن كوريليس (المملكة المتحدة) وروبرت بامفو (غانا) ليركز على النظر في الحاجة إلى المزيد من التوجيه حول الضمانات. أكد عدد كبير من أعضاء الوفود ومنهم مندوب غانا نيابة عن المجموعة الأفريقية وغويانا وبنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، والهند وفيجي وأندونيسيا والبرازيل والصين أن التوجيه الإضافي حول الضمانات يعتبر سابقاً لأوانه. اقترح مندوبو الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج أن يتم تقديم مدخلات الرئيسين المتشاركين حول اللغة الخاصة بالقرار ليتم النظر فيها بواسطة الفريق. وحول التوجيه المنهجي للنُهج الأخرى بخلاف تلك المبنية على السوق، قدم مندوب بوليفيا مقترح مُمنهّج حول نهج مشترك للتخفيف والتكيّف للإدارة المستدامة للغابات (FCCC/SBSTA/2014/CRP.1).

الهيئة الفرعية للتنفيذ / الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: مراجعة 2013 – 2015: تم في الصباح عقد اجتماع لفريق اتصال مشترك برئاسة ليون تشارلز (غرينادا) وجيرتراود ولانسكي (النمسا) حيث تم مناقشة: المدخلات الإضافية لحوار الخبراء المنظم وتشمل الحاجة إلى النظر المتوازن في معلومات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ والمعلومات الأخرى، وكيف يمكن اختتام حوار الخبراء المنظم ويشمل متى يمكن إنهائه، وشكل ومحتوى مخرجاته ومن سيقوم بتجميعه، وخلاصة المراجعة وكيف يمكن دمج مخرجات حوار الخبراء المنظم والمراجعة في مخرجات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، هذا بالإضافة إلى التقارير النهائية من الهيئتين الفرعيتين للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

تنفيذ تدابير الاستجابة: في الصباح تم عقد فريق اتصال مشترك برئاسة كلاً من آمنة ياوفولي (فيجي) رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، وإيمانويل دوميساني دلاميني (سوازيلاند) رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. ونظر فريق الاتصال المشترك في النص المقدم من الدورة الأربعين للهيئتين الفرعيتين (FCCC/SB/2014/L.2) والتقرير الفني (FCCC/TP/2014/12) الذي يحدد مجالات التوافق. ناقشت الوفود المخرجات المتوقعة للجلسة، وبصفة خاصة القرار الخاص بالعمل المستقبلي ويشمل الاستمرار في منتدى تدابير الاستجابة. أكد مندوب مجموعة الـ77/الصين على دعم المجموعة لإيجاد آلية حول تدابير الاستجابة.

وسوف تستمر المناقشات في مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة إدواردو كالفو بونديا (الإكوادور) وديلانو روبن فيروي (هولندا).

الهيئة الفرعية للتنفيذ: الترتيبات للاجتماعات الحكومية: تم بعد الظهر عقد فريق اتصال برئاسة ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، حيث تم النظر في الوثائق المُعدة بواسطة الأمانة حول تكرار انعقاد وتنظيم الدورات المستقبلية لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل، والهيئات الفرعية التابعة والكيانات رفيعة المستوى (FCCC/SBI/2014/11)، ويشمل ذلك آثار وتبعات دورات كل عامين أو دورات سنوية في مقار بالتبادل بين دولة مضيفة ومقر الأمانة، بالإضافة إلى تحديد توقيت انتخاب رئيس مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل (FCCC/SBI/2014/12).

حوار الخبراء المنظم

أشار مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل في كلمته الافتتاحية إلى أن حوار الخبراء المنظم يعتبر مكوناً هاماً من الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف وأنه منتدى حيث يتوافق العلم مع اتخاذ القرار، حيث أن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف تحتاج إلى اتخاذ إجراءات مناسبة مبنية على مراجعة 2013 – 2015. أشار الميسر المشارك أندرياس فيشلن (سويسرا) إلى أن هدف حوار الخبراء المنظم الرابع هو "الانتهاء من الاستكمال والبدء في تلخيص المعلومات". قدم رينات كريست أمين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ عرضاً تقديمياً حول التقرير التجميعي الخاص بتقرير التقييم الخامس وذلك نيابة عن راجندار باشاوري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ.

ثم قدم خبراء الفريق الحكومي الدولي عروضاً حول مدى ملاءمة الهدف العالمي طويل الأجل فيما يتعلق بمنع العواقب غير المقبولة للتكيّف على الأنظمة البيئية والإنتاج الغذائي وعلى التنمية الاقتصادية بصورة مستدامة، وإدارة المخاطر داخل حدود الكوكب، والتقدم المحرز نحو الهدف العالمي طويل الأجل، والجوانب الأخلاقية والمالية للتكيّف والتخفيف. وتركزت جلسة الأسئلة والأجوبة التي نتجت عن هذا الاجتماع على كيف يمكن لتقرير التقييم الخامس أن يساهم في تفعيل المادة 2 من الاتفاقية الإطارية (الأهداف).

في الأروقة

بدأ اليوم الثاني من الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بافتتاحية سلسة للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بحيث تم تعليق الجلسة العامة نصف ساعة قبل الموعد. وقد تم دائماً تذكير الوفود التي حضرت المشاورات وفرق الاتصال ضمن الهيئتين الفرعيتين بأن الإدارة الفعالة للوقت ذات أولوية في مؤتمر الأطراف هذا. ويبدو أن اهتمام رئاسة المؤتمر في بيرو بإدارة الوقت تتناسب تماماً مع الأجواء العسكرية التي تحيط بمقر الاجتماع، وقد رحّب العديد بأسلوب العمل الموجه والمحدد على الرغم من أن البعض قد بدا غير معتاد على الموقف الذي يشير إلى: "إذا لم تكن في القطار عندما يبدأ في التحرك، فإنه يجب عليك أن تلحق به".

وعندما بدأ الفريق العامل في المفاوضات حول نص مسودة القرار والنظر في عناصر الاتفاق المستقبلي وذلك بالتوازي مع فرق الاتصال في فترة بعد الظهر، فإن هذا التحول في السرعة قد لاقى ترحيباً من عدد كبير من الأطراف. ولكن بدأ البعض يساوره القلق من تضييع الكثير من الوقت في بداية العام وأنه يجب على الأطراف الآن أن تتدافع لكي تستطيع تناول كل القضايا الموجودة على جدول أعمال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في ليما. ومع ذلك وأشار أحد أعضاء الوفود إلى أنه "لا يوجد لدينا خيار آخر"، "ويجب على الأطراف أن تتفق على كيفية تعويض الوقت الضائع، ولا يمكننا إلا أن نأمل ألا يكون ذلك على حساب الإدارة الفعالة للوقت التي بدأنا نشعر بمذاقها".

نشرة مفاوضات الأرض

. . . . . .

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 4

المجلد 12، رقم 611 | *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* | الخميس 4 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ في ليما:
الأربعاء 3 ديسمبر/كانون الأول 2014

في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول تم مرة أخرى عقد الجلسات العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل وذلك لافتتاح بنود جدول الأعمال. كما قام فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالنظر في عناصر التكيّف والتمويل وذلك في جلسات متوازية، ثم قام بالنظر في عنصر التخفيف بعد الانتهاء من التكيّف.

الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف

تنظيم العمل: تواريخ ومقار الدورات القادمة: سوف يتولى فيكتور مونز (بيرو) التشاور مع الأطراف حول تواريخ ومقار الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة الثانية عشر لمؤتمر الأطراف العامل التي ستعقد في أفريقيا، و الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف العامل التي ستعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

تطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذ آلية التكنولوجيا: الربط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية في الاتفاقية الإطارية: سيتم تيسير المشاورات غير الرسمية بواسطة كارلوس فولر (بليز) وألفريد مور (النمسا).

الأمور المتعلقة بالتمويل: تولى بولجار فيدال، رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف تقديم هذا البند، ودعا الأطراف إلى تناول البنود الفرعية حول تمويل المناخ طويل الأجل، وتقارير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، والمراجعة الخامسة لآلية التمويل.

سيتم عقد فريق اتصال حول تمويل المناخ طويل الأجل وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، وسيتولى رئاسة هذا الفريق بالمشاركة كلاً من توسي مبانو (جمهورية الكونغو الديموقراطية) وداني دروين (كندا). كما سيتم عقد فريق اتصال حول تقارير الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، والمراجعة الخامسة للآلية المالية، وسيتولى رئاسة هذا الفريق بالمشاركة كلاً من أيمن الشاذلي (السعودية) وستيفان شواجر (سويسرا).

وفيما يتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ، دعا مندوب زامبيا إلى الإسراع في إجراءات الوصول المباشر لمدفوعات الأموال بالإضافة إلى تأييد ودعم الجهات الوطنية.

نادى مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بدراسة احتياجات الدول النامية إذا ما تم العمل على تحقيق التحول من "الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر".

أكد مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة على أهمية إنشاء طرق قياس وإبلاغ وتحقق تتسم بالشفافية والمصداقية وتجنب العدَّ المزدوج.

ذكر مندوب أوروجواي أن المعهد الأمريكي لبحوث تغيّر المناخ مستعد للتعاون مع الاتفاقية الإطارية.

أشار مندوب مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية إلى أن التمويل طويل الأجل لا يجب أن ينحصر في 100 مليار دولار سنوياً، ودعا إلى مناقشة منهج استراتيجي للتمويل ويشمل تناول مصادر التمويل والتوقع والدقة والثبات وطرق تقديم التوسع المطلوب في التمويل للبقاء تحت حد 2 درجة مئوية.

اقترح مندوب بنما الإستفادة من صندوق التكيّف.

تمويل المناخ طويل الأجل: دعا بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.. دعا الأطراف إلى النظر في ملخص ورشة العمل التي عقدت أثناء الدورة حول تمويل المناخ طويل الأجل في عام 2014 (FCCC/CP/2014/3) وتقديم التوجيه نحو تنظيم ورش العمل المستقبلية.

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل: قدم الرئيسان المتشاركان ستيفان شواجر (سويسرا) وديان بلاك لاين (انتيجو وباربودا) التقرير (FCCC/CP/2014/5 and Add.1).

تقرير الصندوق الأخضر للمناخ إلى مؤتمر الأطراف والتوجيه للصندوق الأخضر للمناخ: قدم أيمن الشاذلي (السعودية) الرئيس المتشارك لمجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ التقرير (FCCC/CP/2014/8).

تقرير مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف والتوجيه لمرفق البيئة العالمية: قدم شيزوروا أوكي، مرفق البيئة العالمية، التقرير (FCCC/CP/2014/2 and Add.1)

المراجعة الخامسة لآلية التمويل: عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف هذا البند FCCC/CP/2014/5 و FCCC/CP/2013/INF.1).

النظر في مقترحات الأطراف حول المادة 17 من الاتفاقية الإطارية: سوف يتم النظر في هذا البند FCCC/CP/2009/3-7 و FCCC/CP/2010/3 خلال الجلسة الختامية.

النظر في مقترحات الأطراف لتعديل الاتفاقية الإطارية بموجب المادة 15:

المقترح المقدم من الاتحاد الروسي: سيتم تيسير المشاورات غير الرسمية بواسطة أنطونيو جارسيا (بيرو) وأوجستو كابريرا ريبازا (بيرو).

مقترح من بابوا غينيا الجديدة والمكسيك: سيتولى المشاورات غير الرسمية كلاً من أنطونيو جارسيا (بيرو) وأوجستو كابريرا ريبازا (بيرو).

الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية: اتخاذ القرارات في عملية الاتفاقية الإطارية: الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، أشار توماز كروسزكزو

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:<anna@iisd.org>

(بولندا) إلى المشاورات حول هذا الموضوع أثناء الدورة الأربعين للهيئة الفرعية وأشار إلى أهمية هذه المشاورات في بناء الثقة. وذكر أنه لم يكن هناك رؤية عامة حول الحاجة إلى نتيجة أو مخرجات رسمية.

اقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف إنشاء فريق اتصال.

ذكر مندوبو السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والعراق والصين أنهم يفضلون المشاورات غير الرسمية وعارضهم في ذلك مندوب الاتحاد الروسي. قدم مندوب الاتحاد الروسي مسودة القرار (FCCC/CP/2014/CRP.1) . وأشار إلى أهمية مرحلية التفاوض ونحن في طريقنا إلى مؤتمر باريس. وسوف تقوم الأطراف المهتمة بالتشاور بصورة غير رسمية حول كيفية المضي قدماً إلى الأمام.

الأمور الأخرى: التعليم وزيادة الوعي: أشارت مندوبة بولندا إلى المبادرة المشتركة بين بولندا وبيرو حول الإعلان الوزاري التعليم وزيادة الوعي أثناء الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. وطلبت تضمين هذا الموضوع في جدول الأعمال ضمن البنود الأخرى.

رحّب مندوبو المكسيك والاتحاد الأوروبي وجمهورية الدومينكان بهذه المبادرة. وسوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف التشاور حول هذا الموضوع.

الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

القضايا المتعلقة بآلية التنمية النظيفة: عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/5).

دعا هيو سيلي (باربادوس) رئيس المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة .. دعا الأطراف لتجديد التزاماتها نحو آلية التنمية النظيفة وذلك عن طريق الاعتراف بقوتها فيما يتعلق بالتمويل المبني على النتائج.

اقترح مندوب زامبيا الإصلاح المستمر لعمليات آلية التنمية النظيفة لتحقيق النتائج المرجوة عن طريق تناول الشفافية والمساءلة والعمليات المبسطة لاعتماد المشروعات. ذكر مندوب البنك الدولي أن آلية التنمية النظيفة تقوم بتوجيه تمويل المناخ المبني على النتائج إلى القنوات المعنية بفعالية ودعا الأطراف إلى استخدام آلية التنمية النظيفة في المستقبل القريب للمساعدة في الحفاظ على هذه الآلية.

ذكر مندوب السنغال أن إصلاح آلية التنمية النظيفة من الأمور الهامة للدول النامية وبصفة خاصة أفريقيا وأشار إلى أنهم قد استفادوا حتى الآن بالقليل جداً من هذه الآلية.

سوف يتولى جيفري سبونر (جامايكا) وماركو برجلاند (فنلندا) رئاسة فريق الاتصال.

الأمور المتعلقة بالتنفيذ المشترك: قدم بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/4)، ذكر بيوتر دومبروويكي (بولنده) رئيس اللجنة الإشرافية للتنفيذ المشترك أن أنشطة التنفيذ المشترك تشهد تقلصاً كبيراً وأشار إلى أن آليات مثل التنفيذ المشترك ستكون هامة لتحقيق المزيد من طموح التخفيف. وحث الأطراف على اتخاذ قرارات في ليما بهدف حماية التنفيذ المشترك.

سوف يتولى ياو أوسافو (غانا) وديميتار نيكوف (فرنسا) رئاسة فريق الاتصال.

تقرير لجنة الالتزام: قدم روانا هاينس (ترينداد وتوباجو) رئيس لجنة الالتزام تحديثاً عن أنشطة اللجنة المنعقدة فيما بين الدورات وأُحيط مؤتمر الأطراف العامل علماً بهذا التقرير (FCCC/KP/CMP/2014/2).

صندوق التكيّف: تقرير مجلس إدارة صندوق التكيّف: قدم بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/6).

عرض مامادو هونادیا (بوركينافاسو) رئيس مجلس إدارة صندوق التكيّف أنشطة الصندوق وطلب من الأطراف أن تقدم التوجيه حول خيارات تعبئة التمويل المناسب والمستدام والمتوقع للصندوق.

ذكر مندوب زامبيا أن العديد من الدول تعمل حالياً على اعتماد العديد من الكيانات الوطنية، ودعا إلى مراجعة المتطلبات وتبسيطها وتعزيزها في ذات الوقت. أكد مندوب أوروجواي أن هذا الصندوق هو الصندوق الوحيد الفعّال لتمويل التكيّف ولا يجب أن تتسبب الآليات الجديدة في إهماله.

سوف تتولى سوزانتي سيتوروس (أندونيسيا) وأنا فورنلس دي فروتس (إسبانيا) رئاسة فريق الاتصال.

الأمور التنظيمية: موقف التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: ذكرت كريستيانا فيجوريس أمين الاتفاقية الإطارية أن تعديل الدوحة قد حصل على 19 صكاً للقبول، وأشارت إلى أنه يتطلب 125 تصديق آخر حتى يدخل حيز التنفيذ. ودعت المسئولين عن التصديق على التعديل إلى الإسراع في العملية حتى يمكن للأداة الوحيدة الملزمة قانوناً بموجب الاتفاقية أن تستمر.

أعلن مندوبا غويانا وبالاو عن قيامهما بالتصديق على تعديل الدوحة وأنهما سوف يقدما صك القبول على الفور.

ذكر مندوب بوليفيا عن مجموعة الـ77/الصين أن المجموعة تتوقع أن تقوم الأطراف المدرجة في المرفق الأول بإعادة النظر في التزاماتها وأن تقوم ببذل كل الجهود الممكنة لزيادتها بحيث يتم إلغاء فجوة التخفيف لما قبل 2020.

سوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل القيام بالمشاورات غير الرسمية.

تقرير اجتماع الدائرة المستديرة الوزاري رفيع المستوى حول زيادة طموح التزامات بروتوكول كيوتو: عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/3).

اقترح مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين ومندوبو الصين وكوبا وجنوب أفريقيا ومصر والهند والعراق والسعودية أن ينظر فريق الاتصال في كيفية متابعة اجتماع الدائرة المستديرة رفيع المستوى الذي عُقد في الدورات الأربعين للهيئات الفرعية.

أشار مندوب الصين إلى أنه لم يتم التعهد بالتزامات لزيادة الطموح في اجتماع الدائرة المستديرة، وأكد على أن زيادة الطموح ضروري لبناء الثقة.

ذكر مندوبو أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي أنهم غير مستعدين للموافقة على فريق اتصال في هذا الوقت.

ذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي سيقوم باستكمال التصديق على تعديل الدوحة في أقرب وقت ممكن في 2015.

أكد مندوب شبكة العمل المناخي نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة على أهمية بروتوكول كيوتو كأداة مبنية على القواعد وشدّد على ضرورة عدم التراجع في الالتزامات. أبدى مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة .. أبدى أسفه على أن الاتحاد الأوروبي لم يقم بعد بالتصديق على تعديل الدوحة.

سوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل المشاورات غير الرسمية حول كيفية المضي قدماً.

فرق الاتصال

مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل: الأمور المتعلقة بآلية التنمية النظيفة: أثناء اجتماع فريق الاتصال الذي عُقد برئاسة كلاً من كاركو برجلاند (فنلندة) وجيفري سبونر (جامايكا) سلطت الوفود الضوء على عدة أمور من بينها: زيادة تشجيع الأطراف وأصحاب المصلحة على استخدام آلية التنمية النظيفة، وتحليل آلية التنمية النظيفة كأداة تخفيف مفيدة، والاستمرار في هذه الآلية لما بعد 2020، ومعايير تسجيل موحدة ودعم الآلية للسماح بالإلغاء الطوعي . حث مندوبو المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة الأطراف على تناول حقيقة أن مشروعات آلية التنمية النظيفة

لا تزال تواجه الفشل في احترام حقوق الإنسان بصورة كاملة. نادى مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة بعدة أمور من بينها التقدم في مراجعة الأساليب والإجراءات، والاستمرار في تطوير خطط الأساس الموحدة، وتبسيط عملية الاعتماد. سوف يتولى الرئيسان المتشاركان إعداد نص مسودة قرار.

البند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: استمرت الوفود في البحث عن توضيح وتبادل وجهات النظر حول القسم الخاص بالتمويل في الورقة غير الرسمية (ADP.2014.11.NonPaper) والتي اعترض عليها مندوب نيكاراجوا والعديد من الدول النامية "حيث أنها بعيدة كل البعد عن الاتفاقية الإطارية وعن القرارات السابقة". سلط مندوب إندونيسيا الضوء على الحاجة إلى ضمان الالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية في الاتفاق بأكمله، ويتضمن ذلك القسمين المعنيين بالتمويل والتعاون ودعم التنفيذ.

أبدى مندوب مالاوي نيابة عن أقل البلدان نمواً أسفه على أن النص الخاص بـ "تشجيع الإشارات السياسية من الحكومات" لا يتناول تقديم تمويل المناخ. وصف مندوب نيوزلندا السياسات "السليمة" والبيئات التمكينية بأنها شروط مسبقة للتدفقات الفعالة لتمويل المناخ. اقترح مندوبو النرويج وسويسرا وكندا و الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على مجموعة متنوعة من المصادر.

اختلفت وجهات النظر حول التفاوت والتمايز في الالتزامات، ودعا مندوب اليابان إلى تشجيع "كل الأطراف التي تستطيع القيام بذلك" لتقديم التمويل. اعترض على ذلك مندوبا الهند والصين وطالبا بدلاً من ذلك الإشارة فقط إلى الدول المتقدمة وتلك المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية الإطارية.

سلط مندوب بوليفيا، نيابة عن مجموعة الـ77/والصين، الضوء على الفجوات في تنفيذ الالتزامات بمقتضى الاتفاقية ودعا أيضا إلى تعزيز الدعم. وأكد مندوب كولومبيا على الإشارة إلى قيادة البلدان المتقدمة بموجب الاتفاقية، وأشار مندوب البرازيل إلى الخلط ضمن النص بين حشد التمويل والدعم لصالح البلدان النامية.

ودعا مندوبا الصين والهند إلى حذف النص الذي يقترح قيام "الأطراف بحشد وتوفير الموارد المالية بأسلوب قادر على التكيف بصورة فعالة مع واقع التغيرات ومع التطورات والاحتياجات المستقبلية".

وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أن "المسؤوليات والقدرات المتطورة" تسجل مدى النمو في معدلات الرخاء وانبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية، مشيرا إلى أن بعض تلك البلدان تتمتع حاليا بمزيد من الرخاء والازدهار مقارنة ببعض الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

وأكد مندوب جمهورية كوريا على أهمية المبادئ التوجيهية العملية، بما في ذلك: منهج متوازن للتمويل ويكون على نفس المستوى مع منهجي التكيف والتخفيف، ومنهج عملي لتعبئة التمويل من خلال القطاعين العام والخاص، و خلق التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية المختلفة.

وأكد مندوبا مصر وباراغواي على ضرورة أن يأتي التمويل المناسب والمتوقع بصفة رئيسية من خلال الموارد العامة. واقترح مندوب الجزائر أن يكون "التمويل المناسب والذي يمكن توقعه للتكيف" "إضافيا" أيضا. ورأى مندوبا الاتحاد الأوروبي واليابان أن وصف التمويل باعتباره "مناسبا ويمكن توقعه " يمثل إشكالية ومعضلة، رغم معارضة مندوب إكوادور.

وسعى مندوب مصر وراء استيضاح نطاق التمويل ودعم أهداف التمويل المقدرة كميا لضمان إمكانية توقع حجم ذلك التمويل. وعارض مندوبو النرويج والاتحاد الأوروبي واليابان الالتزام المسبق بالدعم المقدر كميا بما يتناسب مع حجم الطموحات التي تعكسها أهداف التكيف والتخفيف، حيث أشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى تلك الخطوة باعتبارها "خطا أحمر".

وأكد مندوب كولومبيا على الحاجة إلى إدراج إمكانية توقع حجم التمويل ضمن الاتفاقية الجديدة.

اعترض مندوب اليابان على حذف نص يقترح إقرار "زيادة منتظمة" في حجم التمويل. وفضّل مندوب الاتحاد الأوروبي أن يكون هناك "تحديث" منتظم، بدلا من "الزيادة" المنتظمة.

واعترض مندوب جنوب أفريقيا على تحديد ما يلي: كيفية تضمين آلية التمويل القائمة ونظام القياس والإبلاغ والتحقق بالاتفاق الجديد، ونطاق الموارد اللازمة للاحتفاظ بزيادة درجة الحرارة عند معدل أقل من "المستهدف"، والجهات المساهمة وكيفية تقديم المساهمات، ومصادر التمويل.

ودعا مندوب الصين إلى إقرار أن التعاون بين بلدان الجنوب لا يعد التزاما على عاتق الأطراف؛ واقترح مع مندوبي الهند والجزائر تعزيز حشد وتوفير التمويل ليس "بالتنسيق مع" المساعدات الإنمائية الرسمية، بل "بالإضافة إلى" تلك المساعدات الإنمائية الرسمية.

ودعا مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، إلى تضمين إشارة إلى الحراجة وإطار وارسو بشأن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

التكيف: خلال الجلسة الصباحية حول التكيف، استمرت الأطراف في تبادل الآراء ووجهات النظر حول الورقة المحدثة غير الرسمية بشأن العناصر (ADP.2014.11.NonPaper).

وفيما يتعلق بالجوانب العالمية طويلة الأجل للتكيف، لم يدعم مندوبا أستراليا ونيوزيلندا الربط بين طموحات التخفيف واحتياجات التكيف ودرجة الحرارة العالمية المستهدفة والتمويل، حيث اعترض مندوب نيوزيلندا على وضع هدف عالمي بشأن التكيف. وأيد مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، وضع هدف طويل الأجل، مشيرا إلى أن الإجراءات المتعلقة بالتكيف تعتمد على التخفيف والحد الخاص بدرجة الحرارة العالمية.

وأكد مندوب السعودية، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب الأرجنتين على الحاجة إلى ربط التكيف بسبل التنفيذ.

وشدد مندوب غانا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، على ضرورة أن تكون أبعاد هدف التكيف كمية ونوعية. وطلب مندوب إيران الإشارة إلى نقل التكنولوجيا. وأوضح مندوب الولايات المتحدة أن "الالتزامات الفردية الشاملة" تنطوي على قيام كل طرف باتخاذ إجراءات تكيف معززة يتم إدراجها ضمن عمليات التخطيط الوطنية.

وفيما يتعلق بالالتزامات والمساهمات، أعرب مندوب أقل البلدان نموا عن تشككه بشأن "الالتزامات" أو "المساهمات". وفضّل مندوب الدول النامية المتقاربة فكريا مصطلحي "التزامات" و"إجراءات"؛ وأكد مع مندوب جنوب أفريقيا وآخرين على الحاجة إلى التفاوت التمايز. واعترض مندوبا أستراليا ونيوزيلندا على المنهج "الذي ينقسم إلى قسمين".

وأكد مندوب الهند على ضرورة أن يكون تحديد المساهمات حسب كل دولة. وأيد مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الإشارة إلى البلاغات الوطنية وتقارير التحديث كل عامين من أجل نقل الالتزامات، مؤكدا على الحاجة إلى الاستفادة من إجراءات إعداد التقارير الحالية. وفضّل مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، سبل إعداد التقارير القائمة التي لا تضع أعباء على كاهل أي دولة وتيسر التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب.

وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، فضّل مندوب أقل البلدان نموا آلية القياس والإبلاغ والتحقق لضمان تحقيق مستوى من الدعم يتناسب مع احتياجات التكيف. وحذر مندوب الدول النامية متقاربة التفكير ومندوب جنوب أفريقيا من فرض أعباء إضافية على البلدان النامية.

وحول تبادل المعلومات والمعارف والدروس المستفادة، أكد مندوبا الصين وإيران على الفجوة المعرفية بشأن تنفيذ التكيف.

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، اقترح مندوب أقل البلدان نموا إنشاء: مركز تبادل معلومات لمساعدة الدول التي تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى أفضل تكنولوجيات التكيف، وسجل بخبراء التكيف الدوليين، واقترح أيضا مع مندوب تيمور ليشتي إقامة مراكز إقليمية للتكيف.

وحول الخسائر والأضرار، أكد مندوبو تحالف الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية وغيرهم، رغم معارضة مندوب أستراليا، على ضرورة أن تصبح عنصرا مستقلا ضمن الاتفاق الجديد. واعترض مندوب نيوزيلندا على إعادة تفسير قرار وارسو بشأن الخسائر والأضرار.

واقترح مندوب أقل البلدان نموا إنشاء وحدة تنسيق عمليات التشرد الناجمة عن تغير المناخ ووضع آلية للتعامل مع الأحداث المتباطئة، بما في ذلك نظام التعويضات. وذكر مندوب الدول النامية متقاربة التفكير أن المناقشات حول الخسائر والأضرار سابقة لأوانها لحين ظهور النتائج بشأن اللجنة التنفيذية.

وانعقدت مشاورات غير رسمية بعد الظهيرة.

التخفيف: في الصباح، تبادل أطراف فريق اتصال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، برئاسة الرئيس المتشارك للفريق كيشان كومارسينج، وجهات النظر والمقترحات وسعى الفريق إلى استيضاح بعض الأمور المتعلقة بقسم التخفيف من الورقة غير الرسمية بشأن العناصر (ADP.2014.11.NonPaper).

وعبرمندوب كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن استيائه من جراء عدم الإشارة مطلقا إلى المساواة والمسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والتزامات التخفيف الواقعة على عاتق الدول المتقدمة وأولويات التنمية القطرية والإقليمية المحددة.

وحول الجوانب العالمية طويلة الأجل، اقترح مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إجراء مراجعة منتظمة للعناصر المدرجة بالقسم على أساس علمي، حيث أشار مندوب الصين إلى هدفي الوصول إلى 1.5 و2 درجة مئوية. واقترح مندوب المملكة العربية السعودية استخدام لغة متفق عليها، على سبيل المثال من كانكون، وإدراج إشارات إلى التنمية المستدامة و نقاط ضعف البلدان النامية، ضمن أمور أخرى. ودعا مندوب الصين إلى الإشارة إلى العلاقات بين الجوانب الجماعية للتخفيف والتكيف وسبل التنفيذ.

وفيما يتعلق بمساهمات والتزامات التخفيف، ذكر مندوب المملكة العربية السعودية ضرورة أن يتضمن عنوان القسم الفرعي عبارة "إجراءات". واقترح مندوب الصين هيكلة القسم الفرعي لتمييز إجراء التخفيف المعزز حسب الدول النامية والدول المتقدمة. وأيد مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومندوبون آخرون مبدأ "عدم التراجع".

وأشار مندوب النرويج إلى ضرورة أن يكون عنصرا المحاسبة والتعاقب الدوري جزءا من قسم التخفيف. وناقش الأطراف أيضا عدة أمور من بينها: الإشارة إلى "الاقتصاديات الكبرى" و"البلدان التي تكون في وضع يمكّنها من القيام بذلك"، والتمايز متحد المركز، وما إذا كان النص يسعى وراء التوسع في نطاق الالتزامات و/أو المساهمات التي تقدمها البلدان النامية، وأساليب تنفيذ تدابير الاستجابة.

النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: في فترة بعد الظهر استمر فريق الاتصال الخاص بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في تبادل وجات النظر والاقتراحات حول نص مسودة القرار (ADP.2014.12.DraftText) وتناقشوا عن مدى إمكانية البدء في المفاوضات في حالة وجود النص على الشاشة.

وحول استكمال عمل الفريق العامل المخصص، اقترح مندوب الهند إلغاء عبارة "في أسرع وقت ممكن". واقترح مندوب البرازيل إضافة الإشارة إلى مسودة القرارات المصاحبة بعد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. واعترض مندوب كينيا على أي نص حول القرارات المصاحبة في هذه المرحلة.

اعترض مندوب أستراليا على إلغاء النص المتعلق بتحقيق التكافؤ السياسي بين التخفيف والتكيّف. اقترح مندوب الهند الإشارة إلى "التكافؤ القانوني الكامل" بدلاً من ذلك. اقترح مندوب البرازيل "التكافؤ بين المخصصات التشغيلية المتعلقة بالتخفيف والتكيّف وسُبُل التنفيذ".

وبينما تم التأكيد على أن التكيّف والتخفيف يجب أن يحصلا على معاملة ومصادر متساوية، نادى مندوب إندونيسيا بالفهم المشترك حول "التكافؤ السياسي". وذكر أن كلمة "التكافؤ" غامضة، واقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية "التشديد على أهمية التكيّف".

وفيما يتعلق بالنص الخاص بعرض تنفيذ الإجراءات والالتزامات القائمة، اقترح مندوب أستراليا أن يتم تناول ذلك في نص تمهيدي. اقترح مندوب البرازيل إضافة الإشارة إلى تعديل الدوحة والهدف السنوي الخاص بـ 100 مليار دولار.

ذكر مندوب النرويج أن الفقرات التي تُشير إلى التكافؤ السياسي بين التخفيف والتكيّف، وتنفيذ الإجراءات والالتزامات القائمة غير ضرورية في القرار.

اقترح مندوب الصين نصاً يتضمن عدة أمور من بينها اتخاذ قرار حول ضمان معاملة متوازنة وشاملة بين عناصر التخفيف والتكيّف وسُبُل التنفيذ، وشفافية العمل والدعم في نص التفاوض الخاص باتفاق 2015. ونادى بأن يتم التأكيد على التنفيذ الكامل والفعّال للالتزامات والإجراءات القائمة بموجب الاتفاقية، وبروتوكول كيوتو، والنتائج المتفق عليها طبقاً لخطة عمل بالي وبصفة خاصة للأطراف من الدول المتقدمة ومدى أهميته لتبني اتفاق 2015.

وبالإشارة إلى المقترح المقدم من مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أعرب مندوب سويسرا عن عدم استعداده لتحديد هيكل مُعين للاتفاق الجديد في هذه المرحلة.

أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوضوح في ذكر المجالات المواضيعية المحددة في المقرر 1/ م أ -7 (إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز) وأشار إليها بأنها "جوانب العمل" إذا كان ذلك من شأنه لأن يساعد في التأكيد على أنها سوف يتم تناولها في اتفاق 2015.

واستجابة لطلب الاتحاد الروسي لإضافة الإشارة إلى المادة 17 من الاتفاقية الإطارية (البروتوكولات)، أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ذلك ينطبق فقط على البروتوكول، بينما يسمح منهاج ديربان بالعديد من المسئوليات فيما يتعلق بالصك الذي يتم إعداده.

وفيما يتعلق بنقطة نظام، دعا مندوبو العديد من الأطراف ومنهم جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا وكوبا والصين إلى عرض النص على الشاشة وتأمل الأطراف في الاقتراحات المحددة بحيث يمكن فهم مقترحات الأطراف والسماح للدول النامية بالمشاركة على قدم المساواة. عبر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية عن تفضيله للاستمرار في القراءة العامة للنص لتحديد "القضايا الرئيسية في المفاوضات". اقترح مندوب توفالو تكوين "فريق أصدقاء الرئيس" للوصول إلى اتفاق حول سُبُل المُضي قدماً ووافقت الأطراف على ذلك. واجتمع الفريق في المساء.

في الأروقة

اشتركت الوفود يوم الأربعاء في "العمل الفعلي" سواء في جلسات فريق الاتصال الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز حول مختلف العناصر الخاصة بالاتفاق المستقبلي، أوفي العديد من الاجتماعات الخاصة بالهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. لاحظ عدد كبير من أعضاء الوفود النمط "الجديد" لإدارة فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية حيث ينتهي الرؤساء من العمل في الوقت المحدد ثم يتم إرسال الأطراف للتشاور فيما بينها.

ومع ذلك فإن هذا التفاؤل قد انحسر بسبب الشعور بنقص الثقة المتبادلة بين الأطراف. وبعد وضوح مواقف ونقاط الاختلاف، بدأ الشعور بالإحباط يزداد في الأروقة حيث عبر العديد من أعضاء الوفود من قلقهم إزاء التقدم البطيء في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وفي الفريق المعني بالتمويل، تم مطالبة بعض الأطراف التي ترى أن كلمتي "مناسب" و "يمكن توقعه" من الصفات التي يمكن أن تتسبب في مشكلات .. تم مطالبتهم بشرح "كيف يمكن للتمويل غير المناسب والذي لا يمكن توقعه أن يُعزز من العمل المناخي". وعبر أحد أعضاء الوفود المحنكين عن وجهة نظر وشاركه فيها العديد من الأعضاء حيث أشار " نحن نعرف موقعنا، ولقد حان الوقت لنتجاوز أسلوب تبرير المواقف ونقوم ببناء الجسور".

وفي جلسة بعد الظهر الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، تم التصدي لمقاومة بعض الأطراف للعمل على نص مسودة القرار على الشاشة باقتراح للاستمرار في المفاوضات غير الرسمية باللغة الإسبانية. عبر أحد أعضاء الوفود عن تذمره وقال "يجب على الأطراف أن تعمل على بناء الثقة والاطمئنان ليس فقط من أجل الوصول إلى قرار ملزم حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني في ليما ولكن لكي تستطيع أيضاً إحراز تقدم نحو باريس".

نشرة مفاوضات الأرض

. . . . . .

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 5

المجلد 12، رقم 612 | *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* | الجمعة 5 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما: الخميس 4 ديسمبر/ كانون الأول 2014

استمر فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في المداولات. وفي الصباح عُقدت المفاوضات حول العناصر في جلستين متوازيتين حيث تم تناول التمويل والتخفيف والتعاون والدعم. وبعد الظهيرة وفي المساء، تناول فريق الاتصال مسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وفي الصباح تناول فريق الاتصال المعني بمؤتمر الأطراف تمويل المناخ، وناقش فريق الاتصال المشترك المعني بالهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أثر تنفيذ تدابير الاستجابة. كما عُقدت مشاورات غير رسمية بمقتضى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ حول عدد من القضايا.

فرق الاتصال

مؤتمر الأطراف: الأمور المتعلقة بتمويل المناخ: في فريق الاتصال المعني بتمويل المناخ وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل قدم الرئيسان المتشاركان توسي مبانو مبانو (جمهورية الكونغو الديموقراطية) ودانى دريوم (كندا) تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل (FCCC/CP/2014/5).

ذكر مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين أن نظم القياس والإبلاغ والتحقق الخاصة بالدعم يتم مناقشاتها أيضاً في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ودعا إلى: الاتساق والتنسيق، والوضوح حول مستوى الدعم المادي للدول النامية، والتوجيه حول المنتدى الثالث للجنة المعنية بالتمويل وتمويل الغابات.

اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية تناول ما هو مطلوب تقديمه وأشار مع مندوب الاتحاد الأوروبي إلى الرسملة المبدئية للصندوق الأخضر للمناخ بمبلغ 9,7 مليار دولار أمريكي قبل مؤتمر ليما.

وفي فريق الاتصال المعني **بتقارير وتوجيه الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والمراجعة الخامسة للآلية المالية** قدم الرئيسان المتشاركان أيمن الشاذلي (السعودية) وستيفان شواجر (سويسرا) البنود (FCCC/CP/2014/2 and Add.1, 5 and 8).

أشار مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين إلى العمل الهام لصندوق التكيّف. وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن البنود الأخرى من جدول الأعمال تتضمن أبعاد مالية وتشمل التكيّف، واقترح مناقشتها في فريق اتصال حول تمويل المناخ.

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز حول البند 3:

التمويل: قدم مندوب مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية ودعمه في ذلك مندوبو بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين والسعودية والمالديف والهند وجنوب أفريقيا والإكوادور وزامبيا وباكستان والأرجنتين وآخرون .. قدموا ورقة اجتماع تتضمن مسودة عناصر حول تمويل المناخ بموجب الفريق العامل، وطلبوا أن تحل محل الورقة غير الرسمية للرئيسين المتشاركين (ADP.2014.11.NonPaper) كأساس للمناقشة.

دعا مندوبا نيوزيلاندا وسويسرا إلى الانتهاء من النظر في الورقة غير الرسمية للرئيسين المتشاركين وذكرا أنها تغطي معظم عناصر ورقة الاجتماع. أكد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية على العمل الذي تم خلال اليومين الماضيين حول الورقة غير الرسمية للرئيسين المتشاركين وعلى التقدم المحقق بالفعل. شدّد مندوب مجموعة الـ77/الصين على الموقف القانوني لورقة الاجتماع مقارنة بالورقة غير الرسمية للرئيسين المتشاركين. دعا رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل الأطراف إلى التشاور بصورة غير رسمية حول سُبُل المُضي قدماً.

التخفيف: أكد مندوب جنوب أفريقيا في الجلسة الصباحية التي عُقدت حول التخفيف وحول القسم الفرعي الخاص بالجوانب العالمية وطويلة الأجل .. أكد على أن الهدف طويل الأجل يجب أن يتسق مع ما يتطلبه العلم. ذكر مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً أن الهدف يجب أن يكون الإبقاء على زيادة درجة الحرارة دون 1,5 درجة مئوية. اقترح مندوب نيوزيلندا "صافي انبعاثات صفرية لثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2100" طبقاً لأحدث المعارف العلمية. نادى مندوب الاتحاد الأوروبي بالإشارة الواضحة لهدف 2 درجة مئوية.

وحول التفاوت والتمايز في الالتزامات، نادى مندوبو الهند والأرجنتين وفنزويلا والأردن وكوبا وبوليفيا بالإشارة إلى المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة ومبادئ وإلى أحكام الاتفاقية الإطارية، أو البند 4 الخاص بها (الالتزامات). اعترض مندوبو اليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وسويسرا وكندا على خلق تقسيمات ثنائية حول الالتزامات، بناءً على المرفقات الخاصة بالاتفاقية الإطارية أو التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أن النص يجب أن يعكس كل الأطراف في النهاية ستحدد أهداف كمية لتخفيض الانبعاثات في كل القطاعات الاقتصادية. نادى مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بوضع خيار في النص لتحديث مرفقات الاتفاقية الإطارية لتعكس التغير في الاتجاهات الاقتصادية والانبعاثات.

أبلغ مندوب البرازيل الأطراف بتقديم توضيحات حول مبدأ "التمايز والتفاوت متحد المركز" وذلك في اجتماع غير رسمي. اقترح مندوب الإمارات العربية المتحدة الاعتراف بالإجراءات التي قامت بها "الجهات التي بادرت بالتحرك".

وفيما يتعلق بشكل الالتزامات أو المساهمات، ذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أن كل الأطراف يجب أن تقدم التزامات غير مشروطة مع احتمال أن تقدم أكثر الأطراف ضعفاً إجراءات وأعمال حول الدعم. ذكر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ومندوب أستراليا أن كل دولة يجب أن يكون لديها جدول للأعمال والإجراءات التي تنوي القيام بها للوفاء بالتزاماتها، مع الإبلاغ الدوري عن التنفيذ والمراجعات لتعزيز الالتزامات.

نادى مندوب بوليفيا بالتزامات مبنية على موازنة كربون عالمية "مسجلة" بين كل الأطراف طبقاً للمسئولية التاريخية والبصمة البيئية وحالة التنمية والقدرات وعارضه في ذلك مندوبا أستراليا ونيوزيلندا. ذكر مندوب البرازيل أن الاتفاق على معيار لإعداد موازنة الكربون من الصعب التنبؤ به.

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:.<anna@iisd.org>

دعا مندوب أقل البلدان نمواً إلى عمل مُرفقين، أحدهما للأطراف التي لديها أهداف تخفيض انبعاثات محددة كمياً في كل قطاعات الاقتصاد والآخر للأطراف التي لديها أنماط أخرى من الالتزامات.

وحول عملية المراجعة، دعا مندوب الاتحاد الأوروبي إلى دورة التزامات مدتها عشر سنوات، ودعمه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في فترة مدتها خمس سنوات للمراجعة. وذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أنه يجب توضيح ذلك بمزيد من التفصيل في النص.حذر مندوب الاتحاد الروسي من أن عملية المراجعة في منتصف فترة الالتزام يمكن أن تؤدي إلى صعوبة التصديق عليها حيث أن المُشرعين يحتاجون إلى فهم واضح لما سيوافقون عليه.
وفيما يتعلق بتدابير الاستجابة، دعم مندوبو أقل البلدان نمواً ومندوبو فنزويلا والأرجنتين والإمارات العربية المتحدة إلى وجود آلية أو مؤسسة أو منتدى دائم وعارضهم في ذلك مندوبو نيوزيلندا واليابان وكندا.

التعاون والدعم: تبادلت الأطراف وجهات النظر في الصباح حول الفقرات ذات الصلة والموجودة في الورقة غير الرسمية المحدثة حول العناصر (ADP.2014.11.NonPaper) . ذكر مندوبا الصين والسعودية أن المناقشات حول التعاون والدعم الخاص بالتنفيذ لم يتم فرضها بواسطة المقرر 1/ م أ - 17 (الخاص بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز). شرح رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل أنه لم يتم تضمين العناوين الرئيسية إلا ابتغاءً للتيسير على الأطراف.

دعمت العديد من الأطراف دمج القسم الخاص بالتعاون والدعم مع الأقسام الخاصة بالعناصر الأخرى. ذكر مندوب الجزائر نيابة عن المجموعة العربية ومندوب الصين أن الأقسام الخاصة باتجاهات السوق والاتجاهات الأخرى، والآليات الجديدة المبنية على السوق يمكن أن يكون لها تأثيراً مسبقاً على المناقشات الخاصة بالهيئات الفرعية.

وفيما يتعلق بالالتزامات والدعم، ذكر مندوبو أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وآخرون أن كل الأطراف التي يمكنها القيام بذلك يجب أن تقدم الدعم لتنفيذ الاتفاق الجديد. عبّرَ مندوب سنغافورة عن قلقه إزاء "المسئوليات المتطورة" و "الأطراف التي يمكنها القيام بذلك" وحذر من إعادة كتابة الاتفاقية الإطارية. اعترض مندوب المجموعة العربية على الإشارة إلى المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة "المتطورة". ذكر مندوب الصين أن الدول المتقدمة فقط هي التي تتحمل المسئولية نحو تقديم الدعم للدول النامية وحذر من إدخال مبادئ جديدة.

دعم مندوبا الاتحاد الأوروبي وسويسرا وصف الهدف من سُبُل التنفيذ وأشار مندوب اليابان أن الأطراف التي تقدم الدعم والتي تحصل عليه يجب أن تتعاون سوياً لحشد التمويل الخاص.

وحول الترتيبات المؤسسية، دعا مندوبا المجموعة العربية والصين إلى إلغاء الإشارة إلى أنظمة تجارة الانبعاثات دون الوطنية والوطنية والإقليمية. عبر مندوبو أستراليا والاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وآخرون عن تحفظهم إزاء القسم الخاص بالترتيبات المؤسسية. أكد مندوب بنما على أهمية الإشارة إلى المحاسبات ووظائف الاتساق الخاصة بالترتيبات التعاونية.
النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ: عرض رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل أسلوب العمل الذي أوصى به فريق أصدقاء الرئيس: عمل قراءة أولى لمسودة نص الرئيسين المتشاركين (ADP.2014.12.DraftText) والسماح للأطراف بتقديم مقترحاتهم كاملة عن طريق عرضها على الشاشة، وعقد اجتماعات مخصصة لفريق الاتصال حول أقسام وفقرات محددة، وأن يقوم الرئيسان المتشاركان بإعداد تجميعاً يشمل مقترحات الأطراف في نص مسودة قرار مُنقح. وشجع الأطراف على إرسال مقترحاتهم النصية إلى الأمانة قبل الاجتماعات المحددة لها. واصلت الأطراف النظر في النص وقامت بالتركيز على الفقرات 1 – 12 (العناصر والمساهمات المحددة على المستوى الوطني) على أن يتم استكمال القراءة الأولى الكاملة يوم الجمعة.

وحول الفقرات 1 – 6 (العناصر) اقترح مندوب كندا أن يتناول الفريق العامل "عدة موضوعات" بدلاً من "كل العناصر" وأن يتم استبدال "الوصول إلى التكافؤ السياسي" بين التخفيف والتكيّف وأن يحل محلها عبارة "زيادة أهميتها الحاسمة". دعم مندوب نيوزيلندا النص الذي يشير إلى أن عمل الفريق العامل سوف ينتج عنه "حزمة من العناصر المختلفة". أكد مندوب اليابان على الحاجة إلى توضيح ان التخفيف هو الهدف النهائي للاتفاقية.

دعا مندوبا باكستان وجنوب أفريقيا إلى التعامل مع كل عناصر المقرر 1/ م أ- 17 "بصورة متوازنة". وأكد مندوبا المكسيك والسعودية على الأهمية المتساوية للتخفيف والتكيّف. أعرب مندوبا مصر وباكستان عن تفضيلهما لنص "التكافؤ القانوني" بين التخفيف والتكيّف. دعا مندوب الإكوادور إلى حذف المُحددات عند الإشارة إلى التكافؤ بين التخفيف والتكيّف.

دعا مندوب جنوب أفريقيا إلى تعزيز الفقرات التي تتعامل مع "التأكيدات" المتعلقة بالربط بين المساهمات المحددة على المستوى الوطني وعناصر الاتفاق، وتوازن الدعم المقدم للتخفيف والتكيّف.

وحول أهمية الشفافية، نادى مندوب الإكوادور بتبني آلية للقياس والإبلاغ والتحقق كجزء من اتفاق 2015.

وحول الفقرات 7 – 12 (المساهمات المحددة على المستوى الوطني) أشار مندوب اليابان إلى أن النص لا يزال غير واضح حول المعلومات المسبقة التي سيتم تقديمها في المساهمات المحددة على المستوى الوطني. أشار مندوب جنوب أفريقيا إلى أنه بينما يتم تحديد هذه المساهمات وطنياً إلا أن نطاقها يجب أن يُحدد دولياً ودعمه مندوب البرازيل وآخرون في أنها يجب أن تتضمن التخفيف والتكيّف وسُبُل التنفيذ. شدّد مندوبا كندا والولايات المتحدة الأمريكية على أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني تتعلق بالتخفيف. وذكر مندوب البرازيل ومندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً أن النطاق لا يجب أن يكون مقصوراً على المادة 2 من الاتفاقية الإطارية (الهدف).

أكد مندوب أستراليا على أن هذه المساهمات يجب أن تعكس الجهود التي تقوم بها الأطراف كل على حدة. أوصى مندوب أقل البلدان نمواً بإدخال نص لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة حول تضمين التخفيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني. أكد مندوب بوليفيا على أهمية تعزيز تقديم سُبُل التنفيذ للدول النامية. اقترح مندوب أقل البلدان نمواً إضافة نص يتطلب من الأطراف المدرجة في المرفق الأول تقديم معلومات حول مستوى الدعم للدول النامية لتحقيق هذه المساهمات. استمر عمل فريق الاتصال حتى المساء.

الهيئة الفرعية للتنفيذ/ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: تدابير الاستجابة: أثناء اجتماع فريق العمل الذي عُقد في الصباح، قدم ديلانو روبين فيروي (هولندا) الميسر المشارك مسودة النتائج والتي تم مراجعتها بعد تعقيبات الأطراف، كما قدم مسودة قرار ذكر أنها مبنية على مجالات التوافق ومبنية على عدة مصادر منها الورقة الفنية حول نفس الموضوع (FCCC/TP/2014/12).

دعم مندوب غانا نيابة عن المجموعة الأفريقية، والأرجنتين نيابة عن مجموعة الـ77/الصين، والسعودية نيابة عن المجموعة العربية والدول النامية متقاربة التفكير بدء العمل في مسودة القرار. اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية النظر في الورقة الفنية أولاً. ذكر مندوب أستراليا أن الانتقال إلى المناقشات حول النص كان استباقياً. عبر مندوب الاتحاد الأوروبي عن أن نص الرئيسين المتشاركين لا يتضمن أي بدائل.

قامت الأطراف بالمشاورات غير الرسمية طول اليوم وانعقدت اجتماعات فرق الاتصال مرة أخرى في المساء.

في الأروقة

كان موضوع المساواة بين الأجيال هو الموضوع الرئيسي لليوم الرابع للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. حرصت الجهات المختصة بالشباب مثل حركة "الكوكب لا يستطيع الانتظار" على تذكير الوفود أنه من المتوقع منهم أن "يُظهروا للعالم أن هناك شيئاً جيداً يمكن أن يكون يحقق النجاح". وبعد زيادة البنود على جدول أعمال الاجتماع، فإن هؤلاء الذين وجدوا لديهم الوقت بين اجتماعات فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية لقراءة الأخبار عن العالم خارج مجمع "بنتاجونيتا" ..وجدوا ما يُذكرهم بالأهمية المُلحة للعمل، حيث كان العنوان الرئيسي للأخبار يُحذر من أنه خلال 30 عاماً سوف تختفي دولة كيريباس تحت الماء وأن عام 2014 قد سجل أعلى درجات حرارة عالمياً.

وعلى الرغم من استمرار المفاوضات طوال اليوم حول الفريق العامل المعززّ فقد واجهت الوفود مشاعر مختلطة حول التقدم. حيث أشار أحد المشاركين "مؤتمر الأطراف هذا يبدو هادئاً للغاية وإنني لست على يقين من أن تكون له أي نتيجة". كما كان يبدو أن عدد كبير آخر من أعضاء الوفود يشعرون بالسعادة لوجود بعض "المقترحات النصية" على الشاشة في اجتماعات فرق اتصال الفريق العامل حول مسودة قرارات النهوض بالفريق، وحول الانتهاء من القراءة الأولى لاثنتا عشر فقرة. كما تساءل آخرون إذا كانت الوفود ستستطيع التمسك بخطط الطموح الخاص بها لعمل القراءة الكاملة الأولى لمسودة نص الرئيسين المتشاركين المكونة من 12 صفحة في مساء يوم الجمعة. حيث عبر أحد الوفود عن خوفه من "أن هذه كارثة لا يمكن تخفيفها مثل تلك التي ستحدث في الجزيرة التي أعيش فيها".

نشرة مفاوضات الأرض

. . . . . .

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 6

المجلد 12، رقم 613 *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* السبت 6 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما:
الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014

انعقد الجزء الأول من الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ في فترة بعد الظهر من مساء يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول. وتناول فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، طوال اليوم وحتى وقت متأخر في المساء العناصر وتشمل التخفيف، والشفافية في الإجراءات، والدعم، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ومسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ.

كما انعقدت العديد من اجتماعات فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية طوال اليوم حول عدد من القضايا بموجب مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف العامل، والهيئة الفرعية للتنفيذ، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حيث انتهت الأطراف من العمل قبل اختتام الهيئات الفرعية.

الجزء الأول من الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ

انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس: ذكرت آمنة ياوفولي (فيجي) رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أن المشاورات حول نائب رئيس الهيئة ومقرر الهيئة لم تُستكمل، وأن الهيئة الفرعية للتنفيذ وافقت على دعوة مؤتمر الأطراف لانتخاب نائب رئيس الهيئة والمقرر.

تقديم التقارير والمراجعة الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول: تجميع ودمج البلاغات الوطنية السادسة التقارير الأولى التي تصدر كل سنتين من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية: أشارت ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أن الأطراف لم تستطع الوصول إلى اتفاق حول القضية وأن البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

دمج وتجميع المعلومات التكميلية المدمجة في البلاغات الوطنية السادسة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والأطراف في بروتوكول كيوتو: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ الخلاصات (FCCC/SBI/2014/L.30).

مراجعة الخطوط التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية، الجزء الثاني: الخطوط التوجيهية لتقارير الاتفاقية الإطارية حول البلاغات الوطنية: ذكرت ياوفولي أن الأطراف لم تستطع الوصول إلى اتفاق وأن هذا البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

تقديم التقارير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: العمل الخاص بفريق الخبراء الاستشاري. اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.26).

تقديم الدعم المالي والتقني: اعتمدت اللجنة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.29) .

برنامج العمل المعني بتفهم المزيد عن تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.36)

الأمور المتعلقة بالآليات بموجب بروتوكول كيوتو: مراجعة أساليب وإجراءات آلية التنمية النظيفة: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.35). أشار مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تعبيراً عن خيبة أمله إزاء التقدم في الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ، إلى أن مؤتمر ليما كان يجب أن يحدد كيفية بناء صافي التخفيف في آلية التنمية النظيفة، ويشمل خطوط الأساس التحفظية، وفترات الائتمان القصيرة والإلغاءات، وتطلع إلى المزيد من العمل حول صافي التخفيف في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

مراجعة المبادئ التوجيهية للتنفيذ المشترك: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.35). ذكر مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن هناك مجالاً لتحسين السلامة البيئية للتنفيذ المشترك وتطلع إلى مناقشة كيفية قيام التنفيذ المشترك بتقديم فائدة للغلاف الجوي وذلك في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

إجراءات التعجيل باستمرار إصدار ونقل والحصول على وحدات تخفيض الانبعاثات الخاصة بالتنفيذ المشترك: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.33).

إجراءات وآليات والترتيبات المؤسسية للطعن في قرارات المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.31).

الأمور المتعلقة بأقل البلدان نمواً: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.24).

خطط التكيّف الوطنية: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.42). وأحالت مسودة القرار (FCCC/SBI/2014/L.42/Add.1) للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيه واعتماده.

آلية وارسو الدولية حول الأضرار والخسائر المتعلقة بآثار تغير المناخ: أشارت ياوفلي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى أن الأطراف لم تستطع التوصل إلى اتفاق وأن هذا البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

الأمور المتعلقة بالتمويل: المراجعة الثانية لصندوق التكيّف: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.39).

المزيد من التوجيه للصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.38).

تطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذ الاجتماعات التقنية: التقرير السنوي للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج وأحالت مسودة القرار للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيه (FCCC/SB/2014/L.5) .

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:.<anna@iisd.org>

البرنامج الاستراتيجي لبوزنان حول نقل التكنولوجيا: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.32).
بناء القدرات: بناء القدرات بموجب الاتفاقية: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.40) .
بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.41).

آثار تنفيذ تدابير الاستجابة: المنتدى وبرنامج العمل: أشارت ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أن الأطراف لم تستطع الوصول إلى اتفاق وأن هذا البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
الأمور المتعلقة بالمادة 3 – 14 من البروتوكول (الآثار الضارة): أخبرت ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ الأطراف بأنه لم يتم الوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع وأن هذا البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
التقدم في تنفيذ المقرر 1/ م أ – 10 (برنامج عمل بيونس أيرس حول التكيّف وتدابير الاستجابة): أشارت ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أنه لم يتم الوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع وأن هذا البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
مراجعة 2013 – 2015: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SB/2014/L.9) .
النوع الاجتماعي وتغيّر المناخ: وبعد مشاورات غير رسمية في الجلسة العامة والتي نتج عنها تعديلين في النص، اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج وأحالت مسودة القرار للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف (FCCC/SBI/2014/L.43).
اقترح مندوب مالاوي نيابة عن أقل البلدان نمواً ودعّمه في ذلك مندوب جامايكا، أن يتم الإشارة إلى القرار بـ "برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي". ذكر مندوب جامايكا أن الإجراءات المقترحة يجب أن تكون موجهه بواسطة المساواة في النوع الاجتماعي وليس فقط توازن النوع الاجتماعي. رحَّب مندوب المكسيك بالقرار وأشار إلى أنه يضفي المزيد من الأهمية على الموضوع.
الترتيبات للاجتماعات الحكومية: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.37) .
الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية: البيانات المالية المرفقة للعامين 2012 – 2013 وأداء الموازنة للعامين 2014 – 2015: اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ النتائج (FCCC/SBI/2014/L.27 and L.28) .
البيانات الختامية: سلط مندوب الاتحاد الأوروبي الضوء على نتائج الهيكلة المالية وتشمل صندوق التكيّف والصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً وأشار إلى عدم التقدم في آليات السوق وتشمل آلية التنمية النظيفة.رحَّب مندوب أستراليا نيابة عن مجموعة المظلة بالتحرك نحو مرحلة التنفيذ في الإطار الجديد للقياس والإبلاغ والتحقق. وأشار إلى التقدم في خطط التكيّف وفي التمويل من الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً وصندوق التكيّف.
رحَّب مندوب جمهورية كوريا نيابة عن مجموعة السلامة البيئية بالتقدم في البرنامج الاستراتيجي لبوزنان حول نقل التكنولوجيا وأشار إلى العمل الهام الموجود أمامنا.
ذكرت مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن البلاغات الوطنية ضرورية ونادت باستمرار مرونة مرفق البيئة العالمية في اعتماد أموال للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقالت أن هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب النظر إليها بصفة خاصة في تمويل إعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً.
دعا مندوب نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً إلى التمثيل القوي لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية في اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية حول الأضرار والخسائر.
اقترح مندوب كولومبيا أن يتم تسمية مركز معلومات إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية باسم "مركز معلومات ليما".
عبر مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة عن خيبة أمله نحو كم الأموال المقدرة لتمويل التخفيف، وأشار إلى أن هناك الكثير من الأموال للحروب وللوقود الأحفوري، ودعا مندوب شبكة العمل المناخي نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة إلى وجود اتفاقية حول تشكيل المجلس التنفيذي لآلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار.

أشار مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي إلى ضرورة النهوض ببرنامج عمل جديد لتحقيق التكافؤ في النوع الاجتماعي. ودعا مندوب YOUNGO الأطراف إلى التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو.
قدمت كريستيانا فيجوربر الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ملخصاً للهيئة الفرعية للتنفيذ حول الآثار الإدارية والمالية للقرارات التي اتخذتها الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. أشارت ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أن الهيئة قد اعتمدت كل النتائج والبنود الرئيسية، وقامت باختتام الجزء الأول من الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ في تمام الساعة العاشرة و26 دقيقة مساءً. وسوف تقوم الهيئة بعقد جلستي فريق عمل تقييم متعدد الأطراف يوم السبت 6 ديسمبر/ كانون الأول ويوم الإثنين 8 ديسمبر/ كانون الأول وسوف يتم إعادة انعقاد الجزء الثاني من الجلسة الختامية للهيئة في مساء يوم الإثنين.

فرق الاتصال

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: التخفيف: فيما يتعلق بالعناصر العالمية وطويلة الأجل الخاصة بالتخفيف قام مندوب الجزائر نيابة عن المجموعة العربية، بتذكير الأطراف بالمقرر 1/ أ م- 16 (اتفاقيات كانكون) الذي يشير إلى الحاجة إلى إطار زمني أطول لانبعاثات غازات الدفيئة التي تبلغ ذروتها في الدول النامية.
ذكر مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة أنه يجب أن يتم الإبلاغ عن الموازنة العالمية للكربون في تقديرات وطنية. اعترض مندوب أوكرانيا على النظر في موازنة عالمية للكربون وفضل اتباع منهج يبدأ من أدنى لأعلى لتخفيف الانبعاثات طويلة الأجل.
وصف مندوب السعودية نيابة عن البلدان النامية متقاربة التفكير تعقيبات الأطراف الأخرى حول تغير وتطور المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، والمرفقات المحدثة أو إلغاء التمايز والتفاوت بأنه "غير قانوني" وأكد على أن الاتفاق المستقبلي لا يمكن بناؤه على هذا الأساس. دعم مندوب الصين مندوب البرازيل حيث اعترض على تقديم مفاهيم جديدة وذكر أن الابتعاد عن مبادئ وأحكام الاتفاقية يؤدي إلى صعوبة التقدم.
حول التزامات ومساهمات التخفيف، دعم مندوب كوريا الإشارة إلى آليات السوق: عبر مندوب المكسيك عن تفضيله لكلمة "الالتزامات" طبقاً للمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة ودعم الجداول الزمنية كآلية أساسية في المساهمات. أكد مندوب أثيوبيا على سُبُل التنفيذ للدول النامية.
وفيما يتعلق بتدابير الاستجابة، ذكر مندوب السعودية أن المملكة العربية السعودية لن تدعم الاتفاق الجديد إذا لم يكن يتعامل مع هذا الموضوع بصورة ملائمة. ذكر مندوب أوكرانيا أنه يفضل الخيار الخاص بعدم وجود ترتيبات جديدة أو منتدى دائم كبديل. ذكر مندوب مصر أنه يفضل منتدى دائم "كحد أدنى للقاسم المشترك ".

شفافية العمل والدعم: فيما يتعلق بنطاق القياس والإبلاغ والتحقق، حذر مندوب الأرجنتين ومندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً من التحيز نحو التخفيف. نادى مندوب أقل البلدان نمواً بالتكافؤ الأكبر بين التخفيف والدعم. حث مندوبا نيوزيلندا واليابان على الإشارة إلى شفافية الدعم الذي يتم تقديمه والحصول عليه. سلط مندوب سويسرا الضوء على الحاجة إلى تقديم تقارير عن التكيف.
وحول إطار القياس والإبلاغ والتحقق، حذر مندوب المجموعة الأفريقية من التراجع عن الإطار الحالي. دعا مندوب المجموعة الأفريقية وجنوب أفريقيا وشيلي نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي وبنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة وتحالف الدول الجزية الصغيرة والمكسيك إلى الاستفادة من الإطار الحالي للقياس والإبلاغ والتحقق واقترح البعض أنه يمكن أن يتطور بمرور الوقت.
ذكر مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن إطار العمل يجب أن يقيس التقدم نحو الهدف العالمي الخاص بـ 1,5 أو 2 درجة مئوية وأن يدعم اشتراك كل الدول. حذر مندوب المجموعة الأفريقية من وضع أعباء إضافية على الدول النامية.
أكد مندوبو الأرجنتين، وأقل البلدان نمواً والمجموعة الأفريقية والسعودية والصين نيابة عن البلدان النامية متقاربة التفكير على التفاوت والتمايز في الالتزامات ودعا العديد إلى الحفاظ على المنهج الحالي "الذي ينقسم إلى جزئين" نحو القياس والإبلاغ والتحقق.

أكد مندوب النرويج على أن يتم ذلك على المستوى العالمي وأكد معه مندوب سويسرا على المرونة في التعامل مع القدرات المختلفة للأطراف. دعا مندوبو أستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود نظام واحد يتسم بالشفافية ينطبق على الجميع. ذكر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن النظام يجب أن يُمكّن من التحقق من الجهود والتي يمكن أن تتضمن مستويات نصوص لاختيار عدم القبول بناءً على ظروف الأطراف.

وحول القواعد والإجراءات، اقترح مندوبا الاتحاد الأوروبي ونيوزيلاندا، أن يحتوي الاتفاق الجديد على مستويات عالية من القياس والإبلاغ والتحقق والمبادئ المحاسبية مع توضيح الخطوط التوجيهية والإجراءات في مقررات مؤتمر الأطراف.

حذر مندوب الأرجنتين من الحكم المسبق على مناقشات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية الخاصة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وطلب أن يتم الإشارة إلى عدة اتجاهات بالإضافة إلى الأسواق. اعترض مندوب الأردن على الإشارة إلى آليات السوق. أكد مندوب المجموعة الأفريقية على الفجوات في أطر القياس والإبلاغ والتحقق الخاصة بالدول المتقدمة فيما يتعلق بالأسوق واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

أكد مندوب جنوب أفريقيا على الأهمية المحاسبية لاستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، دعا إلى دمج الإجراءات التفصيلية بموجب الاتفاقية الإطارية. نادى مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي باستخدام لغة أقوى في إعداد قواعد وقطاعات الأسواق استخدام الأراضي والحراجة. نادى مندوب ائتلاف بلدان الغابات المطيرة بالإشارة إلى المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والأنظمة البيئية الساحلية. نادى مندوبا تحالف الدول الجزرية الصغيرة والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بالتعريف الواضح لتمويل المناخ وأكد مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي على أن ذلك سوف يساعد على تجنب العد المزدوج.

دعا مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير إلى وضع نص يتضمن عدة أمور من بينها: منهج واضح للقياس والإبلاغ والتحقق للدعم من الدول المتقدمة، ومراجعة جيدة لدعم سُبُل التنفيذ، وقناة مالية بموجب الصندوق الأخضر للمناخ لبناء القدرات المتعلقة بالقياس والإبلاغ والتحقق في الدول النامية.

اقترح مندوب جنوب أفريقيا، ودعمه مندوب المكسيك، البدء في عملية لمناقشة إجراءات الشفافية خلال 2015، وذكر مندوب جنوب أفريقيا أن ذلك يجب أن ينعكس في نتائج الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في ليما.

التكنولوجيا: وفيما يتعلق بالالتزامات، دعا مندوب سوازيلاند نيابة عن المجموعة الأفريقية ومندوب الأرجنتين والصين إلى الالتزامات المتفاوتة للدول المتقدمة والنامية. ذكر مندوب سوازيلاند نيابة عن المجموعة الأفريقية أن الالتزامات لا يجب أن تُحول المسئولية من الدول المتقدمة للدول النامية، ولا يجب أن تشجع الدعم الخاص أكثر من الدعم العام. أكد مندوب الصين على حاجة الدول المتقدمة إلى تقديم دعم مالي وفكري لتنفيذ تقييم احتياجات التكنولوجيا في الدول النامية.

وحول الترتيبات المؤسسية، أشار مندوبو سوازيلاند نيابة عن المجموعة الأفريقية والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا والجزائر والأرجنتين إلى أنهم يفضلوا وضع الترتيبات المؤسسية كجزء أساسي في اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. دعا مندوب الصين إلى المزيد من التوجيه لتعزيز آلية التكنولوجيا وأشار إلى أن التوجيه مُكملاً لدمج الآلية في اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

ذكر مندوبو إيران والأرجنتين والجزائر أن نقل التكنولوجيا يجب أن يستمر طبقاً لمبادئ وأحكام الاتفاقية الإطارية. ذكر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن العمل التعاوني لدعم وتعزيز وتطوير ونقل التكنولوجيا يجب أن يتضمن كلاً من آلية التكنولوجيا والآلية المالية. طلب مندوب أوكرانيا تضمين الاقتصاديات في مرحلة التحول في تطوير ونقل التكنولوجيا.

بناء القدرات: ذكر مندوبا كندا واليابان أن بناء القدرات يجب أن يكون "نابعاً من الدولة" وليس "نابعاً من الحاجة". حث مندوب تنزانيا ومندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً على تعزيز قدرات الحكومات الوطنية لاستيعاب الموارد المالية والتكنولوجية وعارضا الإشارة إلى "الأهداف والمخرجات الواضحة والتي يمكن توقعها".

وفيما يتعلق بالالتزامات أكد مندوبا جنوب أفريقيا والهند على التزام الدول المتقدمة بتقديم دعم بناء القدرات للدول النامية. أكد مندوب أثيوبيا على الاختلافات "الصارخة" في احتساب بناء القدرات في الدول النامية وعارضه في ذلك مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ونادى بالالتزامات في بناء القدرات.

أكد مندوب الجزائر نيابة عن المجموعة العربية على أن الدول النامية التي تستطيع أن تقدم القدرة، يمكنها القيام بذلك طواعية. ذكر مندوب الأرجنتين أن الأطراف يجب أن تحدد فجوات القدرات لديها. وذكر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أنه يجب أن تتم دعوة كل الأطراف التي تستطيع القيام بذلك لدعم الأطراف الأخرى ذات القدرات الأقل.

وحول الترتيبات المؤسسية، دعم مندوبو جنوب أفريقيا والصين والهند وإيران وتنزانيا وتوفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً وآخرون إنشاء آلية دولية لبناء القدرات وعارضهم في ذلك مندوبو كندا واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وآخرون. ذكر مندوب الهند أن تعبئة المال الخاص لا يمكن أن تكون أحد العناصر الأساسية لبناء القدرات.

ذكر مندوب الأرجنتين أن التمويل الخاص يجب أن يكون مُكملاً للتمويل العام. حذر مندوب الصين من سلوك التقيد في الأدوار فيما يتعلق بالدور المحتمل للقطاع الخاص في دعم بناء القدرات. وبعد أن ذكر أن تنمية القدرات يجب أن تنطبق على كل الأطراف وليس فقط على الدول النامية، دعا مندوب الاتحاد الأوروبي إلى تحسين وتعزيز الآليات والترتيبات الحالية بموجب الاتفاقية وبموجب بروتوكول كيوتو والتي تتناول بناء القدرات.

النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: واصل فريق الاتصال في فترة بعد الظهر وفي المساء النظر في مسودة نص القرار حول هذا البند.

وفيما يتعلق بالفقرات من 7 – 12 (سياق إعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني)، ذكر مندوب نيوزيلاندا أنه يجب على الأطراف عندما تقوم بالإبلاغ عن المساهمات أن تحدد كمياً مخرجات الانبعاثات المتوقعة ومستويات الجهد ومنهجيات المحاسبة في قطاع الأراضي. حث مندوب الاتحاد الأوروبي على الالتزام بالشفافية والتحديد الكمي والمقاربة في تقديم التقارير الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني.

أكد مندوب بوليفيا على أهمية تعزيز تقديم سُبُل التنفيذ في الدول النامية. حذر مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً من الانحياز تجاه إجراءات التخفيف، واقترح إضافة نص حول دعم الدول الأطراف المدرجة في المرفق 1 للقياس والإبلاغ والتحقق في الدول النامية بهدف الوصول إلى المساهمات المحددة على المستوى الوطني. شدّد مندوب تايلاند على أهمية المعاملة المتساوية للتخفيف والتكيّف. ذكر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن متطلبات تقديم التقارير يجب أن تنطبق بصورة متساوية على الدول المتقدمة والنامية.

وحول الفقرات 13 – 16 (الإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني)، أكد مندوبو الأرجنتين وشيلي نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والصين والهند والجزائر نيابة عن المجموعة العربية، وجنوب أفريقيا وتنزانيا وآخرون على أهمية مبادئ وأحكام الاتفاقية. اعترض مندوب سويسرا على التقسيم بين الدول المدرجة في المرفق الأول وغير المدرجة في المرفق الأول. ذكر مندوب الصين أن المعلومات حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني يجب أن تعزز من وضوح طموح الدول النامية وتعكس تنوع وعقبات واحتياجات الدول النامية للمساهمات المحددة على المستوى الوطني.

ذكر مندوب البرازيل أن المساهمات لا يجب ترجمتها كأنها "توقعات في صيغة قانونية"، وعارض التمايز الذاتي وطالب مع مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية أن يتم الإشارة إلى المساواة.

دعا مندوب سويسرا إلى الإشارة إلى الافتراضات الأساسية والجهود واعتبارات المساواة. اقترح مندوب جزر مارشال أن يتولى الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بإعداد قوائم تتعلق بافتراضات ومنهجيات المحاسبة واستخدام الأراضي واستخدام الأسواق الدولية والائتمان الدولي وذلك بهدف أن يتم إقرارها بواسطة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. اعترض مندوب بوليفيا على الإشارة إلى أدوات وصكوك السوق.

اعترض مندوب تنزانيا على المساهمات المحددة عن طريق التوجيه وعلى أي متطلبات إضافية لتقديم التقارير للدول النامية. أكد مندوب سنغافورة على ضرورة الوضوح في التقارير المقدمة.

اقترح مندوب السعودية أن يعمل مكون التكيّف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني على تعزيز الجهود لتحقيق أفضل قيمة للمخرجات من خلال التخطيط والعمل المبكر والمتكامل على كل المستويات. حث مندوب جنوب أفريقيا

على أن تكون البلاغات في صورة جداول تقيس نوع مساهمات 2021 – 2025 و2026 – 2030، ومعلومات عن خطط وأعمال وتكاليف واستثمارات التكيّف ودعم سُبُل التنفيذ. اقترح مندوب الصين نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي أن تقدم الأطراف معلومات عن التخفيف للفترة 2020 – 2025 ومؤشرات لمساهمات لعام 2030 وتشمل معلومات حول الطموح والعدالة والمساواة.

وحول الفقرات من 17 – 22 (ما بعد البلاغات ودعم المساهمات)، اعترضت العديد من الأطراف وتشمل الصين والهند وفنزويلا وماليزيا والسعودية والبرازيل على النظر في ما بعد البلاغات ودعم المساهمات في هذه المرحلة.

اقترح مندوب الاتحاد الأوروبي إنشاء كيان دولي للنظر في المساهمات اعتباراً من الربع الأول لعام 2015، والذي سيكون متعلقاً بمساهمات التخفيف فقط. أكد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية على فترة استشارية ومعلومات مسبقة وعلى مدى أهميتها لدعم الطموح والوضوح. طالب مندوب جنوب أفريقيا بعمل تقييم مسبق للمساهمات بواسطة الأمانة وذلك من خلال ورقة فنية حول الأثر الإجمالي لمساهمات الأطراف. نادى مندوب جزر مارشال بعمل ورقة فنية تلخص وتجمع المساهمات وتشمل تجميع لإجمالي مستوى جهود التخفيف.

نادى مندوبا اليابان والصين بوجود عملية بسيطة من خلال نشر المساهمات على الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية، واعترض مندوب الصين على تجميع المساهمات بواسطة الأمانة. حذر مندوب الاتحاد الروسي من استخدام الوسائل الإلكترونية.

عارض مندوبو الأردن والصين والهند عملية المراجعة المسبقة. اقترح مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً أن تقوم الأطراف المدرجة في المرفق 1 بتقديم تقارير حول تقديمهم لسُبُل التنفيذ.

وفيما يتعلق بالمرفق (معلومات المساهمات المحددة على المستوى الوطني)، اقترح مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية النظر في بدائل التخفيف والتكيّف وسُبُل التنفيذ بالإضافة إلى التفاوت أو بدون التفاوت. دعا مندوب كولومبيا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بتضمين معلومات حول السبب الذي يجعل الأطراف ترى أن مساهماتها متساوية.

أكد مندوب البرازيل على أن النظر في المساهمات المحددة على المستوى الوطني ليس عملية ملزمة قانوناً ولكن وسيلة لتعزيز فهم نوايا بعضنا البعض.

وفي المساء واصلت الأطراف تبادل المواقف والمقترحات المتعلقة بالفقرات الخاصة بمسودة النص حول تقييم التنفيذ لما قبل 2020.

الهيئة الفرعية للتنفيذ/ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: خلال اجتماع فريق الاتصال المشترك في فترة الصباح أخبر إيمانويل دوميساني (سوازيلاند) رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أنهما سيقومان وفي المساء واصلت الأطراف تبادل المواقف والمقترحات المتعلقة بالفقرات الخاصة بمسودة النص حول تقييم التنفيذ لما قبل 2020.

الهيئة الفرعية للتنفيذ/ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: خلال اجتماع فريق الاتصال المشترك في فترة الصباح أخبر إيمانويل دوميساني (سوازيلاند) رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أنهما سيقومان بالتشاور حول كيفية المُضي قدماً نظراً لعدم الوصول إلى اتفاق حول هذا البند.

مراجعة 2013 – 2015: أثناء اجتماع فريق الاتصال الذي عُقد في فترة الصباح ذكر مندوب السعودية أنه يفضل إلغاء الإشارة إلى استخدام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز لمعلومات من مراجعة 2013 – 2015 وعارضه في ذلك مندوب سويسرا نيابة عن مجموعة السلامة البيئية. اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا واليابان نصاً بديلاً وتبديل "الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز" على أن يحل محله "الاتفاقية الإطارية الأشمل". اقترح مندوب الاتحاد الأوروبي بدعم من النرويج، وترينداد وتوباجو، وأنتيجوا، وباربادوس وبمعارضة من السعودية .. اقترح أن يضيف إلى مقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية "شاملاً الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز". ذكر مندوبا الصين والسعودية أنهما يفضلا "الإحاطة علماً" بدلاً من "استخدام" المعلومات.

وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: المواد 5، 7، 8 من بروتوكول كيوتو: خلال اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في الصباح برئاسة إنكي هيرولد، أشار مندوب أوكرانيا إلى أنه يفصل قرار بخمسة مرفقات. ذكر هيرولد الرئيس المتشارك أن الشكل الحالي للقرارين قد تم الموافقة عليه بواسطة الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. نادى مندوب الاتحاد الأوروبي بإدراك أن الموعد النهائي للإبلاغ عن وحدات الكميات المحصصة يمكن أن يتم تأخيره إذا لم يكن برنامج صيغة التقارير المشتركة 3 غير متاح في الوقت المحدد أو لا يعمل بصورة ملائمة.

وفيما يتعلق بمسودة النتائج، أعرب مندوب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لوجود جدار الحماية بين القضايا المنهجية بموجب البنود 11 أ وب من جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول مواد البروتوكول 5، 7، 8، وتوضيح القسم "ز" (المادة 3 – 7) الخاصة بتعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو.

وخلال فترة بعد الظهر، نظرت الأطراف في اللغة الخاصة بمسودة النتائج وتبادلت وجهات النظر حول "التوصية" أو "الموافقة" على إذا قام أحد الأطراف المدرجة في المرفق 1 بتطبيق أحكام فريق خبراء المراجعة وأن يقوم الفريق بمراجعة هذه المعلومات. حث دلاميني رئيس اللجنة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية الأطراف على الموافقة على النتائج وذكر أنه لن يتم منح مهلة أخرى للتفاوض حول هذا البند. وبعد القيام بعدة مراجعات، وافق الفريق على إحالة مسودة النتائج إلى الجلسة العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية للنظر فيها.

توضيح حول القسم ز (المادة 3 – 7) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: تناول اجتماع فريق الاتصال الذي عقد بعد الظهر برئاسة ماسيلا كيكانا (جنوب أفريقيا) .. تناول الخيارات الخاصة بمسودة قرار. لم تستطع الأطراف الوصول إلى اتفاق حول إذا ما كانت المادة 3 – 7 تنطبق على عدة أمور من بينها الأطراف التي لا تتعهد بالتزامات طبقاً لفترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو ولكن تتعهد بالتزامات طبقاً لفترة الالتزام الثانية.

وافقت الأطراف على إحالة مسودة النتائج كما تم تقديمها بواسطة الرئيسين المتشاركين إلى الجلسة العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية للنظر فيها، التوجيه بالنظر في الموضوع في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

في الأروقة

عند افتتاح اليوم الخامس، استقر شبح ماضي الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في قاعة اجتماع الفريق العامل المكتظة بالوفود. ويمكن لهؤلاء الذين يدخلون ويخرجون من جلسات الفريق العامل أن يصدقوا بسهولة أن الموضوع الذي تتم مناقشته لم يتغير، حيث يسمعون من الأطراف والمجموعات موضوعات مألوفة ومتشابهة بغض النظر عن القضية – سواء كانت التخفيف أم الشفافية أم التكنولوجيا. ونظراً لاقتراب موسم الأعياد والإجازات، فقد تعجب أحد المراقبين مما إذا كان أعضاء الوفود يكررون ما يقولونه "لكي يتأكدوا من أن سانتا كلوز يسمع قائمة رغباتهم ويحققها لهم".

ولم يغب عن المشاركون أيضاً حقيقة أن هناك مشاهد أخرى مألوفة تدور في مقر المؤتمر: حيث ذكر أحد المشاركين "تلك هي نفس القضايا الموجودة أمام اللجان الفرعية كل عام". وكان العديد يعلمون بوعد الرئيس بولجار فيدال باختتام أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ يوم الجمعة والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يوم السبت، وأشار العديد من الوفود إلى قيام الرؤساء المشاركين لفرق الاتصال بالاحتجاج على استنفاذهم للكثير من الوقت.

قال أحد المشاركين أن أي بند لم يتم الاتفاق عليه سيتم "تصويبه" إلى الهيئات الفرعية في شهر يونية/حزيران. وقد رحب البعض بالدقة والصرامة التي "يمكن أن تخلق مساحة للقضايا الخاصة بالفريق العامل وبمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل" و "جرس لتنبيه المشاركين". ومع ذلك ذكر أحد المشاركين أن بعض القضايا الخاصة بالهيئات الفرعية "لها عمق سياسي وتستلزم وقتاً أطول وبالتالي لا يجب تخفيض الوقت الخاص بها". وبينما يمكن ألا تنتهي بعض القضايا الخاصة بالهيئات الفرعية في "حزمة يمكن دراستها في الدور العشرين لمؤتمر الأطراف" أشار البعض إلى أن "الحزمة الخاصة بالفريق العامل في طريقها". ذكر أحد الوفود "نحن دائماً مشاغبون إلى حد ما ولكننا نتسم باللطف". سواء كانوا مشاغبين أو يتسموا باللطف أو كلاهما، فإن العمل هنا يشير إلى ما ستأخذه الأطراف إلى باريس وكيف ستستطيع إعداد الصفقة.

نشرة مفاوضات الأرض

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 7

المجلد 12، رقم 614 | الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة | الاثنين 8 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما: السبت 6 ديسمبر/ كانون الأول 2014

انعقدت بعد ظهر يوم السبت 6 ديسمبر/ كانون الأول الجلسة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، كما انعقدت في المساء الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وخلال اليوم تناول فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز .. تناول عناصر تشمل الشفافية والأطر الزمنية والعملية المتعلقة بالالتزامات/ المساهمات ومسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وقد تم عقد جلسة تقييم غير رسمية لتقييم التقدم الذي تم بموجب الفريق العامل. كما تم طوال اليوم عقد جلسة أول فريق عمل حول التقييم متعدد الأطراف ضمن عملية التقييم والمراجعة الدولية.

الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف العامل

تقرير اجتماع المائدة المستدير الوزاري رفيع المستوى حول زيادة طموح

التزامات بروتوكول كيوتو: أشار مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل إلى أنه لم يتم الوصول إلى اتفاق أثناء المشاورات غير الرسمية حول إمكانية إنشاء فريق اتصال حول هذا الموضوع.

دعم مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين إنشاء فريق اتصال بينما عارض مندوبو أستراليا وسويسرا والاتحاد الأوروبي والنرويج ذلك. وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

افتتح ايمانويل دوميساني دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية هذه الجلسة.

انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية إلى أن المشاورات حول ترشيحات نائب رئيس ومقرر الهيئة الفرعية لم تُستكمل بعد، ووافقت الهيئة الفرعية على دعوة مؤتمر الأطراف لانتخاب نائب رئيس ومقرر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

برنامج عمل نيروبي: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SBSTA/2014/L.23).

تقرير لجنة التكيّف: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SB/2014/L.7).

تطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذ الاجتماعات التقنية: التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج وأحالت مسودة القرار (FCCC/SB/2014/L.5).

التوجيه المنهجي للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى عدم الوصول إلى اتفاق حول هذه النقطة وأنه سوف يتم إضافتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المتعلقة بآثار تغيّر المناخ: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج وأحالت مسودة القرار .(FCCC/SB/2014/L.8).

الأمور المتعلقة بالعلم والمراجعة: تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج وأحالت مسودة القرار (FCCC/SBSTA/2014/L.27 and Add.1).

البحوث والرصد المنتظم: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SBSTA/2014/L.19).

مراجعة 2013 – 2015: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SB/2014/L.9). قدم أندرياس فيشلن (سويسرا) المُيسر المشارك لحوار الخبراء المنظم تقريراً عن الاجتماعيين الرابع والخامس لحوار الخبراء المنظم وسلط الضوء على أن هذه الاجتماعات تؤكد أن الإبقاء على زيادة الاحترار العالمي إلى أدنى من 2 درجة مئوية يتطلب منهج طويل الأجل مبني على العلم.

آثار تنفيذ تدابير الاستجابة: منتدى وبرنامج العمل: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SB/2014/L.6/Rev.1).

الأمور المتعلقة بالمادة 2- 3 من بروتوكول كيوتو (أثر تدابير الاستجابة): تم النظر في هذا الموضوع بموجب البند الفرعي المعني بمنتدى وبرنامج العمل.

القضايا المنهجية بموجب الاتفاقية: برنامج العمل المعني بمراجعة الخطوط التوجيهية لمراجعة التقارير التي تصدر كل عامين والبلاغات الوطنية وتشمل مراجعة القوائم الوطنية للدول المتقدمة: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج وأحالت ثلاث مسودات قرارات (FCCC/SBSTA/2014/L.28).

منهجيات تقديم تقارير حول المعلومات المالية بواسطة الأطراف المدرجة في المرفق الأول: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج وأحالت مسودة القرار (FCCC/SBSTA/2014/L.26).

المقاييس المشتركة لحساب مكافئ ثاني أكسيد الكربون من غازات الدفيئة: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى أنه لم يتم الوصول إلى اتفاق حول هذا الأمر وأنه سوف يتم إضافته إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

الانبعاثات من وقود السفن: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SBSTA/2014/L.21)

القضايا المنهجية بموجب بروتوكول كيوتو: آثار تنفيذ المقررات 2/ م أ 1- 7 إلى 4/ م أ 1- 7 و 1/ م أ 1- 8: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SBSTA/2014/L.29).

توضيح القسم ز (المادة 3-7) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SBSTA/2014/L.25).

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:<anna@iisd.org>

استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بموجب المادتين 3-3 و3-4 من بروتوكول كيوتو وبموجب آلية التنمية النظيفة: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج وأحالت مسودة القرار (FCCC/SBSTA/2014/L.24 and Add.1).

الآثار المترتبة على إدراج إعادة تحريج الأراضي التي يوجد بها غابات "آيلة للاستنفاد" ضمن أنشطة مشاريع التحريج وإعادة التحريج في إطار آلية التنمية النظيفة: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى عدم الوصول إلى اتفاق حول هذه القضية وأنه سوف يتم إضافتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

الآليات السوقية وغير السوقية بموجب الاتفاقية: إطار عمل مختلف النُهُج: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى عدم الوصول إلى اتفاق حول هذه النقطة وأنه سوف يتم إضافتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

النُهُج غير القائمة على السوق: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى عدم الوصول إلى اتفاق حول هذه النقطة وأنه سوف يتم إضافتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

الآلية السوقية الجديدة: أشار دلاميني رئيس الهيئة الفرعية إلى عدم الوصول إلى اتفاق حول هذه النقطة وأنه سوف يتم إضافتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

برنامج العمل المتعلق بإيضاح الأهداف الكمية لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل بالبلدان المتقدمة: اعتمدت الهيئة الفرعية النتائج (FCCC/SBSTA/2014/L.22).

اختتام الجلسة: أخطر ريتشارد كينلي نائب الرئيس التنفيذي للاتفاقية الإطارية الأطراف بالآثار الإدارية والمالية للنتائج التي اعتمدتها الهيئة الفرعية.

عرض جورجا رابازاوسكيت – سورفيل (ليتوانيا) مقرر الهيئة الفرعية تقرير الجلسة الذي اعتمدته الهيئة الفرعية .(FCCC/SBSTA/2014/L.20).

البيانات الختامية: أعرب مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة عن تقديره للتقدم المُحرز وأشار إلى أن الاجتماعات التقنية توفر منهاج طويل الأجل لإشراك القطاع الخاص ونادى بأن تكون الأسواق في محور الاتفاق الجديد.

دعا مندوب Climate Justice Now إلى إدراك أنه لا يوجد مجال للأسواق في النظام الحالي لتخفيض الانبعاثات. أشار مندوب شبكة العمل المناخي نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة إلى أن التقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتكنولوجيات غير موجود في الاجتماعات التقنية وحذر من تضمين التكنولوجيات التي يمكن أن يكون لها آثار كارثية.

ذكر مندوب منظمة FARMERS أن المخاطر الخاصة بتغيّر المناخ لها آثار مباشرة على الأمن الغذائي.

أشار مندوب YOUNGO إلى أن الأسواق لم تقدم ما وعدت به وانضم معه مندوب GJN ونادا بالوقف الاختياري للأسواق.

أشار مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث والمستقلة إلى اليقين العلمي حول تغيّر المناخ وأشار إلى عدم اليقين حول كيفية استجابة مجتمع السياسة الدولي.

اقترح مندوب المنظمات المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي ورشة عمل حول النوع الاجتماعي والتكنولوجيا بموجب الاجتماعات التقنية.

دعا مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين إلى إيجاد روابط أقوى بين الاجتماعات التقنية والآلية المالية. وفيما يتعلق بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، عبر مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة ومندوب نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً ومندوب بليز نيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى ومندوب بنجلاديش عن شعورهم بالإحباط من عدم التقدم في التوجيه المنهجي الخاص بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية. وأكد على أنه ليس هناك حاجة للمزيد من التوجيه حول الضمانات. وفيما يتعلق بتدابير الاستجابة، أشار إلى الحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات المحددة للدول النامية وطالب الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف أن تحل هذه القضية.

أشار مندوب الاتحاد الأوروبي ومندوب موناكو نيابة عن مجموعة السلامة البيئية إلى الاستعداد للمُضي قُدُماً نحو المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والأسواق وتوضيح المنهجيات التي يمكن تطبيقها على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو، وأعربا عن أسفهما لعدم الوصول إلى اتفاق حول هذه القضايا.

عبر مندوب أستراليا نيابة عن مجموعة المظلة عن أسفه حول عدم الوصول إلى حل في بعض القضايا في هذه الدورة. كما رحب بالتقدم في برنامج عمل نيروبي وحث على الاتفاق على تشكيل اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

طلبت مندوبة ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة من مركز وشبكة العمل المناخي أن يتناول على الفور التكنولوجيات للتعامل مع فجوة الانبعاثات وأثنت على اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا لإدراكها أهمية التكنولوجيا للتكيّف، كما طالبت بالوصول إلى اتفاق حول المندوب الدائم للدول الجزرية الصغيرة النامية في اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية حول لخسائر والأضرار في ليما.

نادى مندوب أقل البلدان نمواً بالنظر بصورة متوازنة في مصادر المعلومات في حوار الخبراء المنظم. وذكر مندوب منظومة التكامل لأمريكا الوسطى أن القرار حول برنامج عمل نيروبي لا يكفي لضمان عمل فعال للبرنامج.

عبر مندوبا أوكرانيا والاتحاد الروسي عن خيبة أملهما لعدم وجود وقت كاف لمناقشة البنود الفرعية 11 (أ) (ب) الخاصة بالمواد 5، 7، 8 ، وتوضيح القسم ز (المادة 3 – 7) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو.

تقدمت كريستيانا فيجوريس الأمين التنفيذي للاتفاقية الإطارية بالشكر لدلاميني رئيس اللجنة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لجهوده في العمل كرئيس للجنة الفرعية وهنأت اللجنة على النتائج.

تم إغلاق الدورة الحادية والأربعين للجنة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في تمام الساعة 5.03 مساءً.

فرق الاتصال

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: مسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: أكملت الأطراف يوم السبت القراءة الأولى لمسودة قرار حول النهوض بالفريق العامل. وفي فترتي الصباح وبعد الظهر تناولت الأطراف الفقرات الخاصة بتوجيه العمل المعزّز الخاص بالعمل المستقبلي لمسار العمل 2 (طموح ما قبل 2020) وأساس الاشتراك النشط رفيع المستوى.

أكد مندوب الاتحاد الأوروبي مُدعماً من مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا على أن تركيز مسار العمل 2 يجب أن يبقى في مجال التخفيف. وأكد مندوبو العديد من الدول النامية على الحاجة إلى تناول التكيّف وسُبُل التنفيذ. اقترح مندوبا الصين والأردن التركيز على كيفية زيادة الدعم الدولي لتعزيز العمل. طالب مندوب أستراليا بالإقرار بالدعم للدول النامية من مصادر متنوعة.

أشارت العديد من الأطراف إلى أن اجتماعات الخبراء التقنيين مفيدة ودعَّمت استمرارها. أكد مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة على تحسين اجتماعات الخبراء التقنيين والتوسع فيها إلى أن يتم غلق فجوة التكيّف، وأشار إلى أن المخرجات يجب أن تتضمن: الأوراق التقنية المحدثة، وقائمة نشطة حول خيارات السياسة وتكون متاحة على الإنترنت، والتركيز على المنافع المشتركة للإجراءات، وعقبات التنفيذ واستراتيجيات التغلب عليها، وتقرير تجميعي لصانعي السياسة. كما انضم إليه مندوبو الأردن والسلفادور والصين وأشار إلى أن اجتماعات الخبراء التقنيين يجب أن تركز على فرص التخفيف والتكيّف. دعم مندوبا النرويج وسويسرا تركيز اجتماعات الخبراء التقنيين على التخفيف ويشمل إصلاح دعم الوقود الأحفوري وانضم إليه مندوب كولومبيا ونادى بالإقرار بالعمل الذي قامت به اللجنة الدولية المعنية بالاقتصاد والمناخ.

اقترح مندوب اليابان ودعمه مندوب نيوزيلندا تدعيم الروابط مع المؤسسات القائمة وتشمل غرفة مقاصة معلومات نقل التكنولوجيا، TT:CLEAR ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. أكد مندوب النرويج على دور اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في تنظيم اجتماعات الخبراء التقنيين. اقترح مندوب السلفادور عمل روابط أقوى مع لجنة التكيّف وصندوق التكيّف.

طالب مندوبو الهند والسعودية والأرجنتين بأوراق وتقارير تقنية.

اقترح مندوب مالي نيابة عن المجموعة الأفريقية القيام بالأعمال التي تؤدي إلى التجميع التقني وملخص لصانعي السياسة لإخطار الهيئات الوزارية.

نادى مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأن يتم مراجعة اجتماعات الخبراء التقنيين بحد اقصى 2017 بهدف تحسينها. دعم مندوب كندا المراجعة "في وقت ما". ذكر مندوب سويسرا أنه يفضل المراجعة في 2016 أو 2017.

اقترح مندوبو بوليفيا والهند وآخرون زيادة نطاق موضوعات اجتماعات الخبراء التقنيين واقترح مندوب بوليفيا التركيز على أنظمة وممارسات المعارف التكنولوجية للشعوب الأصيلة والمجتمعات المحلية. نادى مندوب كولومبيا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي باشراك الشعوب الأصيلة والمؤسسات الأكاديمية.

رحب العديد من الأطراف بالاشتراك رفيع المستوى في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. دعا مندوبو تحالف الدول الجزرية الصغيرة والصين وبنجلاديش نيابة عن أقل البلدان نمواً والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي باشراك سنوي رفيع المستوى. أشار مندوب البرازيل أن الاجتماعات الوزارية يجب أن تعقد على فترات طويلة عند اقتراح سياسات ملموسة وهامة لهم، واتفق مع مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة والاتحاد الأوروبي على العمل على تحسين مخرجات اجتماعات الخبراء التقنيين. دعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اجتماعات وزارية سنوية حول طموح ما قبل 2020 بالتزامن مع مؤتمر الأطراف. اعترض مندوبو البرازيل وبوليفيا وباكستان والهند على المساهمات من السلطات دون الوطنية في الفعاليات رفيعة المستوى.

وفيما يتعلق باشراك نطاق عريض من الجهات للتنفيذ الفعّال للعمل المعززّ، ذكر مندوب سويسرا أن إشراك الجهات من غير الدول يجب أن يكون على المستوى الوطني. اقترح مندوب تنزانيا ودعمه مندوب المكسيك أن تشترك الجهات دون الوطنية والسلطات المحلية من خلال حكوماتهم الوطنية.

اعترض مندوبا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على دعم مندوبي المكسيك وبنجلاديش تنظيم اجتماعات خبراء تقنيين على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي وعرضا استضافتها وذكر مندوب البرازيل أنه على استعداد للنظر في هذه الفكرة. أشار مندوب سويسرا إلى التبعات المالية لذلك وذكر أن اجتماعات الخبراء التقنيين هذه يجب أن تعقد إلى جانب الاجتماعات الأخرى.

طالب مندوب أقل البلدان نمواً بالدعم لتمكين الخبراء التقنيين من الدول النامية من المشاركة في اجتماعات الخبراء التقنيين. اقترح مندوب البرازيل ودعمه مندوب أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا الإشارة إلى الفوائد المشتركة لسياسات التخفيف على مجال الصحة. اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إضافة الفوائد المشتركة الاقتصادية. اقترح مندوب مصر الفوائد المشتركة "في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر".

وفيما يتعلق بالمرفق (معلومات إضافية حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني)، طلب مندوب بنما أن يتم إدراك الدور الذي تلعبه الغابات ونادى بالإشارة إلى اعتبارات الطاقة الحيوية. عبر مندوبا الأرجنتين ومصر عن قلقهما إزاء تضمين انبعاثات قطاع الأراضي وأشار إلى أن الزراعة ليست المساهم الرئيسي في تغيّر المناخ.

اقترح مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً التقارير المتفاوتة من الدول ذات أهداف لتخفيض الانبعاثات على مستوى الاقتصاد ككل والدول النامية وأكد على سُبُل الدعم.

وفيما يتعلق بالفقرات التقديمية، طلب مندوب أقل البلدان نمواً إلغاء الإشارة إلى الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار 2 درجة مئوية، وعارضه مندوب الاتحاد الأوروبي في ذلك.

دعمت العديد من الدول النامية، وعارضها مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، الإشارة إلى مبادئ وأحكام الاتفاقية الإطارية. وذكر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يرى التمايز المبني على المرفق كطريق لاتفاق جديد وشاركه مندوب اليابان في الاعتراض على "اللغة الثنائية".

طالب مندوبو الصين وباكستان والأرجنتين الإشارة إلى خطة عمل بالي، كما نادى مندوب الجزائر نيابة عن المجموعة العربية وآخرون بالإشارة إلى المقررات السابقة لمؤتمر الأطراف. دعا مندوب شيلي إلى الإشارة إلى المساواة بين الأجيال.

عبر مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن تفضيلهما للإقرار بأن المساهمات محددة وطنياً وتعكس الظروف الوطنية. فضّل مندوبو جزر مارشال والاتحاد الأوروبي وشيلي كلمة "تعهدات" بدلاً من "المساهمات". اعترض مندوبو الأردن والهند والصين وفنزويلا على الإشارة إلى الدور المُحفز للسلطات دون الوطنية في تعزيز أثر تنفيذ السياسات في تخفيض الانبعاثات ومكامن الضعف وبناء القدرة على المقاومة. اقترح مندوب السعودية أن يتم الإقرار بأن السياسات الفعالة للتكيّف والتخفيف سوف تعتمد على سياسات وإجراءات على مستويات متعددة وذلك تماشياً مع التقرير التجميعي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ.

شفافية الإجراءات والدعم: ذكر مندوب البرازيل أن الشفافية لا يمكن أن تحل محل المساءلة وأنها مرتبطة ليس فقط بالتخفيف ولكن بالتكيّف وسُبُل التنفيذ. وطالب بوجود إطار يتسم بالشفافية يعكس التمايز ومبني على الترتيبات القائمة للقياس والإبلاغ والتحقق بموجب الاتفاقية.

اعترض مندوب تركيا وطالب بإطار عام وأحكام عامة للقياس والإبلاغ والتحقق يمكن تطبيقها على كل الأطراف، مع المرونة للدول النامية حول مستوى وعمق تطبيق الأحكام العامة للقياس والإبلاغ والتحقق. طالب مندوب الإكوادور الإشارة إلى المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

وفيما يتعلق بالالتزامات، ذكر مندوب تركيا أن نطاق المساهمات يجب أن يظل طبقاً لاختيار الأطراف.

الأطر الزمنية والعمليات المتعلقة بالالتزامات/ المساهمات: اكد مندوب الصين على أهمية توقيت الاتفاق وتشمل التواريخ المحددة لبداية ونهاية تنفيذه والإطار الزمني المتعلق بالالتزامات.

وفيما يتعلق بالالتزامات/ المساهمات، ذكر مندوب تركيا أنه يفضل "المساهمات". وأعرب مندوب جنوب أفريقيا عن تفضيله لالتزامات ذات صفة قانونية. ذكر مندوب شيلي نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي أن "المساهمات" يجب أن يتم الإبلاغ عنها كل خمس سنوات مع الإشارة إلى مساهمات فترة الخمس سنوات اللاحقة بالإضافة إلى فترة الخمس سنوات التي تليها.

وفيما يتعلق بالمرونة في طول الفترة، أكد مندوبا سويسرا والنرويج أن كل الأطراف يجب أن تقوم بالإبلاغ عن التزاماتها في ذات الوقت. ذكر مندوب تركيا أنه يفضل فترة عشر سنوات مع مراجعة في منتصف المدة.

وفيما يتعلق بالتحديد المسبق، طالب مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بعملية صارمة وحث مندوب سويسرا على التحديد المسبق لإجمالي الالتزامات. ذكر مندوب تركيا أن العملية يجب ألا تكون توجيهية. وذكر مندوب النرويج أن الالتزامات يجب أن تكون ملزمة قانوناً فور وضعها في مرفق أو جدول.

وفيما يتعلق بالشكل النهائي، ذكر مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي أن المساهمات يجب أن تكون محددة في وثيقة وحذر من التراجع. ذكر مندوب تركيا ومندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً أن المساهمات يمكن أن تتم مراجعتها بصورة طوعية. نادى مندوب أقل البلدان نمواً بمرفقين: الالتزامات المحددة كمياً لتخفيض الانبعاثات والتزامات واستراتيجيات الحد من الانبعاثات. ذكر مندوب أستراليا أن الأطراف يجب أن تسمح بتعديل التزاماتها ومساهماتها في صورة استثنائية.

وفيما يتعلق بالمراجعة الاستراتيجية للتنفيذ، دعم مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي دورة مدتها خمس سنوات، وذكر مندوبو سويسرا وتركيا وجمهورية كوريا أن ذلك يجب أن ينطبق على كل الأطراف وعارضهم في ذلك مندوب الصين. ذكر مندوب النرويج أن المراجعة يجب أن تعمل على الاستفادة من الفرص غير المحققة.

اجتماع التقييم الرسمي: وصف مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل .. وصف الأسبوع الأول بأنه أسبوع "المقترحات والشرح والتوضيحات" ودعا إلى أن يكون الأسبوع الثاني أسبوع "الحوار والمرونة والبناء" وذلك كي نستطيع أن نُقدم مساء الخميس "النتيجة التي يتوقعها العالم منا".

اقترح كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز أن يقدم الرئيسان المتشاركان في صباح يوم الإثنين نسخة منقحة للورقة غير الرسمية حول العناصر ومسودة قرار حول النهوض بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وذلك بناءً على المدخلات التي حصلا عليها من الأطراف خلال الأسبوع الأول. وافقت الأطراف على هذا الاقتراح.

تساءلت الأطراف إذا ما كانت النسخة المنقحة من الوثائق سوف تتطلب تجميع مدخلات أم لا، وأكد كومار سينج الرئيس المتشارك أنها تتضمن ذلك. دعا العديد من أعضاء الوفود إلى تحديد أولوية المناقشة حول "الإسراع في التقدم نحو اتفاق

وتعزيز الوضوح" ونطاق المعلومات المطلوبة للمساهمات المحددة على المستوى الوطني.
وتضمنت مقترحات الأطراف حول المُضي قدماً عقد مناقشات منفصلة حول المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والمساواة و"تولي المسئولية" عن طريق التحرك من "الورقة غير الرسمية للرئيسين المتشاركين" إلى نص يتسم بالصبغة الرسمية.

الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف بموجب عملية مراجعة التقييم الدولي: أشار آمنا ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ عند افتتاحه الجزء الأول من دورة فريق العمل المعني بالمراجعة متعددة الأطراف .. أشار إلى عمليتي القياس والإبلاغ والتحقق الجديدتين اللتان تم إنشائهما في كانكون – عملية مراجعة التقييم الدولي للدول المتقدمة وعملية التشاور والتحليل الدولي للدول النامية. وأشار إلى أن الأطراف السبعة عشر المدرجة في المرفق الأول سوف تخضع لتقييم متعدد الأطراف خلال هذه الدورة. قامت الأطراف بتقديم عروض حول التقدم نحو تحقيق أهداف التخفيض المحددة كمياً على كافة قطاعات الاقتصاد وتبع هذه العروض جلسة أسئلة وأجوبة.
عرض مندوب الاتحاد الأوروبي النجاح الذي يحقق في فصل الانبعاثات عن النمو الاقتصادي. وطالب بزيادة طموح التخفيف في 2020. تساءل مندوب الصين عن سبب أن الاتحاد الأوروبي جعل مساهمته في تخفيض الانبعاثات بنسبة 30% مشروطة بالالتزامات المماثلة للدول المتقدمة الأخرى وبالمساهمات "الملائمة" للدول النامية الناهضة. استجابة لمندوب جنوب أفريقيا، أشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض إضافي في الانبعاثات قدره 2% إذا تم وضع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في التعهد الخاص به في عام 2020 بموجب الاتفاقية.

أشار مندوب النمسا في العرض الذي قدمه إلى هدف فردي خارج عن نطاق نظام تداول الانبعاثات الخاص بالاتحاد الأوروبي وهو 16% تخفيض في الانبعاثات بين 2005 – 2020. وحول السؤال الموجه من مندوب الصين عن التدابير التي تتخذها النمسا في قطاع النقل، أشار مندوب النمسا إلى التشريعات القائمة الخاصة باستهلاك وقود السيارات والمناقشات المستمرة حول السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي.

أكدت مندوبة كرواتيا على المساهمة الكبيرة لقطاع الطاقة في كرواتيا في الانبعاثات في كرواتيا، وشرحت أن كرواتيا وضعت هدف للطاقة المتجددة بنسبة 20% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في 2020 وهدف لكفاءة الطاقة يقدر بـ 9% بحلول عام 2020 وذلك مقارنة بمتوسط الاستهلاك في الفترة من 2001 و 2005. واستجابة للسؤال الموجه من مندوب البرازيل حول الزيادة المتوقعة في الانبعاثات في كرواتيا، شرحت مندوبة كرواتيا أن "المشاركة في الجهود" مع الاتحاد الأوروبي تُمكن من زيادة بنسبة 11% في الانبعاثات بخلاف نظام تداول الانبعاثات بحلول عام 2020 مقارنة بعام 2005 ولكن كرواتيا تتخذ إجراءات لتظل في مستوى أدنى من هذا الهدف.

ذكر مندوب قبرص أن قبرص لم تنضم إلى الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلا في عام 2013، وأشار إلى عدة أمور من بينها: أن قبرص لديها هدف تخفيض بنسبة 5% للانبعاثات بخلاف نظام تداول الانبعاثات لعام 2020 مقارنة بعام 2005 ، وعرض سياسات وتدابير التخفيف في القطاعات وأشار إلى أن قبرص في طريقها لتحقيق الهدف الخاص بها لعام 2020.

أشارت مندوبة الدنمارك إلى هدف الحكومة الخاص بـ 100% من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء وتوفير التدفئة بحلول عام 2035 والانتهاء الكامل من استخدام الوقود الأحفوري في عام 2050. كما أكدت على الاستثمارات في الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة وقالت أنه بحلول عام 2020 فإنه من المتوقع أن يأتي نصف الاستهلاك الوطني للكهرباء من طاقة الرياح.

ذكر مندوب فنلندا أن دولته تتمتع بأعلى نسبة من غطاء الغابات في أوروبا أي بما يزيد على 70% من مساحة الأرض وأن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة يبقى بمثابة بالوعة انبعاثات على الرغم من النمو في إنتاج الطاقة الحيوية. وبناءً على طلب مندوب البرازيل، قدم مندوب فنلندا المزيد من المعلومات حول برنامج الغابات الوطني لعام 2015 والمبني على عدة أمور من بينها: الإدارة المستدامة للغابات والنهج الشامل للاستفادة من الفوائد المتنوعة للغابات في المجتمع. واستجابة لسؤال مندوب الصين حول الجهود المتبقية لتحقيق هدف فنلندا وهو 38% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020، شرح مندوب فنلندا أنه في عام 2012 كانت حصة المصادر المتجددة 35%.

سلط مندوب فرنسا الضوء على الطفرة في الانبعاثات الوطنية في عام 1978 وعلى انخفاض الانبعاثات منذ ذلك الوقت وشرح أن السبب في ذلك يرجع إلى إلغاء الكربون في قطاع الكهرباء وبصفة أساسية بسبب نشر الطاقة النووية. وأشار إلى أن النقل والمباني هي المجالات الرئيسية التي تستهدفها السياسات والإجراءات.
وإجابة على السؤال الموجه من مندوب البرازيل حول الدور الذي تلعبه شهادات وحدات خفض الانبعاثات في دعم تحقيق فرنسا لهدفها بموجب فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو، ذكر مندوب فرنسا أنها بلغت 2% من موازنة الوحدة المخصصة لفرنسا.

رداً على السؤال الموجه من مندوب أستراليا لمندوب إيطاليا حول أسباب زيادة قدرات توليد الطاقة الكهربائية الضوئية في إيطاليا إلى 18جيجا وات، ذكر مندوب إيطاليا استخدام أنظمة الحصة والتعريفة المغذية وذكر أن النظام الأخير يتم تعديله ليضمن عدم توجيه حوافز زائدة إلى التكنولوجيات المتقدمة. ورداً على السؤال الموجه من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية حول تحديات وفرص وجود أعلى معدل لامتلاك السيارات للفرد في العالم لديهم، أشار مندوب إيطاليا إلى الاتجاهات الأساسية للسياسات القطاعية وهي: تحديث البنية الأساسية وأسطول السيارات، والإسراع في التحول في الأنماط، والترويج للوقود منخفض الكربون.
أشارت مندوبة لاتفيا إلى التقدم المُحرز في بلدها في هدف تخفيض الانبعاثات وقدره 8% بموجب فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو. واستجابة لطلب مندوب البرازيل لتوضيح الأداة المالية لتغيّر المناخ في لاتفيا، ذكرت أن البرنامج الوطني قد أدى إلى تنفيذ أكثر من 2200 مشروع في مجالات فعالية الطاقة وتحويل التكنولوجيا وتطوير تكنولوجيات لتخفيض غازات الدفيئة وزيادة الوعي.
قام ياوفولي رئيس اللجنة الفرعية للتنفيذ بتعليق الجلسة وذكر أنه سيتم استئنافها في يوم الإثنين 8 ديسمبر/ كانون الأول.

في الأروقة

بينما كان الإعصار هاجوبيت يضرب سواحل الفلبين والذي أصبح بمثابة تذكير وتنبيه سنوي بمدى أهمية الإسراع في العمل المناخي، كان اهتمام المشاركين في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف موجه نحو ارتفاع درجات الحرارة في مقر الاجتماع. وحيث أن بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين قد توقع "مناقشات ساخنة"، فقد أعلن عدم ارتداء الأزياء الرسمية في الأسبوع الثاني في المؤتمر ولاقى ذلك ترحيباً كبيراً من الوفود بعد أن أعياها أسبوع كامل من "التعرق واستخدام المراوح".

وبعد انقضاء نصف الفترة الزمنية المخصصة لمؤتمر الأطراف، شعر أعضاء الوفود بـ "حرارة" الإدارة الفعالة للوقت عندما تم اختتام أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية ساعة قبل الموعد المحدد. حيث أشارت كريستيانا فيجوريس الأمين التنفيذي "أن الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قد حفرت لنفسها مكاناً في سجلات التاريخ بأنها اختتمت أعمالها في ضوء الشمس وليس في ضوء القمر".

كما اختتمت الدورة الأولى للتقييم متعدد الأطراف الأول للأطراف المدرجة في المرفق 1 للاتفاقية في الوقت المحدد. وعلى الرغم من ملاحظة بعض بوادر الاضطراب على وجوه أعضاء الوفود التي يتم تقييم جهود التخفيف في دولتهم، إلا أن العديد قد شعروا أن جلسة يوم السبت قد ساعدت في بناء الثقة بين الأطراف.
ومع انحسار درجات حرارة منتصف النهار وحلول نسمات المساء الباردة، وجد بعض أعضاء الوفود وقتاً للتأمل. ففي اجتماع المساء الخاص بتقييم الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز استرجع العديد من أعضاء الوفود الذكريات عندما تم تذكيرهم بأن الأسبوع القادم سيكون "العرض النهائي" للرئيسين المتشاركين للفريق العامل. فقد شعر العديد من أعضاء الوفود بالتقدير العميق لتوجيهاتهما حتى ولو كانت في بعض الوقت "مُرهِقة" وترقبوا وانتظروا، ولو بدرجة من القلق، من هما الرئيسين المتشاركين الجديدين للفريق العامل.

نشرة مفاوضات الأرض

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 8

خدمة إخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

المجلد 12، رقم 615 | الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة | الثلاثاء 9 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما:
الإثنين 8 ديسمبر/ كانون الأول 2014

تواصلت فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ والمنعقد في ليما يوم الإثنين 8 ديسمبر/ كانون الأول. وفي فترة الصباح وبعد الظهيرة قدم فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز تعليقاً على الإصدار الجديد لعناصر مسودة نص التضامن ومسودة قرار النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ، والذي يشار إليه الآن باسم "مسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة والمنقحة من الرئيسين المتشاركين".
كما استأنفت الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف بموجب عملية مراجعة التقييم الدولي الخاصة بالهيئة الفرعية للتنفيذ أعمالها طوال اليوم.
وتلاها الجزء الثاني من الجلسة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ. وفي المساء انعقدت جلسة التقييم العامة المشتركة بين مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل، كما استكمل فريق الاتصال المعني بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في جلسات متوازية القراءة الأولى للورقة غير الرسمية حول العناصر. كما انعقدت طوال اليوم فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية بموجب مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل.

جلسة التقييم العامة لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل
رحب مانويل بولجار رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بالوزراء الحاضرين وأطلعهم على البدء الناجح للعمل بموجب مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل، وأشار إلى التفاعل البنّاء حول قضية تمويل المناخ والعمل الذي تم في آلية التنمية النظيفة والمشاورات حول تقرير اجتماع المائدة المستديرة الوزارية رفيع المستوى الذي عُقد في يونية/ حزيران 2014 بموجب بروتوكول كيوتو. وأشار إلى أنه يتوقع الوصول إلى نتائج حول معظم القضايا بموجب مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل في يوم الأربعاء 10 ديسمبر/ كانون الأول.

قدم إيمانويل دميساني دلاميني (سوازيلاند) رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية تحديثاً حول المشاورات الخاصة بالبنود التي أحالتها الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل. وأشار إلى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل في برنامج عمل استعراض الخطوط التوجيهية لمراجعة الأطراف من الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بآثار تنفيذ المقررات 2/ م أ إ – 7 إلى 4/ م أ إ – 7 و 1/ م أ إ – 8، أشار إلى أمله في الانتهاء منها يوم الثلاثاء 9 ديسمبر. وحول آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار، أشار إلى أن الأطراف ستحاول الانتهاء من القضايا المعلقة.
وفيما يتعلق بمنتدى وبرنامج العمل المعني بتدابير الاستجابة فقد سلط الضوء على مدى تعقيد هذه القضية.

استعرض آمنا يافولي (فيجي) رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ النجاح المحقق في استكمال الدورة الأولى للتقييم متعدد الأطراف حيث أكدت هذه الدورة أن "الاقتصاد منخفض الكربون هو طريق المستقبل لكلٍ منّا".
استعرض كيشان كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز العمل الذي تم بموجب الفريق العامل، وحث الأطراف على استغلال الوقت المتبقي بفعالية حتى يتم الاتفاق على مسودة قرار حول ورقة العناصر مساء يوم الخميس.

وعند اختتام جلسة التقييم العامة، دعا بولجار فيدال الأطراف إلى تقوية "روح ليما" عن طريق العمل بإصرار على إنجاز النتائج المتوقعة في يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول.

الجزء الثاني من الجلسة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ
افتتح يافولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ الجزء الثاني من الجلسة الختامية بهدف إغلاق الدورة والنظر في التقرير المعني. اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ تقرير الدورة (FCCC/SBI/2014/L.25).
عبر مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين عن قلقه إزاء عدم تبني نتائج هامة أثناء الدورة وحث على العمل نحو تبني نتائج ملموسة في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. ودعا الدول المتقدمة لمناقشة الآثار السلبية لتدابير التخفيف في الدول المتقدمة على الدول النامية.
اختتم ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ في تمام الساعة 5.55 دقيقة مساءً.

فرق الاتصال والمشاورات غير الرسمية
مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو: القضايا المتعلقة بآلية التنمية النظيفة: تم تيسير المشاورات غير الرسمية لمؤتمر الأطراف العامل حول آلية التنمية النظيفة بواسطة جيفري سبونر (جامايكا) ومماركو برجلاند (فنلندا)، وتم عقد هذه المشاورات غير الرسمية طوال اليوم.
وفي فترة بعد الظهر واصلت الأطراف النظر في نص مسودة القرار فقرة بفقرة.
وتركزت المناقشات على عدة أمور من بينها تفاعل المجلس التنفيذي مع الجهات التنفيذية المحددة ومشاركة هذه الجهات في آلية التنمية النظيفة، وطلب من المجلس التنفيذي مراجعة المنهجيات، وتحديد أولويات العمل في تبسيط المنهجيات وتعديل فترة الائتمان.
وسوف تستمر المشاورات غير الرسمية.

القضايا المتعلقة بالتنفيذ المشترك: اجتمعت بعد الظهر فرق اتصال مؤتمر الأطراف العامل المعني بقضايا التنفيذ المشترك برئاسة ديميتار نيكوف (فرنسا) وياو أوساف (غانا). عرض نيكوف الرئيس المتشارك نص مسودة القرار المُنقح بناءً على مدخلات وتعديلات الأطراف، وتولت الأطراف النظر فيها فقرة بفقرة.
تركزت المناقشات على عدة أمور من بينها: الحاجة إلى ضمان استمرار نجاح الآلية بهدف مساعدة الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب فترة الالتزام الثانية

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:<anna@iisd.org>

لبروتوكول كيوتو، إمكانية تقديم طلب للأمانة لإعداد ورقة تقنية حول التعاون والتآزر المحتمل بين التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة، وخيارات دمج التخفيف خارج المعاوضة والنظر في معايير تتسم بالشفافية للتطبيق والتحديد الكمي لهذا التخفيف.
وسوف يجتمع فريق الاتصال مرة أخرى يوم الثلاثاء 9 ديسمبر/ كانون الأول.

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: البند 3 من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: افتتح رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل الجلسة الصباحية وقدم المراجعات المُنقحة "عناصر مسودة نص التفاوض" ومسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ والتي تُسمى الآن "مسودة قرار مؤتمر الأطراف المُقترحة من الرئيسين المتشاركين". وشرح أن النص الجديد للعناصر مبني على المشاركة البناءة للأطراف خلال الأسبوع الأول، ويتضمن المقترحات المقدمة من الأطراف ولا يشير إلى التقارب أو منع تقديم مقترحات جديدة.

وفيما يتعلق بالنص الجديد لمسودة القرار أشار إلى أن هذا النص مبني على المدخلات المقدمة من الأطراف وشرح أن كل وجهات نظر الأطراف قد تم تجميعها ونشرها على الموقع الشبكي للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، وأن النص يقدم تجميعاً لكل "المجالات المحورية" التي قدمها الأطراف ويتناول كل الجوانب الخاصة "بنطاق عملنا".
كما أشار أيضاً إلى اهتمام الأطراف بعقد مناقشات سياسية شاملة حول قضية التمايز، واقترح أن يستخدم الوزراء الحوار رفيع المستوى حول الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وذلك لتبادل وجهات النظر حول "هذه القضية السياسية الحاسمة للغاية".

عبر مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين ومندوبو فنزويلا والهند والجزائر نيابة عن المجموعة العربية ومندوبو السعودية ومصر ونيكاراجوا وإيران ومندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية عن قلقهم إزاء الوضع القانوني لمسودة القرار المُنقحة والعناصر المُنقحة لمسودة نص التفاوض.
تساءل مندوبو ماليزيا ونيكاراجوا وإيران عن التغير في عنوان وثيقة مسودة العناصر، وأكدوا على أنها تظل "ورقة غير رسمية".
أشار مندوب النرويج إلى أن الأطراف يجب أن تحدد أي وضع سوف تمنحه "للورقة غير الرسمية المُحسنة" حول العناصر.
أشارت العديد من الدول النامية إلى أنه لم يتم تضمين مخاوفها في أي من الورقتين.
عبر مندوبا الهند والإكوادور وآخرون عن مخاوفهم من أن مسودة القرار تتضمن "نصاً نظيفاً".

عبر مندوبا النرويج واليابان عن استعدادهما للعمل على أساس مسودة القرار المُنقح. وأشار مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية إلى رغبته في التشاور الثنائي مع الرئيسين المتشاركين حول الأمور الهامة.
أكد رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للأطراف أن كلا الوثيقتين ليس لهما صفة قانونية. وأشار إلى أن الأطراف هي التي ستعطي لهما الصبغة القانونية. واقترح تخصيص وقتاً للقرار ووافقت الأطراف على أنه يجب أن يتم اتخاذ هذا القرار في ليما.
وفيما يتعلق بمسودة القرار، أكد رونج ميتسجر أنه عند الاتفاق عليها فإنها لن تكون بمثابة حكماً مسبقاً على نص التفاوض وشددّ على أنها ليست "قراراً مسبقاً" للاتفاق الجديد.

وفيما يتعلق بالوثيقة التي تحتوي على مسودة نص التفاوض، ذكر رونج ميتسجر، بعد تقدم العديد من الأطراف بطلب التأكيد، أنه سوف يتم عمل المزيد من المراجعة على "الورقة غير الرسمية" حول العناصر بعد استكمال القراءة الأولى لها وذكر أنه يجب أن يتم الاتفاق على عنوانها بواسطة الأطراف.
حث رونج ميتسجر الأطراف على الاستمرار "طبقاً لما اتفقنا عليه الأسبوع الماضي" والنظر في مسودة القرار فقرة بفقرة إلى أن نصل إلى حل وسط واتفاق في الرأي.
وفي فترة بعد الظهيرة، اقترح كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز أن يتم مناقشة الفقرات 7 – 23 (معلومات حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني) فقرة بفقرة. اقترح مندوب الصين أن يتم البدء بالفقرات التقديمية ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح.
"ومع تبني روح التوافق" عبرت العديد من المجموعات وأعضاء الوفود ومنهم ماليزيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين وإيران نيابة عن أقل البلدان نمواً وناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة .. عبرت عن قلقها إزاء: عدم توازن النص، عدم توافر وقت كاف للنظر في النص والخطر الذي يواجه الحكم المسبق على نتائج اتفاق باريس.

تم وضع النص بأكمله بين الأقواس بناءً على مقترح من مندوب توفالو. وبينما تم تقديم العديد من المدخلات النصية، حذر مندوبو البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وآخرون من التوسع في الإضافات على النص في الفقرات التقديمية وطالبوا بالتركيز على المحتوى.
اختلفت آراء الأطراف حول الإشارة إلى : المبادئ والأحكام الخاصة بالاتفاقية الإطارية، والقرارات السابقة، وأهداف درجة الحرارة، والتوجيه بواسطة العلم، ومبادئ المساواة، والمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة، والتنمية المستدامة، والتخفيف والتكيّف، وسُبُل التنفيذ وشفافية العمل والدعم، والأضرار والخسائر، والتمايز في "التعهدات" بواسطة مختلف الأطراف في الاتفاقية، والموازنة العالمية للانبعاثات.
وبعد أن لاحظ كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز عدم قدرة الأطراف على تجاوز بعض الفقرات التي تم وضعها بين الأقواس بعد مُضي ما يزيد على ثلاث ساعات من بدء جلسة فريق الاتصال، أشار إلى أن الثلاثة أيام المتبقية للمفاوضات هي بمثابة "عد تنازلي".

الجلسة الأولى للفريق العامل حول التقييم متعدد الأطراف بموجب عملية مراجعة التقييم الدولي

أثناء استئناف الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف، أشار ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ رداً على سؤال مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين ومندوب البرازيل عما إذا كانت النتائج الأساسية للتقييم متعدد الأطراف سيتم النظر فيها بواسطة الهيئة الفرعية للتنفيذ، قال يافولي أن النتائج ستكون إجرائية.

أفاد مندوب لوكسمبورج بتخفيض الانبعاثات في لوكسمبورج بنسبة 10% عن سنة الأساس بموجب فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو وأشار إلى أن الانبعاثات في لوكسمبورج غير مرتبطة بالنمو السكاني وبكثافة الكربون. وبهدف سد الفجوة في تخفيض الانبعاثات لفترة ما قبل 2020، أشار إلى السياسات القائمة في قطاعي البناء والنقل وهما أكبر القطاعات المستهدفة لتخفيض الانبعاثات.
ورداً على سؤال بعض الأطراف، شرح مندوب لوكسمبورج العمل القائم في تقييم إمكانيات التخفيف الخاصة بالسياسات القائمة، واستخدام 14.2 مليون طن فقط من أرصدة الكربون خلال آلية المرونة بدلاً من 24 مليون طن كما كان متوقعاً، كما أشار إلى جهود تقليل الآثار الضارة لسياسات التخفيف.
أكد مندوب هولندا على أن هولندا تسير على الدرب الصحيح فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب فترتي الالتزام في بروتوكول كيوتو وأشار إلى هدف نظام تداول الانبعاثات بنسبة 16% تخفيض في الانبعاثات بحلول 2020 مقارنة بمستويات 2005.
ورحب العديد من أعضاء الوفود بالسياسات والإجراءات التي تم اتباعها لتقليل مكامن الضعف وللتكيّف مع آثار تغيّر المناخ المتعلقة بالمياه، وأشار إلى أن هولندا مستعدة لتطبيق خبرتها التي تمتد إلى 500 عام في إدارة المياه لمساعدة الدول الأخرى في التعامل مع قضايا التكيّف الخاصة بالمياه.
استجابة إلى الأسئلة حول حجز وتخزين الكربون، أجاب مندوب هولندا بأن كل محطات الكهرباء الجديدة بهولندا ستكون مستعدة لحجز وتخزين الكربون ولكن تم تأجيل المشروعات التجريبية التي كان مخطط لها، ولا يساهم حجز وتخزين الكربون حالياً في تخفيض الانبعاثات.

أشارت مندوبة نيوزيلندا إلى الهدف غير المشروط لنيوزيلندا بتخفيض 5% من الانبعاثات دون مستويات 1990 بحلول عام 2020 وذكرت الإجراءات التي تُدعم هذا الهدف ومنها: تخفيض الانبعاثات المحلية، إزالة ثاني أكسيد الكربون بواسطة الغابات، والأسواق الدولية للكربون، والوحدات الفائضة من فترة الالتزام الأولى لبرتوكول كيوتو.

وحول الأسئلة المتعلقة بأثر السياسات الفردية، أشارت إلى صعوبة التعرف على مثل هذه التقديرات من النماذج التنازلية ووصفت العملية التي تتبعها نيوزيلاندا في مراجعة نظام تداول الانبعاثات المحلية لفهم آثار السياسة. ورداً على الاستفسار المقدم من مندوبي جنوب أفريقيا وفيجي حول مستوى الطموح والاتساق مع هدف نتائج تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ حول الحد من زيادة الاحترار العالمي إلى 2 درجة مئوية، أكدت على أن هدف نيوزيلندا سيكون محدداً طبقاً للظروف الوطنية.
سلط مندوب البرازيل الضوء على عدم وجود القدرة على المقارنة بين الدول في التقييم متعدد الأطراف وذلك بسبب استخدام أساليب قياس مختلفة.
أشار مندوب البرتغال إلى الطفرة في الانبعاثات في عام 2005 في البرتغال بسبب السياسة "الجادة" في دعم الطاقة المتجددة ، وقدم نتائج مؤقتة حول تقييم الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو أثناء فترة الالتزام الأولى والتي تشير إلى زيادة الانجاز بنسبة 17% في هدف تخفيض الانبعاثات في البرتغال وقدره 27% مقارنة بمستويات 1990. استجابة لتعليق مندوب استراليا حول الاعتماد على امكانيات الطاقة الشمسية، أشار إلى الأهداف المحددة من الاتحاد الأوروبي ومن الطاقة المتجددة الوطنية والتي تقدر بـ 31% بحلول عام 2020 و40% بحلول عام 2030 من الاستهلاك النهائي للطاقة. كما ذكر أن البرتغال قد حددت أهدافاً وطنية لزيادة الطاقة المتجددة مع زيادات متوقعة مستقبلياً من الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية.

وصف مندوب أسبانيا فترتين تتعلقان بالانبعاثات في إسبانيا وهما: ما قبل 2005، نمو متوازي في الانبعاثات والاقتصاد والسكان، وما بعد 2005، انخفاض في الانبعاثات بسبب الكساد الاقتصادي والسياسات والإجراءات التي تدعم توليد الكهرباء المتجددة.
وحول السؤال الموجه من مندوب الصين حول الدوافع الخاصة بالزيادة المستهدفة في انبعاثات نظام تداول الكربون غير المتعلقة بالاتحاد الأوروبي بحلول عام 2020، أشار إلى الاستراتيجية الجديدة المعنونة بـ "خارطة طريق 2020" والتي من المتوقع أن تضع إسبانيا على "المسار" نحو هدف تخفيض انبعاثات نظام تداول الكربون بنسبة 10% مقارنة بمستويات 2005. وحول سؤال مندوب البرازيل نحو قرار إسبانيا بتنفيذ ضريبة على غازات الفلورين بمقدار 20 يورو لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ذكر مندوب إسبانيا أن هذا القرار جاء استجابة للازدواج المتوقع في الانبعاثات الخاصة بهذه الغازات ولعدم وجود تشريعات حالية لتقليل استخدامها.

وصفت مندوبة السويد السياسات التي تساعد على الانخفاض في انبعاثات غازات الدفيئة في السويد منذ 1990 وتشمل ضريبة عامة على ثاني أكسيد الكربون تم فرضها في 1991، ويتم فرضها حالياً بحوالي 150 دولار لكل طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وحظر دفن المواد القابلة للاحتراق أو المواد العضوية، وشهادات الكهرباء لدعم الطاقة المتجددة ورد الضريبة للسيارات ذات الانبعاثات المنخفضة.
وذكرت أن انبعاثات السويد وصلت في عام 2012 إلى 22% دون مستويات 1990 وأشارت إلى أن السويد في طريقها إلى تحقيق هدف تخفيض 40% من الانبعاثات بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات 1990 وأن نموذج السويد يؤكد أنه من الممكن تخفيض الانبعاثات والحفاظ في نفس الوقت على النمو الاقتصادي.
ورداً على سؤال مندوب باكستان حول تعريف وتحقيق السويد لهدف "بدون صافي انبعاثات في 2050" أشارت إلى أن اللجنة الحكومية التي تم تعيينها في 2015 سوف تضع تعريفاً وإجراءات إضافية للوصول إلى هذا الهدف.
أكد مندوب سويسرا على الإنجازات التي تمت في هدف تخفيض 8% دون مستويات 1990 بموجب فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو، وتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الداخلية والتعويضات الدولية. وأكد على الإجراءات التي تتخذ في قطاعي النقل والبناء وأشار إلى الدور الذي تلعبه الإجراءات الداخلية والتعويضات الدولية في تحقيق الهدف بموجب فترة الالتزام الثانية.
ورداً على استفسار مندوبي البرازيل والصين حول إمكانية تنفيذ هدف تخفيض الانبعاثات بنسبة 30% بحلول عام 2020، فقد أشار إلى استعداد سويسرا لزيادة الطموح ولكن طالب بالمساهمات من كل الأطراف. وذكر أن قطاع النقل يتطلب المزيد من العمل وأشار إلى العمل المستمر في تنفيذ المعايير الخاصة بالسيارات وفرض ضريبة ثاني أكسيد الكربون.
حدد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية العوامل الرئيسية التي ساعدت على تخفيض الانبعاثات منذ أن وصلت إلى ذروتها في 2007، وتشمل هذه العوامل: إجراءات فعالية الطاقة، والريادة سواء على المستوى المحلي أو مستوى الدولة، والتحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي ونشر الطاقة المتجددة. كما عرض السياسات والإجراءات المتخذة بموجب خطة الرئيس أوباما للعمل المناخي والخاصة بالوصول بهدف تخفيض الانبعاثات في كل قطاعات الاقتصاد إلى 17% بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات 2005، على سبيل المثال معايير ثاني أكسيد الكربون الخاصة بمحطات الكهرباء، وهدف زيادة توليد الكهرباء من مصادر متجددة إلى الضعف بحلول عام 2020، ومعايير كفاءة الطاقة في الأجهزة، ومعايير الوقود في السيارات والإجراءات التنفيذية والالتزامات من القطاع الخاص لتخفيض الانبعاثات من الهيدروفلورو كربون.

وفيما يتعلق بسؤال مندوب جنوب أفريقيا حول اتساق هدف الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2020 مع العلم، أشار إلى البيانات الحديثة الخاصة بهدف تقليل الانبعاثات بنسبة 26% إلى 28% بحلول عام 2025 مقارنة بمستويات 2005 والذي أشار إلى أنه سيساعد في مضاعفة تخفيض استخدام الكربون في الاقتصاد ويتسق مع هدف تخفيض الانبعاثات بنسبة 80% بحلول عام 2050. ورداً على سؤال مندوبي فيجي والنرويج الخاص بعدم اليقين حول حسابات استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة وأثرها على تحقيق هدف الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2020، أشار إلى التحسن في البيانات وطرق المحاسبة والتنسيق في أساليب العمل بين مختلف الهيئات منذ نشر تقرير فترة السنتين الخاص كمصادر لزيادة الثقة.

في الأروقة

بينما بدأ اليوم السابع من الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بإشارة "استعد للانطلاق" التي أطلقها الرئيسان المتشاركان للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز عندما أصدرا مسودة القرار المُنقحة والعناصر المُنقحة لمسودة نص التفاوض في تمام الساعة السادسة والنصف صباحاً، سارعت الوفود وحدث "تزاحم مروري" على الفور حيث جرت مناقشات حادة حول وضع النصوص الجديدة المقدمة والفقرات التقديمية غير الموضوعية.
وظلت الأطراف في مواقف متباعدة فيما يتعلق بتمويل المناخ، ولكن هناك أمل لدى العديد بأن الاجتماع رفيع المستوى حول تمويل المناخ والمقرر عقده يوم الثلاثاء يمكن أن يؤدي إلى شيء من التحرك. وتوقع بعض أعضاء الوفود أن المناقشات سوف تتم في جلسات مسائية متأخرة "إذا ما أعطت رئاسة مؤتمر الأطراف الضوء الأخضر لذلك".

ومع ذلك فإن أسلوب إشارة المرور (الذي يتضمن تلوين النص بالألوان الأخضر أو الأصفر أو الأحمر بناءً على مستوى الاتفاق عليه) قد نجح "بصورة جيدة" في المفاوضات على النص التي جرت طوال اليوم في المشاورات غير الرسمية للهيئتين الفرعيتين، ولكن هذا الأسلوب لم "يحقق الكثير" في المشاورات غير الرسمية حول تمويل المناخ حيث تركز الجدل حول عمليات الشفافية في مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ والتمويل المشترك بموجب مرفق البيئة العالمية. وأشار أحد أعضاء وفود الدول النامية إلى "إن قدرتنا على الوصول إلى تمويل مشترك تساوي الحاجز أمام الوصول إلى التمويل". وبينما كانت الوفود تستجيب "للأسئلة الفورية" التي يوجهها الميسر المشارك والذي كان يأمل في الحصول على "الضوء الأخضر" في بعض القضايا التي يتم مناقشتها، إلا أنه لم يتم تحقيق تقدم كبير. وقال أحد أعضاء الوفود "أنا أحب الألوان ولكن نظام إشارات المرور لا يعمل في الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ". وحذر أحد الأعضاء "بغض النظر عن اللون فإن النص لايزال موضوعاً بين الأقواس".
وزادت الخلافات عندما عبرت الدول النامية عن مخاوفها إزاء تخفيض أموال مرفق البيئة العالمية المتاحة لتغيّر المناخ بموجب التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية. حيث أشار أحد أعضاء وفود الدول المتقدمة "إنني مندهش لذلك حيث أن بعض من هذا التخفيض يرجع إلى إعطاء أولويات الأموال للدول الأكثر فقراً".
ورأى أحد الأعضاء أن هذه المخاوف بمثابة "تشتيت للانتباه" وأشار آخر إلى مبلغ 9.95 مليار دولار التي تم التعهد بها مؤخراً لزيادة رأس مال الصندوق الأخضر للمناخ.
وفي الساعات الأخيرة من اليوم وحيث لم يتبق سوى ثلاثة أيام من المفاوضات، أصبح من الضروري زيادة السرعة في ليما كي تستطيع تقديم أساس للاتفاق في باريس.

نشرة مفاوضات الأرض

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 9

خدمة إخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

المجلد 12، رقم 616 | الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة | الأربعاء 10 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما:
الثلاثاء 9 ديسمبر/ كانون الأول 2014

عقدت في الصباح الجلسة الافتتاحية للجزء رفيع المستوى لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل، وتم إلقاء كلمات افتتاحية رفيعة المستوى خلال اليوم. وفي فترة بعد الظهر، عُقد اجتماع المائدة المستديرة الوزارية حول تمويل المناخ. وخلال اليوم، ركز اجتماع فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على مسودة قرار مؤتمر الأطراف حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ. كما عقدت طوال اليوم مشاورات غير رسمية بموجب مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل.

الجزء المشترك رفيع المستوى لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل

افتتح مانويل بولجار رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل ووزير البيئة في بيرو نيلبة عن أولانتا هومالا رئيس بيرو .. افتتح الجزء رفيع المستوى وأشار إلى وجود "روح إيجابية في ليما". وأكد على الحاجة إلى "زيادة هذه الروح لتحقيق النتائج التي يتوقعها العالم منا".
أشارت كريستيانا فيجوريس الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ أن تقويم "انكا" يشير إلى أن هذا هو موسم الزراعة، ويحذرنا تقويم العلم من أننا "لا يوجد لدينا المزيد من الوقت" وقالت " حان الوقت الآن في ليما لأن نُزرع بذور عالم أكثر أماناً وعدالة ورخاءً لنا جميعاً".

ذكر سام كوتيسا رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن "العمل كالمعتاد" ليس خياراً وأضاف أن "هناك بصيص من الأمل" قد جاء إلينا من المعرفة بأن اتخاذ إجراءات الآن والتحول نحو اقتصاديات تعادل الأثر الكربوني وتتصدى للمناخ يمكن أن تُقلل من تكلفة التكيّف غداً.
أشار بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة "ليس هذا أوان الإصلاح ولكنه أوان التحول" وأكد على أنه لكي نعمل الإبقاء على الزيادة في درجة حرارة العالم دون 2 درجة مئوية فإنه "يجب على كل الأطراف أن تكون جزءاً من الحل ويجب أن تشترك كل المجتمعات". وطالب من الأطراف عدة أمور من بينها: تقديم مسودة نص متوازن ومنظم بصورة جيدة ليكون أساساً للمفاوضات في 2015، والوصول إلى فهم مشترك حول نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني وتناول عملية تمويل المناخ.

ثم استمر الجزء رفيع المستوى ببيانات من رؤساء ونواب رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود الحاضرين. وهناك بث لهذه البيانات على الإنترنت على موقع: http://unfccc6.meta-fusion.com/cop20/events

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري حول تمويل المناخ

افتتح بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل الجلسة وشجع الأطراف على النظر في عدة أمور من بينها: إذا ما كانت المؤسسات الحالية تعمل بصورة جيدة، ومستوى الشفافية والتوقع في تمويل المناخ، والاستجابة لاحتياجات الدول النامية. كما حث الوزراء على البدء في خارطة طريق ملموسة لبناء هيكل قوي لتمويل المناخ وتحقيق الترابط بين المؤسسات.

حدد ألونسو سيجورا وزير المالية، بيرو، العوامل التي يجب النظر فيها وتشمل إجراءات وتدابير تشغيلية متطورة لزيادة الوصول إلى تمويل المناخ، واتساق تقديم التقارير للسماح بالمقارنة، والإدارة المالية بناءً على مبادئ الشفافية والتوقع، ومشاركة القطاع الخاص، والارتقاء بقدرات المؤسسات المالية الحالية.
قدم حسين ألفا نافو عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل النتائج والتوصيات الأساسية من التقييمات الأولى لفترة السنتين التي قدمتها اللجنة. وأشار إلى أن الصندوق الأخضر للمناخ "على استعداد للإنفاق". أشار هيلا شيكروهو المدير التنفيذي للصندوق الأخضر للمناخ إلى الركائز الأساسية الحديثة مثل التعهدات التي وصلت إلى 10 مليار دولار.
أشارت ناوكو إيتشي المسئول التنفيذي الأول ورئيس مجلس إدارة مرفق البيئة العالمية إلى أن تمويل المناخ ضروري للاتفاق العالمي للمناخ ولتحفيز العمل على أرض الواقع. كما سلطت الضوء على إمكانية زيادة الأموال وأشارت إلى الحاجة إلى استخدام الموارد العامة بأقصى فعالية ممكنة.

طالب الميسران المشاركان إدنا موليوا (جنوب أفريقيا) وإد دايفي (المملكة المتحدة) الأطراف بمناقشة كيفية التقدم إلى الأمام نحو رؤية واضحة لتمويل المناخ.
رحبت العديد من الدول بالحشد المبدئي الأول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ ووصف مندوبو الاتحاد الأوروبي وألمانيا وإسبانيا وفنلندا مساهماتهم في مختلف الصناديق الخاصة بالمناخ. أعلنت مندوبة أستراليا عن تعهد أستراليا بمبلغ 200 مليون دولار أسترالي للصندوق الأخضر للمناخ على مدار أربع سنوات.
أعلن مندوب بلجيكا عن المساهمة بمبلغ 51.6 مليون يورو للصندوق الأخضر للمناخ وطالب بأن يقوم الصندوق بتمويل الأنشطة التمويلية في أقل البلدان نمواً والدول الضعيفة.

أكد مندوب الاتحاد الأوروبي أن إطار التقارير والبلاغات الخاصة بالاتفاقية الإطارية يقدم أساساً هاماً لتنسيق لوائح البلاغات وتقديم التقارير.
أكد مندوب سانتالوسيا نيابة عن الجماعة الكاريبية على الحاجة إلى التعريف الواضح لتمويل المناخ بأنها أموال تهدف بصفة أساسية إلى التعامل مع تغيّر المناخ وأنه تمويل جديد وإضافة للمساعدات التنموية الرسمية.
أكد مندوب بليز نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة على الحاجة إلى صيغة مشتركة للبلاغات والتقارير والاتفاق على مجموعة بسيطة من التعريفات لتقييم اتجاهات تمويل المناخ.

أشار مندوب ألمانيا إلى الآثار الناجحة والفعلية لصندوق التكيّف. أكد مندوب إسبانيا على الرصد كقياس هام لنتائج المشروع على الواقع.
نادى مندوب النرويج بمزيد من التوضيح حول أنظمة المعلومات والتقارير والنتائج التي حققها تمويل المناخ. وبملاحظة أن كل الجهات التي تقوم بالتمويل يجب أن تعمل سوياً، طالب مندوب فرنسا بالنظر في كيفية دمج تمويل المناخ وتمويل التنمية.

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:<anna@iisd.org>

ذكر مندوب الصين أنه كان من "الضروري" في ليما أن يتم تحديد خارطة طريق لحشد 100 مليار دولار سنوياً بحلول 2020. اقترح مندوب المكسيك إيجاد السُبُل للاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ في تشجيع نقل التكنولوجيا.
سلط مندوب الدنمارك الضوء على دور الشفافية في مساعدة التعلم. طالب مندوب الهند بالمزيد من الإبداع من الدول المتقدمة لحشد موارد إبداعية للتمويل مثل صناديق المعاشات.

طالب مندوب هولندا بتسعير الكربون، وإعادة توجيه الاستثمارات من "البني إلى الأخضر" وسلط الضوء على أنشطة معمل الإبداع العالمي لتمويل المناخ.
حث مندوب جمهورية كوريا على التعاون بين الصندوق الأخضر للمناخ واللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، وأشار إلى دور القطاع الخاص في تعبئة المناخ.
أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدة أمور من بينها أنشطة مجموعة تنسيق الجهات المانحة حول تمويل المناخ والعمل المستمر لتحسين الوصول إلى التدفقات المالية الحالية. أشار مندوب مالي إلى الفجوة في تمويل المناخ وطالب بالمزيد من الشفافية والمنهجيات المشتركة.

أشار مندوب فنلندا إلى أن إيرادات نظام الاتحاد الأوروبي لتداول انبعاثات غازات الدفيئة هي مصدر الدعم المالي. ذكر مندوب مصر أن تمويل المناخ يجب أن يكون مرتبطاً بالهدف العالمي للمناخ ودعا إلى تعريف الاجتماعات والأولويات والبيئات التمكينية الضرورية.

طالب مندوب غرينادا بتبسيط الوصول إلى تمويل المناخ وبالمعايير والضمانات الفورية وبوجود ركائز أساسية للوصول إلى هدف 100 مليار دولار. وطالب مندوب أثيوبيا ببلاغات واضحة من الدول المتقدمة حول مبلغ ومصدر التزاماتها المالية.
طالب مندوب منظمة الشعوب الأصيلة بعدة أمور من بينها ضمان وصول التمويل إلى الشعوب الأصيلة.
أكد مندوبو المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة ومندوبو الحكومات المحلية والسلطات البلدية على ضرورة تطوير نظم القياس والإبلاغ والتحقق في التدفقات المالية بهدف الوصول إلى مستوى التمويل المطلوب للتعامل مع تغيّر المناخ.

أكد مندوب لوكسمبورج على أن التمويل العام للمناخ على المستويات الوطنية والمحلية يلعب دوراً كبيراً في تعبئة الاستثمار الخاص.
دعم مندوب بوليفيا استخدام "مؤشر مركب لمشاركة الدول" يكون مبني على المسئوليات التاريخية والبصمة الأيكولوجية والقدرات وحالة التنمية.
أشارت مندوبة إندونيسيا إلى المساهمة "الصغيرة" المقدمة من إندونيسيا إلى الصندوق الأخضر للمناخ في سياق التعاون بين بلدان الجنوب وشجعت الدول النامية الأخرى على عمل تعهدات أيضاً.
أكد مندوب كولومبيا على أن ضمان الصلة بين المؤسسات المالية بموجب الاتفاقية الإطارية سيكون أساسياً في الاتفاق الجديد. طالب مندوب زامبيا بعدم عمل تعهدات فقط، بل بضرورة "الالتزام بها في الوقت والشفافية والتوقع".
دعم مندوب كندا الإبداع في تمويل المناخ وأن الشفافية تنطبق على كلاً من الجهات المانحة والجهات الحاصلة على التمويل.

أشار مندوب السلفادور إلى الحاجة إلى تنسيق أكبر بين كل الجهات في الهيكل المالي لاتفاقية باريس.
دعا مندوب الأرجنتين إلى المزيد من التوقع في تقديم سُبُل التنفيذ للدول النامية للسماح لها بتبني المسار منخفض الكربون.
دعم مندوب موناكو التعريف الأفضل لاحتياجات الدول النامية وتقييم والتحقق من استخدام الدول النامية للأموال.

أشار مندوب اليابان إلى حاجة الدول النامية إلى تحسين بيئات الاستثمار لديها.
وفيما يتعلق بالروابط المؤسسية، طالب مندوب الفلبين بتنسيق ودمج نظام الرصد مع مؤشرات الرصد وآليات التأثير التفاعلي. طالب مندوبو YOUNGO والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة والمرأة والنوع وTUNGO بالضمان السياسي بأن الأموال "سوف تتدفق بالفعل" ويشمل ذلك لأغراض الخسائر والأضرار ولكنهم حذروا من تمويل قطاعات الطاقة "غير النظيفة والمُضرة".

فرق الاتصال

فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: مسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز:
انعقدت جلسات الفريق العامل في فترتي الصباح وبعد الظهيرة، واستمرت الأطراف في المناقشات حول "مسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة من الرئيسين المتشاركين".

وفيما يتعلق بالفقرات التقديمية حول تعزيز والتوسع في أعمال التكيّف، اقترح مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية ودعمه في ذلك مندوب مصر، إضافة الإشارة إلى عناصر المقرر 1/ م أ- 17 (الخاص بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز) وضعف الدول النامية. طالب مندوب الفلبين بالإشارة إلى القدرة على التعافي من أحداث الظواهر المتطرفة للمناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي. طالب مندوب باكستان بالإشارة إلى الأمن المائي.
اقترح مندوب سنغافورة إلغاء "التوسع في" وعارضه في ذلك مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نمواً. واقترح مندوب الاتحاد الأوروبي استبدالها بكلمة "تقوية".
أشار العديد إلى تفضيلهم للصيغة الأصلية. اقترح مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا واليابان ونيوزيلاندا تقصير الصياغة والإشارة فقط إلى اتفاق 2015.
ذكر مندوب البرازيل ودعمه مندوبا سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، أن الإشارة إلى التنمية المستدامة يجب أن تبقى في الفقرة. وذكر مندوبا البرازيل والهند أن الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من العناصر الهامة التي يجب أن تبقى وطالب مندوب الصين بتحديد أن القضاء على الفقر يتعلق بالدول النامية.
وفيما يتعلق بالفقرات التقديمية حول الهدف النهائي من الاتفاقية الذي يتطلب "تعزيز النظام متعدد الأطراف المبني على القواعد" وتنفيذ الالتزامات الحالية، أشار مندوب المجموعة الأفريقية إلى أنه يفضل " النظام متعدد الأطراف المبني على القواعد بموجب الاتفاقية" ودعمه في ذلك مندوب باكستان وعارضه مندوب الاتحاد الأوروبي.

اقترح مندوب الصين فقرة تقديمية جديدة تشير إلى "النتيجة المتفق عليها طبقاً لخطة عمل بالي وتعديل الدوحة" وعارضه في ذلك مندوب أستراليا.

وحول الفقرة التنفيذية التي ترحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في تنفيذ كل عناصر المقرر 1/ م أ-17، دعم مندوب أستراليا وآخرون النص المقدم من الرئيسين المتشاركين . اقترح مندوب أستراليا إلغاء الإشارة إلى تنفيذ كل عناصر المقرر 1/ م أ-17وفضل التقدم الذي قام به الفريق العامل "في النهوض بعمله" ودعمه في ذلك مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلاندا واليابان. اقترح مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والفلبين وكندا والاتحاد الأوروبي وآخرون الإشارة إلى التقدم المُحرز "طبقاً للمقرر 1/ م أ-17" وعارضهم في ذلك أقل البلدان نمواً.

اقترح مندوب المجموعة الأفريقية تغيير كلمة "عناصر" ووضع "مكونات" بدلاً منها وأيده في ذلك مندوب أقل البلدان نمواً وعارضه مندوب الصين. أشار مندوب أقل البلدان نمواً ومندوب تركيا إلى تفضيلهما لكلمة "أحكام". وافق مندوب المجموعة الأفريقية على ذلك.

وحول الفقرة الخاصة بالترحيب بوضع المزيد من العناصر في مسودة نص المفاوضات استجابة للقرارات السابقة لمؤتمر الأطراف، طالب مندوب أقل البلدان نمواً الإشارة إلى المقرر 2/ م أ- 19 (آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار) وعارضه في ذلك مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والاتحاد الأوروبي، كما عارض مندوبا السعودية والهند المزيد من العناصر "كما هي مذكورة في المرفق الأول" في القرار.

وحول الفقرة المتعلقة بإعداد نص تفاوضي على أساس المرفق الأول من مسودة نص القرار، اقترح مندوب كوبا، ودعمه مندوب ماليزيا، نيابة عن البلدان النامية متقاربة التفكير "الإقرار" بعمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "واتخاذ قرار بأن يستكمل الفريق عمله في 2015 للانتهاء من شرح مسودة نص المفاوضات".

اقترح مندوب أستراليا تغيير كلمة "على أساس" ووضع "المزيد من النظر" في المرفق الأول ودعمه في ذلك مندوبو سويسرا واليابان والنرويج ونيوزيلاندا وعارضه في ذلك مندوب أقل البلدان نمواً. كما دعمه مندوب أقل البلدان نمواً وعارضه مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير ومندوب البرازيل في تضمين الإشارة إلى تولي الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز إعداد "أي قرارات ذات صلة". اقترح مندوبا سويسرا والنرويج إضافة "دون المساس بـ" "هيكل" أو "محتوى" النتيجة النهائية. اقترح مندوب المجموعة الأفريقية "الاعتماد على" المرفق الأول و"المقترحات المقدمة من الأطراف".

وفيما يتعلق بالفقرة الخاصة بإعداد نص تفاوضي بحلول شهر مايو/ آيار 2015، أيد مندوب الاتحاد الأوروبي إبقاء الإشارة إلى المادة 17 من الاتفاقية الإطارية (البروتوكولات) ودعمه في ذلك مندوبا سويسرا وجزر مارشال وعارضه مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير وكندا. اقترح مندوب أقل البلدان نمواً الإشارة إلى متطلبات المادة 17 "حسب الاقتضاء". اقترح مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير أن التركيز على المادة 17 "يمكن أن يحيد بنا إلى موقف لا يجب أن نتخذه في هذه المرحلة". واقترح مع مندوب الولايات المتحدة الأمريكية "الإشارة إلى أي متطلبات زمنية".

أشار مندوب كندا ودعمه في ذلك مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يفضل أن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "يجب أن يهدف إلى" إعداد نص تفاوضي بدلاً من "سوف". وعارضه مندوب أقل البلدان نمواً وحذر من "فوات الوقت".
طالب مندوب الاتحاد الروسي بإضافة الإشارة إلى ترجمة النص بكل اللغات الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ ودعمه في ذلك مندوب بيلاروسيا.

وحول الفقرة الخاصة بنطاق اتفاق 2015، أكد مندوب أقل البلدان نمواً ودعمه مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة على أن الخسائر والأضرار من العناصر الأساسية في اتفاق 2015. طالب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ودعمه مندوب اليابان باستثناء الإشارة إلى الخسائر والأضرار وأشار إلى أنها عنصراً لم يتم الإشارة إليه في المقرر 1/ م أ- 17. طالب مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير إضافة الإشارة إلى تناول كل عناصر الفقرة رقم 5 من المقرر 1/ م أ-17 "بصورة متوازنة وبتكافؤ قانوني كامل".

وحول الفقرة المتعلقة بتولي الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بإعداد نص اتفاق 2015 ووضع أي قرارات أخرى ذات صلة لتعتمدها الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وتحديد الحاجة إلى قرارات إضافية في الدورات التالية لمؤتمر الأطراف، رحب مندوب الاتحاد الأوروبي بنص الرئيسين المتشاركين. عرض مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير الإشارة إلى أي قرارات لمؤتمر الأطراف. أكد مندوب جنوب أفريقيا على الحاجة إلى استكمال الفريق العامل لولايته "في أقرب وقت ممكن" وعارض وضع القرارات لاعتمادها بواسطة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

وفيما يتعلق بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ودعمه مندوب جزر مارشال، وعارضه مندوب أقل البلدان نمواً .. اقترح وضع فقرة جديدة تدعو الأطراف إلى الإبلاغ عن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني قبل موعد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، في الربع الأول من عام 2015 للأطراف التي على استعداد للقيام بذلك. ذكر مندوبا البرازيل وجنوب أفريقيا أن إضافة هذه الفقرة تعتمد على إلغاء الفقرة التي تدعو الأطراف التي ليست على استعداد لتقديم البلاغات في الربع الأول من 2015 أن تقوم بذلك في 31 مايو/ آيار 2015 أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك.

وحول هذه الفقرة، اشتركت الأطراف في جدل مطول حول الإطار الزمني للإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

طالب مندوبو سنغافورة والبرازيل والصين ومصر وآخرون بإلغاء "في 31 مايو/ آيار 2015" وعارضهم في ذلك مندوبو سويسرا وأقل البلدان نمواً وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وآخرون. أضاف مندوب سويسرا أنه يفضل "بوقت كافٍ قبل موعد الدورة الحادية والعشرين بوقت كاف" ووافق مندوب تركيا على "قبل" الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. ذكر مندوبو المجموعة الأفريقية والصين والبلدان النامية متقاربة التفكير وآخرون أنهم يفضلوا "الربع الأول من عام 2015 والسعي للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن بعد ذلك". وعارضهم في ذلك مندوب الاتحاد الأوروبي وآخرون.

وحول الفقرة التي تقر بالدعم المقدم للدول النامية لإعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني والحاجة إلى النهوض بالمزيد من مثل هذا الدعم، ذكر مندوب المجموعة الأفريقية أنه يفضل "بعض الدول النامية" وعارضه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك. اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية "الحاجة المستمرة" وأشار مندوب أقل البلدان نمواً إلى أن بعض الدول النامية لم تحصل على أي دعم وطلب إلغاء "بالنهوض بالمزيد من".

اقترح مندوب البلدان النامية متقاربة التفكير، ودعمه مندوب ماليزيا، التأكيد على الحاجة للدول المتقدمة والجهات التنفيذية للآلية المالية وأي مؤسسة أخرى تستطيع القيام بذلك، أن تقدم دعماً معززاً.

وحول الفقرة الخاصة بالإبلاغ عن مكون التخفيف الخاص بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، اقترح مندوب النرويج إضافة الإشارة إلى عدم الاشتراط على الجهود من الجميع ، بينما يتم الإبقاء على الإشارة إلى الجهود المعززة من قبل الدول النامية التي أصبحت ممكنة مع تقديم الدعم، وإدراك الظروف الخاصة بالبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعمت البلدان الأقل نمواً هذا المقترح مع بعض التعديل. اقترح مندوب السعودية وضع أقواس حول "مكون التخفيف المحدد كمياً" وعارض مع مندوب تركيا الإشارة إلى الظروف الوطنية "الناشئة". طلب مندوب الاتحاد الروسي توضيح معنى "الإجراءات" و"الالتزامات" وأصر مندوب الاتحاد الروسي على "التزامات" فقط.

لم يتم الوصول إلى اتفاق حيث اقترحت الأطراف العديد من البدائل والخيارات، واستمر اجتماع فريق الاتصال حتى المساء.

في الأروقة

تميَّز اليوم الثامن للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بوصول الوزراء لحضور الجزء رفيع المستوى مما أشار إلى بداية التحول نحو حالة تفاوضية ذات صيغة "سياسية" بصورة أكبر. وكما هو الحال دائماً فإن الاشتراك رفيع المستوى قد قُوبل بإثارة ملحوظة وبلا مبالاة. وبينما يتم إلقاء بيانات صريحة ومفعمة بالعواطف تراجع البعض إلى الخطوط الحمراء المألوفة والمواقف المسموعة من قبل. لازال البعض يشعر بالأمل في أن حضور الوزراء يمكن أن يساعد أخيراً على سد "الفجوات الهامة" المتبقية في العديد من المجالات وبناء حالة من "الثقة واليقين" المطلوبة والملحة" في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

شعر العديد من أعضاء الوفود بأن الحاجة إلى الإشراك السياسي الأكبر والمستمر أصبحت ملموسة بصورة أكبر. أشار أحد المشاركين المُحنكين إلى أن الاجتماع الذي سيعقد في 29 يونيو/ حزيران 2015 هو "فكرة رائعة" وبدا هادئاً فيما يتعلق بإضافة اجتماع آخر لجدول الأعمال المشحون الخاص بالمناخ في عام 2015. وقد انعكست المخاوف الخاصة "بزيادة العبء" على المفاوضين في فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز حيث أدى القرار الإجرائي بالعمل بناءً على الفقرات "البديلة" بدلاً من الأقواس إلى أن أشار أحد الأعضاء "عيناي تؤلمني بالفعل من متابعة كل هذه النصوص الجديدة ولست متأكداً أننا قد اتفقنا على فقرة واحدة حتى الآن".

وبينما بدأ وصول الترشيحات للهيئات بموجب الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو، أشار أحد الأعضاء أنه كان من الأمور الجيدة أن أتيحت لنا الفرصة لنستمتع باستنشاق "الهواء النقي". ورحب آخرون بوصول الأعضاء المُحنكين في هذه العملية أملاً في أن يقدموا توجيهاً في الوقت المناسب ويستطيعوا تغيير وتيرة العمل. وفي الأسبوع الأخير من مؤتمر الأطراف المنعقد في ليما فإنه يجب على الجميع الإسراع والمشاركة بالمدخلات المطلوبة من الوزراء ومن الرؤساء المتشاركين الحاليين والجدد.

نشرة مفاوضات الأرض

خدمة إخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 10

المجلد 12، رقم 617 | الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة | الخميس 11 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما: الأربعاء 10 ديسمبر/ كانون الأول 2014

استأنف الجزء المشترك رفيع المستوى لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل اجتماعاته طوال اليوم. وفي فترة بعد الظهر، عُقد حوار وزاري حول منهاج ديربان للعمل المعززّ. وخلال فترتي الصباح والمساء، ركز اجتماع فريق الاتصال المعني بالبند 3 من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على مسودة قرار مؤتمر الأطراف حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ وذلك في جلستين متوازيتين. وتم طوال اليوم عقد مشاورات غير رسمية وفرق اتصال بموجب مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل. وفي المساء، عقد رئيس مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل جلسة تقييم عامة غير رسمية.

الحوار الوزاري حول منهاج ديربان للعمل المعزّز

حث بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل الوزراء على تقديم توجيه استراتيجي لوضع أسس اتفاق 2015 والإسراع في العمل المناخي الآن.

أشار مندوب السويد إلى الحاجة إلى: قرار حول متطلبات المعلومات الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، وعملية تشاور دولية يتم القيام بها في 2015 وتتم طبقا لمعلومات من الخبراء والعلوم المناخية، والتزامات بالتخفيف في كل قطاعات الاقتصاد من الأطراف التي تستطيع القيام بذلك.

أكد مندوب الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تطبيق مبادئ الاتفاقية في صورة فعالة ونشطة حتى "تعكس الحقيقة" وأشار إلى أن الطريق إلى الأمام سيكون من خلال التزامات محددة وطنياً ومتفاوتة ومتمايزة ذاتياً.

أشار مندوب إيطاليا إلى أن اتفاق 2015 يجب أن: يحدد طريق للاقتصاد العالمي منخفض الكربون، يتضمن التزامات تخفيف طموحة وملزمة قانوناً، ويشمل قواعد واضحة للقياس والإبلاغ والتحقق لضمان تنفيذ الالتزامات.

ذكر مندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة أن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية هي محور أساسي لاتفاق 2015 ودعا إلى الربط بين إطار أعمال وارسو للمبادرة المعززّة وإطار العمل المنطقي للصندوق الأخضر للمناخ.

طالب مندوب النرويج بالتركيز الواضح على التخفيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني، وعمل ينظر في الأثر الكلي للمساهمات والمساواة في النوع الاجتماعي في العمل المناخي.

طالب مندوب سيشيل نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالتعرف على العقبات وزيادة الموارد لأعمال ما قبل 2020 وبصفة خاصة من خلال الصندوق الأخضر للمناخ.

أكد مندوب الصين على أن المسئوليات المشتركة ولكن المتفاوتة هي الأساس السياسي للمفاوضات، وطالب بالتوازن بين العناصر والوضوح في نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني وتنظيمها مع المساهمات الوطنية.

شجع مندوب سويسرا كل الأطراف على الاشتراك في عملية المساهمات المحددة على المستوى الوطني وطالب بنهج عادل يعتمد على الظروف والمسئوليات الناشئة والمتغيرة.

طالب مندوب أستراليا بتخفيض واقعي للانبعاثات من الاقتصاديات الكبرى وبالتعاون العالمي المبني على الحقائق الاقتصادية وبالقواعد المتعددة الأطراف للعمل الذي يتسم بالشفافية.

أشار مندوب فرنسا إلى زيادة الشعور "بالأمل" في اتفاق باريس ولكنه نوَّه إلى الحاجة إلى الوفاء بشروط النجاح في ليما.

أكد مندوب المكسيك على التكافؤ السياسي في التخفيف والتكيّف وحدد أن ملوثات المناخ قصيرة الأجل هي الأساس في زيادة الطموح. وحول ما بعد اتفاق 2020، حدد مندوب اليابان الالتزامات المحددة كمياً الخاصة بالتخفيف، والإجراءات الوطنية لدعم المساهمات المحددة على المستوى الوطني ومراجعة المساهمات والتنفيذ.

طالب مندوب كولومبيا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بإقرار مسودة نص تفاوضي لاتفاق 2015 ، وقرار من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني يكون متوازناً بين كل العناصر، واتفاق حول ما قبل خطة عمل 2020 بهدف غلق فجوة التخفيف.

حدد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية منهجاً مكون من ثلاثة أجزاء نحو الطريق إلى الأمام، يعكس اختيارات كل طرف في هيكل المساهمات المحددة على المستوى الوطني، ويشمل مبدأ إلزام كل طرف في التقدم إلى الأمام ويتناول المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة "بصورة ملائمة".

حدد مندوب المملكة المتحدة بأن المساهمات المحددة على المستوى الوطني هي "قاطرة" التخفيف، وطالب بوضوح نُهج أخرى للتعامل مع التكيّف والتمويل وطالب باتفاق على مرحلة التقييم.

طالب مندوب جزر مارشال باتفاق يتسق مع العلم وهدف طويل الأجل لإزالة الكربون والوصول إلى تعادل الأثر الكربوني بحلول منتصف القرن.

أكد مندوب بولندا على أن التخفيف هو محور "التزام المساهمات المحددة على المستوى الوطني" وحث كل الأطراف على المساهمة في وضع وتفعيل المساهمات.

طالب مندوب الهند ومندوب بنما نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة باتفاق جديد يتم وصفه كمحور للاتفاقية الإطارية ويشمل كل هذه المبادئ.

أكد مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة وTUNGO والمرأة والنوع الاجتماعي وYOUNGO على عدة أمور من بينها الحاجة إلى تضمين "كل الأصوات وكل الأيدي" لتجنب كارثة المناخ وطالبو بمساهمات محددة على

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:<anna@iisd.org>

المستوى الوطني حول التكيّف وسُبُل التنفيذ بحيث تراعي النوع الاجتماعي وتشمل ضمانات اجتماعية وبيئية.
حذر مندوب نيوزيلندا من "المغالاة" في التركيز على التمايز والتفاوت وأشار إلى أن كل دولة ستحدد التفاوت طبقاً للظروف الوطنية وأنه لن يكون هناك اتفاق حول "التعريف التوجيهي لها".

قال مندوب الجزائر ومندوب غرينادا نيابة عن الجماعة الكاريبية أن الاتفاق الجديد يجب أن يكون مبنياً على كل العناصر المحددة في ديربان وطالب بأن تكون آلية الأضرار والخسائر عنصراً منفصلاً في الاتفاق.
حث مندوب جمهورية كوريا على زيادة جهود التخفيف وتكافؤ التخفيف مع التكيّف.
ذكر مندوب كندا أن الاتفاق الجديد يجب أن يوفر المرونة للدول لتتخذ إجراءات "تناسب بأفضل صورة" ظروفها الوطنية.

ذكر مندوب الفلبين أن أي إعادة تعريف للمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة يجب أن يتم التعامل معها بعناية وأن تكون ذات أساس أخلاقي.
عبر مندوب الدنمارك عن أسفه لعدم الشعور بحالة الطوارئ خلال التسعة أيام الماضية وطالب بالعمل الطموح من الجميع وبوضوح الجهود المبذولة. حث مندوب المجر على وضع الاختلافات جانباً والعمل بصورة بنّاءة. نادى مندوب بوليفيا بتعويضات للخسائر والأضرار وأكد على الأساليب التي لا تعتمد على السوق واقترح اتباع أساليب شاملة للغابات.

حث مندوب الأرجنتين على التكافؤ القانوني للتكيّف والتخفيف وطالب أن تضع المناقشات حول التمايز والتفاوت الفقر الدائم في اعتبارها.
طالب مندوب باراجواي باتفاق عالمي مبني على نتائج الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ وأن تكون كل العناصر مُلزمة وطالب عند أي إشارة إلى الضعف والمخاطر أن تشمل البلدان غير الساحلية.

أعلن مندوب إيران عن أن إيران لديها مقر مركز إقليمي لأنظمة الإنذار المبكر بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية.
أشار مندوب جنوب أفريقيا إلى العلاقة المتبادلة بين التكيّف والتخفيف وسلط الضوء على الفجوات بين الالتزامات واحتياجات العلم.
دعا مندوب FARMERS إلى وجود إطار عمل يدعم التخفيف والتكيّف المتعلقين بالزراعة في اتفاق 2015.

طالب مندوبا المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة والحكومات المحلية والسلطات البلدية بإشراك كل الأطراف في التخطيط لأعمال التخفيف والتكيّف وأشار إلى الدور الذي تلعبه مختلف الكيانات بخلاف الحكومات والدول في زيادة طموح ما قبل 2020.

وبالإشارة إلى إصلاح الضريبة الخضراء على مصادر نظام تداول انبعاثات غازات الدفيئة خارج نظام الاتحاد الأوروبي، طالب مندوب البرتغال بمرحلة تشاور وتحليل لضمان أن الإجراءات تتماشى مع الطموح.

حث مندوب سنغافورة الأطراف على الاتفاق على متطلبات المعلومات للمساهمات المحددة على المستوى الوطني وعلى عناصر مسودة نص الاتفاق في ليما بينما يتم حل القضايا الخاصة بالتمايز ونطاق وشمولية الاتفاق الجديد في باريس.
طالب مندوب إندونيسيا بدمج القضايا الفرعية في التخفيف والتكيّف وحذر من تراجع الدول المتقدمة.

حث مندوب هولندا على تعزيز العمل الخاص بالتكيف للوصول إلى عالم يستطيع التصدي للمناخ.

شكر بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل الوزراء على وجهات نظرهم وأكد لهم بأن اجتماع ليما "سوف يضعنا على المسار الصحيح" للنجاح في باريس.

فرق الاتصال

فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: مسودة قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: تم في فترتي الصباح والمساء عقد جلسات متوازية لفريق الاتصال حول القضايا المتعلقة بمسار العمل 2 (طموح ما قبل 2020) والمساهمات المحددة على المستوى الوطني في "مسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة من الرئيسين المتشاركين".

وفي فريق الاتصال الذي يركز على المساهمات المحددة على المستوى الوطني، الفقرات 13 – 23 والمرفق الثاني من مسودة القرار (معلومات تكميلية حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالأطراف) تركزت المناقشات حول النطاق الخاص بهما.

ناقشت الأطراف الشروط الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني في الفقرة الخاصة بقيام الأطراف بالنظر في الجهود التي تستطيع القيام بها كُلٍ على حدة.

اقترح مندوب النرويج إلغاءها وذكر أن هذه القضية قد تم تناولها في قسم آخر، وعارضه في ذلك مندوب المكسيك.
أشار مندوب سويسرا ودعمه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يفضل تغيير كلمة "كُلٍ على حدة" ووضع كلمة "غير مشروطة". اقترح مندوب سويسرا تحديد أن الأطراف ذات القدرة الأقل يمكن أن تقوم بالإبلاغ عن الجهود المعززّة التي تقوم بها ولكن يرتبط ذلك بالدعم المقدم.
أشار مندوب الاتحاد الأوروبي ودعمه مندوب اليابان إلى أنه يفضل الإشارة إلى جهود الأطراف التي تستطيع "تولي ذلك" بدلاً من القيام "كُلٍ على حدة".
وبالإشارة إلى احتمال استخدام المنهجيتان الكمية والكيفية، أشار مندوب البرازيل إلى أنه يفضل "يجوز للدول النامية أيضاً أن توضح المدى الذي تعتمد فيه الجهود المعززّة على الدعم المقدم".

أشار مندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية ودعمه مندوبا الصين وشيلي وعارضه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يفضل تحديد المدى الذي يعتمد فيه التنفيذ من الدول النامية على مستوى الدعم. اقترح مندوب شيلي إضافة الإشارة إلى "الدول الأكثر تعرضاً لآثار تغيّر المناخ".

أكد مندوب الولايات المتحدة على الحاجة إلى مكون عدم فرض اشتراطات ضمن مساهمات التخفيف المقدمة من الأطراف. وأقر أن أقل البلدان نموا تواجه قيودا محددة ولكنه عارض الإشارة إلى أي مجموعة آخر.

واقترح مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، ومن خلال تأييد مندوب الاتحاد الأوروبي، الإشارة إلى الفقرة 11 (أ) من مسودة النص (الإبلاغ عن مكون تخفيف المساهمات المحددة على المستوى الوطني).

وشارك أعضاء الوفود في مناقشة مطولة حول فقرة بشأن ضرورة أن تتناول البلدان المتقدمة اعتبارا من عام 2019 المساهمات السنوية المحددة كمياً لسبل التنفيذ، من أجل دعم الإجراءات الطموحة للتخفيف والتكيف، وخاصة في البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ. واقترح مندوب اليابان حذف الفقرة، بينما اعترض مندوبا المجموعة الأفريقية والمكسيك، اللذان أكدا على الافتقار إلى التوافق بشأن نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

واقترح مندوب الهند، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب المملكة العربية السعودية، نيابة عن المجموعة العربية: استبدال عبارة "ضرورة أن تتناول البلدان المتقدمة اعتبارا من عام 2019 المساهمات السنوية المحددة كمياً لسبل التنفيذ " بعبارة "توفر المعلومات المدرجة بالمرفق 2 بحلول الربع الأول من عام 2015" والإشارة إلى توفير سبل التنفيذ إلى البلدان النامية من أجل إعداد مساهماتها المحددة على المستوى الوطني في الوقت المحدد. وفضل مندوب أقل البلدان نموا عبارة "ضرورة أن تبلغ عن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني بشأن الدعم".

واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إضافة فقرة تنص على قيام البلدان المتقدمة أيضا بتقديم معلومات حول مساهماتها السنوية المحددة كمياً من الموارد المالية العامة المقدمة إلى البلدان النامية خلال فترة ما بعد عام 2020 من أجل تنفيذ إجراءاتها المعززة لما بعد عام 2020.

واعترض مندوبو اليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكندا على تضمين التزامات مالية محددة كمياً، حيث اقترح مندوب أستراليا أن تشجع البيئات المواتية، وليس الأهداف الكمية، على مشاركة القطاع الخاص. وأشار مندوب البرازيل إلى أن تضمين مشاركة القطاع الخاص في الاتفاق الجديد لا يضمن تمويل المناخ.

وأكد مندوب أقل البلدان نموا، بالإضافة إلى مندوبو البرازيل والصين والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية والدول النامية متقاربة التفكير، على أن تقديم البلدان النامية للمساهمات المحددة على المستوى الوطني يتوقف على الدعم.

واقترح مندوب البرازيل وأيده مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، "ضرورة" أن تتولى البلدان النامية الإعلان عن أهداف الدعم المالي الخاصة بها وسياساتها وإجراءاتها بشأن تطوير ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة ضمن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني، مع وضع الظروف الوطنية في الاعتبار.

واقترح أيضا تشجيع البلدان النامية على الإعلان عن "مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بسبل التنفيذ" ضمن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني على أساس التضامن والأهداف المشتركة للتنمية المستدامة والظروف الوطنية.

وحدد مندوب الاتحاد الأوروبي نص العناصر، بدلا من القرار بشأن المساهمات المحددة على المستوى الوطني، باعتباره "الموضع المناسب" لتناول تمويل المناخ.

وتأكيدا على الحاجة إلى تناول مجموعة متنوعة من الإجراءات من قبل كافة الأطراف ضمن اتفاق عام 2015، اعترض مندوبو الاتحاد الأوروبي وسويسرا والولايات المتحدة على اللغة التي تنطبق على البلدان المتقدمة وحدها دون سواها.

وأكد مندوب أقل البلدان نموا ومندوب ماليزيا على الحاجة إلى مجموعة من الإجراءات بشأن المساهمات المالية فيما وراء عام 2020، مشيرين إلى أن رسملة الصندوق الأخضر للمناخ قد نتجت عن اتفاقيات كانكون.

وفيما يتعلق بفقرة حول الإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني، دعا مندوب بوليفيا إلى وضع إطار يحدد مدى الإنصاف والمساواة ضمن جهود الأطراف التي تتماشى مع الموازنة العالمية للانبعاثات.

وفي ظل غياب هذه التعديلات، حث مندوب بوليفيا، رغم معارضة مندوبي الاتحاد الأوروبي والفلبين، على إلغاء الفقرات 15-23. وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني يتم تحديدها قطريا ودعا إلى نهج قائم على القواعد يتم تحديده من خلال الأطراف المتعددة. وبالإضافة إلى التركيز على التخفيف، طلب مندوب تركيا، من خلال تأييد مندوب البرازيل، بإدراج كافة المكونات، بما في ذلك التكيف وسبل التنفيذ، ضمن المساهمات المحددة على المستوى الوطني. وفي إطار فريق الاتصال المعني بمسار العمل 2 (طموح ما قبل عام 2020)، الفقرات 24-36 من نص مسودة القرار المنقح، اقترح مندوب البرازيل إضافة فقرة جديدة "إقرار القيمة الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة الطوعية للحد من الانبعاثات والحاجة إلى دراستها باعتبارها وحدات للقيمة المالية القابلة للتحويل" في سياق الفقرة رقم 4 من القرار 1/م أ-19 (تعزيز طموحا ما قبل عام 2020).

وأوضح أن الهدف من ذلك يتمثل في: خلق حوافز إيجابية للعمل الطوعي والتعاوني، والتشجيع على "وضع معيار جديد للمناقشة"، وتوفير الاعتراف السياسي اللازم لتطوير الأدوات المالية ذات الصلة، وعدم ربطها بالعمل بموجب مسار العمل 1 (اتفاق عام 2015).

وذكر مندوبا الاتحاد الأوروبي وكولومبيا، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، أن المقترح كان مفيدا ولكن ينبغي تحليله في وقت لاحق. وتساءل مندوب نيوزيلندا عما يستتبعه هذا الاعتراف. وأشار مندوب الصين، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب الاتحاد الأوروبي أن وضع الفقرة يمكن أن يوحي بأن التركيز على مسار العمل 2 يكون على الأنشطة الطوعية فقط.

وحول فقرة تحث كافة الأطراف في بروتوكول كيوتو على إقرار وتنفيذ تعديل الدوحة، اقترح مندوب بيلاروسيا "دعوة" الأطراف على دراسة "إمكانية" التصديق على التعديل و"توضيح كافة أوجه الغموض القائمة التي يمكن أن تحول دون تنفيذه." وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تسوية القضايا المتعلقة بالمواد 5 و7 و8 من البروتوكول (القضايا المنهجية المدرجة ضمن البروتوكول) في المقام الأول.

واقترح مندوبو نيوزيلندا والولايات المتحدة وأستراليا والاتحاد الأوروبي حذف الفقرات المتعلقة "بالمنتدى المعني بالتنفيذ السريع للإجراءات المعززة بأنشطة مكافحة تغير المناخ لما قبل عام 2020".

وفيما يتعلق بإحدى الفقرات حول انعقاد مثل هذا المنتدى لمراجعة مدى التقدم في تنفيذ الفقرتين 3 و4 من القرار 1/م أ-19 (تنفيذ خطة عمل بالي وتعزيز طموحات ما قبل عام 2020) بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية والدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية والدورة السادسة والأربعين للهيئة الفرعية، فضل مندوب جنوب أفريقيا انعقاد المنتدى بالتزامن مع الدورة الثالثة والأربعين للهيئة الفرعية والدورة الخامسة والأربعين للهيئة الفرعية والدورة السابعة والأربعين للهيئة الفرعية. واعترض مندوب بنجلاديش، نيابة عن أقل البلدان نموا، على انعقاد المنتدى بالتزامن مع مؤتمر الأطراف. وفضل مندوب الدول النامية متقاربة التفكير أن يكون انعقاد المنتدى "بالتزامن مع كل دورة من دورات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز خلال عام 2015". وذكر مندوب البرازيل أنه قد لا يكون هناك وقت كاف لتقديم نتائج "متزايدة" حول طموحات ما قبل عام 2020.

واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إطلاق "آلية" تنفيذ متسارعة وتقديم توصيات إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن كيفية تعزيز طموحات ما قبل عام 2020 من خلال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وحول تعزيز فهم حالة تنفيذ التزامات التخفيف من أجل التعجيل بطموحات التخفيف لما قبل عام 2020، اقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير نصا حول تيسير: زيادة أهداف التزامات الدول المتقدمة المقدرة كميا بالحد من الانبعاثات على مستوى الاقتصاد بموجب الاتفاقية وبمقتضى بروتوكول كيوتو بنسبة 40% أقل من مثيلتها عام 1990 بحلول عام 2020 وإزالة الشروط المتعلقة بمثل تلك الأهداف.

وحول إحدى الفقرات المتعلقة بأنشطة التعجيل بموجب خطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز حول تعزيز طموحات التخفيف من خلال إجراء فحص تقني متعمق فيما بين عامي 2015-2020، فضل مندوب كندا إجراء الفحص التقني فيما بين عامي 2015-2017. وطلب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير الإشارة إلى "خطة العمل المعنية بالتكيف مع قيادة البلدان المتقدمة".

واقترح مندوب الاتحاد الأوروبي إضافة إشارة إلى الحد من زيادة درجات الحرارة العالمية إلى أقل من 2 أو 1.5 درجة مئوية، بما يتفق مع تقرير التقييم الخامس الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. واعترض مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على عبارة 2 درجة مئوية.

واقترح مندوب المجموعة الأفريقية، وعارضه مندوب الدول النامية متقاربة التفكير، أن يتم تيسير عملية الفحص التقني من خلال ميسرين متشاركين يمثلون الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول للاتفاقية، الذين يتولى تعيينهم الرئيسان المتشاركان بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز للفترة فيما بين عامي 2015-2017. واعترض مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على مراجعة خطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز التي تسمح بتقليص المدة الزمنية عام 2017.

ودعا مندوب الدول النامية متقاربة التفكير ومندوب المجموعة الأفريقية، وعارضه مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إلى تحديد فرص العمل ذات القدرة الهائلة على التكيف، بالإضافة إلى التخفيف، ودعا إلى التمايز في النص بين فرص التخفيف في البلدان المتقدمة والنامية وعارضه مندوب أستراليا.

واقترح مندوب بوليفيا، وعارضه مندوب أستراليا، إضافة إشارة إلى تبادل المعلومات حول الموازنة العالمية للحد من الانبعاثات. واقترح مندوب جنوب أفريقيا، وعارضه مندوب أستراليا، صياغة مبادئ توجيهية لإعداد التقارير حول المبادرات والأطراف الفاعلة خارج نطاق الاتفاقية.

وحول إحدى الفقرات التي تطالب الأمانة بتنظيم سلسلة من اجتماعات الخبراء التقنيين فيما بين الدورات في الفترة فيما بين عامي 2015-2017، دعا مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة، من خلال دعم العديد من الأطراف، إلى تنظيم العملية "مرتين سنويا على الأقل خلال الفترة فيما بين عامي 2015-2020 في المجالات ذات إمكانات التخفيف الهائلة". واقترح مندوب البرازيل إضافة "خيارات وأدوات" إلى "مجالات".

واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير، وعارضه مندوب الاتحاد الأوروبي، فقرة حول تحديد خيارات السياسة لتُفرّق بين التنفيذ في البلدان المتقدمة والدعم من أجل التغلب على العقبات التي تواجه التنفيذ في البلدان النامية.

وحول مشاركة الخبراء، دعا مندوب المجموعة الأفريقية إلى الإشارة إلى منظمات المراقبة. وطلب مندوب الولايات المتحدة، بدعم من مندوبي النرويج وكندا، ومعارضة من مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، إلغاء الإشارة إلى إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، قائلا أن ذلك الإطار لا يمثل هيئة خاضعة للاتفاقية.

واقترح مندوب المملكة العربية السعودية، رغم معارضة مندوب الاتحاد الأوروبي، أن تحدد اجتماعات الخبراء التقنيين الآثار السلبية لتدابير الاستجابة.

ودعا مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إلى التأكيد على ضرورة استمرار عقد اجتماعات الخبراء التقنيين ضمن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أنه لا "يتصور" أن تستمر اجتماعات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز فيما وراء اجتماع باريس.

واقترح مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة إضافة فقرة حول تقييم تنفيذ اجتماعات الخبراء التقنيين وتقديم توصيات بشأن زيادة فعاليتها خلال الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ودعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة اجتماعات الخبراء التقنيين في عام 2016. وفضل مندوب الدول النامية متقاربة التفكير أن تتم المراجعة خلال عام 2015.

وحول فقرة تطالب الأمانة بتحديث ورقة تقنية بشأن مزايا إجراءات التخفيف وإعداد تقرير تجميعي حول المجالات المواضيعية ذات الصلة بفرص التخفيف وخيارات التعاون وتعجيل الإجراءات، اقترح مندوب البرازيل الإشارة إلى "إمكانات وفرص وخيارات وأدوات التخفيف". وطلب مندوب كولومبيا، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، أن يتم "إعداد تقرير تجميعي ضمن ملخص وتقديمه خلال المنتدى السنوي رفيع المستوى". واقترح مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة نشر الملخص من خلال كتيب على شبكة الإنترنت حول خيارات السياسة."

مؤتمر الأطراف العامل: القضايا المتعلقة بالتنفيذ المشترك: أثناء اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في فترة الصباح، نظرت الأطراف في مسودة نص القرار فقرة بفقرة وتم تبادل وجهات النظر حول عدة أمور من بينها: تجميع النُهج التقنية الطوعية التي يمكن أن تقدم معلومات للمناقشات في الهيئة الفرعية للتنفيذ حول الخطوط التوجيهية للتنفيذ المشترك، وتقييم المشاريع الوطنية التنظيمية والآثار المالية ذات الصلة للجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك، والتعاون بين المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة واللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك في مجال الاعتماد المشترك. وافقت الأطراف على تقديم مسودة القرار، وتعديلاتها، إلى مؤتمر الأطراف العامل لاعتمادها.

تقرير مجلس إدارة صندوق التكيّف: تم في فترة بعد الظهر عقد اجتماع فريق الاتصال المعني بمؤتمر الأطراف العامل برئاسة سوزانتي سيتورس (إندونيسيا) وآنا فورنيلس دي فروتس (أسبانيا). نظرت الأطراف في النص الذي تم تجميعه بواسطة الرئيسين المتشاركين بناءً على مقترحات الأطراف.

تركزت المناقشات على عدة أمور من بينها: حث الدول النامية التي لم تستكمل عمليات الاستجابة للهدف المبدئي لجمع الأموال إلى القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة، وتشجيع الأطراف المدرجة في المرفق الأول على تقديم التمويل لتصل إلى هدف 80 مليون دولار أمريكي للعام 2014 – 2015، وزيادة التمويل من مصادر إضافية لحصة الإيرادات الناتجة عن أنشطة مشروع آلية التنمية النظيفة، والتحويلات الدولية الأولى لوحدات الكميات المخصصة وإصدار وحدات تخفيض الانبعاثات، وعملية العطاءات الخاصة باختيار أمين دائم لصندوق التكيّف، ومن سيقوم بتوجيه الطلب على المزيد من الدعم لبرنامج الاستعداد.
وتم تقديم مسودة القرار لمؤتمر الأطراف العامل للاعتماد.

جلسة التقييم المشتركة لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل
افتتح مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل في فترة المساء جلسة التقييم العامة غير الرسمية.

عرض رونج ميتسجر الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز النسخة الجديدة المُحدثة من النص الخاص بالعناصر لمسودة النص التفاوضي. وأشار إلى أن الأطراف اشتركت بفعالية في مفاوضات النص سطراً بسطر. وأن الفريق العامل سوف يستكمل هذه المهمة طوال فترة المساء. وعبر عن تفاؤله لإمكانية اختتام أعمال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بعد ظهر يوم الخميس.

شجع بولجار فيدال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على الاستمرار وعلى تكثيف عمله قبل إغلاقه، كما أشار إلى التقدم في بنود جداول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والتي لم يتم حلها من قبل.

ذكر دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أن الأطراف قد وصلت إلى اتفاق حول الجوانب التي لم يتم حلها والمتعلقة بآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار وتشمل هذه الجوانب: تشكيل اللجنة التنفيذية. كما أشار إلى أنه بالنسبة لمواد البروتوكول رقم 5، 7، 8 فقد توصلت المشاورات التقنية إلى اتفاق مؤقت على النص وذكر أن المشاورات سوف تستمر حول مراجعات قوائم الجرد الوطنية.
عرض يافولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ تدابير الاستجابة وأشار إلى التقدم الجيد المُحرز في كل القضايا باستثناء الترتيبات المؤسسية وأشار إلى أن المشاورات سوف تستمر.

عرض بولجار فيدال التقدم المُحرز في كل البنود الخاصة بمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل وأشار إلى التحديات الكبرى في توجيه الصندوق الأخضر للمناخ والتمويل طويل الأجل.

اعترض مندوب الاتحاد الروسي وبيلاروسيا وأوكرانيا على توصيف المشاورات التقنية بموجب المواد 5، 7، 8 من البروتوكول بأنها "جاهزة بصورة عملية" وأكد أن اهتمامات الاقتصاديات في المرحلة التحول لم يتم تناولها بعد. أشار بولجار فيدال إلى أن المشاورات سوف تستمر حسب الاقتضاء.

طالب مندوب توفالو بتوضيح عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وطلب المزيد من مناقشة مسودة نص العناصر لضمان أنها "مُجهزة" للمفاوضات في العام التالي. أوضح رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل أن النظر في نص العناصر مستمر.

في الأروقة

مع تدفق المشاركين في مسيرة المناخ في شوارع ليما يوم الأربعاء، شهدت المفاوضات التي عقدت في مقر محيط الأمم المتحدة نوعاً آخر من "التدفق" حيث شهدت مسودة نص المفاوضات نوعاً من التضخم لدمج ما أطلق عليه أحد أعضاء الوفود "القضايا الفردية الخاصة بكل شخص". أشار العديد إلى أن موضوع المساهمات المحددة على المستوى الوطني قد أصبح "موضوعاً ساخناً" ووصفه أحد المشاركين بأنه مثل "وجود فرصة لأخذ رهائن في القطار".

ونظراً لعدم وجود الثقة الذي يظهر من وجود الخلافات حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني، اقترح أحد المفاوضين "إذا كان من الممكن تأجيل المناقشات حول تمويل المناخ إلى تاريخ لاحق، فبالتالي يمكن أن ينطبق نفس الأمر على التخفيف". رأى أحد أعضاء الوفود رفيعة المستوى حلاً يلوح في الأفق وقال "نحن في ليما مُكلفين بمهمة فصل القضايا التي يمكن حلها هنا عن تلك التي يمكن مناقشتها في 2015".

ولم تنته المفاوضات مبكراً حيث كان المفاوضون يجاهدون لتحقيق تقدم ملموس في "تقليص" نص مسودة القرار والذي تضخم من جراء البدائل المقترحة من الأطراف في جلسة التقييم العامة لمؤتمر الأطراف ووصل إلى 58 صفحة. وأشار الأعضاء أثناء دخولهم إلى جلسة الاجتماع المسائية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز والتي توقعوا امتدادها إلى وقت متأخر إلى "لقد أصبحنا معتادين على التفاوض في آخر لحظة، فلنأمل أن نستغل الساعات المتبقية في العمل قبل الوصول إلى باريس".

نشرة مفاوضات الأرض

. . . . . .

خدمة إخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف # 11

المجلد 12، رقم 618 | *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* | الجمعة 12 ديسمبر/كانون الأول 2014

الأحداث الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ المنعقد في ليما:
الخميس 11 ديسمبر/ كانون الأول 2014

عُقد في الصباح الاجتماع رفيع المستوى حول العمل المناخي في ليما. كما تم عقد اجتماع موجز لفريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، ثم تم تعليق الاجتماع انتظاراً للمشاورات بين الفرق المتفاوضة حول سُبُل المُضي قُدُماً إلى الأمام. ثم اجتمعت فرق الاتصال مرة أخرى في ساعة متأخرة من فترة بعد الظهيرة ولكن لم يتم الوصول إلى اتفاق حول كيفية التقدم إلى الأمام. كما عقدت مشاورات غير رسمية طوال اليوم بموجب مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وفي المساء، عُقدت جلسة عامة للتقييم. كما عُقدت في المساء جلسة تقييم عامة غير رسمية ، وفي فترة لاحقة في المساء اجتمع فريق الاتصال المعني بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز لكي يقدم الرئيسان المشاركان نسخة منقحة من نص مسودة القرار الذي وافقت الأطراف على مناقشته صباح يوم الجمعة.

الاجتماع رفيع المستوى حول العمل المناخي في ليما

أشار بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل إلى أن قاعة المؤتمر مُضاءة بخطوط نازكا المصحوبة بكلمات تدعو المشاركين إلى "الخلق" و "الربط" و"العمل" و"التحول". كما أشار إلى أن الجهات المشاركة من غير الدول قد وجدت بالفعل بعض الحلول، وتساءل عن كيفية تنفيذ مبادراتهم والتوسع فيها وكيف يمكن تحسين التعاون معهم.

سلط بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على المبادرات الطموحة والجهات الفاعلة التي التقت في شهر سبتمبر/ أيلول في مؤتمر القمة المعني بالمناخ. وأشار إلى أن العمل يخلق الطموح وأن العمل الآن سوف يضع أساساً قوياً لمؤتمر باريس.

سلط راجندا باشاوري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ الضوء على الرسائل الأساسية المتضمنة في تقرير التقييم الخامس وذكر أن الالتزام بالفعالية والمساواة سوف يؤدي إلى الوصول إلى أكثر الحلول جدوى من حيث التكلفة.

استعرض فيليب كالدون الرئيس السابق للمكسيك ورئيس اللجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ .. استعرض إنجازات اللجنة وسلط الضوء على الحاجة إلى العمل للتصدي للانبعاثات من الطاقة والمدن واستخدام الأراضي، وتشمل الإلغاء المتدرج لدعم الوقود الأحفوري، تقديم التسعير المتوقع للكربون وإيقاف إنتاج طاقة الفحم.

أشار أولانتا هومالا رئيس بيرو إلى أن الهدف من الحوار رفيع المستوى هو بناء جسور التعاون بين مختلف مستويات المجتمع وجميع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول وإدراك أن العمل المناخي يتطلب إجراءات شاملة وطموحة وتحويلية على كل المستويات.

طالب لورنت فابيوس، وزير الخارجية، فرنسا، بأنه ليس على الحكومات فقط بل على المجتمع بأكمله ويشمل القطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمع المدني بأن يجد حلولاً شاملة لعالم خال من الكربون. وذكر أنه بالإضافة إلى الالتزامات فنحن نحتاج إلى جدول أعمال.

أكدت ادنا موليوا وزيرة البيئة، جنوب أفريقيا، على الحاجة إلى الخروج بالعمل بعيداً عن النطاق المعتاد وأشارت إلى أن الوصول إلى مستوى تخفيف أقل يعني الحاجة إلى المزيد من التكيّف.

عرض ديلبو مالهيروس، نائب عمدة بيلوهوريزونتي، البرازيل، أمثلة من الإجراءات المتعلقة بالمناخ التي تم القيام بها في مدينته.

أشار جيان لوشا جاليتي، وزير البيئة وحماية الأراضي والبحار، إيطاليا، إلى أن العمل المناخي هو قضية أخلاقية وأن التصدي لتغيّر المناخ التزاماً أخلاقياً، وأكد على الدور الرئيسي الذي تلعبه الجهات والكيانات من غير الدول والحكومات على كل المستويات لضمان التحول الناجح للاقتصاديات العالمية.

أكد ماتس أندرسون، المسئول التنفيذي الأول لصندوق التقاعد السويدي الوطني الرابع على الحاجة إلى وضع سعر للكربون وإرسال الإشارة الصحيحة للأسواق والمستثمرين والكيانات المُلوثة للبيئة، وإلزام صناديق التقاعد بنشر بصمتها الكربونية.

حث توني أي يروم، وزير الخارجية، جزر مارشال، على الحشد الفوري للعمل بواسطة الجهات الفاعلة من غير الدول "سواء الموجودة داخل أو خارج قاعة المفاوضات" نحو نزع الكربون على مستوى العالم.

طالب ألبيرتو بيزانجو، الرئيس المتشارك لتجمع السكان الأصليين بأمريكا اللاتينية بالعمل المناخي من خلال: تسجيل ملكية الأراضي، احترام حقوق الشعوب الأصلية في تحديد المصير، الوصول المباشر إلى أموال المناخ، تكييف المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية مع حقوق الشعوب الأصلية، وبالرقابة على عوامل إزالة الأحراج. كما طالب بإصدار قرار من مؤتمر الأطراف لإنشاء منتدى دائم للشعوب الأصلية ليشارك ويعمل على إقامة تحالفات في عملية المناخ.

أشار وائل حميدان، شبكة العمل المناخي، إلى ضرورة وضع مبادرات الجهات الفاعلة من غير الدول في الاعتبار كإضافة لأهداف الحكومات وحذر من استخدامها لمساعدة الحكومات في الوصول إلى أهدافها.

أشار بيتر باكر، رئيس المجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة إلى أن الأعمال التجارية تحتاج إلى هدف واضح طويل المدى لانبعاثات الكربون وإلى سعر عالمي ومتوقع وساري للكربون. وأشار إلى مبادرة يمكن من خلالها للأعمال التجارية أن تتعاون في الوصول إلى عشرة حلول تكنولوجية وأشار إلى أن الخطط الخاصة بها سوف يتم تقديمها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس.

دعم ماثيو روديجوز، أمين حماية البيئة، كاليفورنيا، إدراك أهمية عمل الجهات دون الوطنية والإقليمية، وأشار إلى مساهمة كاليفورنيا مع الجهات المختلفة على المستوى الوطني للدول الأخرى.

طالب جراس بالاوج، الشعوب الأصلية، بالالتزام بالمساواة والعدالة والمستقبل المستدام للجميع.

شجعت جنيفر مورجان، مدير المناخ والطاقة، معهد الموارد العالمية، المجتمع المدني والمدن والكيانات الأخرى على الاشتراك في اتخاذ القرار حول عملية المساهمات الوطنية لضمان إنشاء إطار العمل الذي يحتاجونه. وطالبت باستمرار الحوار رفيع المستوى وبالسماح للمراقبين بتوجيه أسئلة للدول حول مساهماتها.

ذكر ديفيد كادمان رئيس الشراكة العالمية من أجل المناخ – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، أنه يجب الإقرار بمساهمات المدن وأن العمل التعاوني يجب أن يبدأ في 2015 وليس في 2020.

وصف إنريك جارسيا رئيس شركة إندينا دي فومينتو الدور الفعال للشبكة في التعامل مع تغيّر المناخ.

أشارت كريستيانا فيجوريس الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ إلى أن العمل المناخي ليس قضية الحكومات الوطنية فقط، وحثت الأطراف

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض* *Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو . المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذه الدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في ليما – ديسمبر/كانون الأول 2014 على البريد الإلكتروني:.<anna@iisd.org>

على إنشاء أطر تنظيمية طموحة على المستويين الدولي والوطني والتي يمكنها أن توفر الوضوح وإمكانية التنبؤ وتسمح للأطراف من غير الدول أن تساهم بأعمال من شأنها التصدي لتغيّر المناخ.

طالبت ماري روبنسون، الرئيس السابق لإيرلندا والمبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ .. طالبت بالعمل نحو مستقبل يضمن العدالة والكرامة للجميع.

أشارت راشيل كايت نائب رئيس مجموعة البنك الدولي والمبعوث الخاص لتغيّر المناخ أن هناك اتفاق عام بأن حل مشكلة تغيّر المناخ يقع في التحول الاقتصادي وذكرت أنه "إذا كان الاقتصاد يفرض التزامات، فإن السياسة تظل تفرض تحديات".

ذكر آل جور نائب الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية أننا في ليما وباريس "نقوم بتصميم مستقبل النوع الإنساني".

قام مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بإطلاق البوابة الإلكترونية "نازكا" التي تعرض الأعمال التي تقوم بها المدن والشركات والأقاليم والمستثمرين للتعامل مع تغيّر المناخ. وأشار إلى أن هذه المبادرة تهدف إلى أن تقدم زخماً قوياً لمحادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ وتساعد في إعطاء الحكومات الثقة لتوقع على اتفاق طموح في باريس.

فرق الاتصال

فريق الاتصال المعني بالبند الثالث من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: افتتح رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل الجلسة الصباحية لفريق الاتصال الذي يتناول مسودة قرار للنهوض بمنهاج ديربان للعمل المعززّ. وأشار إلى أن نص مسودة العناصر سوف يستمر في أن يكون "في جانب" المفاوضين. وحث الأطراف على البحث عن أرضية مشتركة في نص مسودة القرار وطالب باقتراحات حول الطريق إلى الأمام قبل الجلسة العامة الختامية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

كما أشار إلى أن هناك خمس قضايا يجب حلها: نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني، والمعلومات المسبقة حول هذه المساهمات، والأعمال التي تلي تقديم هذه المساهمات، وتنفيذ الالتزامات القائمة لبناء الثقة، وكيف يمكن أن تنعكس العناصر في القرار.

رداً على سؤال الرئيس المتشارك حول الخطوات التالية، أشار مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين إلى العمل المستمر الذي تقوم به المجموعة على مقترح العمل المستقبلي وطالب بوقت للتشاور مع المجموعة. ثم قام الرئيسان المتشاركان بتعليق الاجتماع.

وفي فترة بعد الظهر، افتتح كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز الجلسة المستأنفة. وأكد على أن الرئيسان المتشاركان تحت تصرف الأطراف فيما يتعلق بسُبُل المُضي قُدُماً وحث المشاركين على تجنب نمط "التكدس".

أشار مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين مع مندوبي جواتيمالا والبرازيل وسنغافورة ومصر إلى جهود المجموعة في البحث عن أرضية مشتركة حول مختلف البدائل للمجالات التي حددها الرئيسان المتشاركان في الجلسة الصباحية، وأشار إلى أن لديهم مقترحات لتقديمها. كما اقترح التحول إلى صيغة الفريق المفتوح لأصدقاء الرئيس.

استجابة لمندوبي سويسرا والاتحاد الأوروبي، أوضح مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين أنهم كانوا يعملون "لتقليص" عدد الخيارات الموجودة في نص الرئيسين المتشاركين وأكد على أنه ليس نصاً جديداً. وفيما يتعلق بالعمل في صيغة الفريق المفتوح لأصدقاء الرئيس، أشار إلى أن الأطراف يمكنها أن تحدد ممثلين عنها وأن أي طرف يمكنه المشاركة. حث مندوب أستراليا على التقدم إلى الأمام على أساس نص الرئيسين المتشاركين وعبر عن تردده إزاء العمل على أساس مقترحات النص التي تنظر فيه مجموعة الـ77/الصين.

اقترح مندوب سويسرا المُضي قُدُماً في الصيغة الحالية. وأشار مندوب المكسيك أن تجميع مجموعة الـ77/الصين للخيارات يمكن أن يكون قد "ألغى بعض البدائل" وطالب بالتقدم في العمل بناءً على نص الرئيسين المتشاركين.

طالب مندوب سويسرا بالابتعاد عن المفاوضات على كل سطر وتبني اتجاه يمكن أن نجد فيه أرضية مشتركة. عبر مندوب ناورو نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ودعمه مندوب جواتيمالا عن استعداده لبدء المفاوضات على الفور أياً كان الشكل أو الصيغة التي يتم التفاوض بها.

عبر مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن أسفهما من أن مجموعة الـ77/الصين لم تصل إلى اتفاق حول مسار العمل 1 (اتفاق 2015). اقترح مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن يتم إعطاء مجموعة الـ77/الصين "وقتاً أطول قليلاً" لإيجاد اتفاق.

دعم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية العمل في صيغة فريق أصدقاء الرئيس. وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن الاختلاف بين الأطراف حول القضايا السياسية يتطلب توجيه سياسي.

لاحظ مندوب ماليزيا نيابة عن البلدان النامية متقاربة التفكير أن محادثات ليما قد بدأت على أرضية خاطئة بنص غير متوازن وأن الأطراف قد بذلت أقصى ما في وسعها وأن اتخاذ قرار متعدد الأطراف من "الأمور الصعبة" وأنه من خلال العمليات التي قامت بها الأطراف في ليما "استطعنا التعرف على العناصر الأساسية في النص الذي يمكن المُضي به قُدُماً سواء في ليما أو ما بعدها".

الجلسة العامة المشتركة للتقييم مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل

أشار بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل إلى أن يوم الخميس 11 ديسمبر/ كانون الأول هو آخر يوم لحل كل القضايا المعلقة، وحث الأطراف على التقدم في المفاوضات. ودعا الوزير ادنا موليوا (جنوب أفريقيا) والوزير إدوارد ديفي (المملكة المتحدة) لعمل توعية للوزراء حول التمويل طويل الأجل والصندوق الأخضر للمناخ.

أشار كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز إلى عدم وجود اتفاق في الرأي بين الأطراف حول كيفية المُضي قُدُماً في المفاوضات النصية.

أكد بولجار فيدال على الحاجة إلى اتخاذ قرارات للوصول إلى إنجازاته في مؤتمر الأطراف ودعا الأطراف إلى وضع مقترحات بناءة وحثهم على عدم ترك ليما وهم "خالبين الوفاض". وأكد للأطراف على منهاج عمل يتسم بالشفافية وقائم على مدخلات الأطراف.

أشار بولجار فيدال إلى الحاجة إلى قرار قوي حول المعلومات المسبقة المطلوبة للمساهمات المحددة على المستوى الوطني وأعمال ما قبل 2020، ومسودة نص المفاوضات تحتوي على مجموعة من الآراء حول عناصر اتفاق 2015.

وبهدف التحرك إلى الأمام في مفاوضات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، طلب بولجار فيدال من الرئيسين المتشاركين للفريق العامل أن يُعدا نصاً مُنقحاً لتقديمه في الساعة 9:00 مساءً وطالب بالتركيز على أربع أو خمس قضايا أساسية وذكر أنه سوف يستأنف المشاورات مع الوزراء.

أشار إيمانويل دومسياني دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية إلى الانتهاء من نص قرار حول مراجعة الخطوط التوجيهية لاستعراض تقارير فترة السنتين والبلاغات الوطنية وأشار إلى أن المفاوضات استمرت حول المواد 5، 7، 8 من البروتوكول (القضايا المنهجية بموجب بروتوكول كيوتو).

أشار آمنا ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى المشاورات حول تنفيذ تدابير الاستجابة ونَوّه إلى عدم الوصول إلى اتفاق وبصفة خاصة حول الترتيبات المؤسسية وأشار إلى أن الأطراف على استعداد للاستمرار في المفاوضات حول أسس نص مسودة المفاوضات.

في الأروقة

بعد ما يَقرُب من أسبوعين من المفاوضات المُكثفة، شعر العديد بالخواء في اليوم العاشر من مؤتمر الأطراف، وبدا أن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز قد فقد الزخم بوجود ما يزيد على خمسين صفحة من النصوص الموضوعة بين أقواس ولا يوجد في الأفق ما يَلوحُ إلى أي اتفاق حول الطريق إلى الأمام. وظهرت وثيقة غامضة لمسودة القرار على الموقع الشبكي للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وتم توزيعها بصورة موسعة على الوفود. وتساءل العديد حول القدرة على بناء الجسور إلى باريس بعد أن ضلوا طريقهم بين الصفحات العديدة لمسودة النص هذه وما يزيد على 50 صفحة من مسودة نص الرئيسين التي تحتوي على المقترحات البديلة من الأطراف. ومع ذلك فقد تساءل البعض عن ظهور بوادر نتائج ليما. بعد أن شعر أحد الأعضاء بالروح الإيجابية للاجتماع رفيع المستوى الذي عُقد في الصباح حول العمل المناخي قال "كما هو الحال مع خطوط نازكا، فإنه من المحتمل أنه يجب علينا أن نتسلق إلى أعلى الجبل حتى نرى الصورة كاملة". ومع إمكانية قضاء الوفود لليلة مليئة بالمهام بدون نوم، شعر العديد من الأعضاء بأن التوجيه الواضح من رئيس مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل قد ألهمهم لتسلق التل شديد الانحدار الموجود أمامهم.

ملخص وتحليل نشرة مفاوضات الأرض: سيكون الملخص والتحليل الخاص بنشرة مفاوضات الأرض الخاص بمؤتمر ليما لتغيّر المناخ متاحاً يوم الثلاثاء 16 ديسمبر/ كانون الأول 2014 على الموقع الإلكتروني:
http://www.iisd.ca/climate/cop20/enb/

نشرة مفاوضات الأرض

الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف –النشرة اللأخيرة

خدمة اخبارية لمفاوضات البيئة والتنمية

الموقع على الإنترنت:
http://www.iisd.ca/climate/COP20/enb

المجلد 12، رقم 619 *الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة* الثلاثاء 16 ديسمبر/كانون الأول 2014

ملخص مؤتمر تغيّر المناخ المنعقد في ليما 1 - 14 ديسمبر/ كانون الأول 2014

انعقد مؤتمر ليما لتغيّر المناخ في الفترة من 1- 14 ديسمبر/ كانون الأول 2014 في ليما، بيرو. وتضمن هذا المؤتمر الدورة العشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف بموجب بروتوكول كيوتو. كما اجتمعت الهيئات الثلاث الفرعية: الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ والجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وقد حضر ما يزيد على 11000 مشارك مؤتمر ليما لتغيّر المناخ، منهم حوالي 6300 مسئولاً حكومياً، و4000 من ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني و900 من العاملين في مجال الإعلام.

وتركزت المناقشات في ليما على نتائج الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز للوصول إلى اتفاق في باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2015، وتشمل وضع المعلومات والعمليات المطلوبة لتقديم المساهمات المحددة على المستوى الوطني في أقرب وقت ممكن في 2015، والتقدم في إعداد عناصر مسودة النص التفاوضي. وبعد مناقشات مطولة حول مسودة قرار للنهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، اعتمدت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف "نداء ليما للعمل المناخي" والذي يدفع المفاوضات في العام القادم نحو اتفاق 2015، ونحو عملية تقديم ومراجعة المساهمات المحددة على المستوى الوطني، وتعزيز طموح ما قبل 2020.

كما اعتمدت الأطراف 19 قراراً، 17 منها بموجب مؤتمر الأطراف واثنين بموجب مؤتمر الأطراف العامل وتتضمن هذه القرارات: مساعدة تفعيل آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار، وإنشاء برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي، وتبني إعلان ليما حول التعليم وزيادة الوعي. كما استطاع مؤتمر ليما لتغيّر المناخ أن يضع الأساس لمؤتمر باريس في العام القادم وذلك عن طريق رصد التقدم المُحرز في وضع عناصر مسودة النص التفاوضي لاتفاق 2015 واعتماد قرار حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني ويشمل نطاق هذه المساهمات والمعلومات المسبقة والخطوات التي تتخذها الأمانة بعد تسليمها.

نبذة مختصرة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو

بدأت الاستجابة السياسية الدولية لتغير المناخ بإقرار الأمم المتحدة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992 التي وضعت إطاراً للعمل لتثبيت تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بهدف تجنب "التدخلات الخطيرة الناشئة عن أنشطة بشرية" في النظام المناخي. هذا قد وقع حتى الآن 196 طرفاً على الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 21 مارس/آذار 1994.

وفي ديسمبر/كانون الأول 1997، وافقت وفود مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة التي عُقدت في كيوتو، اليابان على بروتوكول للاتفاقية يُلزم الدول الصناعية والدول في مرحلة التحول لاقتصاد السوق بتحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات. وقد وافقت هذه الدول، التي تُعرف بالدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية، على تخفيض الانبعاثات الكلية لستة من غازات الدفيئة بمتوسط قدره 5% عن مستوياتها عام 1990 وذلك في الفترة بين 2008 و2012(فترة الالتزام الأولى) وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى. وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 فبراير/شباط 2005 ووقع عليه 192 طرفاً.

في هذا العدد

نبذة مختصرة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو 1

تقرير مؤتمر ليما لتغيّر المناخ 3

مؤتمر الأطراف 3

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو 7

الجزء المشترك رفيع المستوى للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل 10

الهيئة الفرعية للتنفيذ 10

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية 18

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز 23

الجلسات الختامية العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو 35

نداء ليما للعمل المناخي 37

تحليل موجز لمؤتمر ليما بشأن تغير المناخ 38

الاجتماعات القادمة 40

المفاوضات طويلة الأجل فيما بين 2005 إلى 2009: انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو؛ في مونتريال بكندا في عام 2005 حيث تقرر إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو طبقا للمادة 3-9 من البروتوكول والتي تلزم الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالنظر في التعهد بالتزامات إضافية قبل سبع سنوات على الأقل من نهاية فترة الالتزام الأولى.

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من *نشرة مفاوضات الأرض/Earth Negotiations Bulletin*© enb@iisd.org بيتي أنتونيتشو ، ود. الينا كوسولابوفا و د. ماري لومي وأنا شولنز وميهيلا سيكريرو. المحرر الرقمي كيارا وورث. الترجمة العربية: نهى الحداد. مراجعة: حسين طالباني. المحرر د. باميلا تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة *للنشرة* هي المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للبيئة والإدارة العامة للمناخ) وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام *للنشرة* خلال سنة 2014 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشئون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشئون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذهالدورة بواسطة المملكة العربية السعودية والمفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمناخ). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في *النشرة* هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن *النشرة*، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون 7556-536-646-1+ ،أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America.

وفي ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة في بالي، إندونيسيا ونتج عنه الاتفاق على خارطة طريق بالي للقضايا طويلة الأجل. وأقر مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر خطة عمل بالي وأنشأ الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية ليكون مسئولاً عن أعمال التخفيف والتكيّف والتمويل والتكنولوجيا والرؤية المشتركة حول العمل التعاوني طويل الأجل. واستمرت المفاوضات حول الالتزامات الإضافية للدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول ضمن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وتحدد الموعد النهائي لاختتام المفاوضات ذات المسارين في كوبنهاغن 2009.

كوبنهاغن: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2009 في كوبنهاغن، الدانمرك. وقد شهد هذا الحدث رفيع المستوى نزاعاً حول الشفافية والعملية ذاتها. وبنهاية مساء يوم 18 ديسمبر/كانون الأول نتج عن هذه المحادثات اتفاقاً سياسياً: "اتفاق كوبنهاغن" والذي تم عرضه على الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف لإقراره. وبعد ثلاثة عشر ساعة من الجدل، وافقت الوفود على "الإحاطة علماً" باتفاق كوبنهاجن وإلى مد ولايات المجموعات المتفاوضة حتى الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في 2010. وفي عام 2010 ، أعلنت ما يزيد على 140 دولة دعمها لاتفاق كوبنهاغن. كما قدمت ما يزيد على 80 دولة معلومات حول أهداف أو أعمال التخفيف لديها.

كانكون: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2010 في كانكون، المكسيك حيث قامت الأطراف بالانتهاء من إعداد اتفاقيات كانكون وقررت مد فترة عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية والفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو حتى عام آخر. وبموجب مسار هذه الاتفاقية. يشير المقرر ١/مأ -16 إلى إدراكه إلى الحاجة إلى عمل تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 2° درجة مئوية عن مستويات ما قبل العصر الصناعي. كما وافقت الأطراف على النظر في تعزيز الهدف طويل المدى أثناء مراجعته عام 2015 ويشمل ذلك ما يتعلق بهدف 1.5° درجة مئوية المقترح. كما تناول المقرر ١/م أ - 16 الجوانب الأخرى من التخفيف مثل قياس الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها، و خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية ودور الحماية والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون في الغابات.

كما ساهمت اتفاقية كانكون في إنشاء مؤسسات وعمليات جديدة وتشمل إطار كانكون للتكيف ولجنة التكيف وآلية التكنولوجيا والتي تتضمن اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وتم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ وتم تكليفه ككيان تشغيلي جديد للآلية المالية للاتفاقية.

وبموجب مسار البروتوكول ناشد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول بزيادة مستوى الطموح نحو تحقيق التخفيض الكلي، كما اعتمد المقرر 2/ م أ إ-6 حولاستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

ديربان: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديربان، جنوب أفريقيا في الفترة من 28 نوفمبر/تشرين الثاني وحتى 11 ديسمبر/كانون الأول 2011. وتغطي نتائج مؤتمر ديربان موضوعات كثيرة منها الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، وقرار حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية، والاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ. كما وافقت الأطراف على بدء عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ليُكلف بمهمة "إعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية يتم تطبيقها على كل الأطراف". ومن المخطط أن يستكمل فريق العمل هذا المفاوضات في 2015. ويجب أن تدخل الأداة الجديدة حيز التنفيذ بحد أقصى عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك تم تكليف الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالنظر في الإجراءات الخاصة بغلق فجوة طموح ما قبل 2020 والتي تتعلق بهدف 2 درجة مئوية

الدوحة: تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في الدوحة، قطر في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2012. وقد نتج عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات يشار إليها بـ "بوابة الدوحة للمناخ". وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الدوحة. كما وافقت الأطراف أيضاً على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وكما تم تحويل عدد من الأمور التي تتطلب المزيد من الدراسة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مثل: مراجعة 2013 – 2015 للهدف العالمي، وأعمال التخفيف بواسطة الدول المتقدمة والدول النامية، وآليات مرونة بروتوكول كيوتو، وخطط التكيف الوطنية، والقياس والإبلاغ والتحقق، وآليات السوق والآليات الأخرى، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

وارسو: تم عقد مؤتمر وارسو المعني بتغيّر المناخ في الفترة من 11 – 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في وارسو، بولندا. وقد تركزت المفاوضات حول تنفيذ الاتفاقيات التي تم الوصول إليها في الاجتماعات السابقة وتشمل استكمال عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وقد أقر الاجتماع القرار الخاص بالفريق العامل والذي يدعو الأطراف إلى البدء في أو تكثيف الاستعدادات المحلية الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، كما قرر المؤتمر الإسراع في تنفيذ خطة عمل بالي وطموح ما قبل عام 2020. كما أقرت الأطراف قراراً بإنشاء آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية – وهي سلسلة مكونة من سبعة قرارات حول التمويل والترتيبات المؤسسية والقضايا المنهجية الخاصة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

الجزء الرابع من الدورة الثانية من الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: انعقدت هذه الدورة في الفترة من 10- 14 مارس/ آذار 2014 في بون، ألمانيا. بموجب مسار العمل 1 (اتفاق عام 2015) انعقد الاجتماع في مشاورات مفتوحة حول البند 3 من جدول الأعمال والذي يتناول التكيّف، والمساهمات المحددة على المستوى الوطني، والتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات (سُبُل التنفيذ)، والطموح، والمساواة، والتخفيف وشفافية الإجراءات والدعم وقضايا أخرى متعلقة بالعناصر. وقد تناولت ورشة عمل تم عقدها أثناء الدورة الاستعدادات المحلية للمساهمات المحددة على المستوى الوطني. وبموجب مسار العمل 2 (طموح ما قبل عام 2020) تم عقد اجتماعات الخبراء التقنيين حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

اجتماعات ما بين الدورات في بون: تم عقد مؤتمر بون المعني بتغيّر المناخ في الفترة من 4 – 15 يونيو/ حزيران في بون، ألمانيا. وتضمن هذا المؤتمر الدورتين الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ وللهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والجزء الخامس من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وخلال هذا الاجتماع، تقدمت الأطراف في المفاوضات حول الفريق العامل، وأعدت مسودة قرارات ليتم تقديمها لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل في ليما. كما شارك الوزراء في فعاليات رفيعة المستوى وهي المائدة المستديرة الوزارية رفيعة المستوى بموجب بروتوكول كيوتو والتي تهدف إلى تقييم تنفيذ البروتوكول وتوفر للوزراء الفرصة لزيادة التزامات دولهم فيا يتعلق بالالتزام المقدر كمياً بالحد من الانبعاثات وخفضها، بالإضافة إلى حوار وزاري رفيع المستوى حول منهاج ديربان للعمل المعززّ والذي يهدف إلى زيادة طموح ما قبل 2020 وتوفير الزخم لمفاوضات اتفاق عام 2015.

الجزء السادس من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: انعقد الجزء السادس من الدورة الثانية في الفترة من 20 – 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 في بون، ألمانيا. وبموجب مسار العمل استمرت الوفود في توضيح عناصر مسودة نص المفاوضات والذي سيعتبر الأساس للهيكل النهائي لاتفاق 2015، كما تم النظر في الورقة "غير الرسمية" حول وجهات نظر الأطراف ومقترحاتهم حول العناصر الإضافية لمسودة النص التفاوضي. كما تركزت أعمال الفريق العامل على مسودة قرار تحدد أنواع المعلومات التي تقدمها الدول عندما تقوم بالإبلاغ عن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني، وكيف سيتم النظر في هذه المساهمات. وبموجب مسار العمل 2، ركزت اجتماعات الخبراء التقنيين على: فرص العمل على غازات الدفيئة بخلاف ثاني أكسيد

الكربون، وحجز الكربون واستخدامه وتخزينه، ومتابعة اجتماعات الخبراء التقنيين حول إطلاق فرص التخفيف من خلال كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والبيئة الحضرية وتحسينات استخدام الأراضي في فترة ما قبل 2020. كما ناقشت الدول مسودة قرار حول طموح ما قبل 2020.

تقرير مؤتمر ليما لتغيّر المناخ

في يوم الإثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول رَحّب مارسينكو روليك رئيس الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف/ الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل بالوفود في حفل افتتاح الاجتماع المشترك لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل، وسلط الضوء على العديد من النتائج العامة للدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف ورَحّب بالإشراك المبكر لبيرو وفرنسا مما يسمح "للثلاثي بأن يجعل الطريق إلى باريس طريقاً سريعاً وممهداً".ذكر مانويل بولجار فيدال وزير البيئة في بيرو أن الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف يجب أن تعمل على زيادة الثقة وتخلق مساحة للحوار بين مختلف الكيانات من الدول ومن غير الدول، وتضع الأساس لاتفاق جديد للمناخ من خلال مسودة نص يخلق التوازن بين العمل المناخي والتنمية المستدامة.

أكدت سوزانا فيلاران دي لا بوينتو، عمدة ليما على الدور الكبير الذي تلعبه المدن الكبيرة في مكافحة تغيّر المناخ، كما أكدت على التزام عُمد المدن في كل أنحاء العالم بدعم استخدام نظام جديد للتنقل وتغيير مصفوفة الطاقة والاستثمار في البنية التحتية الخضراء.وبالإشارة إلى الخطوط والنقوش الصخرية القديمة في نازكا، بيرو شجعت كريستيانا فيجوريس الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ .. شجعت الأطراف على عدة أمور من بينها: إعداد نص اتفاق عالمي جديد، وتحقيق تقدم في مجال التكيّف، ودعم القدرات المالية للكيانات الأكثر ضعفاً.

ومن خلال رسالة مسجلة عن طريق الفيديو، عبّر أولانتا هيومالا رئيس بيرو عن حزنه على أن الإنسانية " تخلت عن اتباع ممارسات الاستدامة" وذكر أنه قد حان الوقت لأن نعود إلى المسار السليم عن طريق اتخاذ إجراءات نحو تغيّر المناخ.

قدم راجندرا باشاواري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ النتائج الرئيسية للتقرير التجميعي الخاص بتقرير التقييم الخامس وأكد على أنه كي نظل في نطاق هدف أقل من 2 درجة مئوية فإن ذلك يتطلب انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل 40 – 70% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات عام 2010، كما يجب أن نصل إلى مستويات صفرية أو سلبية بحلول عام 2100.

ويلخص هذا التقرير مناقشات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل والهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بناءً على جداول الأعمال الخاصة بهم. وقد تم تلخيص المفاوضات والنتائج بموجب مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل حول القضايا المُقدمة للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وذلك في سياق المفاوضات الخاصة بكل هيئة فرعية.

مؤتمر الأطراف

تم في يوم الإثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول انتخاب مانويل بولجار فيدال وزير البيئة في بيرو بالتزكية كرئيس للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل.

الأمور التنظيمية: وافقت الأطراف على تطبيق مسودة النظام الداخلي (FCCC/CP/1996/2) باستثناء مسودة القاعدة 42 الخاصة بالتصويت.

أقر مؤتمر الأطراف جدول الأعمال المقترح (FCCC/CP/2014/1) مع تعليق البند من جدول الأعمال الخاص بالمراجعة الثانية لملاءمة المواد 4-2 (أ) و (ب) من الاتفاقية الإطارية والخاصة بـ (التخفيف بواسطة الدول المتقدمة). كما وافق مؤتمر الأطراف على تنظيم العمل، وأحال بند جدول الأعمال الخاص بعضوية الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ. ووافقت الأطراف على اعتماد منظمات تعمل بصفة مراقب (FCCC/CP/2014/4).

انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس: أشار بولجار فيدال رئيس مؤتمر الأطراف إلى أنه سيتم عقد مشاورات حول انتخاب الأعضاء. وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول انتخبت الجلسة الختامية العامة أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف: رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية توماسز كرونسزكسو (بولندا) ورئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ آمنا ياوفولي (فيجي)، مقرر مؤتمر الأطراف جوانا ليسنجربيتز (السويد)، إسماعيل الجزولي (السودان)، شيخ نديايي سيلا (السنغال)، رافي شانكر برماد (الهند)، أوليج شامانوف (روسيا الاتحادية)، جايمهيرميداكاستيلو (نيكاراجوا) وجو تيندال (نيوزيلندا). وسيبقى سو وي (الصين) في مهام عمله إلى أن يتم انتخاب من يخلفه.

كما انتخب مؤتمر الأطراف أعضاء مكتب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: كارلوس فولر (بليز) نائب الرئيس وأعضاء مكتب الهيئة الفرعية للتنفيذ: جوشن (الصين) كنائب للرئيس وسيدات يافا (جامبيا) كمقرر.

كما انتخب مؤتمر الأطراف أعضاء لجنة التكيّف، مجلس إدارة صندوق التكيّف والمجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، وفريق الخبراء الاستشاري، ولجنة الالتزام واللجنة الإشرافية للتنفيذ المشترك، واللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار. وسوف تستمر المشاورات حول الترشيحات المتبقية. وقائمة الترشيحات متاحة على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

تواريخ ومقار انعقاد الدورات التالية: اعتمد مؤتمر الأطراف في يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول القرار الخاص بالدورات التالية (FCCC/CP/2014/L.8). وأشار إلى إبداء المملكة المغربية لنواياها لاستضافة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف والدورة الثانية عشر لمؤتمر الأطراف العامل في الفترة من 7 – 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، وطلب من الأمانة إرسال بعثة لتقصي الحقائق في المغرب لإعداد تقرير إلى مكتب مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل في يونية/ حزيران 2015 حول مدى توافر كل العناصر اللوجستية والتقنية والقانونية والمالية لاستضافة الدورات. أكد الوزير أوفايدي همانى (المغرب) على أهمية تفعيل الاتفاق الجديد وأشار إلى أن المغرب ستكون بمثابة "مؤتمر الأطراف المعني بالعمل".

اعتماد التقرير الخاص بأوراق الاعتماد: اعتمد مؤتمر الأطراف في يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول التقرير الخاص بأوراق الاعتماد (FCCC/CP/2014/9-FCCC/KP/CMP/2014/8). حيث ذكر مندوب البهاما أنه قد تم إرسال أوراق الاعتماد إلكترونيا إلى الأمانة، وأحيط مؤتمر الأطراف علماً بذلك.

تقرير الهيئات الفرعية:اعتمد مؤتمر الأطراف في يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول تقارير الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وتقارير الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (FCCC/SBSTA/2014/2 and Add.1, and FCCC/SBSTA/2014/L.20) وتقارير الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ والدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC/SBI/2014/8 and Add.1, and FCCC/SBI/2014/L.25) . وقد أوصت الهيئة الفرعية للتنفيذ أن يتم تسمية مركز معلومات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والتي تأسست بموجب المقرر 9/م أ – 19 (إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية) باسم مركز معلومات ليما المعني بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: اعتمد مؤتمر الأطراف في يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول تقرير الجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص وذلك أثناء الجلسة الختامية.

النظر في مقترحات الأطراف بموجب المادة 17 من الاتفاقية الإطارية: وافقت الأطراف في يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول على أن النظر في هذا البند (FCCC/CP/2009/3-7 and FCCC/CP/2010/3) سوف يستمر في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

النظر في المقترحات المقدمة من الأطراف لتعديل الاتفاقية الإطارية بموجب المادة 15: المقترح المقدم من الاتحاد الروسي: تم النظر في هذا البند (FCCC/CP/2011/5) لأول مرة في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول. اقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف أن تتم المشاورات الرسمية ويتم تيسيرها بواسطة أنطونيو جارسيا (بيرو) وأوجستو كابريرا ريبازا (بيرو)، ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح.

وافقت الأطراف في يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول على استمرار النظر في هذه القضية في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

مقترح من بابوا، غينيا الجديدة والمكسيك: تم النظر في هذا البند (FCCC/CP/2011/4/Rev.1) للمرة الأولى في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول، واقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف عمل مشاورات غير رسمية بتيسير من أنطونيو جارسيا (بيرو) وأوجستو كابريرا ريبازا (بيرو)، ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح.

وفي يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول وافقت الأطراف على استمرار النظر في هذه القضية في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

تقرير لجنة التكيّف: تم تلخيص هذه المناقشات في بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول تقرير لجنة التكيّف (أنظر الصفحة 14).

آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المتعلقة بآثار تغيّر المناخ: تم تلخيص المناقشات في بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار (أنظر صفحة 14).

تطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذ آلية التكنولوجيا: التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ: تم تلخيص هذه المناقشات في بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (أنظر صفحة 16).

الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية للاتفاقية الإطارية: تم تناول هذا البند (FCCC/CP/2014/6 and 8) لأول مرة في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول. ووافق بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف على عقد مشاورات غير رسمية بتيسير من كارلوس فولر (بليز) وألفريدي أنامور (النمسا)، ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح.

ذكر الميسران المشاركان لمؤتمر الأطراف أن الأطراف لم تستطع الوصول إلى اتفاق وقرر مؤتمر الأطراف أن يتم تضمين هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

تأكيداً على أهمية هذا البند الفرعي في تنفيذ الاتفاقية الإطارية، عبَّر مندوب الصين عن أسفه على عدم الوصول إلى اتفاق ونادى بالوضوح في إقامة الصلة بين الآليتين بهدف دعم التعاون الفني وفتح الطريق أمام تكنولوجيات المناخ.

مراجعة 2013 – 2015: تم تلخيص هذه المناقشات في بند جدول الأعمال الخاص بالهيئة الفرعية للتنفيذ حول مراجعة 2013 – 2015 (أنظر صفحة 17).

المراجعة الثانية لملاءمة المادة 4 الفقرة 2 (أ)، (ب) من الاتفاقية الإطارية: تم تعليق هذا البند.

الأمور المتعلقة بالتمويل: تم النظر في هذا البند في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول، ودعا بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف إلى تناول البنود الفرعية الخاصة بتمويل المناخ طويل الأجل وتقارير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والمراجعة الخامسة للآلية المالية.

اقترح بولجار فيدال أن يتم تكوين فريق اتصال حول التمويل طويل الأجل وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل برئاسة توسي مبانو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وداني دروين (كندا)، كما اقترح تكوين فريق اتصال حول تقارير وتوجيه الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والمراجعة الخامسة للآلية المالية برئاسة أيمن الشاذلي (السعودية) وستيفان شواجر (سويسرا). ووافقت الأطراف على هذين الاقتراحين.

وفيما يتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ، دعا مندوب زامبيا إلى التعجيل بإجراءات الوصول السريع لصرف الأموال وإلى اعتماد ودعم الكيانات الوطنية.

طالب مندوب Climate Justice Now نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بمناقشة احتياجات الدول النامية إذا كنا نريد تحقيق التغيّر من الاقتصاد "البني إلى الأخضر".

أكد مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعية على أهمية إيجاد أنظمة قياس وإبلاغ وتحقق تتسم بالمصداقية والشفافية وعلى ضرورة تجنب العَدّ المزدوج.

ذكر مندوب أوروجواي أن المعهد الأمريكي لبحوث تغيّر المناخ على استعداد للتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ذكر مندوب مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية أن التمويل طويل الأجل يجب ألا يكون مقصوراً على مبلغ 100 مليار دولار سنوياً وطالب بمناقشة نهج استراتيجي للتمويل بحيث يتضمن تناول المصادر والتوقع والملائمة والاستقرار وسُبُل تقديم المستوى اللازم من التمويل للبقاء دون 2 درجة مئوية.

اقترح مندوب بنما الاستفادة من صندوق التكيّف.

وفي يوم الخميس 4 ديسمبر/ كانون الأول، اجتمع فريق الاتصال المعني بالتمويل طويل الأجل وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، قدم توسي مبانو مبانو (جمهورية الكونغو الديموقراطية) وداني دروين (كندا) تقرير اللجنة (FCCC/CP/2014/5). ذكر مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين أن القياس والإبلاغ والتحقق بهدف الدعم يتم مناقشته أيضاً في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وطالب بالاتساق والتنسيق وبوضوح مستوى الدعم المالي للدول النامية وبالتوجيه حول المنتدى الثالث للجنة الدائمة المعنية بالتمويل وبتمويل الغابات.

اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية تناول البنود المطلوب تسليمها وأكد مع مندوب الاتحاد الأوروبي على الرسملة المبدئية للصندوق الأخضر للمناخ بمبلغ 9,7 مليار دولار قبل مؤتمر ليما.

وفي اجتماع فريق الاتصال حول تقارير وتوجيه الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والمراجعة الخامسة للآلية المالية، عرض الرئيسان المتشاركان أيمن الشاذلي وستيفان شواجر الوثيقتين (FCCC/CP/2014/2 and Add.1, and FCCC/CP/2014/5 and 8)

أشار مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/الصين إلى أهمية عمل صندوق التكيّف، وذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أن البنود الأخرى من جدول الأعمال لها أبعاد مالية وتشمل التكيّف واقترح مناقشتها في فريق اتصال آخر معني بتمويل المناخ.

وفي وقت مبكر من يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول اجتمع فريق اتصال برئاسة روزا موراليس (بيرو) نيابة عن رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. عرض إدوارد ديفي (المملكة المتحدة) وإدنا موليوا (جنوب أفريقيا) على الأطراف ما تم في المشاورات الوزارية وأشار إلى أنهما قد اجتمعا مع الأطراف يوم الخميس وأعدا مسودة نص على هذا الأساس، وتم القيام بعملية مشاورات أخرى مساء يوم الجمعة وتم إعداد الوثائق الخمس لمسودات القرارات بناءً على هذه المشاورات.وتم تعليق اجتماع فريق الاتصال في وقت مبكر من يوم السبت بعد تناول تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل وتقرير وتوجيه مرفق البيئة العالمية والمراجعة الخامسة للآلية المالية. ثم اجتمع فريق الاتصال مرة أخرى في الساعة 11,46 صباح يوم السبت للنظر في تمويل المناخ طويل الأجل وتقرير وتوجيه الصندوق الأخضر للمناخ. وأشار الرئيس موراليس أن النصوص جاءت نتيجة للمشاورات الوزارية. وبعد بعض المناقشات، تم إحالة بقية القرارات الخاصة بتمويل المناخ طويل الأجل وتقرير وتوجيه الصندوق الأخضر للمناخ إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيها بواسطة فريق الاتصال. ثم اختتم فريق الاتصال اجتماعه الساعة 2:08 بعد الظهر.

تمويل المناخ طويل الأجل: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول دعا بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف إلى النظر في ملخص ورشة العمل الذي تم عقدها أثناء الدورة حول تمويل المناخ طويل الأجل في 2014 (FCCC/CP/2014/3)وتوجيهات لتنظيم ورش العمل المستقبلية. وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول وافق فريق الاتصال على إحالة مسودة القرار مع تعديلات بسيطة لتعكس اللغة المتفق عليها من قبل، إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيها.

وأثناء الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول اعتمدت الأطراف القرار.

النتيجة النهائية: في القرار رقم (FCCC/CP/2014/L.13) يرحب مؤتمر الأطراف بما يلي: التعهدات للصندوق الأخضر للمناخ، والتجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية، والمساهمات لصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغيّر المناخ، وصندوق التكيّف وبتقارير فترة السنتين التي تم استلامها حتى الآن من الأطراف من الدول المتقدمة حول الاستراتيجيات والنُهج المحدثة لزيادة تمويل المناخ من عام 2014 حتى 2020 كما هو مُحدد في المقرر 3/ م أ- 19 الفقرة 10، وحث الدول المتقدمة التي لم تقم بذلك بعد بالتنفيذ.

قام مؤتمر الأطراف بما يلي:

- دعا الدول المتقدمة إلى توجيه حصة كبيرة من الأموال العامة للمناخ إلى أنشطة التكيّف.
- طالب الأطراف بالاستمرار في تعزيز البيئات التمكينية وأطر السياسة لتسهيل الحشد والتوزيع الفعال لتمويل المناخ وذلك طبقاً لمقرر 3/ م أ- 19.
- إدراك أن الدول المتقدمة تلتزم، في سياق الأعمال الفعالة في مجال التخفيف وشفافية التنفيذ، بهدف مشترك لتعبئة 100 مليار دولار أمريكي كل عام بحلول 2020 وذلك للتعامل مع احتياجات الدول النامية.
- طالب الدول المتقدمة، عند إعداد الجولة التالية من تقارير فترة السنتين المُحدثة حول استراتيجيات ونُهج زيادة التمويل للفترة من 2016 وحتى 2020، أن تعمل على تعزيز العناصر الكيفية والكمية لمسار يضع تركيزاً أكبر على شفافية وتوقع التدفقات المالية.
- طالب الأمانة بإعداد دمج وتجميع لتقارير فترة السنتين حول الاستراتيجيات والنُهج بغرض توفير المعلومات لورش العمل المنعقدة أثناء الدورات وتنظيم ورش عمل سنوية حتى عام 2020 وإعداد تقرير موجز حول ورش العمل للنظر فيها سنوياً بواسطة مؤتمر الأطراف وبواسطة الحوار الوزاري حول تمويل المناخ.
- قرر أن تركز ورش العمل المنعقدة أثناء الدورات خلال 2015 و2016 على قضايا تمويل التكيّف والحاجة إلى دعم الدول النامية والتعاون في البيئات التمكينية المعزّزة ودعم أنشطة الاستعداد.

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول عرض ستيفان شواجر (سويسرا) وديان بلاك لاين (انتيغوا وباربودا) الرئيسان المتشاركان للجنة الدائمة المعنية بالتمويل .. عرضا التقرير (FCCC/CP/2014/5 and Add.1). في يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول، وافق فريق الاتصال على إحالة مسودة القرار دون تعديلات إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيها. وأثناء الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف التي عُقدت يوم السبت، وافقت الأطراف على القرار.

النتيجة النهائية: رحَّب مؤتمر الأطراف في قراره (FCCC/CP/2014/L.10) بتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، الشفافية والوضوح في أسلوب عمل اللجنة، والاستكمال الناجح لتقييم فترة السنتين الذي صدر عام 2014 ومراجعة تدفق تمويل المناخ. كما أُحيط علماً بالتقرير ذي الصلة ومدخلات اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ولجنة التكيّف في عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل في إعداد مسودة توجيه الكيانات العاملة. كما قام مؤتمر الأطراف بعدة أمور من بينها:

- التصديق على خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل لعام 2015، وعلى التوصيات الخاصة بتقديم التوجيه للكيانات العامة المذكورة في الفقرة 10 من تقرير اللجنة المقدم إلى مؤتمر الأطراف.
- اتخاذ قرار بعمل مراجعة لمهام ووظائف اللجنة بحد أقصى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- توجيه الطلب للكيانات التقنية ذات الصلة للنظر في التوصيات المتضمنة في تقييم فترة السنتين لتمويل المناخ الذي صدر عام 2014 كجزء من المداولات ذات الصلة.
- يتطلع إلى المنتدى الثالث للجنة في عام 2015 لكي يركز على القضايا المتعلقة بتمويل الغابات.

كما طلب مؤتمر الأطراف اللجنة العمل على ما يلي:

- النظر في نتائج وتوصيات تقييم فترة السنتين وذلك في تقريرها السنوي المقدم إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وذلك بحيث يتم التوجيه بعمل تحسينات في منهجيات إعداد تقارير المعلومات المالية.
- التعرف على العديد من وسائل تعزيز عملها حول القياس والإبلاغ والتحقق الخاص بالدعم، وذلك بناءً على أفضل المعلومات المتاحة حول تعبئة مختلف الموارد وتشمل الموارد الخاصة والموارد البديلة من خلال التدخلات والمساعدات العامة.
- أن يتم تضمين معلومات حول التقدم المُحرز في تنفيذ خطة عملها لعام 2015 وذلك في التقرير الذي ستقدمه للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- النظر في القضايا المتعلقة بالروابط والعلاقات المؤسسية المستقبلية المحتملة بين صندوق التكيّف والمؤسسات الأخرى بموجب الاتفاقية وتوفير التوجيه المقدم لها في المقررات الأخرى لمؤتمر الأطراف.

تقرير الصندوق الأخضر للمناخ المقدم إلى مؤتمر الأطراف والتوجيه المقدم للصندوق: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول، قدم أيمن الشاذلي (السعودية) الرئيس المتشارك لمجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ التقرير (FCCC/CP/2014/18).

وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول وافق فريق الاتصال على إحالة مسودة القرار، مع التعديل بإلغاء الإشارة إلى مؤسسة أو مرفق القطاع الخاص من الفقرة التي تطالب الصندوق بالإسراع في تفعيل نوافذ التكيّف والتخفيف، إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيها. وأثناء الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف التي عُقدت يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول اعتمدت الأطراف القرار.

النتيجة النهائية: رحَّب مؤتمر الأطراف في قراره (FCCC/CP/2014/L.12) بالتعبئة الأولية والناجحة لموارد الصندوق الأخضر للمناخ والتي تمت في الوقت المناسب والتي أدت إلى حشد 10,2 مليار دولار حتى الآن من الأطراف المساهمة، وقد مكنت هذه التعبئة الصندوق من البدء في أنشطته في دعم الدول النامية أطراف الاتفاقية الإطارية وأدت إلى تكوين أكبر صندوق مخصص للمناخ. وقد قام مؤتمر الأطراف بعدة أمور من بينها:

- طلب من الصندوق الأخضر للمناخ أن يضمن أن الجهود المستمرة لتعبئة الموارد تتفق مع موارد الصندوق وطالب بالمساهمات من الدول المتقدمة الأخرى ودعا إلى مدخلات مالية من مجموعة متنوعة من المصادر العامة والخاصة وتتضمن مصادر بديلة وذلك في كل عملية التعبئة الأولية.
- حث الصندوق الأخضر للمناخ والأمين المؤقت له والمساهمين على تأكيد التعهدات في صورة اتفاقيات/ ترتيبات مساهمة منفذة بالكامل، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن سلطة الالتزام الخاصة بالصندوق سوف تصبح سارية عندما تنعكس 50% من المساهمات المتعهد بها في جلسة التعهد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 في اتفاقيات/ مساهمات منفذة بالكامل تتسلمها الأمانة كحد أقصى 13 أبريل/ نيسان 2015.

وعلاوة على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف من مجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ ما يلي:

- الإسراع في تفعيل نافذتي التكيّف والتخفيف، وضمان موارد ملائمة لبناء القدرة وتنمية ونقل التكنولوجيا.
- الإسراع في تفعيل شركة القطاع الخاص عن طريق العمل نحو تحقيق هدف اعتماد كيانات القطاع الخاص والقطاع العام ذات الخبرات الملائمة في العمل مع القطاع الخاص في عام 2015، والإسراع في العمل لاشراك القطاع الخاص المحلي في الدول النامية وتشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية، والتأكيد على نهج الأعمال النابع من الدول، والتعجيل في إجراءات تعبئة الموارد المطلوبة، وإعداد نهج استراتيجي لإشراك القطاع الخاص.
- ضمان استكمال المهام التالية أثناء تنفيذ خطة الصندوق لعام 2015: العمل المتعلق بسياسات وإجراءات قبول مدخلات مالية من موارد غير عامة وموارد بديلة، أطر الاستثمار وإدارة المخاطر بالصندوق، تحليل أثر مجالات النتائج الأولية، وتضمن بدائل تحديد محافظ الاستثمار على مستوى مجلس الإدارة في كل الهيكل الخاص بالصندوق، وعملية الموافقة الخاصة بالصندوق وتشمل منهجيات اختيار برامج ومشروعات تحقق أهدافه في أحسن صورة.
- النظر في وسائل زيادة شفافية إجراءات الصندوق.
- الإسراع في تنفيذ برامج العمل الخاصة بالاستعداد وتجهيز الدعم والتي تضمن تقديم موارد ملائمة لتنفيذها وتشمل ما يأتي من عملية حشد الموارد المبدئية وتقديم الدعم العاجل للدول النامية وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية بقيادة السلطات الوطنية المحددة بهم أو النقاط البؤرية لبناء القدرات المؤسسية.
- عند النظر في أولويات السياسات والبرامج الخاصة بالصندوق، فإنه يجب النظر في المعلومات والدروس المستفادة من الاشتراك مع الجهات المعنية الأخرى بموجب الاتفاقية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة.

- المزيد من تعزيز اشتراك كل الأطراف المعنية.
- إعداد إطار للرصد والمساءلة.
- النظر في القرارات المتعلقة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.
- اعداد تقريره السنوي في الوقت المحدد بما لا يزيد على 12 أسبوعاً قبل عقد دورة مؤتمر الأطراف.
- تقديم تقرير للدورة العشرين من مؤتمر الأطراف حول التقدم المُحرز في هذا القرار.

كما قام مؤتمر الأطراف بما يلي:

- طلب من الصندوق الأخضر للمناخ تعزيز التنسيق مع الصناديق القائمة بموجب الاتفاقية والصناديق الأخرى ذات الصلة بتغيّر المناخ بهدف تعزيز تكامل وتناسق السياسات والتخطيط على المستوى الوطني.
- حث الصندوق الأخضر للمناخ على وضوح وشفافية عملية اختيار الموظفين من ان تكون مبنية على الجدارة دون تمييز والاخذ بنظر الاعتبار التوازن الجغرافي والنوع الاجتماعي.
- حث الدول النامية على الدخول في اتفاقيات ثنائية مع الصندوق الأخضر للمناخ بناءً على النموذج الذي يعتمده مجلس إدارة الصندوق وذلك بهدف توفير مزايا وضمانات للصندوق.
- أن يقدم الصندوق الأخضر للمناخ في تقريره السنوي لمؤتمر الأطراف توصيات حول آلياته المستقلة لبحث المشكلات، إن وجدت، وأي أعمال أخرى يتخذها مجلس إدارة الصندوق استجابة لهذه التوصيات.

تقرير مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف وتوجيه مرفق البيئة العالمية: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول، عرض شيزورمر أوكي، مرفق البيئة العالمية، التقرير (FCCC/CP/2014/2 and Add.1). وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول، وافق فريق الاتصال على إحالة مسودة القرار مع بعض التعديلات إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيها. وأثناء الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف، اعتمدت الأطراف القرار.

النتيجة النهائية: رحَّب مؤتمر الأطراف في قراره (FCCC/CP/2014/L.11) بالزيادة السادسة لموارد مرفق البيئة العالمية وحث الدول التي لم تلتزم بتعهداتها في الزيادة الخامسة للموارد على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. كما رحَّب بالتعهدات والمساهمات التي تمت للصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ وطالب بالدعم المستمر لهذه الصناديق، ورحَّب بسياسة النوع الإجتماعي في مرفق البيئة العالمية. كما قام مؤتمر الأطراف بعدة أمور من بينها:

- أُحيط علماً بأن مبلغ التمويل المتاح للمجال المحوري لتمويل المناخ قد تم تخفيضه في فترة الزيادة السادسة لمرفق البيئة العالمية، وبالتالي فقد انخفضت مخصصات بعض الدول، وتشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية.
- أُحيط علماً بسياسة مرفق البيئة العالمية الخاصة بالتمويل المشترك وبالمخاوف التي أثارتها الأطراف حول التنفيذ.
- دعا الأطراف إلى أن تقدم سنوياً للأمانة وجهات نظرها وتوصياتها حول العناصر التي يجب وضعها في الاعتبار عند إعداد التوجيه لمرفق البيئة العالمية، وطالب من اللجنة المعنية بالتمويل أن تضع في اعتبارها هذه المقترحات عند تقديم مسودات التوجيه إلى مرفق البيئة العالمية للنظر فيها بواسطة مؤتمر الأطراف.
- دعا مرفق البيئة العالمية للقيام بعدة أمور من بينها استمرار العمل في تحسين دورة المشروع وزيادة شفافية ووضوح عملياته وتحسين الإبلاغ عن سياساته الخاصة بالتمويل المشترك.

كما طلب مؤتمر الأطراف من مرفق البيئة العالمية ما يلي:

- ضمان تنفيذ ترسيخ النوع الاجتماعي سواء في المحفظة الخاصة به أو في الهيكل الخاص به.
- استمرار العمل في وكالاته التنفيذية للقيام بالمزيد من توضيح إجراءاته وتحسين فعالية وكفاءة العملية التي ستحصل من خلالها الدول غير الأطراف في المرفق الأول على التمويل لتفي بالتزاماتها بموجب المادة 12-1 من الاتفاقية الإطارية (الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالتنفيذ).
- تضمين معلومات حول الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ التوجيه الموجود في هذا القرار في التقرير السنوي المقدم لمؤتمر الأطراف.

المراجعة الخامسة للآلية المالية: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول عرض بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف هذا البند (FCCC/CP/2014/5 and FCCC/CP/2013/INF.1) . وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول وافق فريق الاتصال على إحالة مسودة القرار دون تعديلات إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف للنظر فيها.وخلال الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف، اعتمدت الأطراف القرار.

النتيجة النهائية: رحَّب مؤتمر الأطراف في قراره (FCCC/CP/2014/L.9) بالتقدم المُحرز في مجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ في تفعيل الصندوق، وأشار إلى أن المراجعة الخامسة للآلية المالية ركزت على مرفق البيئة العالمية حيث أن الصندوق الأخضر للمناخ لا يزال يقوم بتطوير عملياته. وقام مؤتمر الأطراف بعدة أمور من بينها:

- رحَّب بمدخلات الخبراء في المراجعة الخامسة للآلية المالية وشجع اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل على بناء نفس المنهجية والمعيار في المراجعات المستقبلية للآلية.
- شجع الكيانات العاملة في الآلية المالية على تناول هذه التوصيات في عملها المستقبلي.
- أدرك التقييم العام الإيجابي لأداء مرفق البيئة العالمية ولكنه لاحظ أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه بعض التحديات في الوصول إلى موارد مرفق البيئة العالمية.
- قرر النظر في توقيت التوجيه المقدم من مؤتمر الأطراف إلى الكيانات العاملة للآلية المالية بهدف ضمان أن العمليات الأساسية للتوجه يتم أخذها بنظر الاعتبار بالكامل في إعداد الاستراتيجيات وتوصيات السياسة المتعلقة بدورات توفير الموارد لهذه الكيانات.
- قرر بدء المراجعة السادسة للآلية المالية في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف طبقاً للمعايير المتضمنة في الخطوط الإرشادية المرفقة بالمقرر 8/ م أ- 19 (المراجعة الخامسة للآلية المالية) أو طبقاً لما يتم تعديله فيما بعد.
- طلب من اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تقدم مدخلات الخبراء في المراجعة السادسة للآلية المالية في 2017 على أن يتم استكمال المراجعة في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

المزيد من التوجيه لصندوق أقل البلدان نمواً: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول المزيد من التوجيه لصندوق البلدان الأقل نمواً (أنظر صفحة 16).

التقارير والمراجعة الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية الإطارية: تم تلخيص هذه المناقشات في بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول التقارير والمراجعة الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية (أنظر صفحة 12).

التقارير والمراجعة الخاصة بالأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية الإطارية: تم تلخيص هذه المناقشات في بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول التقارير والمراجعة الخاصة بالأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية (أنظر صفحة 12).

بناء القدرات بموجب الاتفاقية الإطارية: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول بناء القدرات بموجب الاتفاقية (أنظر صفحة 17).

تنفيذ المادة 4 الفقرات 8، 9 من الاتفاقية الإطارية: تنفيذ برنامج عمل بيونس إيرس حول التكيّف وتدابير الاستجابة (المقرر 1 م أ/ 10): تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول المقرر 1 م أ/ 10 (أنظر صفحة 17).

الأمور المتعلقة بأقل البلدان نمواً: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول الأمور المتعلقة بأقل البلدان نمواً (أنظر صفحة 14).

النوع الاجتماعي وتغير المناخ: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول النوع الاجتماعي وتغير المناخ (أنظر صفحة 18).

الأمور الأخرى المحالة إلى مؤتمر الأطراف من الهيئات الفرعية: تقرير التقييم الخامس الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ (أنظر صفحة 21).

برنامج العمل المعني بمراجعة الخطوط التوجيهية لمراجعة تقارير فترة السنتين والبلاغات الوطنية وتشمل مراجعة قوائم الجرد الوطنية للأطراف من الدول المتقدمة: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول برنامج عمل مراجعة الخطوط التوجيهية لمراجعة تقارير فترة السنتين والبلاغات الوطنية وتشمل مراجعة قوائم الجرد الوطنية للأطراف من الدول المتقدمة (أنظر صفحة 22).

خطط التكيّف الوطنية: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول خطط التكيّف الوطنية (أنظر صفحة 14).

الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية: البيانات المالية المدققة لفترة السنتين 2012 – 2013: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية (أنظر صفحة 19).

أداء الموازنة في فترة السنتين 2014 – 2015: تم تلخيص هذه المناقشات بموجب بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية (أنظر صفحة 19).

اتخاذ القرارات في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول عرض توماسز كروزكزو (بولندا) تقريراً حول المشاورات الخاصة بهذا الموضوع خلال الدورة الأربعين للهيئات الفرعية وأشار إلى أن المشاورات هامة لبناء الثقة. وأشار إلى أنه لا توجد رؤية مشتركة نحو الحاجة إلى نتيجة رسمية.

اقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف إنشاء فريق اتصال. مشكل من مندوبي السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والعراق والصين، الفكرة لاقت معارضة مندوب الاتحاد الروسي عارض، وقال انه يفضل المشاورات غير الرسمية. قدم مندوب الاتحاد الروسي مسودة القرار (FCCC/CP/2014/CRP.1) وأشار إلى أهمية المفاوضات التي ستؤدي إلى باريس. وتشاورت الأطراف المهتمة بصورة غير رسمية حول كيفية التقدم إلى الأمام. وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الأطراف القرار.

النتيجة النهائية: اتخذ مؤتمر الأطراف القرار (FCCC/CP/2014/L.4) حيث قرر عدة أمور من بينها:

- استمرار المناقشات حول اتخاذ القرار في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.
- طلب من الرئيس وبالتعاون مع فرنسا بصفتها الدولة المضيفة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف أن يتولى مشاورات غير رسمية مفتوحة ومتطلعة للمستقبل حول اتخاذ القرارات في عملية الأمم المتحدة الإطارية وذلك بالتنسيق مع الدورة الثانية والأربعين للهيئات الفرعية وتقديم تقرير بذلك للدورة الحادية والعشرين من مؤتمر الأطراف.
- وافق على البنود الفرعية 2 (ب) (اعتماد النظام الداخلي) و6 (ب) (اقتراح تعديل المواد 7 و8 من الاتفاقية الإطارية) جدول أعمال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف سوف يستمر النظر فيه بموجب عمليات مستقلة ومنفصلة عن هذا البند الفرعي الخاص باتخاذ القرار في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.
- وافق على الاستمرار في النظر في هذا البند الفرعي في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

الأمور الأخرى: زيادة التعليم والوعي: في يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول أشار مندوب بولندا إلى المبادرة المشتركة بين بولندا وبيرو حول الإعلان الوزاري الخاص بزيادة التعليم والتوعية في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. رحَّب مندوبو المكسيك والاتحاد الأوروبي وجمهورية الدومينيكيان بالمبادرة. وعقد بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف مشاورات، وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الأطراف القرار.

تأكيداً على أهمية توعية المجتمعات حول المناخ، أشار مارسين كورولبك (بولندا) رئيس الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف/ الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل إلى أنه قد قام مع رئاسة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بتشجيع هذا الإعلان الوزاري وقاما "بتقديم شئ يفوق المعتاد".

النتيجة النهائية: أكد مؤتمر الأطراف في قراره (FCCC/CP/2014/L.1/Rev.1) على أهمية المادة 6 من الاتفاقية الإطارية (التعليم والتدريب والتوعية العامة) والمادة 10 (هـ) (برامج التعليم والتدريب). قام مؤتمر الأطراف بعدة أمور من بينها:

- أكد على أن التعليم والتدريب والتوعية العامة والمشاركة والوصول إلى المعلومات والمعارف والتعاون الدولي لهم دور أساسي في الوصول إلى الهدف النهائي للاتفاقية الإطارية وفي تشجيع التنمية المستدامة المقاومة لتغيّر المناخ.
- أكد على التزامه بتشجيع وتيسير تنمية وتنفيذ برامج التوعية العامة حول تغيّر المناخ وآثاره.
- شجع الحكومات على إعداد استراتيجيات توعية تشمل دمج موضوع تغيّر المناخ في المناهج ودمج التوعية بتغيّر المناخ في استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية واستراتيجيات وسياسات تغيّر المناخ.
- حث كل الأطراف على توجيه المزيد من الاهتمام للتعليم والتدريب وزيادة الوعي والمشاركة والحصول على المعلومات حول تغيّر المناخ.
- عبَّر عن عزمه على التعاون والاشتراك من خلال المبادرات التكميلية التي تهدف إلى زيادة الوعي وتعزيز تعليم تغيّر المناخ.
- أكد على التزامه بتنفيذ برنامج عمل الدوحة المعني بالمادة رقم 6 من الاتفاقية الإطارية.

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

في يوم الإثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول، افتتح مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

الأمور التنظيمية: أقرت الأطراف جدول الاجتماع (FCCC/KP/CMP/2014/1) مع بعض التعديلات الطفيفة.

وحول انتخاب الأعضاء الجدد، أفاد بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل أنه سوف يتولى القيام بمشاورات حول الترشيحات. كما وافقت الأطراف على تنظيم العمل.

وفي يوم السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول، ذكر جورج فوتو برناليس نائب رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل أنه ليس هناك حاجة لانتخاب أعضاء آخرين حيث أن كل أعضاء المكتب المنتخبين لمكتب مؤتمر الأطراف هم أطراف في بروتوكول كيوتو. كما قام مؤتمر الأطراف العامل أيضاً بانتخاب أعضاء وأعضاء بديلين لمجلس صندوق التكيّف، والمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة واللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك.

وفي يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول اعتمد مؤتمر الأطراف تقرير الاعتماد (FCCC/CP/2014/9-FCCC/KP/CMP/2014/8) حيث أشار مندوب جزر الباهاما أنه قد تم إرسال الإخطار بالاعتماد إلى الأمانة إلكترونياً، وأُحيط مؤتمر الأطراف علماً بذلك.

موقف التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: تم النظر في هذا البند للمرة الأولى في الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف العامل يوم الأربعاء 3 ديسمبر/ كانون الأول.

أشارت كريستيانا فيجوريس أن تعديل الدوحة لم يحصل حتى الآن إلا على 19 تصديقاً وأنه يتطلب 125 تصديقاً آخر حتى يدخل حيز التنفيذ وطالبت الجهات المسئولة عن التصديق على التعديل بالإسراع في هذه العملية حتى تستمر الأداة القانونية الوحيدة الملزمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

أعلن مندوبا غويانا وبالاو أنهما قد قاما بالتصديق على تعديل الدوحة وأنهما سوف يسلمان صكوك القبول في أقرب وقت ممكن.

ذكر مندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ77/ الصين أن المجموعة تتوقع أن تقوم أطراف المرفق بإعادة النظر في التزاماتها وأن تبذل أقصى جهودها لزيادتها بهدف تقليل فجوة التخفيف لما قبل 2020.

أعلن بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل أنه سوف يقوم بعمل مشاورات غير رسمية مع الأطراف المهتمة حول الإسراع من عملية التصديق.

وخلال الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف العامل التي عُقدت يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول، أشار فونو برناليس نائب رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر

الأطراف العامل إلى أنه تم استلام صكين آخرين للقبول من توفالو وناورو وحث الأطراف على الإسراع في عملية التصديق.

تقارير الهيئات الفرعية: تقرير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: في يوم الجمعة 12 ديسمبر/كانون الأول، اعتمد مؤتمر الأطراف العامل تقارير الدورتين الأربعين والواحدة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية FCCC/SBSTA/2014/2 and Add.1, and (FCCC/SBSTA/2014/L.20) وتقارير الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC / SBI / 2014 / L.25) والدورة الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC/SBI/2014/8 and Add.1) والتعديلات ذات الصلة.

القضايا المتعلقة بآلية التنمية النظيفة: تم النظر في هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/5) للمرة الأولى يوم الأربعاء 3 ديسمبر / كانون الأول. دعا رئيس المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة - هيو سيلي (بربادوس) - الأطراف لتجديد التزامها بآلية التنمية النظيفة من خلال الاعتراف بنقاط القوة للتمويل على أساس النتائج.

اقترح مندوب زامبيا مواصلة إصلاح عمليات آلية التنمية النظيفة لتحقيق النتائج المرجوة من خلال تناول عمليات الشفافية والمساءلة والعمليات المبسطة لاعتماد المشروعات. كما ذكر مندوب البنك الدولي أن آلية التنمية النظيفة تقوم بتوجيه تمويل المناخ بفعالية على أساس النتائج ودعا الأطراف لاستخدام آلية التنمية النظيفة في المستقبل القريب للمساعدة في الحفاظ على الآلية. هذا وذكر مندوب السنغال أن إصلاح آلية التنمية النظيفة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول النامية، ولا سيما في أفريقيا، مشيرًا إلى أنه لم تستفد هذه الدول حتى الآن إلا القليل من هذه الآلية.

اقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل ان يتم تكوين فريق اتصال برئاسة جيفري سبونر (جامايكا) وماركو برجلاند (فنلندا)، ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح.

يوم الأربعاء 3 ديسمبر / كانون الأول، أثناء اجتماع فريق الاتصال، سلطت الوفود الضوء على عدة أمور من بينها: الحاجة إلى تشجيع الأطراف وأصحاب المصلحة على استخدام آلية التنمية النظيفة، وإجراء تحليل لآلية التنمية النظيفة كأداة مفيدة للتخفيف، واستمرار آلية التنمية النظيفة بعد عام 2020 ،وتوحيد معايير التسجيل وتعزيز آلية التنمية النظيفة للسماح بالإلغاء الطوعي.

حث مندوب المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة الأطراف على تناول الحقيقة التي تفيد باستمرار إخفاق مشاريع آلية التنمية النظيفة في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. بينما دعت المنظمات غير الحكومية المعنية بالأعمال التجارية والصناعة إلى عدة أمور من بينها المضي قدمًا في استعراض الطرائق والإجراءات ومواصلة تطوير خطوط الأساس الموحدة وعملية الاعتماد المبسطة.

يوم الاثنين الموافق 8 من ديسمبر / كانون الأول، أُجريت مشاورات مؤتمر الأطراف العامل غير الرسمية بشأن هذا البند على مدار اليوم. وفي فترة ما بعد الظهر، واصلت الأطراف النظر في نص مسودة المقرر الذي أعده الرئيسان المتشاركان فقرة تلو الأخرى. ركزت المناقشات على عدة أمور من بينها: تفاعل المجلس التنفيذي مع الكيانات التشغيلية المعينة ومشاركة هذه الكيانات في آلية التنمية النظيفة ومطالبة المجلس التنفيذي بمراجعة المنهجيات وتحديد أولويات العمل لتبسيط المنهجيات وضبط فترات الاعتماد.

أثناء جلسات فريق الاتصال التي عُقدت بعد الظهر واصلت الأطراف يوم الأربعاء 10 ديسمبر / كانون الأول النظر في نص مسودة المقرر، ولكنها لم تتمكن من الاتفاق على البنود المتعلقة بعدة أمور من بينها: منهجيات خط الأساس، والرصد والإضافة، وتسجيل أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة، وإصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات بما في ذلك عملية الإلغاء الطوعية. واصل فريق الاتصال العمل والمشاورات غير الرسمية حتى المساء.

خلال الجلسة الختامية المنعقدة العامة يوم الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الأطراف النتائج.

النتيجة النهائية:

رحب مؤتمر الأطراف العامل في قراره (FCCC/CP/CMP/2014/L.3)، بالتقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لسنة 2013-2014، وأعرب عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته آلية التنمية النظيفة والكيانات التشغيلية المعينة في تنفيذ مهام المصادقة والتحقق القائمة على القطاع، كما هو موضح في المرفق الأول لهذا المقرر. كما وافق مؤتمر الأطراف العامل على الفقرات التي تناولت: منهجيات خط الأساس والرصد والإضافة وتسجيل أنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة وإصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات، والتوزيع الإقليمية ودون الإقليمي وموارد العمل المطلوبة لتنفيذ آلية التنمية النظيفة. وبناءً على هذا، قام مؤتمر الأطراف العامل بعدة أمور من بينها ما يلي:

- اتخاذ قرار يسمح للكيانات التشغيلية المعينة بالمصادقة وتقديم خطة رصد للمجلس التنفيذي لاعتمادها في أي وقت حتى أول طلب لإصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات لجميع نطاقات أنشطة المشاريع وبرامج الأنشطة.
- مطالبة المجلس التنفيذي بمواصلة تحليل الخيارات للسماح بتبسيط تسجيل أنشطة المشروع وبرامج الأنشطة التي يتحقق فيها عنصر الإضافة تلقائيًا، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل.
- مطالبة المجلس التنفيذي بتحليل العقبات والظروف الممكنة لضمان السلامة البيئية، وذلك للسماح للكيانات التشغيلية المعينة بالمصادقة والتحقق لنفس نشاط المشروع أو برنامج الأنشطة على جميع النطاقات، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل.
- مطالبة المجلس التنفيذي بالنظر في تعديل تنفيذ القواعد المنظمة لبرامج الأنشطة لإظهار السمات المميزة لها من أجل تسهيل التنفيذ الفعال وتخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بها لضمان السلامة البيئية، مع مراعاة الآثار المترتبة على المسؤولية عن أوجه القصور الكبيرة في تقارير المصادقة والتحقق والاعتماد الخاصة بإصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات الناتجة .
- مطالبة المجلس التنفيذي بضمان الإدارة التحوطية لموارد آلية التنمية النظيفة وقدرتها على أداء واجباتها في الحفاظ على وتطوير الآلية حتى نهاية فترة تصحيح فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو.

القضايا المتعلقة بالتنفيذ المشترك: تم النظر في هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/4) للمرة الأولى يوم الأربعاء 3 ديسمبر / كانون الأول.

أشار بيوتر (بولندا) رئيس لجنة الإشراف على التنفيذ المشترك إلى تدهور أنشطة التنفيذ المشترك، مشيرًا إلى أن آليات التنفيذ المشترك ستكون من الأمور الحاسمة لتحقيق التخفيف الأكثر طموحًا. وحث الأطراف على اتخاذ قرارات في ليما لحماية التنفيذ المشترك. ومن جانبه اقترح بولجار فيدال - رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل تشكيل فريق اتصال يشترك في رئاسته ياو أوسافو (غانا) وديميتار نيكوف (فرنسا) ووافقت الأطراف على الاقتراح.

انعقدت جلسة فريق اتصال مؤتمر الأطراف العامل يوم الاثنين الموافق 8 من ديسمبر / كانون الأول بعد الظهيرة. قدم نيكوف الرئيس المتشارك نص مسودة القرار المنقح بناءً على مدخلات وتعديلات الأطراف، وتولت الأطراف النظر فيها فقرة بفقرة.

تركزت المناقشات على عدة أمور من بينها: الحاجة إلى ضمان استمرار نجاح الآلية بهدف مساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، وإمكانية تقديم طلب للأمانة لإعداد ورقة تقنية حول التعاون والتآزر المحتمل بين التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة وخيارات دمج التخفيف التي تتجاوز التعويض والنظر في معايير تتسم بالشفافية للتطبيق والتحديد الكمي لهذا التخفيف.

أثناء اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في فترة الصباح من يوم الأربعاء 10 ديسمبر/كانون الأول، نظرت الأطراف في مسودة نص القرار فقرة بفقرة وتم تبادل وجهات النظر حول عدة أمور من بينها: تجميع النُهج التقنية الطوعية التي يمكن أن تقدم معلومات للمناقشات في الهيئة الفرعية للتنفيذ حول الخطوط التوجيهية للتنفيذ المشترك وتقييم المشاريع الوطنية التنظيمية، والآثار المالية ذات الصلة باللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك، والتعاون بين المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة واللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك في مجال الاعتماد المشترك. وافقت الأطراف على تقديم مسودة المقرر وتعديلاتها إلى مؤتمر الأطراف العامل لاعتمادها.

خلال الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف العامل المنعقدة يوم الجمعة 12 ديسمبر / كانون الأول، قامت الأطراف باعتماد المقرر.

النتيجة النهائية:

اتخذ مؤتمر الأطراف العامل قراره (FCCC/KP/CMP/2014/L.2) بشأن

التوجيه نحو تنفيذ المادة السادسة من البروتوكول، حيث قرر عدة أمور من بينها ما يلي:

- الإشارة إلى إنجازات التنفيذ المشترك خلال الفترة ما بين 2006 وحتى 2014 والتقرير السنوي للجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك 2013-2014، والعمل المتواصل من جانب الهيئة الفرعية للتنفيذ بشأن استعراض المبادئ التوجيهية للتنفيذ المشترك؛ و
- تكرار ابداء قلقه إزاء وضع السوق الذي يواجهه المشاركون في التنفيذ المشترك والحاجة لضمان استمرار نجاح الآلية بهدف مساعدة الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب تعديل الدوحة للبروتوكول؛ و
- مناشدة الأمانة لإعداد ورقة تقنية - للنظر فيها خلال الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ – حول فرص تحقيق وفورات في تكاليف وفعاليات التنفيذ المشترك والاستفادة من خبرات آلية التنمية النظيفة.
- دعوة الأطراف إلى أن تقدم للأمانة ، بحلول 16 مارس / آذار 2015، نماذج من النهج التقنية الطوعية يكون من شأنها مساعدة الأطراف المضيفة في تحقيق التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو، ومطالبة الأمانة بتجميع هذه النماذج في تقرير واحد للنظر فيها خلال الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
- مطالبة اللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك بتقديم توصيات تفصيلية، للنظر فيها خلال الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ، بشأن استعراض المبادئ التوجيهية للتنفيذ المشترك؛ و
- مطالبة اللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك بضمان توافر البنية التحتية والقدرة لاستخدام الأطراف لهذه الآلية على الأقل حتى نهاية الفترة الإضافية للوفاء بالالتزامات في إطار فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو مع وضع خطة إدارة التنفيذ المشترك قيد المراجعة.

تقرير لجنة الامتثال: تم النظر في هذا البند للمرة الأولى يوم الأربعاء 3 ديسمبر / كانون الأول.

قدم رويانا هاينز (ترينيداد وتوباغو) - رئيس لجنة الامتثال – تحديثاً عن أنشطة لجنة الامتثال فيما بين الدورات وأُحيط مؤتمر الأطراف العامل علمًا بالتقرير (FCCC/KP/CMP/2014/2).

صندوق التكّيف: **تقرير صندوق التكّيف:** تم النظر في هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/6) للمرة الأولى يوم الأربعاء الموافق 3 من ديسمبر / كانون الأول.

عرض مامادو هونانديا (بوركينا فاسو) رئيس مجلس إدارة صندوق التكيف أنشطة الصندوق وطلب من الأطراف أن تقدم التوجيه حول خيارات تعبئة التمويل المناسب والمستدام والمتوقع للصندوق.

ذكر مندوب زامبيا أن العديد من الدول تعمل حاليًا على اعتماد العديد من الكيانات الوطنية، ودعا إلى مراجعة المتطلبات وتبسيطها وتعزيزها في ذات الوقت. ومن جانبه، أكد مندوب أوروجواي أن هذا الصندوق هو الصندوق الوحيد الفعّال لتمويل التكيّف ولا يجب أن تتسبب الآليات الجديدة في إهماله.

اقترح بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل تشكيل فريق اتصال يقوم برئاسته سوزانتي سيتوروس (أندونيسيا) وأنا فورنلس دي فروتس (إسبانيا)، ووافقت الأطراف على ذلك.

في يوم الأربعاء 10 ديسمبر / كانون الأول، نظر فريق الاتصال في النص المدمج من قبل الرئيسين المتشاركين بناءً على مقترحات الأطراف.

تركزت المناقشات على عدة أمور من بينها: حث الدول المتقدمة التي لم تستكمل عمليات الاستجابة للهدف المبدئي لجمع الأموال إلى القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة، وتشجيع الأطراف المدرجة في المرفق الأول على تقديم التمويل لتصل إلى هدف 80 مليون دولار أمريكي للعام في 2014 – 2015، وزيادة التمويل من مصادر إضافية لحصة الإيرادات الناتجة عن أنشطة مشروع آلية التنمية النظيفة، والتحويلات الدولية الأولى لوحدات الكميات المخصصة وإصدار وحدات تخفيض الانبعاثات، وعملية العطاءات الخاصة باختيار أمين دائم لصندوق التكيّف، وإلى أي كيان سيتم توجيه الطلب للمزيد من الدعم لبرنامج الاستعداد.

تم تقديم مسودة القرار لمؤتمر الأطراف العامل الذي قام باعتمادها يوم الجمعة الموافق 12 من ديسمبر / كانون الأول.

النتيجة النهائية:

رحب مؤتمر الأطراف العامل في قراره (FCCC/KP/CMP/2014/L.5)، بتقرير مجلس صندوق التكيّف، منوهاً بقلق إلى مستوى أسعار سوق شهادات إثبات خفض الانبعاثات وتأثيرها على التمويل المقدم من صندوق التكيف.

قام مؤتمر الأطراف العامل بعدة أمور من بينها ما يلي:

- اعتماد تعديلات شروط وأحكام الخدمات التي سيقدمها البنك الدولي باعتباره أمين لصندوق التكيف.
- الإحاطة علماً بوصول المبالغ التراكمية في الصندوق الاستئماني التابع لصندوق التكيف إلى 407,9 مليون دولار أمريكي.
- الاحاطة علماً بأن التعهدات قد تخطت هدف جمع الأموال المبدئي من صندوق التكيف بقيمة 100 مليون دولار أمريكي للفترة 2012-2013، وحث تلك الدول المتقدمة التي استجابت للهدف المبدئي لجمع الأموال من صندوق التكيف دون أن تستكمل العملية على القيام بذلك.
- الترحيب بهدف إستراتيجية تعبئة موارد صندوق التكيف بقيمة 80 مليون دولار سنويًا في عام 2014 وعام 2015، ويواصل تشجيع الأطراف المدرجة في المرفق الأول على توفير التمويل اللازم لدعم هذا الهدف وتشجيعهم على زيادة التمويل من مصادر إضافية.
- الدعوة إلى تقديم مزيد من الدعم لبرنامج الاستعداد الخاص بمجلس صندوق التكيف للوصول المباشر إلى تمويل المناخ وفقًا للمقرر الصادر بشأن المراجعة الثانية لصندوق التكيف.
- مطالبة صندوق التكيف في تقاريره المقبلة التي يقدمها إلى مؤتمر الأطراف العامل بتقديم المزيد من التوضيح حول تأثير تقلبات شهادات إثبات خفض الانبعاثات، بما في ذلك التأثير على الموارد المتاحة للصندوق، ومطالبته كذلك باستكمال عمله بشأن وضع خيارات للترتيبات المؤسسية الدائمة للأمانة وأمين الصندوق.

المراجعة الثانية لصندوق التكيف: تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول المراجعة الثانية لصندوق التكيف (انظر الصفحة 15).

التقرير المتعلق باجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى بشأن زيادة الطموح في الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو: تم النظر في هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/3) للمرة الأولى يوم الأربعاء الموافق 3 من ديسمبر / كانون الأول.

اقترح مندوب بوليفيا نيابًة عن مجموعة ال 77 / الصين ومندوبو الصين وكوبا وجنوب أفريقيا ومصر والهند والعراق والسعودية أن ينظر فريق الاتصال في كيفية متابعة اجتماع الدائرة المستديرة رفيع المستوى الذي عُقد في الدورات الأربعين للهيئات الفرعية.

أشار مندوب الصين إلى عدم التعهد بأي التزام لزيادة الطموح في اجتماع المائدة المستديرة، مشدداً على أن زيادة الطموح تعد من الأمور الحاسمة لبناء الثقة.

ذكر مندوبو استراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي أنهم غير مستعدين للموافقة على إنشاء فريق اتصال في هذا الوقت.

ذكر مندوب الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي سيقوم باستكمال التصديق على تعديل الدوحة في أقرب وقت ممكن خلال عام 2015.

أكد مندوب شبكة العمل المناخي، نيابًة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، على أهمية بروتوكول كيوتو كأداة مبنية على القواعد وشدّد على ضرورة عدم التراجع في الالتزامات. ومن جانبه، أبدى مندوب منظمة CLIMATE JUSTICE NOW، نيابةً عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، أسفه على أن الاتحاد الأوروبي لم يقم بعد بالتصديق على تعديل الدوحة.

سوف يتولى بولجار فيدال رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل القيام بالمشاورات غير الرسمية حول كيفية المضي قدماً. وذكر في يوم السبت 6 ديسمبر / كانون الأول أنه لم يتم الوصول إلى أي اتفاق خلال المشاورات غير الرسمية حول إنشاء فريق اتصال للنظر في هذا الأمر من عدمه.

دعم مندوب بوليفيا نيابًة عن مجموعة ال77 / الصين إنشاء فريق اتصال، بينما عارض مندوبو أستراليا وسويسرا والاتحاد الأوروبي والنرويج ذلك. استمرت المشاورات غير الرسمية.

خلال الجلسة الختامية العامة لمؤتمر الأطراف العامل المنعقدة يوم الجمعة 12 ديسمبر / كانون الأول أقر فوتو بيرناليس، نائب رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل، عدم التوصل إلى اتفاق، وأنه سيتم إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل.

التقارير المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول ومراجعتها: البلاغات الوطنية: تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال

الهيئة الفرعية للتنفيذ حول بلاغات الأطراف المدرجة في المرفق الأول وقوائم جرد غازات الدفيئة (انظر صفحة 12).

تاريخ إكمال عملية مراجعة الخبراء بموجب المادة الثامنة من بروتوكول كيوتو المتعلقة بفترة الالتزام الأولى: نظر مؤتمر الأطراف العامل في مسودة القرار المتعلق بهذا البند الذي أوصت به الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC/SBI/2014/8/Add.1). خلال الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف العامل المنعقدة يوم الجمعة الموافق 12 من ديسمبر / كانون الأول اعتمد مؤتمر الأطراف العامل هذا القرار.

النتيجة النهائية:

في قراره (FCCC/SBI/2014/8/ADD.1)، قرر مؤتمر الأطراف العامل عدة أمور من بينها ما يلي:

- إتخاذ قرار باستكمال عملية مراجعة الخبراء بموجب المادة الثامنة من بروتوكول كيوتو المتعلقة بالسنة الأخيرة من فترة الالتزام الأولى بحلول 10 أغسطس / آب 2015، وقرر استمرار العملية في حالة عدم استكمال عملية مراجعة الخبراء بحلول هذا التاريخ، على أن يكون تاريخ الاستكمال هو تاريخ نشر آخر تقرير لمراجعة قوائم الجرد فيما يتعلق بالسنة الأخيرة من فترة الالتزام الأولى.
- حث الأمانة العامة على الإسراع في عملية المراجعة من أجل الالتزام بالمهلة المحددة.
- إتخاذ قرار بضرورة تقديم التقرير الذي يُوضع حال انتهاء الفترة الإضافية للوفاء بالالتزامات المتعلقة بفترة الالتزام الأولى، والذي يشمل المعلومات المطلوبة في الفقرة 49 من مرفق المقرر 13/م أ-1، باستخدام جداول النموذج الإلكتروني الموحد المتفق عليها في المقرر 14/م أ-1، في أقرب وقت ممكن على أن يكون ذلك قبل إنقضاء 45 يوماً من انتهاء الفترة الإضافية للوفاء بالالتزامات المتعلقة بفترة الالتزام الأولى (يُشار إليها فيما بعد بفترة التصحيح).
- كذلك اتخاذ قرار بأن تنتج الأمانة - في شكل إلكتروني بحلول 30 سبتمبر / أيلول ٢٠١٥ وكل أربعة أسابيع بعد ذلك وحتى شهر انتهاء فترة التصحيح - المعلومات التالية المتعلقة بكل طرف يقع عليه التزام في المرفق باء الذي يتعلق بفترة الالتزام الأولى، مع الإشارة بوضوح إلى مصدر هذه المعلومات.
- كذلك اتخاذ قرار بضرورة أن تشمل هذه المعلومات الكمية الإجمالية للأرصدة المجمعة في سجل آلية التنمية النظيفة.
- اتخاذ قرار بأن تقدم الأمانة المعلومات المتعلقة بعمليات المراجعة التي لا يزال يستلزم الأمر استكمالها.

التجميع والمحاسبة السنوية للأطراف المدرجة في المرفق باء بموجب بروتوكول كيوتو:

تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول التجميع والمحاسبة السنوية للأطراف المدرجة في المرفق باء بموجب بروتوكول كيوتو (انظر صفحة 12).

توضيح النص الوارد في القسم ز (المادة 3- 7 مكرر ثانيًا) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو، لا سيما المعلومات المقرر استخدامها لتحديد "متوسط الانبعاثات السنوية للسنوات الثلاث الأولى من فترة الالتزام السابقة": تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول توضيح النص الوارد في القسم ز (المادة 3- 7 مكرر ثانيًا) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو (انظر صفحة 24).

بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو: تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو (انظر صفحة 17).

الأمور المتصلة بالمادة 2- 3 والمادة 3-14 من بروتوكول كيوتو: تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول المادة 3 - 14 (انظر صفحة 17).

الأمور الأخرى التي أحالتها الهيئتان الفرعيتان إلى مؤتمر الأطراف العامل: التآزر المتعلق بعملية الاعتماد في إطار آليات بروتوكول كيوتو: تم في يوم الجمعة 12 ديسمبر/كانون الأول النظر في مسودة القرار (FCCC/SBI/2014/8/ADD.1) التي أحيلت من الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ إلى الدورة العاشرة من مؤتمر الأطراف العامل لاعتمادها.

بعد تسليط الضوء على "التناقضات المنطقية" بين مناشدة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة واللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك "للنظر" في وضع آلية للاعتماد المشترك والتكليف "بالاشتراك في وضع وتطبيق " الآلية في الفقرة الثانية، طلب مندوب البرازيل، وعارضه في البداية مندوب الاتحاد الأوروبي، حذف الفقرة وإزالة القوسين من الفقرة الأولى. اعتمد مؤتمر الأطراف العامل مسودة المقرر بصيغته المعدلة.

الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية: القوائم المالية المدققة لفترة السنتين 2012 - 2013: تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول الأمور الإدارية والمالية والمؤسسية (انظر صفحة 19).

أداء الميزانية لفترة السنتين 2014 - 2015: تم عرض المناقشات ذات الصلة بهذا البند بإيجاز تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول المسائل الإدارية والمالية والمؤسسية (انظر صفحة 19).

الجزء المشترك رفيع المستوى للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل

افتتح مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف / الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل ووزير البيئة في بيرو نيابة عن أولانتا هومالا رئيس بيرو الجزء رفيع المستوى يوم الثلاثاء الموافق 9 من ديسمبر / كانون الأول، وأشار إلى وجود "روح إيجابية في ليما". وأكد على الحاجة إلى "زيادة هذه الروح لتحقيق النتائج التي يتوقعها العالم منا".

أشارت كريستيانا فيجوريس، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، إلى أن هذا الموسم هو موسم الزراعة – وفقًا لتقويم "إنكا" – وأشارت إلى تحذير تقويم العلم من "عدم توافر المزيد من الوقت". وأضافت مؤكّدة أنه " قد حان الوقت لأن نقوم هنا في ليما بزراعة بذور لعالم أكثر أمانًا وعدالة ورخاءً لنا جميعًا".

ذكر سام كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن "العمل كالمعتاد" ليس خيارًا، وأضاف أن "هناك بصيص من الأمل" أوحت به المعرفة القائلة بأن اتخاذ إجراءات الآن والتحول نحو اقتصاديات تعادل الأثر الكربوني وتتصدى للمناخ يمكن أن تُقلل من تكلفة التكيّف غدًا.

ومن جانبه قال بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، "ليس هذا وقت الإصلاح بل وقت التحول"، مؤكّدًا على أنه لكي تظل الزيادة في درجة حرارة العالم دون درجتين مئويتين فإنه "يجب على كل الأطراف أن تكون جزءاً من الحل ويجب أن تشترك كل المجتمعات في تحقيق ذلك". وطلب من الأطراف عدة أمور من بينها: تقديم مسودة نص متوازن ومنظم بصورة جيدة ليكون أساساً للمفاوضات في عام 2015 والوصول إلى فهم مشترك حول نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني وتناول عملية تمويل المناخ.

عقب ذلك، تم استئناف الجزء رفيع المستوى بتصريحات من رؤساء ونواب رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود الحاضرين. يتوافر بث لهذه التصريحات على الإنترنت على الموقع الإلكتروني التالي:
http://unfccc6.meta-fusion.com/cop20/events

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري حول تمويل المناخ: تم عقد اجتماع المائدة المستديرة الوزاري حول تمويل المناخ يوم الثلاثاء 9 ديسمبر/كانون الأول. للإطلاع على موجز بالتصريحات التي أدلى بها الوزراء خلال هذا الاجتماع، يرجى زيارة العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.iisd.ca/vol12/enb12616e.html

الحوار الوزاري المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز:

تم عقد حوار وزاري حول منهاج ديربان للعمل المعزز في الأربعاء 10 ديسمبر/ كانون الأول. للإطلاع على موجز بالتصريحات التي أدلى بها الوزراء أثناء الحوار، يرجى زيارة العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.iisd.ca/vol12/enb12617e.html

الهيئة الفرعية للتنفيذ: يوم الاثنين 1 ديسمبر/كانون الأول افتتح ياوفولي (فيجي)، رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، الدورة وحث الأطراف على التركيز على الوصول إلى إجماع في الرأي بطريقة فعالة. للإطلاع على موجز بالتصريحات التي جرت أثناء الجلسة الافتتاحية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ، يرجى زيارة العنوان الإلكتروني التالي: http://www.iisd.ca/vol12/enb12609e.html

الأمور التنظيمية: اعتمدت الأطراف جدول الأعمال (FCCC/SBI/2014/9) مع تعليق بند المعلومات غير المدرجة في المرفق الأول من البلاغات الوطنية. كما وافقت الهيئة الفرعية على النظر تحت عنوان "أمور أخرى" البند الخاص بعضوية الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في فريق الخبراء الاستشاري الذي تم احالته اليها من قبل مؤتمر الأطراف.

هذا وقد وافقت الأطراف على تنظيم العمل كما هو مقدم.

انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس: خلال الجلسة الافتتاحية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الاثنين 1 ديسمبر/كانون الأول، أعلن ياوفولي رئيس الهيئة عن أنه سيتم استكمال المشاورات حول هذه المسألة بتيسير من شيخ نديالي سيلا (السنغال). خلال الجزء الأول من الجلسة الختامية المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/كانون الأول، صرح ياوفولي أن المشاورات الخاصة باختيار نائب رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ ومقرر الهيئة لم تستكمل. ووافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ على دعوة مؤتمر الأطراف إلى انتخاب نائب رئيس ومقرر الهيئة. في السبت 13 ديسمبر/كانون الأول تم انتخاب الأعضاء بخلاف الرئيس خلال الجلسة الختامية العامة لمؤتمر الأطراف.

دورة الفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف بموجب عملية مراجعة التقييم

المستقل: تم تناول هذا البند خلال الجلسة العامة الافتتاحية للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الاثنين الموافق الأول من ديسمبر/ كانون الأول. أوضح ياوفولي ،رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ ،أنه سيجري خلال هذه الدورة تقييم ما قدمته 17 دولة متقدمة من الالتزامات المحددة كميًا للحد من الانبعاثات وأهداف التخفيض على كافة قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق ذلك ، وأشار إلى أن ذلك من شأنه إثبات أن الهيئة الفرعية للتنفيذ متواجدة في قلب تنفيذ الاتفاقية.

انعقدت الجولة الأولى من دورة الفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف بموجب عملية مراجعة التقييم المستقل على جزءين، الأول يوم السبت 6 ديسمبر /كانون الأول والثاني يوم الاثنين 8 ديسمبر/ كانون الأول. وسوف تنعقد الجولتين الثانية والثالثة من الدورة والمعنيتان بتقييم بقية الأطراف المدرجة في المرفق الأول، في الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ، على التوالي.

عند افتتاح دورة الفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف، أشار ياوفوليرئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى اثنتين من عمليات القياس والإبلاغ والتحقق الجديدتين اللتين تم إنشائهما في كانكون؛ وهما عملية مراجعة التقييم المستقل للدول المتقدمة وعملية التشاور والتحليل الدولي للدول النامية. قامت الأطراف بتقديم عروض حول التقدم نحو تحقيق أهداف التخفيض المحددة كمياً على كافة قطاعات الاقتصاد وتبع هذه العروض جلسة أسئلة وأجوبة.

للإطلاع على موجز عن العروض والمناقشات المنعقدة خلال دورة الفريق العامل المعني بالتقييم متعدد الأطراف، يرجى زيارة العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.iisd.ca/vol12/enb12614e.html

http://www.iisd.ca/vol12/enb12615e.html

تقديم التقاريرمن الأطراف المدرجة بالمرفق الأول ومراجعتها: تم النظر في هذا البند ((FCCC/SBI/2014/INF.19) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة هيلين بلوم (نيوزيلندا) وفطومة محمد حسين (كينيا) بشأن البنود الفرعية الثلاثة: تجميع ودمج البلاغات الوطنية السادسة والتقارير الأولى التي تصدر كل سنتين من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية، وتجميع ودمج المعلومات التكميلية المدمجة في البلاغات الوطنية السادسة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية والأطراف في بروتوكول كيوتو، ومراجعة الخطوط التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية، ووافقت الأطراف على الاقتراح.

تجميع ودمج البلاغات الوطنية السادسة والتقارير الأولى التي تصدر كل سنتين من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/INF.20 and Add.1-2) للمرة الأولى يوم الاثنين 1ديسمبر / كانون الأول.

خلال الجزء الأول من الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ الذي عُقد يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، ذكر يافولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ أن الأطراف لم تستطع التوصل إلى اتفاق حول القضية وأن البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

تجميع ودمج المعلومات التكميلية المدمجة في البلاغات الوطنية السادسة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية والأطراف في بروتوكول كيوتو

تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/INF.21) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. خلال الجزء الأول من الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية: توصلت الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى النتائج (FCCC/SBI/2014/L.30)، وترحب الهيئة بالتجميع والدمج ، وأُحيطت علمًا بذلك.

مراجعة الخطوط التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية، الجزء الثاني: الخطوط التوجيهية لتقارير الاتفاقية الإطارية حول البلاغات الوطنية: تم النظر في هذا البند (FCCC/ TP/2014/5) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، ذكر ياوفولي أن الأطراف لم تستطع الوصول إلى اتفاق وأن هذا البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

تقرير بيانات القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية الإطارية خلال الفترة من 1990 إلى 2012: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/20) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. وأحيطت الهيئة الفرعية للتنفيذ علمًا بالتقرير.

تقرير التجميع والمحاسبة للأطراف المدرجة في المرفق باء بموجب بروتوكول كيوتو: تم النظر في هذا البند (FCCC/KP/CMP/2014/7 and Add.1) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق الأول من ديسمبر / كانون الأول. وأحاطت الهيئة علمًا بالتقرير.

تقارير الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: المعلومات المدرجة في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: تم تعليق هذا البند.

عمل فريق الخبراء الاستشاري: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/17-19 and INF.15-16) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة هيلين بلوم (نيوزيلندا) و ليليان بورتيو (باراجواي) ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح . أُجريت المشاورات غير الرسمية يومي الثلاثاء والأربعاء 2 و 3 ديسمبر / كانون الأول.

خلال الجزء الأول من الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية: توصلت الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى النتائج (FCCC/SBI/2014/L.26)، وترحب الهيئة بعدة أمور من بينها ما يلي:

- التقدم الذي حققه فريق الخبراء الاستشاري في تنفيذ أنشطته واستراتيجية الفريق طويلة الأجل (2015 - 2018)، التي تحدد الاستراتيجيات المعنية بتعزيز تقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بطريقة فعالة وملائمة ومستدامة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.
- تشجيع الأطراف على ترشيح، في أقرب وقت ممكن، الخبراء التقنيين من ذوي المؤهلات ذات الصلة للإنضمام إلى قائمة خبراء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وفريق الخبراء الاستشاري لأغراض تنظيم دورات تدريبية لهم في أقرب وقت ممكن خلال عام 2015.
- حث الدول المتقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية وغيرها من الأطراف من الدول المتقدمة - التي يمكنها القيام بذلك – على توفير الموارد المالية لتمكين فريق الخبراء الاستشاري من تنفيذ الأنشطة المخطط لها في برنامج عمله.
- دعوة البرامج والمنظمات متعددة الأطراف للتعاون مع فريق الخبراء الاستشاري، حسب الاقتضاء، في تقديم الدعم التقني للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لإعداد البلاغات الوطنية وتقارير التحديث التي تصدر كل سنتين.

تقديم الدعم المالي والتقني: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/INF.12 and 22, and FCCC/CP/2014/2) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر/كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة هيلين بلوم وليليان بورتيو ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح. أُجريت المشاورات غير الرسمية ثلاث مرات خلال الأسبوع.

وخلال الجزء الأول من الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية:

توصلت الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى النتائج (FCCC/SBI/2014/L.29)، قامت الهيئة بعدة أمور من بينها ما يلي:

- دعوة مرفق البيئة العالمية إلى مواصلة تقديم معلومات مفصلة ودقيقة وكاملة في الوقت المناسب عن أنشطته المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك معلومات عن مواعيد الموافقة على التمويل وصرف الأموال.
- دعوة مرفق البيئة العالمية إلى مواصلة تقديم معلومات عن الموعد التقريبي لإنجاز مشروع البلاغات الوطنية والتاريخ التقريبي لعرضه على الأمانة للبلاغات الوطنية للنظر فيها خلال الدورة الثالثة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

- دعوة مرفق البيئة العالمية إلى مواصلة تقديم معلومات مفصلة ودقيقة وكاملة في الوقت المناسب عن أنشطته المتعلقة بإعداد التقارير المحدثة التي تصدر كل سنتين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمواعيد طلبات للحصول على التمويل والموافقة على التمويل وصرف الأموال فضلا عن الموعد التقريبي لعرض هذه التقارير على الأمانة للنظر فيها خلال الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
- أحيطت علماً بالمعلومات المقدمة من مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف بشأن التمويل المتاح للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لإعداد البلاغات والتقارير المحدثة التي تصدر كل سنتين في إطار أحدث تجديد للموارد والمعلومات المتعلقة بمبلغ التمويل الإجمالي المتاح لمجال تركيزها المحوري وهو تغير المناخ.
- أحيطت علماً بأنه في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2014، قدمت واحدة من الدول الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول اول تقاريرها المحدثة التي تصدر كل سنتين، في حين أنه من المتوقع أن تقدم سبع دول أخرى هذه التقارير بحلول 31 من ديسمبر/ كانون الأول 2014.
- أحيطت علماً أنه اعتباراً من 1 ديسمبر / كانون الأول 2014، بدأت أمانة مرفق البيئة العالمية في تلقي 48 طلبا من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الأطراف للحصول على أموال لإعداد التقارير المحدثة التي تصدر كل سنتين، وأن مجلس مرفق البيئة العالمية قد اعتمد في أكتوبر / تشرين الأول عام 2014 مشروعاً لعدد 35 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا لاستكمال هذه التقارير.
- تكرر حثها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تقدم بعد طلباتها إلى مرفق البيئة العالمية للحصول على الدعم اللازم لإعداد التقارير المحدثة التي تصدر كل سنتين وتقديمها في الوقت المناسب.
- تشجيع وكالات مرفق البيئة العالمية على مواصلة تيسير إعداد وتقديم مقترحات المشاريع من قبل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لإعداد التقارير المحدثة التي تصدر كل سنتين.
- دعوة مرفق البيئة العالمية لأن يُدرج في تقريره إلى الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف معلومات عن الإجراءات المتاحة لتسهيل وصول الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى التمويل اللازم لإعداد البلاغات الوطنية و التقارير المحدثة التي تصدر كل سنتين في تطبيق واحد.
- أحيطت علماً بالتقدم الذي أحرزه مرفق البيئة العالمية في تفعيل برنامج الدعم العالمي وتشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على الاستفادة من الفرص للحصول على المساعدة والدعم التقني المتاح في إطار برنامج الدعم العالمي.
- أحيطت علماً - مع التقدير – إلى أنه اعتبارًا من 4 ديسمبر / كانون الأول 2014، قدمت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول 147 من المجموعة الأولى من البلاغات الوطنية و105 من المجموعة الثانية وتسعة من المجموعة الثالثة وواحدة من المجموعة الرابعة وواحدة من المجموعة الخامسة. كما أحيطت علماً أنه بحلول نهاية عام 2014، من المتوقع أن تقدم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول 20 بلاغًا من المجموعة الثانية و11 من المجموعة الثالثة.

برنامج العمل المعني بتفهم المزيد عن تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنيًا: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/INF.11 and 24) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة آن جان (سنغافورة) وديميتار نيكوف (فرنسا)، ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح. وخلال الجزء الأول من الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية: أشارت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.36) إلى أنها قد اختتمت برنامج العمل المعني بتفهم المزيد عن تنوع إجراءات التخفيف الملائمة وطنيًا – كما قامت الهيئة بعدة أمور من بينها ما يلي:

- أحيطت علماً بالأنشطة المنفذة خلال برنامج العمل.
- الإقرار بأن المعلومات والخبرات التي تم تبادلها في إطار برنامج العمل قد عززت فهم تنوع إجراءات التخفيف الملائمة.
- الاعتراف بالاحتياج لدعم سبل التنفيذ من أجل إعداد وتنفيذ إجراءات تخفيف ملائمة وطنيًا قابلة للقياس والإبلاغ والتحقق، فضلا عن الدعم المتاح والمقدم.
- الإقرار ببدء المواءمة بين إجراءات التخفيف ودعم سبل التنفيذ في سجل تدوين إجراءات التخفيف الملائمة وطنيًا.
- مطالبة الأمانة بضمان التشغيل السليم لسجل إجراءات التخفيف الملائمة وطنيًا.

الأمور المتعلقة بآليات بروتوكول كيوتو: استعراض طرائق وإجراءات آلية التنمية النظيفة: تم النظر في هذا البند للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة جيفري سبونر (جامايكا) ووافقت الأطراف على الاقتراح.

خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج. أعربت مندوبة ناورو، نيابًة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ، عن خيبة أملها بسبب عدم إحراز تقدم في الدورة الواحدة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ، حيث كان من المفترض أن تحدد ليما كيفية بناء صافي التخفيف في آلية التنمية النظيفة من خلال خطوط الأساس المتحفظة وتقصير فترات الاعتماد والإلغاء، كما أعربت عن أملها في مواصلة العمل على صافي التخفيف في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.35) على مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين.

استعراض الخطوط التوجيهية للتنفيذ المشترك: تم النظر في هذا البند للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة ياو أوسافو (غانا) وديميتار نيكوف (فرنسا) ووافقت الأطراف على الاقتراح. خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج. صرحت مندوبة ناورو نيابًة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأن هناك مساحة لتحسين السلامة البيئية للتنفيذ المشترك وتطلعت لمناقشة كيفية ضمان تحقيق التنفيذ المشترك لمنفعة صافية من الغلاف الجوي في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.34) على مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين على أساس نص مسودة المقرر بهدف اقتراح مسودة قرار يتم النظر فيه أثناء الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل.

طرائق الإسراع في استمرار إصدار وحدات خفض الانبعاثات في إطار التنفيذ المشترك ونقلها وحيازتها:

تم النظر في هذا البند (FCCC/TP/2014/4) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة ياو أوسافو (غانا) وديميتار نيكوف (فرنسا) ووافقت الأطراف على الاقتراح. خلال الجلسة الختامية للهيئة العامة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.33)، على مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين.

إجراءات وآليات الطعن على قرارات المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة والترتيبات المؤسسية لذلك: تم النظر في هذا البند للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة ياو أوسافو (غانا) وكونيهيكو شيمادا (اليابان) ووافقت الأطراف على الاقتراح. وخلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.31) على مواصلة النظر في هذه المسألة على أساس مسودة النص المقدم من الميسران المشاركان

(FCCC/SBI/2012/33/Add.1) في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

تقرير مدير سجل المعاملات الدولية بموجب بروتوكول كيوتو: خلال الجلسة الافتتاحية للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الاثنين الموافق الأول من ديسمبر / كانون الأول، أشارت الهيئة إلى معرفتها بالتقرير (FCCC/SBI/2014/INF.18).

الأمور المتعلقة بأقل البلدان نموًا: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/13) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية يتم تيسيرها بواسطة كولين بيك (جزر سليمان) ووافقت الأطراف على الاقتراح. خلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.24)، على ما يلي:

- الترحيب بتقرير الاجتماع السادس والعشرين لفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً ونتائج الخطة الوطنية للتكيف.
- الاعتراف بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموًا في إطار برنامج عمله خلال 2014 – 2015 ، والترحيب بإطلاق ورش العمل التدريبية الإقليمية حول الخطط الوطنية للتكيف الخاصة بأقل البلدان نمواً خلال 2014 – 2015.
- الإعراب عن تقديرها لبلجيكا وكندا وفنلندا وايرلندا والنرويج لتقديم الدعم المالي لفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً.
- الاحاطة علماً بالمساهمات التي قدمتها الدول الأطراف في الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً وتشجيع الأطراف الأخرى على المساهمة.
- الترحيب بتقديم مقترحات للصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً لتمويل تنفيذ مشاريع برامج العمل الوطنية للتكيف.
- دعوة مرفق البيئة العالمية لاستكشاف سبل تبسيط الوصول إلى الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً.
- مطالبة فريق الخبراء المعني بأقل الدول نمواً بإخطار الهيئة بالجهود التي يبذلها في تنفيذ برنامج عمله خلال 2014 و2015.
- دعوة الأطراف – التي يمكنها القيام بذلك - لمواصلة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً.

تقرير لجنة التكيف:

تم النظر في هذا البند (FCCC/SB/2014/2) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يتم تيسيرها بواسطة خيمينا نييتو كاراسكو (كولومبيا) وماكوتو كاتو (اليابان) ووافقت الأطراف على الاقتراح. خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج.

النتيجة النهائية:

قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SB/2014/L.7)، بعدة أمور من بينها ما يلي:

- الترحيب بتقرير لجنة التكيف والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ خطة العمل الثلاثية.
- الاحاطة علماً مع التقدير بالعمل المستمر الذي تقوم به لجنة التكيف في تقديم الدعم التقني والتوجيه للأطراف لإجراء التكيف، بما في ذلك من خلال العمل الذي تقوم به فرقة عمل اللجنة في خطط التكيف الوطنية.
- مطالبة الأطراف والكيانات التشغيلية للآلية المالية وغيرها من الكيانات ذات الصلة التي تمارس أعمال التكيف بالنظر في التوصيات الواردة في الفصل الخامس من تقرير لجنة التكيف.
- تكرار تشجيعها للأطراف على ترشيح خبراء للجنة التكيف من ذوي الخبرات والمعارف المتنوعة ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار كذلك ضرورة تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.
- الترحيب ببدء نظر لجنة التكيف في خطة عملها المقبلة اعتباراً من 2016.

خطط التكيف الوطنية: تم النظر في هذا البند (FCCC/SBI/2014/13, INF.14 and 15, FCCC/SB/2014/2 and FCCC/CP/2014/2) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر / كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يتم تيسيرها بواسطة كولين بيك (جزر سليمان) وتوماس شروسزكزو (بولندا) ووافقت الأطراف على الاقتراح. خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الهيئة النتائج أرسلت مسودة مقرر للنظر فيه واعتماده من قبل الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

النتيجة النهائية:

رحبت الهيئة الفرعية للتنفيذ في النتائج (FCCC/SBI/2014/L.42)، بالمعلومات المقدمة من الأطراف حول عدة أمور من بينها: خبراتهم في تطبيق الخطوط التوجيهية الأولية لصياغة خطط التكيف الوطنية والتوصية بمسودة مقرر حول خطط التكيف الوطنية.

اتخذ مؤتمر الأطراف القرار (FCCC/SBI/2014/L.42/Add.1) وقرر عدة أمور من بينها ما يلي:

- اتخاذ قرار بعدم ضرورة تنقيح الخطوط التوجيهية لصياغة خطط التكيف الوطنية في الوقت الحالي.
- الإقرار بأن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية هي أحد أهم المقومات لبناء القدرة على التكيف والحد من القابلية للتعرض لتأثيرات تغير المناخ.
- التأكيد على أن عملية خطط التكيف الوطنية عبارة عن عدة أمور من بينها: أنها نهج شفاف قائم على المشاركة يراعي الفوارق بين الجنسين وتقوده الدول.
- الإقرار بالطبيعة المستمرة والمتكررة وطويلة الأجل لعملية خطط التكيف الوطنية.
- الاعتراف بأهمية الإبلاغ عما تنطوي عليه عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، فضلا عن مخرجات ونتائج تلك العملية.
- اتخاذ قرار بضرورة تعزيز عملية تقديم التقارير عن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.
- دعوة الأطراف من البلدان الأقل نموًا وغيرها من الأطراف إلى تقديم المخرجات - بما في ذلك وثائق خطط التكيف الوطنية - والنتائج المتعلقة بعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، إلى نظام معلومات دعم عملية خطط التكيف الوطنية (وهو عبارة عن أداة على شبكة الإنترنت لا تزال قيد التطوير، مزودة بمبادئ توجيهية تفاعلية ودراسات حالة ومعلومات ذات صلة بدعم عملية خطط التكيف الوطنية).
- إتخاذ قرار بمواصلة النظر في كيفية تعزيز إعداد التقارير عن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
- مطالبة لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً - بالتعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ باعتباره كيان تشغيلي للآلية المالية، بالنظر في كيفية تقديم أفضل دعم للأطراف من الدول النامية للحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ لأغراض عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وتقديم تقرير عن ذلك أثناء الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ: تم النظر في هذا البند (FCCC/SB/2014/4) للمرة الأولى يوم الاثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول. اقترح ياوفولي إجراء مشاورات غير رسمية مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يتم تيسيرها بواسطة بيت لافندر (كندا) وألف ويلز (جنوب أفريقيا) ووافقت الأطراف على الاقتراح. خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، ذكر ياوفولي أن الأطراف لم تكن قادرة على التوصل إلى اتفاق وأشار إلى إدراج البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين

للهيئة الفرعية للتنفيذ.
على الرغم من ذلك، تمكنت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول من اعتماد نتائج مشتركة (FCCC/SB/2014/L.8)، انتظاراً للمشاورات غير الرسمية المستمرة التي يتم تيسيرها بواسطة ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ و ايمانويل دوميساني دلاميني (سوازيلاند) ، رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية تحت إشراف بولجار فيدال، رئيس مؤتمر الأطراف/مؤتمر الأطراف العامل بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار.

في يوم السبت 13 ديسمبر / كانون الأول صرح جورجي فوتو بيرناليس نائب رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بأن المشاورات غير الرسمية قد أسفرت عن مسودة القرار (FCCC/CP/2014/L.2)، ولكن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات حول اختيار عضوين للجنة التنفيذية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول واللذين لا ينتميان إلى أي مجموعة إقليمية محددة. كما دعا الأطراف إلى مواصلة المشاورات بين الدورات بشأن هذه القضية، وإجراء مشاورات مع الأمانة فور التوصل إلى اتفاق لمطالبة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بتقديم ترشيحاتها. ويعتبر أعضاء اللجنة التنفيذية منتخبين في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف وفقًا للإجراءات المعمول بها. وافقت الأطراف على إدراج هذا القرار الإجرائي في تقرير الدورة واعتمدت القرار الموضوعي.

النتيجة النهائية:
قرر مؤتمر الأطراف في قراره (FCCC/CP/2014/L.2) عدة أمور من بينها ما يلي:

- اعتماد خطة العمل الأولية لمدة سنتين للجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار.
- الإشارة إلى المدخلات المفيدة المقدمة من الأطراف والمراقبين والمنظمات الأخرى كجزء من عملية تطوير خطة العمل الأولية لمدة سنتين للجنة التنفيذية التي تتسم بالشفافية والشمولية والقائمة على المشاركة.
- إعادة التأكيد على تشكيل اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية، بتوجيه من مؤتمر الأطراف – وتكون مسئولة أمامه - بهدف تقديم الإرشادات اللازمة لتنفيذ مهام آلية وارسو الدولية.
- إعادة التأكيد على مطالبة اللجنة التنفيذية بتقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر الأطراف من خلال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ وأن تعد توصيات، حسب الاقتضاء.
- اتخاذ قرار يفيد بأن تتشكل اللجنة التنفيذية مما يلي: 10 أعضاء من الأطراف المدرجة في المرفق الأول و 10 أعضاء من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على أن تتضمن عضوين من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادى وولايات أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعضو واحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وعضو واحد من أقل البلدان نمواً وعضوين إضافيين من الأعضاء غير المدرجين في المرفق الأول ، مع أخذ هدف المساواة في النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.
- تشجيع الأطراف على ترشيح خبراء للجنة التنفيذية من ذوي الخبرات والمعارف المتنوعة ذات الصلة بالأضرار والخسائر المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.
- اتخاذ قرار يفيد بضرورة تقلد الأعضاء مناصبهم لمدة سنتين وضرورة أن يكونوا مؤهلين لتقلد المنصب لفترتين متتاليتين كحد أقصى، فضلا عن إنتخاب نصف الأعضاء في البداية لمدة ثلاث سنوات والنصف الآخر لمدة سنتين، بعد ذلك يقوم مؤتمر الأطراف بانتخاب أعضاء لمدة سنتين، ويظل الأعضاء في مناصبهم إلى أن يتم انتخاب من يخلفهم.
- اتخاذ قرار يفيد بجواز قيام اللجنة التنفيذية بتشكيل فرق من الخبراء أو لجان فرعية أو هيئات أو مجموعات استشارية مواضيعية أو فرق عمل موجهة نحو تنفيذ المهام أو فرق عمل مخصصة بهدف المساعدة في تنفيذ عمل اللجنة التنفيذية في توجيه تنفيذ آلية وارسو الدولية، حسب الاقتضاء، في دور استشاري، وتقديم تقارير عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية.
- التأكيد على وجوب إتخاذ قرارات اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء.
- التأكيد على وجوب قيام اللجنة التنفيذية بانتخاب الرئيسين المتشاركين سنوياً من بين الأعضاء لتقلد المنصب لمدة سنة واحدة أحدهما من الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأخر من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.
- التأكيد على وجوب قيام اللجنة التنفيذية بعقد اجتماع مرتين في السنة على الأقل، ولها حرية تحديد عدد الاجتماعات، حسب الاقتضاء.
- التأكيد على وجوب قيام اللجنة التنفيذية بعقد اجتماعها الأول في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية بعد انتخاب أعضائها خلال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، ولكن في موعد أقصاه مارس / آذار 2015، ويتعين قيامها في الاجتماع الأول باعتماد نظامها الداخلي والبدء في تنفيذ خطة عملها.
- التأكيد على اتاحة حضور منظمات مراقبة لإجتماعات اللجنة التنفيذية – ما لم تقرر اللجنة لتنفيذية خلاف ذلك – من أجل تشجيع التمثيل الإقليمي المتوازن للمراقبين.
- التأكيد على وجوب إتاحة قرارات ومخرجات اللجنة التنفيذية على الموقع الإلكتروني لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – ما لم تقرر اللجنة لتنفيذية خلاف ذلك – على أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة العمل وأن تقوم الأمانة بدعم وتيسير عمل اللجنة لتنفيذية وفقاً لتوافر الموارد.

الأمور المتعلقة بالتمويل: المراجعة الثانية لصندوق التكيف: تمت دراسة هذا البند (FCCC/TP/2014/7 and FCCC/SBI/2014/MISC.4) لأول مرة يوم الاثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول. اقترح يافولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ إجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها سوزانتي سيتوروس (أندونيسيا) وأنا فورنيلز (أسبانيا) ووافقت الأطراف على الاقتراح . وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ والتي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ بتبني استنتاجات وأرسلت بمسودة قرار إلى الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل لدراسته.
النتيجة النهائية: ذكر مؤتمر الأطراف العامل في قراره، من بين أمور أخرى، أنه:

- أحيط علماً بتقرير مجلس إدارة صندوق التكيف والورقة الفنية المتعلقة بالمراجعة الثانية لصندوق التكيف
- يؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الفوري لاستراتيجية حشد الموارد الخاصة بمجلس إدارة صندوق التكيف.
- يشجع مجلس إدارة صندوق التكيف على دراسة نطاق الموارد والتقديرات المعتادة للموارد الضرورية والمراجعة المستمرة لحالة المشروعات، للتعامل مع موضوع إمكانية التنبؤ بالموارد
- يطالب مجلس إدارة صندوق التكيف بدراسة موضوعات تتعلق بالتعامل مع تنويع موارد الدخل الخاصة بصندوق التكيف وفقا لمهمة الصندوق.
- يطالب مجلس إدارة صندوق التكيف بدراسة، وفقا لبرنامج الاستعداد الخاص به، استراتيجيات تعزيز المؤسسات المستهدفة لمساعدة الدول النامية على اعتماد المزيد من كيانات التنفيذ الوطنية والإقليمية في صندوق التكيف والتأكد من أن كيانات التنفيذ الوطنية والإقليمية قد قامت بزيادة وتسهيل إمكانية الوصول إلى صندوق التكيف من أجل تعزيز إجراءات الوصول إلى صندوق التكيف.
- يطالب مجلس إدارة صندوق التكيف بدراسة الخيارات المتعلقة بتكوين صلات تشغيلية بين صندوق التكيف والجهات المشكلة بموجب الاتفاقية
- قرر مد الترتيبات المؤقتة حتى يونية 2017 مع أمانة مجلس إدارة صندوق التكيف وأمين صندوق التكيف.
- يطالب الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ بالبدء في المراجعة الثالثة لصندوق التكيف وإرسال تقرير إلى الدورة الثانية عشر لمؤتمر الأطراف العامل مع الأخذ في الحسبان تصميم المراجعة الذي تم في الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف العامل

- ويطالب مجلس إدارة صندوق التكيف بأن يضمن في تقريره إلى الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل معلومات حول التقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق بالأمور المشار إليها بعاليه.

المزيد من الإرشادات المتعلقة بصندوق أقل البلدان نموا: هذه الفقرة (FCCC/SBI/2014/INF.17, MISC.3, and FCCC/CP/2014/2) كانت أول الفقرات التي تتم مناقشتها يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. وقد اقترح السيد ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، ووافقت الدول الأعضاء على إجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها السيد كامل دجيمواي (الجزائر) وهيرمان سيبس (هولندا). وخلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ، التي عقدت يوم الجمعة 5 ديسمبر/ كانون الأول، تبنت الهيئة الفرعية للتنفيذ نتائج وقامت بإرسال مسودة قرار لدراستها في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.
النتيجة النهائية: اتخذ مؤتمر الأطراف القرار (FCCC/SBI/2014/L.38) ، حيث قرر من بين أمور أخرى، ما يلي:

- الترحيب بزيادة المخصصات وصرف الأموال للدول الأعضاء في الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً.
- التعبير عن الامتنان للمشاركات الإضافية من قبل الدول الأطراف في الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً.
- تشجيع الدول المتقدمة الأطراف والأطراف الأخرى، التي تكون في وضع يمكنها من القيام بذلك، على الاستمرار في المساهمة على أساس تطوعي للصندوق الخاص لأقل البلدان نموا لدعم تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً.
- دعوة مرفق البيئة العالمية للاستمرار في دعم الأنشطة المتبقية والموجودة في برنامج عمل أقل البلدان نمواً.
- مطالبة مرفق البيئة العالمية بمشاركة، الدروس المستفادة والتقدم الذي تم احرازه في مشروعه التجريبي، في تقريره التالي، لاعتماد هيئات المشروع الوطنية لمرفق البيئة العالمية.
- دعوة مرفق البيئة العالمية بأن يتضمن في تقريره السنوي الذي يرسله إلى مؤتمر الأطراف معلومات عن إجراءات محددة قام بها لتنفيذ العناصر المتبقية من برنامج عمل أقل البلدان نمواً بما في ذلك تحديث وتنفيذ برامج العمل الوطني للتكيف من أجل قيام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بتحديد إرشادات إضافية يتم تقديمها إلى مرفق البيئة العالمية.
- مطالب مرفق البيئة العالمية بتعزيز التواصل مع هيئاته المنفذة وتشجعيها على زيادة تواصلها مع الدول من أجل تيسير تنفيذ العناصر الأخرى من برنامج عمل أقل البلدان نمواً بما في ذلك برامج العمل الوطني للتكيف في الوقت المناسب.

تنمية ونقل التكنولوجيا وتنفيذ الاجتماع التقني: التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ: تمت دراسة هذا البند (FCCC/SB/2014/3) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وقام ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ باقتراح – وافقت عليه الدول الأطراف – بإجراء مشاورات غير رسمية مع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية على أن يقوم بتيسيرها ألفريد مور (النمسا) وكارلوس فولا (بيليز). وفي أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول ، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ بتبني استنتاجات تم تقديمها في صورة مسودة قرار لدراستها من قبل الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.
النتيجة النهائية: في قراره رقم (FCCC/SB/2014/L.5)، أشار مؤتمر الأطراف إلى أنه من خلال عمل اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في عام 2014، تقوم اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا بإحراز تقدم فعال نحو تحقيق مهمتها وقرر استمرار اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في إعداد تقرير سنوي مشترك وتقديمه إلى مؤتمر الأطراف من خلال SBs حول أنشطة كل منها وأداء وظائفها.
بالاشارة إلى أداء وأنشطة اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا في عام 2014 وقرر مؤتمر الأطراف، من بين أمور أخرى:

- الترحيب بخطة العمل المستمرة للجنة التنفيذية للتكنولوجيا لعام 2014-2015 والتقدم الذي تم احرازه في دفع عملية تنفيذها.
- التأكيد على الرسائل الرئيسية لتمويل تكنولوجيا المناخ والتكنولوجيا الخاصة بالتكيف وتقييم المتطلبات التكنولوجية كما جاء في تقرير اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا.
- الترحيب بالعمل على الوسائل التكنولوجية الخاصة بالتكيف والتطلع إلى عمل اللجنة حول تكنولوجيا التخفيف.
- مطالبة اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا بالعمل على إيجاد بيئة مواتية وإزالة العقبات.
- تشجيع اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا على الاستمرار في تقوية الروابط مع المنظمات داخل وخارج نطاق المعاهدة في تنفيذ خطة عملها المتواترة لعام 2014-2015
- مطالبة اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا بتقديم الإرشادات حول كيفية تطوير نتائج تقييمات المتطلبات التكنولوجية، وخاصة خطط عمل التكنولوجيا، وإخراجها في صورة مشروعات يمكن تنفيذها في نهاية المطاف، وتقديم تقرير مؤقت حول استنتاجاتها الأولية إلى الجهات الفرعية في دورتها الثالثة والأربعين.

وفيما يتعلق بأنشطة وأداء مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في عام 2014 قام مؤتمر الأطراف، من بين أمور أخرى بما يلي:

- التعبير عن الامتنان للتقدم الذي تم احرازه من قبل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في تطبيق برنامج عمله، بما في ذلك الاستجابة لطلبات الدول النامية، دعم التعاون والدخول إلى المعلومات وتعزيز الشبكات والشراكات وبناء القدرات.
- الترحيب بشرح واعتماد المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ للمعايير الخاصة بمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ومعايير الأولويات لدى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والخاصة بطلبات الهيئات التي يتم تخصيصها على المستوى الوطني.
- تشجيع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على تقديم المزيد من التوضيح للإجراءات التي يتخذها من أجل التعامل مع الطلبات، وابلاغ الأطراف وأصحاب المصلحة بهذه الأنشطة في التقرير السنوي المشترك الخاص باللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.
- الإشارة إلى المشاورات الجارية بين مرفق البيئة العالمية ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ومطالبة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ بتقديم تقرير عن هذه المشاورات في التقارير المشتركة السنوية المستقبلية للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

برنامج بوزنان الاستراتيجي حول نقل التكنولوجيا: تمت دراسة هذا البند (FCCC/CP/2014/2 and Add.1, and FCCC/SB/2014/3) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. واقترح ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ إجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها السيد الفريد مور والسيد كارلوس فولا ووافقت الأطراف على الاقتراح.
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية التي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ بتبني النتائج.
النتيجة النهائية: (FCCC/SBI/2014/L.32) قررت الهيئة الفرعية للتنفيذ ما يلي:

- الترحيب بتقرير مرفق البيئة العالمية حول التقدم الذي تم احرازه في تنفيذ برنامج بوزنان الاستراتيجي حول نقل التكنولوجيا.
- الإشارة إلى المشاورات الجارية بين مرفق البيئة العالمية والمجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والتقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق بالإعداد لتنفيذ عنصر من عناصر خطة بوزنان الاستراتيجية والذي يتعلق بدعم مراكز التغيرات المناخية وشبكات تكنولوجيا المناخ مع تشغيل وأنشطة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، التي تم القيام بها
- الإشارة إلى مجالات التعاون بين مراكز نقل وتمويل التكنولوجيا الإقليمية التي يدعمها مرفق البيئة العالمية وفقا لبرنامج بوزنان الاستراتيجي ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ودعوة مرفق البيئة العالمية بتضمين تقارير حول هذا التعاون في التقارير المرحلية المستقبلية.
- الإشارة إلى قيام اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ببدء مشاوراتها حول تقييم برنامج بوزنان الاستراتيجي في أغسطس/ آب 2014.
- الإشارة إلى أن اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ستقوم بعملية تقييم برنامج بوزنان الاستراتيجي في 2015، مسترشدة بالمرجعيات التي ستضعها مجموعة عملها حول هذا الأمر.
- دعوة اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا لتقديم تقرير مؤقت حول استنتاجاتها الأولية إلى الدورة الثانية عشر للهيئة الفرعية للتنفيذ وتقرير نهائي إلى

مؤتمر الدول الأطراف من خلال الدورة الثالثة عشر للجنة التنفيذية للتكنولوجيا.

بناء القدرات: بناء القدرات بموجب الاتفاقية: تمت دراسة هذا البند (FCCC/SBI/2014/14) لأول مرة يوم الاثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول. واقترح ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ إجراء مشاورات غير رسمية بخصوص بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو بتيسير من اولريكا راب (السويد) وبابو جالو (جامبيا)، ووافقت كافة الأطراف على الاقتراح. وقد اجتمعت المجموعة أربع مرات لكنها لم تستطع الاتفاق بشأن نص قرار لتقديمه للجلسة العشرين لمؤتمر الأطراف.
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ والتي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ بتبني نتائج.
النتيجة النهائية: (FCCC/SBI/2014/L.40) قررت الهيئة الفرعية للتنفيذ:

- الترحيب بالتقرير الموجز حول الاجتماع الثالث لمنتدى ديربان حول بناء القدرات والذي جرى في أثناء الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ
- دعوة الأطراف لتقديم آرائهم حول تنظيم بناء القدرات، بحلول يوم 18 فبراير/شباط 2015، وفقا للإتفاقية وبعض المسائل المواضيعية المعينة ذات الصلة وذلك لدراستها في الاجتماع الرابع لمنتدى ديربان والمزمع عقده في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
- دعوة الأطراف لتقديم آرائهم حول المرجعيات الخاصة بالمراجعة الثالثة الشاملة، بحلول يوم 18 فبراير/شباط 2015، لتنفيذ إطار بناء القدرات في الدول النامية والذي سيتم تدشينه في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

وتشير الاستنتاجات إلى أن الهيئة الفرعية للتنفيذ قد وافقت على دراسة البند في الدورة الثانية الأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ بهدف التوصية بإعداد مسودة قرار لتتم دراستها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف.
بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو: تمت دراسة هذا البند (FCCC/SBI/2014/14) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. واقترح رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ – ووافقت الأطراف- على عقد مشاورات غير رسمية حول بناء القدرات وفقا للاتفاقية ويتم تيسيرها من قبل أولريكا راب وبابو جالو.
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ التي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ بتبني الاستنتاجات.
النتيجة النهائية: (FCCC/SBI/2014/L.41)، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ: بالترحيب بالتقرير الموجز حول الاجتماع الثالث لمنتدى ديربان؛ و دعوة الأطراف لتقديم أرائهم حول التنظيم، وبعض المسائل المواضيعية المعينة والمتعلقة ببناء القدرات وفقا للاتفاقية وذلك لدراستها في الاجتماع الرابع لمنتدى ديربان؛ ودعوة الأطراف لتقديم أرائهم حول المرجعيات الخاصة بالمراجعة الثالثة الشاملة لتنفيذ إطار بناء القدرات في الدول النامية. وتشير الاستنتاجات إلى أن الهيئة الفرعية للتنفيذ قد وافقت على الاستمرار في دراستها للبند في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ بهدف التوصية بإعداد مسودة قرار تعرض على الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل
تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة: منتدى وبرنامج العمل: تمت دراسة هذا البند (FCCC/SB/2014/INF.4 and FCCC/TP/2014/12) لأول مرة أثناء الجلسات العامة الافتتاحية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ التي عقدت يوم الاثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول حيث وافقت الأطراف على عقد مشاورات غير رسمية يشارك في تيسيرها ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ و دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.
وفي يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر/ كانون الأول ، قام فريق اتصال، شارك في رئاسته رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ ورئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، بدراسة النص المقدم من الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC/SB/2014/L.2) والورقة الفنية (FCCC/TP/2014/12). وتركزت المناقشات بصفة خاصة على: استمرار المنتدى في تدابير الاستجابة ودعوة مجموعة ال 77/ الصين لإنشاء آلية لتدابير الاستجابة.
تمت مناقشة المسألة بعد ذلك في أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت يوم الأربعاء الموافق 3 ديسمبر/ كانون الأول وتمت دراسة مسودة استنتاجات ومسودة قرار في فريق اتصال مشترك يوم الخميس الموافق 4 ديسمبر وقد قام بتيسير اللقاءين ادواردو كافيلو (الاكوادور) وديلانو روبين فيرواي (هولندا). ودعمت وفود المجموعة الأفريقية ومجموعة 77/الصين والمجموعة العربية ومجموعة الدول النامية متقاربة التفكير بدء العمل على مسودة القرار. واقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية دراسة الورقة الفنية أولا. وقال مندوب استراليا أن مرحلة الانتقال إلى المناقشات النصية لازالت مبكرة. وعبر مندوب الاتحاد الأوروبي عن قلقه حيث ان نص الرئيسين المشاركين لم يتضمن أية بدائل.

وفي أثناء اجتماع فريق الاتصال المشترك يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، صرح دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية ويوفولي ورئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بأنهما سوف يقومان بالتشاور بشأن كيفية المضي قدما، في ظل غياب توافق في الآراء.
وفي أثناء الاجتماع العام الختامي للهيئة الفرعية للتنفيذ الذي عقد يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، أشار رئيس الهيئة ياوفولي إلى أن الأطراف كانت عاجزة عن التوصل إلى اتفاق.
وقام دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بدراسة المسألة بصورة أكثر عمقا في المشاورات التي جرت تحت رعاية بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر ومشاورات رئيسي المجلسين خلال الأسبوع الثاني للجلسة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف العامل.
ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الفنية في ظل اتضاح أن الآليات المؤسسية تمثل أصعب التحديات.
النتيجة النهائية: في أثناء الجلسة الختامية العامة لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل المنعقد يوم الجمعة الموافق 12 ديسمبر/ كانون الأول قامت الأطراف بتبني قرار (FCCC/CP/2014/L.5)، والذي بموجبه يتم إرسال نص قرار متضمن في المرفق لدراسته في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.
أمور متعلقة بالمادة 3-14 (تنفيذ تدابير الاستجابة) في بروتوكول كيوتو: خلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ التي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول قام ياوفولي رئيس الهيئة بإبلاغ الأطراف بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة وأن البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة.
التقدم الذي تم احرازه بشأن المقرر 1 /م أ - 10: خلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ التي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول قام ياوفولي رئيس الهيئة بإبلاغ الأطراف بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة وأن البند الفرعي سوف يتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة.
مراجعة 2013-2015: تمت دراسة هذه المادة (FCCC/SB/2014/1 and INF.3) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. واقترح ياوفولي، رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ – بموافقة الأطراف – انشاء مجموعة اتصال يرأسها كل من جيرترود فولانسكي (النمسا) وليون تشارلز (جرينادا).
وفي يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر صباحا قام فريق الاتصال المشترك بمناقشة: وجود مدخلات إضافية لحوار الخبراء المنظم بما يتضمن الحاجة إلى دراسة متوازنة للمعلومات التي تم الحصول عليها من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أو من جهات أخرى؛ وكيفية اختتام حوار الخبراء المنظم بما في ذلك توقيت إنهاؤه وشكل ومضمون نتائجه ومن الذي سيقوم بالتوليف بينها؛ ختام مراجعة 2013-2015 وكيفية دمج نتائج حوار الخبراء المنظم والمراجعة ضمن نتائج الفريق العامل المخصص المعني بمنهج ديربان للعمل المعزز؛ والتقارير النهائية الخاصة بالهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ المقدمة إلى الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وتقدم الرئيسان المتشاركان بمسودة للنتائج.
وفي يوم الأربعاء الموافق 3 ديسمبر/ كانون الأول، وفي أعقاب اجتماع فريق الاتصال، قام الرئيسان المتشاركان بتوزيع وثيقة غير رسمية تتضمن الاصدارالجديد لمسودة النتائج متضمنة أراء من الأطراف والتي تمت مناقشتها في المشاورات غير الرسمية.
وفي يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول استمرت الأطراف في مناقشة الوثيقة غير الرسمية. ووافقت الأطراف على تمرير النتائج المشتركة لتبنيها للهيئة الفرعية للتنفيذ و الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ التي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر، قامت الهيئة بإقرار النتائج.
النتيجة النهائية: تضمنت الاستنتاجات المشتركة (FCCC/SB/2014/L.9) للهيئة الفرعية للتنفيذ و الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية:

- الترحيب بالتقرير التجميعي لتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتأكيد على أهميته بالنسبة لمراجعة 2013-2015 للمساهمات الخاصة بكافة مجموعات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقرير التقييم الخامس.
- الترحيب بالاجتماع الأول للدورة الرابعة لحوار الخبراء المنظم التي عقدت يومي 2-3 ديسمبر/ كانون الأول 2014 في ليما، بيرو، والتطلع إلى استئناف الدورة الرابعة لحوار الخبراء المنظم يومي 8-9 فبراير/شباط 2015 في جنيف، سويسرا.
- أحيطت علما بوثيقة حول المعلومات الوطنية المتوفرة لدراستها في حوار الخبراء المنظم.
- التطلع إلى الاطلاع على التقرير المختصر حول الدورة الرابعة لحوار الخبراء المنظم والذي يجب إعداده قبل 20 مارس 2015.

- مطالبة المشاركين في تيسير حوار الخبراء المنظم، بمساعدة الأمانة، بإعداد تقرير نهائي يتضمن تقرير وقائع يشمل تجميعاً وموجزاً فنيا للتقارير الموجزة التي أعدت حول حوار الخبراء المنظم وتوفيرها قبل 3 أبريل 2015.
- دعوة الأطراف بأن تقدم للأمانة، قبل 1 مايو/آيار 2015، أي معلومات أخرى أو أي ثغرات في المعلومات فيما يتعلق بمراجعة 2013 - 2015، وآرائهم حول كفاية الأهداف العالمية طويلة المدى في ضوء الهدف الأسمى الذي يتعلق بالاتفاقية وإجمالي التقدم الذي تم احرازه على طريق تحقيق الأهداف العالمية طويلة المدى، بما في ذلك دراسة تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية.

الاجتماع الرابع لحوار الخبراء المنظم: انعقد الاجتماع الأول للدورة الرابعة لحوار الخبراء المنظم بعد ظهر يوم الثلاثاء، الموافق 2 ديسمبر/ كانون الأول. وفي كلمته الافتتاحية، قال بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل أن حوار الخبراء المنظم يعتبر أحد العناصر الهامة في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف ويمثل منتدى يتم فيه التوفيق بين العلم وعملية اتخاذ القرار، نظرا لأن الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف سيكون عليها اتخاذ إجراء مناسب بناء على نتيجة مراجعة 2013-2015. وأشار أحد ميسري الحوار اندرياس فيشلين (سويسرا) إلى أن هدف الدورة الرابعة من حوار الخبراء المنظم هو استكمال والبدء في تلخيص المعلومات. وقام سكرتير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ رينيت كريست بتقديم عرض توضيحي تقديمي حول التقرير التجميعي لتقرير التقييم الخامس بالنيابة عن راجيندرا باشاوري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

وقام خبراء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بتقديم عروض توضيحية حول كفاية الأهداف العالمية طويلة المدى فيما يتعلق بمايلي: منع التبعات غير المقبولة الخاصة بتكيف الأنظمة الايكولوجية وإنتاج الغذاء وللتنمية الاقتصادية بصورة مستدامه؛ إدارة المخاطر داخل حدود الكوكب والتقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية طويلة المدى؛ النواحي الأخلاقية والمالية للتكيف والتخفيف. وركزت الجلسة التالية الخاصة بطرح أسئلة والإجابة عليها على كيفية إسهام تقرير التقييم الخامس في تفعيل المادة رقم 2 من الاتفاقية الاطارية (الأهداف).

واستمرت العروض من خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وهيئة الطاقة الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة أثناء الجزء الثاني من الدورة الرابعة لحوار الخبراء المنظم المنعقدة يوم 3 ديسمبر. ومن بين ما ركزت عليه المناقشات مايلي: المخاطر على صحة الإنسان، إنتاج الغذاء وخدمات النظم الايكولوجية الأخرى على مستوى 1.5 درجة أو 2 درجة مئوية من الاحتباس الحراري بالمقارنة بمستويات ما قبل التصنيع؛ خيارات السياسات التي تم تحديدها من أجل نزع الكربون من أنظمة طاقة تتطلبها مسارات تتماشى مع تقليل الاحتباس الحراري إلى أقل من 1.2 درجة أو2 درجة مئوية؛ والسياسات والتدابير التي تم تحديدها بأنها تقضي على الفجوة بين الانبعاثات والتكيف، وطرق اتباعها.

النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية: تمت دراسة هذا البند (FCCC/CP/2014/7) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وتقدم ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ باقتراح وافقت عليه الأطراف وهو يتعلق بعقد مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها ليليان بورتيلو (باراجواي) وكونيهيكو شيمادا (اليابان).

وبعد إجراء المشاورات غير الرسمية في الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ والتي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول والتي نتج عنها إجراء تعديلين على النص، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ بتبني النتائج وقامت بإرسال مسودة قرار إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

واقترح مندوب مالاوي، بالنيابة عن أقل البلدان نموا، ودعمه مندوب جاميكا، الإشارة للقرار بأنه "برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي". وصرح مندوب جاميكا أن الإجراءات المقترحة يجب أن تسترشد بالمساواة بين الجنسين وليس بالتوازن بين الجنسين فحسب. وقد رحب مندوب المكسيك بالقرار ثم أشار إلى أنه يرى أهمية كبيرة لهذا الموضوع.

النتيجة النهائية: تضمن قرار مؤتمر الأطراف (FCCC/SBI/2014/L.43/Rev.1) ما يلي:

- تعزيز تطبيق المقررات 36 / م أ-7 و 1/م أ -16 و 23/ م أ - 18 من خلال دعوة الأطراف إلى تعزيز التوازن بين الجنسين ودعم مراعاة الفوارق بين الجنسين في تطوير وتنفيذ سياسات المناخ ومراعاة الفوارق بين الجنسين في السياسات المناخية في كافة الأنشطة ذات الصلة بموجب الاتفاقية.
- هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد من قبل الأطراف لتحسين مشاركة المرأة في وفودهم وفي كافة الهيئات التي تنشأ بموجب الاتفاقية.
- وضع برنامج عمل لمدة سنتين (برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي) لتعزيز التوازن بين الجنسين ووضع سياسة تخلق مناخا يراعي الفوارق بين الجنسين يتم تطويرها من أجل التوجيه نحو المشاركة الفعالة في الهيئات التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية.
- تعزيز العمل الحالي حول التوازن بين الجنسين في المجالات المواضيعية ذات الأولوية.
- توضيح معنى عبارة "سياسة تخلق مناخا يراعي الفوارق بين الجنسين" من منظور التنفيذ وتحسين تطوير والتنفيذ الفعال لسياسات تخلق مناخا يراعي الفوارق بين الجنسين.

طالب مؤتمر الأطراف أيضا من الأمانة ما يلي: تضمين المعلومات المتعلقة بتنفيذ الأمانة للقرارات التي تتضمن منهج يتعلق بالجنسين في تقريرها السنوي القادم؛ وتنظيم ورش عمل داخل الدورات حول المناخ الذي يستجيب للنوع الاجتماعي مع التركيز على إجراءات التخفيف وتطوير ونقل التكنولوجيا، والتركيز على التكيف وبناء القدرات؛ وإعداد ورقة فنية حول الإرشادات التوجيهية أو أي أدوات أخرى تتعلق بدمج اعتبارات النوع الاجتماعي في الأنشطة المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تتم بموجب الاتفاقية لتتم دراستها في الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

الترتيبات الخاصة بالاجتماعات الحكومية: تمت مناقشة هذا البند (FCCC/SBI/2014/11 and 12) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. وقام يوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ باقتراح القيام بتسهيل عقد مشاورات غير رسمية.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر، قامت مجموعة اتصال يرأسها ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بدراسة الوثائق التي أعدتها الأمانة حول تكرار وتنظيم الجلسات المستقبلية لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل والهيئات الفرعية والقطاعات رفيعة المستوى (FCCC/SBI/2014/11) بما في ذلك تبعات الجلسات التي تعقد كل عامين، أو الجلسات السنوية في أماكن بالتبادل بين الدولة المضيفة ومقر الأمانة وحول تعديل زمن انتخابات رئيس مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل (FCCC/SBI/2014/12).

أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة في يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول ، قامت الهيئة بتبني نتائج.

النتيجة النهائية: تضمنت نتائج الهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC/SBI/2014/L.37)مايلي:

- المطالبة بقيام الأمانة بتوفير مزيد من المعلومات والتحليل بالنسبة للخيارات الخاصة بتواتر وتنظيم الجلسات والتوصية بدراسة هذه المعلومات في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.
- التأكيد على الحاجة إلى التركيز على أهمية دور التنفيذ في العمل بعد 2015 والتركيز على تبعات استضافة جلسات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل مع ملاحظة أنها من المهام الكبرى ومع الإشارة أيضا إلى الآراء التي تشير إلى أن الجلسات التي عقدت في مقر الأمانة يمكن أن تزيد من الفرصة لكافة الأطراف في أن يصبحوا رؤساء لجلسات مؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل.
- اقتراح المزيد من الدراسة لتنظيم أجزاء رفيعة المستوى في المستقبل في جلسات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل وإلى الطرق البديلة في المشاركة الوزارية أثناء الجزء رفيع المستوى.
- مطالبة الأمانة بتوفير المزيد من المعلومات حول السيناريوهات بما في ذلك توضيح تبعات الموازنة الخاصة بالجلسات التي تعقد مرة كل عامين لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل علاوة على اجتماعات هيئاتهما الفرعية والجلسات التبادلية بين الدولة المضيفة ومقر الأمانة وتبعات اتفاقية مقر الأمانة.
- المطالبة بتقديم المزيد من المعلومات حول الخيارات المتعلقة بتعديل وقت انتخابات الرئيس وتحليلها، علاوة على تبادل الرئاسة عند تبادل الجلسات بين الدولة المضيفة ومقر الأمانة وتمت الموافقة على مناقشة هذه المعلومات في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

الشؤون الإدارية والمالية والمؤسسية: تمت مناقشة هذا البند (FCCC/SBI/2014/10, 16 and Add. 1-2, and INF.23) لأول مرة في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وتقدم ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ باقتراح وافقت عليه الأطراف مفاده أن يقوم رئيس الهيئة ياوفولي

بعمل مسودة لقرارات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بالتشاور مع الأطراف المعنية حول المادتين الفرعيتين وهما البيانات المالية المدققة وأداء الموازنة. وخلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ والتي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول قامت الهيئة بتبني مجموعتين من النتائج التي تتعامل مع المادتين الفرعيتين وقدمت مشروعات قرارات إلى مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل على التوالي لدراستها.

النتيجة النهائية: في قراريها (FCCC/SBI/2014/L.27 و L.28) قام مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل، فيما يتعلق بالبيانات المالية المدققة الخاصة بالعامين 2012-2013، بالاحاطة علماً بالبيانات وحث الأمين التنفيذي على تطبيق توصيات المدققين. أما بالنسبة لتقرير أداء الموازنة للعامين 2013-2015، فقد أكد مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل على أمور من بينها:

- التعبير عن الامتنان للأطراف التي أسهمت في الموازنة الأساسية في الأوقات المحددة ودعوة الأطراف التي لم تقم بتقديم مساهمات حتى الآن بالقيام بذلك دون تأخير، مع تعبير مؤتمر الأطراف العامل عن تقديره لمشاركات سجل المعاملات الدولي ودعوة الأطراف التي لم تقم بتقديم مشاركات لسجل المعاملات الدولي بالقيام بذلك بدون تأخير.
- التعبير عن الشكر للإسهامات التي تم تلقيها من الأطراف لصالح الصندوق الاستئماني للمشاركة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولصالح الصندوق الاستئماني للأنشطة التكميلية وحث الأطراف على تقديم المزيد من المساهمات في الصندوق الاستئماني للمشاركة.
- التأكيد على الشكر لدولة ألمانيا على إسهاماتها السنوية التطوعية لصالح الموازنة الأساسية وإسهاماتها الخاصة كحكومة الدولة المضيفة للأمانة.

وفيما يتعلق بموازنة البرنامج الخاصة بالعامين 2016-2017 كان من بين طلبات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل ما يلي:

- مطالبة الأمين التنفيذي بتقديم موازنة برامج مقترحة للعامين 2016-2017، لدراستها في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية بما في ذلك خطة طوارىء لتمويل خدمات المؤتمر إذا كان ذلك ضروريا في ضوء القرارات التي يتم اتخاذها في الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- المطالبة بأن تقوم الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ بالتوصية بموازنة برنامج لتبنيها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف والدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل.
- تفويض الأمين التنفيذي بإبلاغ الأطراف بمشاركاتهم الاسترشادية للعام 2016 على أساس الموازنة المقترحة.

تقارير حول الأنشطة الأخرى: في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول أحيطت الهيئة الفرعية للتنفيذ علماً بتقرير حول اجتماع الخبراء حول مركز للمعلومات المتعلقة بنتائج الأنشطة المشار إليها في القرار 1/ م أ-16 الفقرة 70 والمدفوعات التي تقوم على أساس النتائج (FCCC/SBI/2014/INF.13) والتقرير الموجز حول الحوار الثاني حول المادة رقم 6 من الاتفاقية (FCCC/SBI/2014/15).

أمور أخرى: عضوية مرفق البيئة العالمية: تمت دراسة هذا البند للمرة الأولى في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وقدم رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ اقتراحا وافقت عليه الأطراف مؤداه أنه سيقوم بالتشاور الثنائي مع الأطراف المعنية وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، قام ياوفولي رئيس الهيئة بالإشارة إلى أن الأطراف لم تكن قادرة على التوصل إلى اتفاق وأنه سوف يتم وضع البنود الفرعية على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

الجلسة العامة الختامية: خلال الجزء الأول من الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للتنفيذ المنعقدة يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر قامت الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كريستينا فيجوريس بإطلاع الهيئة الفرعية للتنفيذ على التبعات الإدارية والمالية للقرارات التي اتخذت في الدورة الحادية والأربعين للهيئة.

وحيث أن الهيئة الفرعية للتنفيذ قد قامت بتبني كافة الاستنتاجات والبنود الكبرى، فقد قام ياوفولي رئيس الهيئة بإنهاء الجزء الأول من الجلسة العامة الختامية للهيئة الساعة 10:26 مساءً.

وفي يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر قام ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بافتتاح الجزء الثاني من الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ ليتولى إغلاق الجلسة وعرض تقريرها. وقد قامت الهيئة بتبني تقرير الجلسة (FCCC/SBI/2014/L.25).

وقد عبر مندوب بوليفيا، بالنيابة عن مجموعة ال 77/الصين عن قلقه إزاء عدم توافر استنتاجات موضوعية تم تبنيها أثناء الجلسة وحث على العمل من أجل تبني استنتاجات موضوعية في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ. ودعا الدول المتقدمة إلى مناقشة الآثار السلبية المتعلقة بتدابير التخفيف التي تقوم بها الدول المتقدمة على الدول النامية.

وقد قام ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بإنهاء الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ الساعة 5:55 مساءً.

وللإطلاع على ملخص للبيانات التي تم إلقاؤها في أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ ابحث في الرابط: http://www.iisd.ca/vol12/enb12613e.html

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية: في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول قام رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية السيد إيمانيويل دوميساني دلاميني (سويسرا) بافتتاح الجلسة. وللحصول على ملخص بالبيانات الافتتاحية يرجى الرجوع إلى http://www.iisd.ca/vol12/enb12609e.html

أمور تنظيمية: قامت الأطراف بإقرار جدول الأعمال ووافقت على تنظيم أعمال الجلسة (FCCC/SBSTA/2014/3)

انتخاب المسؤولين بخلاف الرئيس: يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول ، قام رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية السيد دلاميني بالإشارة إلى أن المشاورات المتعلقة بترشيحات نائب رئيس ومقرر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية سوف تعقد بواسطة رئاسة مؤتمر الأطراف/مؤتمر الأطراف العامل. وأثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر وافقت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية على دعوة مؤتمر الأعضاء لانتخاب نائب رئيس ومقرر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

برنامج عمل نيروبي: تمت مناقشة هذا البند (FCCC/SBSTA/2014/4, INF.15 and MISC.8) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مبادرة معارف التكيف مؤكدا أنها تقوم بوضع وتعزيز أولويات الاستجابة لاحتياجات المعرفة الخاصة بالاقاليم الفرعية والمتعلقة ببعض المواضيع وأنها متسقة مع مهمة برنامج عمل نيروبي ويبني على البنية التحتية والموارد الخاصة بالشبكة العالمية للتكيف التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وطرح دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية اقتراحا وافقت عليه الأطراف وهو يتعلق بعقد مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها بيث لافندر (كندا) وخوان هوفمايستر (بوليفيا).

وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنعقدة يوم السبت الموافق 6 ديسمبر قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باعتماد النتائج.

النتائج النهائية: أكدت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في النتائج (FCCC/SBSTA/2014/ L.23) على دور برنامج عمل نيروبي في التعامل مع احتياجات المعرفة والتي تنشأ من تنفيذ إطار كانكون للتكيف وترحب بمبادرة معارف التكيف والخطة التجريبية دون الإقليمية لدول الأنديز والتي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واستجابة للتوصيات الخاصة بلجنة التكيف خلصت إلى أنه يتعين على الأمانة ما يلي:

- دعم اجتماع الخبراء الخاص بلجنة التكيف حول دعم سبل العيش والتنوع الاقتصادي لبناء مرونة في سياق التخطيط ووضع الأولويات وتنفيذ إجراءات التكيف أثناء الربع الثالث من عام 2015 .
- نشر منتجات المعرفة ذات الصلة الحالية والمستقبلية والتي تنتجها لجنة التكيف من أجل توفير المعلومات اللازمة لعملية التخطيط للتكيف وإجراءات التكيف على كافة المستويات.
- إتاحة مجموعة من الممارسات الجيدة والأدوات للجمهور إلى جانب مبادرات تجميع البيانات المتاحة من أجل استخدام المعلومات والممارسات المحلية والتقليدية في التكيف لدراستها في الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مع البناء على منصات مشاركة المعلومات الحالية.
- مشاركة المنظمات المشاركة في برنامج عمل نيروبي بما في ذلك المراكز والشبكات الإقليمية في تعزيز مجتمعات الممارسة والشبكات على مختلف المستويات بالإضافة إلى مشاركة الممارسات والأدوات الجيدة في الاجتماعات والمناسبات الرئيسية.
- التفكير، فيما يتعلق بمنتجات المعارف ذات الصلة ببرنامج عمل نيروبي، في أهمية دمج المناهج والأدوات التي تهتم بالفوارق بين الجنسين والمعرفة والممارسات المحلية والتقليدية في البرامج الوطنية للتكيف.

وتقرر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية دراسة وتفسير المبادرات ذات الصلة بموجب برنامج عمل نيروبي الذي يدعم عملية صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للتكيف .

تقرير لجنة التكيف: تمت دراسة هذه المادة (FCCC/SB/2014/2) لأول مرة في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وتقدم رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية دلاميني باقتراح وافقت عليه الأطراف ويتمثل في عقد مشاورات مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يقوم بتيسيرها ماكوتو كوتو (اليابان) وجيمينا نيتو كاراسكو (كولومبيا).

وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول وقامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني النتائج.

النتيجة النهائية: تم تلخيص مناقشات واستنتاجات الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (FCCC/SB/2014/L.7) تحت جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول تقرير لجنة التكيف (أنظر صفحة 14).

تطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذ التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ: تمت دراسة هذا البند (FCCC/SB/2014/3) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وتقدم رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية دلاميني باقتراح وافقت عليه الأطراف ويتمثل في عقد مشاورات مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يقوم بتيسيرها كارلوس فولا (بيليز) والفريد مور (النمسا).
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول وقامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني النتائج.

النتيجة النهائية: تم تلخيص مناقشات ونتائج الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (FCCC/SB/2014/L.5) تحت جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول التقرير السنوى المشترك للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (أنظر صفحة 16).

الإرشادات المنهجية للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية: تمت مناقشة هذا البند (FCCC/SBSTA/2014/INF.13 and MISC.6 and 7) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. وتقدم السيد دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه كافة الأطراف يتعلق بتكوين جماعة اتصال يشارك في رئاستها ستيفن كورنيلياس (انجلترا) وروبرت بامفو (غانا).
وفي يوم الثلاثاء 2 ديسمبر/ كانون الأول نظرت مجموعة الاتصال في الحاجة إلى المزيد من الإرشاد حول الضمانات. وقد أكد الكثيرون بما فيهم المجموعة الأفريقية وائتلاف بلدان الغابات المطيرة والهند وفيجي واندونيسيا والبرازيل والصين أنه من السابق لأوانه طلب إرشادات إضافية حول الضمانات. واقترح مندوبو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والنرويج قيام الرئيسين المتشاركين بالعمل على بعض النصوص الخاصة بالقرارات لتقوم المجموعة بدراستها.
وفيما يتعلق بالتوجيه المنهجي الخاص بالأساليب التي لا تعتمد على السوق، قام مندوب بوليفيا بتقديم اقتراح منقح حول منهج تخفيف وتكيف مشترك للإدارة المستدامة للأحراج (FCCC/SBSTA/2014/CRP.1).
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول صرح دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بالإشارة إلى انه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة وأنه سوف يتم وضع البند على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبط بآثار التغيرات المناخية: بدأت دراسة هذا البند (FCCC/SB/2014/4) لأول مرة في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه الأطراف ويتمثل في عقد مشاورات مشتركة بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يقوم بتيسيرها بيث لافيندر (كندا) وألف ويلز (جنوب أفريقيا).
وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول. قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني استنتاجات الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المشتركة (FCCC/SB/2014/L.8) في انتظار إجراء مشاورات غير رسمية مستمرة يقوم بتيسيرها كل من رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ السيد يوفولي و رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية السيد دلاميني تحت سلطة بولجار فيدال رئيس مؤتمر الأطراف/مؤتمر الأطراف العامل حول تشكيل اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار.
وتم تلخيص مناقشات و استنتاجات الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في فقرة الهيئة الفرعية للتنفيذ الخاصة بآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار (أنظر صفحة 14).
الأمور المتعلقة بالعلم والمراجعة: تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. تمت دراسة هذا البند لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر. وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه الأطراف ويتمثل في عقد مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة.
وقدمت رينيت كريست أمين الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ تحديثاً لتقرير التقييم الخامس وأشارت إلى بعض نتائجه.
وفي أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني استنتاجات وقدمت مسودة قرار لدراسته من قبل الدورة العشرية لمؤتمر الأطراف.
النتيجة النهائية: فيما يلي بعض استنتاجات (FCCC/SBSTA/2014/ L.27) الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية:

- الاعتراف بأهمية الاستمرار في دراسة تقرير التقييم الخامس بعمق من قبل أطراف الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الخاص بها بحيث يتم تزويد كافة بنود جدول الأعمال بالمعلومات من خلال تقرير التقييم الخامس، ويتم إعداد طلبات الأمانة تحت إشراف رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لدعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، استجابة لأي طلب من الأطراف، بتقديم المعلومات اللازمة لدراسة أي بنود ذات صلة على جدول الأعمال.
- الإشارة إلى قيام تقرير التقييم الخامس بتحديد بعض الثغرات المعلوماتية بما في ذلك في الدول النامية وخاصة في أفريقيا، وحول بعض القضايا الناشئة، مثل العلاقة بين التغيرات المناخية والتصحر.
- دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمنظمات البحثية الدولية والإقليمية ذات الصلة بتقديم المعلومات للأطراف حول الجهود المبذولة للتعامل مع الثغرات المعلوماتية التي تم تحديدها في تقرير التقييم الخامس، على سبيل المثال، في اجتماع الحوار البحثي في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

وقد تضمن قرار (FCCC/SBSTA/2014/L.27/Add.1) مؤتمر الأطراف ما يلي:

- الترحيب بتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.
- الاعتراف بأن تقرير التقييم الخامس يمثل أكثر التقييمات قوة وشمولية حول التغيرات المناخية حتى الآن لأنه يوفر معلومات علمية وفنية متكاملة من منظور اجتماعي واقتصادي للمسائل ذات الصلة.
- الاعتراف بأن تقرير التقييم الخامس يوفر الأساس العلمي للفريق العامل المخصص المعنى بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.
- حث الأطراف على استغلال المعلومات المتوافرة في تقرير التقييم الخامس في مناقشاتها حول بنود جدول الأعمال ذات الصلة.
- دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتوفير المعلومات للأطراف حول الجوانب العلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية للتغيرات المناخية مع أخذ عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الحسبان عند تحديد منتجاتها ودورات التقييم الخاصة بها.
- تشجيع الأطراف على الاستمرار في دعم أعمال الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ.

البحث والرصد المنتظم: تمت دراسة هذه المادة لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/ كانون الأول. وقامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتقديم تقرير عام حول نتائج الاجتماع الثاني للمجلس الحكومي الدولي للخدمات المناخية حول الإطار العالمي لخدمات المناخ.
وقدم النظام العالمي لرصد المناخ ولجنة الاقمار الصناعية المعنية برصد الأرض تقارير متابعة لأنشطتها.
وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه كافة الأطراف يتعلق بعقد مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها كريس مزيكي (جنوب أفريقيا) وستيفان روزنار (ألمانيا).

وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ والتي عقدت يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر، قامت الهيئة الفرعية للتنفيذ باعتماد الاستنتاجات.

النتيجة النهائية: تضمنت استنتاجات (FCCC/SBSTA/2014/L.19) الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مايلي:

- الترحيب بالتقرير التجميعي لتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإشارة إلى الأهمية المستمرة للبحث والرصد المنتظم بالنسبة لعمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وتقرير أمانة النظام العالمي لرصد المناخ بما في ذلك نتائج وتوصيات مراجعة برنامج النظام العالمي لرصد المناخ التي قام بإعدادها رعاة البرنامج.
- الإحاطة علما بالتقدم الذي تم احرازه من قبل النظام العالمي لرصد المناخ على طريق إعداد تقرير حالة لتقديمه في الدورة الثالثة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وحول خطة التنفيذ الجديدة التي سيتم عرضها على الدورة الخامسة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.
- تشجيع الأطراف على المشاركة بنشاط في مراجعة تقرير الحالة ودعم تطوير خطة التنفيذ الجديدة بما في ذلك النواحي المتعلقة برصد المحيطات والتحمض
- الترحيب بالخطط الخاصة بأمانة النظام العالمي لرصد المناخ الخاصة بتنظيم حلقة عمل، بالتعاون مع الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ والأمانة، لتحديد الطرق اللازمة لتعزيز الرصد المنظم والقدرات ذات الصلة وخاصة في الدول النامية لدعم الجاهزية والتكيف في ظل مناخ متغير، والمقترح عقدها في فبراير/شباط 2015 في بون، ألمانيا.
- التعبير عن التقدير للجنة الاقمار الصناعية المعنية برصد الأرض وفريق التنسيق المعني بالاقمار الصناعية المعنية بالأرصاد الجوي على تقريرهما المحدث حول التقدم الذي تم احرازه من قبل وكالات الفضاء من خلال تقديم استجابة منسقة للاحتياجات ذات الصلة الخاصة بالاتفاقية والترحيب بالجهود الرامية لتطوير هيكل لمراقبة المناخ من الفضاء.
- الإشارة إلى المعلومات التي قدمتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية حول التطورات المتعلقة بتنفيذ الإطار العالمي لخدمات المناخ وتشجيع الأطراف على استغلال الفرص التي يوفرها الإطار العالمي لخدمات المناخ للمساعدة على التعامل مع التقلبات والتغيرات المناخية على المستوى الوطني بما في ذلك تعزيز رصد ومراقبة المناخ ودعم صياغة وتنفيذ عمليات تخطيط وطنية للتكيف.

مراجعة 2013-2015: تم دراسة هذا البند (FCCC/SB/2014/1 and INF.3) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول حيث تقدم السيد دلاميني باقتراح وافقت عليه الأطراف ويتعلق بتشكيل فريق اتصال مشترك بين الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يرأسه كل من جيرترود فولانسكي (النمسا) وليون تشارلز (جرينادا).

وفي أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول قدم السيد أندرياس فيشلين (سويسرا) الميسر المشارك في حوار الخبراء المنظم تقريرا عن الاجتماع الرابع والخامس لحوار الخبراء المنظم وأكد على أن الاجتماعات قد أوضحت أن حد الاحتباس الحراري تحت 2 مئوية يتطلب منهجا علميا طويل المدى.

النتيجة النهائية: تم تلخيص نتائج الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (FCCC/SB/2014/L.9) تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ المتعلق بمراجعة 2013-2015 (أنظر صفحة 17).

الاجتماع الرابع لحوار الخبراء المنظم: تم تلخيص هذا البند تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ حول مراجعة 2013-2015 (أنظر صفحة 18).

آثار تطبيق تدابير الاستجابة: منتدى وبرنامج عمل والأمور المتعلقة بالمادة 2-3 من بروتوكول كيوتو: تمت دراسة هاتين المادتين (FCCC/SB/2014/INF.4 and FCCC/TP/2014/12) لأول مرة في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر.

وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه الأطراف بإنشاء فريق اتصال مشترك للهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية للتعامل مع المنتدى وبرنامج العمل والأمور المتعلقة بالمادة 2-3 من بروتوكول كيوتو (الآثار الضارة) على أن يشارك في رئاستها كل من ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ ودلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. وقد تم تلخيص المناقشات التي جرت حول هذا البند تحت المادة الخاصة بتأثير تطبيق تدابير الاستجابة في جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ (أنظر صفحة 17).

وفي خلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر، قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني استنتاجات تمت مراجعتها في الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للتنفيذ. ووافقت الأطراف على استمرار المشاورات حول القضايا المعلقة بما في ذلك الآليات المؤسسية، خلال الأسبوع الثاني من المؤتمر، الذي شارك في رئاسته دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والسيد ياوفولي رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ تحت سلطة بولجار فيدال رئيس مؤتمر الأطراف/مؤتمر الأطراف العامل. ولم يتم التوصل إلى اتفاق يتعلق بالآليات المؤسسية وسيستمر نظر المسألة خلال الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية.

النتيجة النهائية: تم تلخيص الاستنتاجات (FCCC/SB/2014/L.6/Rev.1) تحت بند جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ الخاص بالمنتدى وبرنامج العمل (أنظر صفحة 17).

قضايا منهجية بموجب الاتفاقية: برنامج العمل حول مراجعة الإرشادات الخاصة باستعراض التقرير السنوي والاتصالات الوطنية بما في ذلك مراجعة الجرد الوطني الخاصة بالدول النامية: تمت دراسة هذا الموضوع (FCCC/SBSTA/2014/INF.14, 19, 22 and 23) لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول من قبل رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية السيد دلاميني ووافقت الأعضاء على إجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها ريتا ريباتي (فنلندا) وساموبل اديوي اديجون (نيجريا).

وخلال الجلسة الختامية العامة التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني النتائج. واستمر العمل في المشاورات غير الرسمية أثناء الأسبوع الثاني من الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف حول هذا البند تحت إشراف رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف السيد بولجار فيدال وقام بتيسيرها دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. واستمرت المشاورات غير الرسمية في دراسة مسودة القرارات الملحقة باستنتاجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والتي لم يتمكن الأعضاء من التوصل لاتفاق بشأنها قبل ختام الدورة الواحدة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

وخلال الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأطراف التي عقدت يوم الجمعة الموافق 12 ديسمبر/كانون الأول، قامت الأطراف بتبني ثلاثة قرارات حول: المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستعراض الفني للمعلومات الواردة بموجب الاتفاقية والمتعلقة بأعمال جرد غازات الدفيئة والتقارير التي تعد مرة كل سنتين والاتصالات الوطنية من قبل الأطراف المذكورين في الملحق 1. والبرنامج التدريبي الخاص بخبراء المراجعة المعنيين بالمراجعة الفنية لأعمال جرد غازات الدفيئة من قبل الأطراف المدرجين في المرفق الأول.

النتيجة النهائية: تضمنت استنتاجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (FCCC/SBSTA/2014/ L.28) ما يلي:

- الإشارة إلى أن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بتطوير أعمالها الخاصة بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بمراجعة جرد المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لكنها لم تتمكن من استكمال الموضوع ووافقت على إرسال مسودة القرار المتضمنة في المرفق الأول إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف لدراسته.
- تؤكد على أهمية تنفيذ برنامج التدريب الخاص بخبراء المراجعة المعنيين بالمراجعة الفنية للتقارير التي تعد مرة كل سنتين والبلاغات الوطنية وجرد غازات الدفيئة، للأطراف المدرجة في المرفق الأول، وطالبت الأمانة بتوفير دورات تدريبية على الإنترنت لبرنامج التدريب الخاص بخبراء المراجعة المشاركين في مراجعات عام 2015 وما يليها.
- الإشارة إلى أن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بتطوير أعمالها حول برنامج تدريب خبراء المراجعة ولكن لم تستطع استكماله ووافقت على ان تُحيل إلى الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف مسودة القرار المتضمنة في المرفق الثاني للنظر فيها.
- الموافقة على تقييم نتائج برنامج التدريب في الدورة الرابعة الأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وتقديم توصيات إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف حول تطوير وتعزيز برنامج التدريب الخاص بخبراء المراجعة للقيام بالمراجعة الفنية لعمليات جرد غازات الدفيئة.

وفي ضوء قراره المتعلق بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالاستعراض الفني للمعلومات الواردة بموجب الاتفاقية والمتعلقة بجرد غازات الدفيئة والتقارير التي تعد كل سنتين والاتصالات الوطنية التي تتم من قبل الأطراف المدرجين

في المرفق الأول (FCCC/CP/2014/L.7/Add.1) فقد قرر مؤتمر الأطراف ما يلي:

- مراجعة المبادئ التوجيهية والتي تم تبنيها من خلال المقرر 23/ م أ-19 ، مع إدخال التعديلات الضرورية لتتضمن المبادئ التوجيهية الخاصة بالجزء الثالث: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتعلقة بالمراجعة الفنية لعمليات جرد غازات الدفيئة للدول المدرجة في المرفق الأول.
- يتم استخدام المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق في مراجعة التقارير التي تعد كل سنتين والبلاغات الوطنية وعمليات جرد غازات الدفيئة بشكل فوري.
- مطالبة الأمانة بتنسيق الاستعراض الفني لعمليات جرد غازات الدفيئة الخاصة بالأطراف الواردة في المرفق الأول وفقا لأحكام المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق.
- مطالبة الأمانة أيضا بتنفيذ مجموعة قياسية من المقارنات للبيانات واختيار مجموعة من الخبراء المتمرسين من بين كبار خبراء المراجعة في مجال جرد غازات الدفيئة للقيام بتقييم مقارنات البيانات مرة كل خمسة سنوات.
- تقوم مجموعة خبراء المراجعة المتمرسين، باستخدام التقييم المذكور، وبهدف النظر في الاجتماع القادم لكبار خبراء المراجعة الخاص بجرد غازات الدفيئة واستعراض المزيد من عمليات المقارنة القياسية بين البيانات، بالإضافة إلى الخبرات السابقة المتعلقة بمقارنة البيانات التي جرت في دورات المراجعة السابقة، ودراسة ما إذا كانت مقارنات البيانات القياسية المطبقة لا تزال مفيدة أم لا.
- مطالبة الأمانة، فيما يتعلق بتبني "الجزء الثالث"، بتعديل أدوات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة، وفقا للحاجة، ودعم تنفيذ عملية المراجعة ، مع التأكيد على أن تعديل هذه الأدوات سوف يتطلب وقتا وجهدا وأن تطبيق التعديلات يجب أن يتم في دورة مراجعة 2015-2016.
- مطالبة الأمانة أيضا بتجميع ووضع جداول بالمعلومات والاتجاهات الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة من المصادر والنقل من خلال البالوعات من خلال تقارير جرد انبعاثات غازات الدفيئة ونشر المعلومات على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي وثيقة مستقلة.
- نشر ملخص للوثيقة لدراستها من قبل مؤتمر الأطراف والهيئات الفرعية ويتضمن هذا الملخص اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة وفقا للمصادر والنقل من خلال البالوعات وتقييم التزام معلومات الجرد التي يتم الإبلاغ بها بالمبادىء التوجيهية الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الأول، الجزء 1" والأحكام الخاصة بقرارات مؤتمر الأطراف ذات الصلة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بأي تأخير في تقديم المعلومات السنوية.
- التأكيد على أنه لم يتم الالتزام بالوقت النهائي لتوفير مُقرِر لصيغة تقارير موحدة ومحدثة للأطراف المدرجة في المرفق الأول بما يمكنها من تقديم جرد غازات الدفيئة الخاص به والتأكيد على أن الأطراف المدرجين في المرفق الأول يمكنهم في عام 2015 تقديم جداول صيغة التقارير الموحدة بعد 15 أبريل/نيسان لكن يجب ألا تتأخر عن المدة المشار إليها لتوفير مُقرِر لصيغة التقارير الموحدة.
- مطالبة الدورة الثامنة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بدراسة الخبرات في عملية إجراء مراجعة مكتبية، مع أخذ أي استنتاجات ذات صلة تتعلق باجتماعات كبار خبراء المراجعة في الاعتبار بالنسبة لعمليات جرد غازات الدفيئة حتى عام 2017.

وكان من بين ما ذكر في قرار مؤتمر الأطراف المتعلق ببرنامج التدريب الخاص بخبراء المراجعة ذوي الصلة بالاستعراض الفني للتقارير التي تعد كل سنتين والبلاغات الوطنية للأطراف المدرجة في المرفق الأول (FCCC/CP/2014/L.7/Add.2) ما يلي:

- مطالبة الأمانة بتطوير وتنفيذ برنامج تدريبي كما هو مشار إليه في المرفق.
- **تشجيع الأطراف المدرجين في المرفق الأول والتي تجد انها تستطيع القيام بذلك على تقديم الدعم المالي لتنفيذ برنامج التدريب:** تمت دراسة هذا البند للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول.
- مطالبة الأمانة بتضمين معلومات حول برنامج التدريب وخاصة المتعلقة بإجراءات اختبار واختيار المتدربين وذلك في تقريرها السنوي المقدم إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول تشكيل فرق خبراء المراجعة.

وكان من بين ما ذكر في قرار مؤتمر الأطراف المتعلق ببرنامج التدريب الخاص بخبراء المراجعة ذوي الصلة بالمراجعة الفنية لجرد غازات الدفيئة بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول (FCCC/CP/2014/L.7/Add.3) ما يلي:

- مطالبة الأمانة بتنفيذ برنامج تدريب لخبراء المراجعة كما هو مشار إليه في المرفق.
- تشجيع الأطراف المدرجين في المرفق الأول، والمؤهلين للقيام بذلك، على تقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذ برنامج التدريب.

مطالبة الأمانة بتضمين، في تقريرها السنوي المقدم إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول تشكيل فرق خبراء المراجعة والمعلومات المتعلقة ببرنامج التدريب وخاصة المتعلقة بإجراءات اختبار واختيار المتدربين والمدربين.

مناهج إعداد تقارير المعلومات الفنية من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الأول: وطرح السيد دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية اقتراحا وافقت عليه الأطراف وهو يتعلق بتشكيل فريق اتصال يشارك في رئاسته سيني نافو (مالي) روجر دانجان (نيوزيلاندا).

وفي يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر/كانون الأول، ناقش فريق الاتصال الحاجة إلى توضيح "الشخص الذي يقوم بالعمل المتعلق بمناهج إعداد التقارير والإطار الزمني المحدد لذلك". ومن الأمور التي تناولها الفريق ما يلي: الحاجة إلى إمكانية المقارنة، والعلاقة بالشفافية والصعوبات التي تواجه ترجمة لغة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للقطاع المالي وتعريف مدى ونطاق تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ. وأكد وفدا الصين والبرازيل على أهمية انجاز مهمة الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف المتعلقة بتطوير مناهج لإعداد التقارير حول المعلومات المالية بهدف التوصية بقرار للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

وفي أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول، قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتبني النتائج.

النتيجة النهائية: قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في نتائجها (FCCC/SBSTA/2014/ L.26) بالتوصية بمسودة قرار لدراسته من قبل الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. وقد تضمن القرار مايلي:

- تمديد مهلة تفويض الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لمدة عام بهدف التوصية بقرار حول هذه المسألة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- دعوة الأطراف والمنظمات المراقبة إلى تقديم آرائها المتعلقة بهذه المسألة إلى الأمانة قبل يوم 25 مارس/آذار 2015.
- مطالبة الأمانة بإعداد ورقة فنية وتقديمها إلى الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لتلخيص المناهج الدولية القائمة اعتماداً على معلومات من الإسهامات التي تقدمت بها الأطراف.
- مطالبة الأمانة بتنظيم حلقات عمل داخل الدورات بالتعاون مع الدورة الثانية والأربعين للهيئات الفرعية وتنظيم حلقة العمل بمشاركة الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ واللجنة الدائمة المعنية بالتمويل.
- مطالبة اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، كجزء من عملها المتعلق بالقياس والإبلاغ والتحقق الخاص بالدعم بأكثر من مجرد القيام بالتقييم الذي يجري كل عامين واستعراض تدفقات تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، مع الأخذ في الحسبان نتائج حلقات العمل الفنية التي تعقد أثناء الدورة لتضمين توصياتها في التقرير السنوي المقدم إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- مطالبة اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل بتقديم تحديث حول عملها إلى الدورة الثالثة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

المقاييس المشتركة لحساب مكافئ ثاني أكسيد الكربون من غازات الدفيئة: تمت دراسة هذا البند للمرة الأولى في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. تقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه الأطراف بإجراء مفاوضات غير رسمية يقوم بتيسيرها تاكيشي أنوكي (اليابان)، وفي أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قال دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وأنه سيتم وضعه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

الانبعاثات من وقود السفن: تمت دراسة هذا البند (FCCC/SBSTA/2014/MISC.9) يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. أعدت منظمة الطيران الدولي المدني تقريرا حول التقدم الذي تم إحرازه في الاستراتيجية الشاملة للتعامل مع انبعاث ثاني أكسيد الكربون من الطيران المدني الدولي مؤكده على اتفاق الحكومات على القيام بصورة جماعية بتحسين كفاءة الوقود بنسبة 2% سنويا وتحقيق التوازن في صافي انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في القطاع بدءاً من 2020 فصاعدا.

أشارت المنظمة البحرية الدولية إلى أنها تتعامل بفاعلية مع انبعاثات السفن مشيرة إلى إقرار دراسة غازات الدفيئة التي قامت بها المنظمة البحرية الدولية والتي تشير إلى حدوث تحسن مطرد في كفاءة الشحن.

علق مندوبا سنغافورة واليابان على التقدم الذي تم احرازه من قبل منظمة الطيران الدولي المدني والمنظمة البحرية الدولية. وصرح مندوب الأرجنتين، بالنيابة عن مجموعة من الدول النامية، ومندوب الصين بأن التدابير التي تم اتخاذها بشأن التغيرات المناخية في المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني لابد من أن تحترم مبادىء وأحكام الاتفاقية وخاصة المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة.

وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه كافة الأطراف يتعلق بقيامه بإجراء مشاورات غير رسمية حول الموضوع.

وفي خلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول، قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باعتماد الاستنتاجات.

النتيجة النهائية: أشارت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في النتائج (FCCC/SBSTA/2014/ L.21) إلى المعلومات التي تلقتها والتقدم الذي أشارت إليه المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران الدولي المدني حول عملهم الجاري، مشيرة إلى الآراء التي عبرت عنها الأطراف ودعت المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران الدولي المدني الاستمرار في إعداد تقارير، في الدورات القادمة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول الأعمال ذات الصلة بهذه المسألة.

القضايا التنظيمية بموجب بروتوكول كيوتو: تبعات تنفيذ القرارات 2/م أ إ-7 و 4/م أ إ-7 و 1/م أ إ-8 : تمت دراسة هذه المسألة (FCCC/TP/2014/6) للمرة الأولى في يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه كافة الأطراف يتعلق بتكوين فريق اتصال يشارك في رئاسته أنك هيرولد (ألمانيا) ومايسيلا كيكانا (جنوب أفريقيا).

وخلال عقد اجتماع فريق الاتصال يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/كانون الأول أشار مندوب أوكرانيا بأنه يفضل قراراً يتكون من خمسة مرفقات. وأوضح الرئيس المتشارك ان الشكل الحالي للقرارين تم الاتفاق عليه في الدورة الأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. وطالب مندوب الاتحاد الأوروبي بتحديد الفترة الزمنية المتاحة لتقديم تقارير وحدات الكميات المخصصة يمكن تأجيلها في حالة عدم توفر برنامج مُقرر لصيغة التقارير الموحدة 3 في الوقت المناسب أو كانت لاتعمل بصورة مناسبة.

أما بالنسبة للنتائج، عبر مندوب الاتحاد الروسي عن أسفه لوجود جدار بين القضايا المنهجية التي تندرج تحت بنود جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية رقم 11(أ) و(ب) حول مواد 5 و7 و8 (القضايا المنهجية التي تندرج تحت بروتوكول كيوتو) وتوضيح الجزء ج (المادة 3-7) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو.

ناقشت الأطراف ما إذا كانت "ستوصي" أو "توافق" على أنه إذا قام طرف من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بتطبيق الأحكام على فريق خبراء المراجعة، فإن فريق خبراء المراجعة سيقوم بمراجعة هذه المعلومات. وقد عاتب السيد دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية الأطراف لتقوم بالموافقة على النتائج قائلا أنه لايمكن مد المفاوضات بالنسبة لهذه المسألة. وبعد المراجعات، اتفقت الأطراف على تقديم مسودة نتائج للاجتماع العام للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لدراستها.

وفي أثناء الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنعقدة يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول، قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باعتماد النتائج، ووافقت الأطراف على الاستمرار في المشاورات وخاصة حول كيفية التعامل مع المسائل المتعلقة بالاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول، خلال الأسبوع الثاني للمؤتمر وشارك في رئاستها دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، تحت رعاية بولجار فيدال رئيس مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل. ولم يتم التوصل إلى اتفاق وسوف تستمر دراسة المسألة في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

النتيجة النهائية: قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في نتائجها (FCCC/SBSTA/2014/ L.29) بالتوصية بما يلي:

- مطالبة الأمانة بأن تجمع في وثيقة سهلة الاستخدام كافة متطلبات التقارير والمراجعات والحسابات والتي تتعلق بفترة الالتزام الثانية في بروتوكول كيوتو وفقا لما أقره مؤتمر الأطراف العامل على ان يتم إعداد هذه الوثيقة في موعد أقصاه مايو 2015.
- الموافقة على أن تتم، في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، دراسة متطلبات المحاسبة والتقارير والمراجعة الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية بدون قيود على كميات الإنبعاثات أو التزام بخفضها خلال الفترة الثانية للالتزام، إلى جانب البرنامج التدريبي المحدث لأعضاء فرق خبراء المراجعة المشاركين في المراجعات السنوية بموجب المادة 8 من البروتوكول.
- الإشارة إلى أن أطراف بروتوكول طوكيو المدرجين في المرفق الأول الذين يضطلعون بالالتزامات المذكورة في العمود الثاني، وليس في العمود الثالث، من الجدول الموجود في المرفق ب في تعديل الدوحة، يمكن لكل منهم طلب قيام فريق خبراء المراجعة بمراجعة المعلومات المتعلقة بسنة الأساس بالنسبة لهذا الطرف، وذلك باعتباره جزءاً من عملية مراجعة فرق خبراء المراجعة للجرد السنوي لهذا الطرف للسنة الأولى من الفترة الثانية للالتزام.
- التوصية بتنفيذ هذا الطلب باعتباره جزءاً من المراجعة السنوية للسنة الأولى من فترة الالتزام الثانية.
- الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في نظرها للمسألة لكنها لم تتمكن من إنهائها وستقوم بإرسال مسودة القرارات، بما في ذلك المرفقات، إلى الدورة العاشرة من مؤتمر الأطراف العامل للنظر فيها.

توضيح الجزء ج (المادة 3- 7 ثانيا) من تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو: تمت دراسة هذه المادة للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بمقترح وافقت عليه كافة الأطراف ويتعلق بإنشاء فريق اتصال يتشارك في رئاسته انك هيرولد ومايسيلا كيكانا.

وقد قام فريق الاتصال يوم الجمعة الموافق 5 ديسمبر/كانون الأول باستعراض الخيارات المتاحة لإعداد مسودة قرار. ولم تتمكن الأطراف من الاتفاق عما إذا كانت المادة 3-7 ثانيا، إلى جانب بعض المواد الأخرى، تنطبق على الأطراف التي لم تقدم تعهدات بموجب فترة الالتزام الأولى في بروتوكول كيوتو لكنها تقدمت بتعهدات بموجب فترة الالتزام الثانية.

وخلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنعقدة يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باعتماد الاستنتاجات.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في استنتاجاتها (FCCC/SBSTA/2014/ L.25) على التقدم بتوصية لمؤتمر الأطراف العامل بالاستمرار في دراسة هذه المسألة في الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مع أخذ عناصر نص مسودة القرار الموجودة في المرفق في الحسبان.

استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بموجب المادة 3-3 و3-4 من بروتوكول كيوتو ووفقا لآلية التنمية النظيفة: تمت مناقشة هذه المسألة لأول مرة يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول وتقدم دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باقتراح وافقت عليه كافة الأطراف بشأن إجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها ماركو روكا (البرازيل).

وفي أثناء الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنعقدة يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باعتماد النتائج وأحالت مسودة القرار للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل لدراسته.

النتيجة النهائية: وافقت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في استنتاجاتها (FCCC/SBSTA/2014/ L.24) على الاستمرار في نظر أنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وأوصت بنظر مسودة القرار من قبل مؤتمر الأطراف العامل.

وقد أشار قرار (FCCC/SBSTA/2014/L.24/Add.1) مؤتمر الأطراف العامل إلى ما يلي:

- مطالبة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة بالقيام بتقييم إمكانية تطبيق الإجراءات والتدابير المتضمنة في قراري 5/ م أ إ-1 و 6/ م أ إ-1 وذلك بهدف عرض الأنشطة التي تتضمن إعادة الغطاء النباتي في حالة تغطية آلية التنمية النظيفة لأنشطة المشروع هذه.
- مطالبة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة بتقديم تقرير للدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل حول نتيجة هذا التقييم
- مطالبة الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بالاستمرار في نظر المزيد من أنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة وفقا لآلية التنمية النظيفة في الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

الآثار المترتبة على إدراج إعادة تحريج الأراضي التي توجد بها غابات آيلة للاستنفاد ضمن أنشطة مشاريع التحريج وإعادة التحريج في إطار آلية التنمية النظيفة: تم نظر هذه المسألة للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم السيد دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بمقترح وافقت عليه الأطراف ويتعلق بإجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها هيكي جرانهولم (فنلندا) وإدواردو سانهويزا (تشيلي).

وخلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنعقدة يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول صرح دلاميني رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بأنه لم يتم التمكن من التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة وأنه سوف تتم إضافتها إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

آليات السوق والآليات الأخرى بموجب الاتفاقية: إطار لمختلف طرق العمل: تم نظر هذه المسألة (FCCC/TP/2014/9) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم دلاميني بمقترح وافقت عليه كافة الأطراف بإجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها بير شتيانسين (النرويج) ومانديي رامبهاروس (جنوب أفريقيا).

وخلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت في يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول صرح رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية السيد دلاميني بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وأنها سوف يتم اضافتها إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

طرق العمل التي لا تعتمد على السوق: تمت مناقشة هذه الفقرة (FCCC/TP/2014/10) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم السيد دلاميني بمقترح وافقت عليه كافة الأطراف بإجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها بير شتيانسين ومانديي رامبهاروس.

وخلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت في يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول صرح رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية السيد دلاميني بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وأنها سوف يتم اضافتها إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

الآلية الجديدة للسوق: تمت مناقشة هذه الفقرة (FCCC/TP/2014/11) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم السيد دلاميني بمقترح وافقت عليه كافة الأطراف بإجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها بير شتيانسين ومانديي رامبهاروس.

وخلال الجلسة الختامية العامة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت في يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول صرح رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية دلاميني بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وأنها سوف يتم اضافتها إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

برنامج عمل حول توضيح أهداف الخفض المقدر كميا على مستوى الاقتصاد للانبعاثات بالنسبة للأعضاء من بين الدول المتقدمة: تمت مناقشة هذه الفقرة (FCCC/SBSTA/2014/INF.16 and FCCC/TP/2014/8) للمرة الأولى يوم الاثنين الموافق 1 ديسمبر/كانون الأول. وتقدم دلاميني بمقترح وافقت عليه كافة الأطراف بإجراء مشاورات غير رسمية يقوم بتيسيرها كريستينا كاريراس (البرتغال) وبرايان مانتلانا (جنوب أفريقيا).

وخلال الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية المنعقدة يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية باعتماد النتائج.

النتيجة النهائية: قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية خلال نتائجها (FCCC/SBSTA/2014/ L.22)، باختتام برنامج العمل حول توضيح أهداف الخفض المقدر كميا على مستوى الاقتصاد للانبعاثات بالنسبة للأعضاء من بين الدول المتقدمة. وأكدت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية على أهمية تبادل المعلومات والشفافية في عملية توضيح أهداف الخفض المقدر كميا على مستوى الاقتصاد للانبعاثات وأشارت إلى أن الأنشطة التي تمت وفقا لبرنامج العمل منذ قيام الدورة الثامنة والثلاثين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بتوفير منصة تُيسر للأطراف تبادل المعلومات كما ساعدت على تحسين شفافية أهداف الدول الأعضاء من بين الدول المتقدمة. كما أشارت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أيضا إلى:

- التأكيد على أن هناك عدد محدود من الطرق بين الأطراف من الدول المتقدمة لقياس التقدم الذي تم احرازه في تحقيق الأهداف وأهمية التوافق في تغطية القطاعات والغازات بالإضافة إلى استخدام قيم قدرات الاحترار العالمي بين الدول الأطراف من الدول المتقدمة.
- التأكيد على أن المعلومات الإضافية التي قدمتها الدول المتقدمة الأطراف قد عززت من أهداف الشفافية وساعدت على تسهيل دراسة إمكانية مقارنة الجهود بين الدول المتقدمة الأطراف.
- التأكيد على المناقشات التي جرت حول الشفافية وإعداد التقارير حول استخدام رصيد انبعاثات الكربون من الآليات التي تعتمد على السوق.
- الإشارة إلى أن هناك أكثر من طريقة لتفسير دور استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في تحقيق أهداف الدول الأطراف المتقدمة والإعتراف، فيما يتعلق بإمكانية مقارنة الجهود، بأن القيام بتغطية شاملة وكاملة ومتناسقة للمعلومات الواردة في التقارير أكثر أهمية من اختيار الطريقة.

تقارير عن الأنشطة الأخرى: في يوم الاثنين 1 ديسمبر/كانون الأول قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بالإشارة إلى "التقرير السنوي حول المراجعة السنوية للمعلومات التي تم إعداد تقارير عنها بموجب الاتفاقية والمتعلقة بالتقارير التي تعد كل عامين والبلاغات الوطنية التي تقوم بها الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية"(FCCC/SBSTA/2014/INF.21)، "التقرير السنوي حول الاستعراض الفني لجرد غازات الدفيئة والمعلومات الأخرى التي أعد الأعضاء المدرجون في المرفق الأول من الإتفاقية تقارير عنها" (FCCC/SBSTA/2014/INF.17) و "التقرير السنوي حول المراجعة الفنية لجرد غازات الدفيئة والمعلومات الأخرى التي قامت الأطراف المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية بإعدادها والتي تعتبر أيضا أطرافا في بروتوكول كيوتو بموجب المادة 7-1 من بروتوكول كيوتو" (FCCC/SBSTA/2014/INF.18).

الجلسة الختامية العامة: في يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول قام ريتشارد كينلي نائب الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بإبلاغ الأطراف بالتبعات الإدارية والمتعلقة بالموازنة للاستنتاجات التي أقرتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

وقام مُقرر الاجتماع السيد جورجا رابازوسكيت-سيرفايل (ليتوانيا) بعرض تقرير الجلسة (FCCC/SBSTA/2014/L.20) والذي قامت بإعتماده الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية.

وقام رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية دلاميني بإغلاق الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في الساعة 5:03 مساء

وللحصول على ملخص للبيانات التي قدمت في الجلسة العامة الختامية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية يرجى الإطلاع على http://www.iisd.ca/vol12/enb12614e.html

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز:

في يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر/كانون الأول قام كيشان كومار سينج (ترينداد وتوباجو) الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بافتتاح جلسة الجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ورحب بالمندوبين وصرح بأن الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف من المتوقع أن توفر أساسا صلبا لإقامة اتفاقية جديدة حول المناخ العالمي مشيرا إلى أن ذلك "سوف يكون بمثابة إبلاغ العالم بوجود نتائج ناجحة في باريس". وقد قام بتقديم: ورقة غير رسمية حول عناصر خاصة بمسودة نص يتم التفاوض بشأنه (ADP.2014.11.NonPaper)؛ مسودة قرار موحدة حول تدعيم منهاج ديربان للعمل المعزّز (ADP.2014.12.DraftText)، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني والعمل المعزز المتعلق بالمناخ في الفترة التي تسبق 2020؛ أوراق فنية محدثة تقوم بتجميع المعلومات المتعلقة بمزايا تخفيف الإجراءات والمبادرات والخيارات المتعلقة بتعزيز الطموح في تحقيق التخفيف (FCCC/TP/2014/13 and Add. 1-4)؛ وملاحظة الرؤساء المشاركين بخصوص السيناريوهات والمقدمة إلى الجلسة (ADP.2014.10.InformalNote). وأخبر المندوبين أنه سيتم عقد المشاورات المتعلقة بانتخاب المسؤولين.

ووافقت الأطراف على الاستمرار في العمل وفقا لجدول أعمال الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز (ADP/2013/AGENDA) والتنظيم المقترح للعمل، بما في ذلك المشاورات المركزة المتعلقة بمختلف العناصر في الاجتماعات الموازية لفريق الاتصال، ويقوم بتيسير كل منها أحد الرئيسين المشاركين ومفاوضات نصية حول مسودة القرار المتعلق بدعم منهاج ديربان للعمل المعزّز. وللاطلاع على ملخص للبيانات التي

ألقيت في أثناء الجلسة الافتتاحية العامة انظر http://www.iisd.ca/vol12/enb12610e.html

أمور تنظيمية: انتخاب المسؤولين: في يوم السبت الموافق 13 ديسمبر/كانون الأول قام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بانتخاب دانيال ريفسنايدار (الولايات المتحدة) وأحمد دجوجلاف (الجزائر) بالتزكية كرئيسين متشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وانتخاب يانج ليو (الصين) كمقرر الفريق.

الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز المعني بالبند 3: مسودة قرار حول دعم منهاج ديربان للعمل المعزّز: ملخص إجرائي: في يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر/كانون الأول قام آرثر رونج ميتسجر (الاتحاد الأوروبي) الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بعرض "مسودة قرار حول دعم منهاج ديربان للعمل المعزز (ADP.2014.12.DraftText) والتي أصدرها الرئيسان المتشاركان قبل جلسة الجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، مذكرا الأطراف بأن "التمسك بالموقف ليس تفاوضاً"وحثها على تقديم مقترحات دقيقة ومختصرة يمكنها ان تعالج الاختلافات.

وطالبت العديد من الدول النامية بعقد مفاوضات مباشرة مع وضع مقترحات الأطراف على الشاشة وحذرت من قيام الرئيسين المشاركين بإعطاء تفسيراتهما للخلفية العامة في صورة نص ينقحه الرئيسان المشاركان. وفضل أخرون العمل على أساس نص يعده الرئيسان المشاركان.

واقترح رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز القيام بمراجعة "سريعة" لنص الرئيسين المتشاركين مع إعطاء كافة الأطراف الوقت الكافي لعرض وجهات نظرها حتى يحددوا "النقاط البارزة".

وفي يوم الأربعاء الموافق 3 ديسمبر/كانون الأول استمرت العديد من الدول النامية في المطالبة بعرض مقترحاتها على الشاشة بينما فضل مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في القراءة العامة للنص لتحديد "المسائل الرئيسية في المفاوضات". وتقدم مندوب توفالو باقتراح وافقت عليه كافة الأطراف بانشاء فريق أصدقاء الرئيس للتوصل إلى اتفاق حول كيفية السير للأمام.

واجتمع فريق أصدقاء الرئيس في المساء واتفق على السير قدما، ووافق على: القيام بأول قراءة لمسودة نص الرئيسين المشاركين (ADP.2014.12.DraftText)، والسماح للأطراف بتقديم مقترحاتها من خلال عرضها على الشاشة، وعقد اجتماعات لفريق الاتصال حول أقسام وفقرات معينة وللرئيسين المشاركين من أجل إعداد تقرير مجمع يتضمن كافة مقترحات الأطراف ووضعها في شكل مسودة نص قرار منقح.

وفي يوم السبت الموافق 4 ديسمبر/كانون الأول، تم عقد اجتماع تقييمي للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وقد قام مانويل بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصف الأسبوع الأول على أنه أسبوع تضمن "مقترحات وتفسيرات وإيضاحات"وطالب بأن يتضمن الأسبوع الثاني "حوارات ومرونة وبناء" حتى نستطيع في مساء الخميس، الموافق 11 ديسمبر/كانون الأول، تسليم "النتيجة التي يتوقعها العالم منا".

وقد قدم الرئيس المتشارك كومار سينج اقتراحا وافقت عليه الأطراف بأن يقوم الرئيسان المتشاركان صباح يوم الاثنين بتقديم نسخ محسنة من الورقة غير الرسمية حول العناصر ومسودة القرار المتعلق بدعم الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بناء على المدخلات التي تم تلقيها من الأطراف أثناء الأسبوع الأول.

وفي يوم الإثنين الموافق 8 ديسمبر/كانون الأول، قام رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز نسخة منقحة من مسودر قرار حول النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز والذي يطلق عليه حاليا اسم "مسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترح من قبل الرئيسين المتشاركين". وأشار إلى أن هذه المسودة تعتمد على المدخلات التي قدمتها الأطراف شارحا أن كافة آراء الأطراف قد تم تجميعها في مستند تم نشره على موقع الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على الإنترنت؛ كما انها تعرض تقريراً تجميعياً "للمجالات الأساسية" التي عرضتها الأطراف؛ وتتناول كافة جوانب "المهام المنوطة بنا". وعبرت الكثير من الدول النامية عن قلقها حول الوضع القانوني لمسودة القرار المنقح مع التأكيد على أن المستند لازال مستند غير رسمي. وعبرت دول أخرى عن رغبتها في العمل على أساس مسودة القرار المنقح.

وأكد الرئيس المشارك رونج ميتسجر للأطراف أن المستندات ليس لها وضع قانوني مشيرا إلى أنه على الأطراف أن تعطيها الوضع القانوني. واقترح تخصيص وقتٍ كافٍ للقرار الذي وافقت الأطراف على مناقشته في ليما. وحث رونج ميتسجر الأطراف على التقدم "كما اتفقنا الأسبوع الماضي" ودراسة فقرات مسودة القرار للتوصل إلى حل وسط وتوافق في الرأي.

وخلال بقية وقت التفاوض يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر/كانون الأول وخلال يوم الثلاثاء والأربعاء الموافقين 9-10 ديسمبر/كانون الأول، قام فريق الاتصال المعني بالبند 3 بالاستمرار في المفاوضات بالنسبة لكل فقرة على حدة في قرار مؤتمر الأطراف المقترح من قبل الرئيسين المتشاركين مع اقتراح الأطراف لخيارات بديلة مكثفة في النص. وفي مساء يوم الأربعاء توقفت مناقشات مسودة القرار عند صفحة 58. واقترح مندوب الصين بموافقة الأطراف الأخرى بدء قراءة مسودة القرار من التمهيد.

وفي يوم الخميس الموافق 11 ديسمبر/كانون الأول اجتمع فريق الاتصال لفترة وجيزة وقام بتعليق الاجتماع بحيث يمكن للأطراف المتفاوضة أن تتشاور مع بعضها البعض عن كيفية السير قدما. واجتمع فريق الاتصال لفترة وجيزة بعد ظهر هذا اليوم حيث لم تتفق الأطراف حول ما إذا كان سيتم الاستمرار في العمل من خلال فريق اتصال أو من خلال شكل أصدقاء الرئيس.

وفي المساء وفي أثناء الجلسة العامة للتقييم المشتركة بين مؤتمر الأطراف/مؤتمر الأطراف العامل قام بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بحث الأطراف بالتوصل إلى اتفاق وطلب من الرئيسين المتشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بإعداد نص مسودة قرار الساعة 9:00 مساءً. وفي وقت متأخر من هذا المساء، استأنف فريق الاتصال عمله وقام رونج الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بعرض سبع صفحات منقحة تمثل "مسودة قرار مؤتمر الأطراف العامل المقترح من قبل الرئيسين المتشاركين". ووصف النسخة الجديدة من مسودة القرار بأنه ليس "نصاً يجب الموافقة عليه أو رفضه" كما أنه ليس حلاً وسطاً مقترحاً لكنه نصٌ يحاول عرض مواقف الأطراف ويحدد "نطاق التفاوض" بالنسبة للأطراف. ثم تم تعليق عمل فريق الاتصال.

وفي يوم الجمعة الموافق 12 ديسمبر/كانون الأول إجتمع فريق الاتصال مرة ثانية في الصباح لمناقشة مسودة القرار المنقحة. وقد قام بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بدعوة الأطراف للتشاور معه في "مكتبه المفتوح" وأكد على مسؤوليته المتعلقة بالحفاظ على الثقة والشمولية والشفافية في عملية الحوار مشيراً إلى أن ذلك ضروريٌ من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة في ليما وباريس. وأوضح أن النص الجديد المقدم من الرئيسين المتشاركين قد نتج عن "نص لا يمكن تطبيقه" ومطالبات بتقديم توجيهات. وطالب الوزير تاين سانتوفت (النرويج) والوزيرة فيفيان بالاكريشنان (سنغافورة) بالقيام بتيسير المشاورات أيضاً.

واستمرت المشاورات الموسعة المتعلقة بالنص حتى 2:00 مساءً عندما تم تعليق عمل فريق الاتصال لعقد جلسة عامة غير رسمية للتقييم حيث قام بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بإبلاغ الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالاستماع إلى المتحدثين الباقيين وأبلغهم أنه سيستمر هو والوزراء في المشاورات. واستأنف فريق الاتصال عمله بعد فترة قصيرة واستمر حتى تم سماع كافة المتحدثين ورفعت الجلسة في انتظار مزيد من الإرشادات من بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل.

وخلال هذه الفترة المسائية، جرت مشاورات وزارية ثنائية ومشاورات مع المجموعات المتفاوضة. واستأنف فريق الاتصال عمله الساعة 2:18 صباحاً، يوم السبت الموافق 13 ديسمبر/كانون الأول. قام بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل ورونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بطرح مسودة قرار (FCCC/ADP/2014/L.5) مقترحة من الرؤساء المتشاركين بناءً على الآراء التي تم طرحها خلال اجتماع فريق الاتصال وفي المشاورات غير الرسمية. واقترح رونج ميتسجر رفع جلسة فريق الاتصال وعقد جلسة عامة ختامية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

واتبع ذلك عدد من التدخلات من المنصة والتي قامت أثناءها الأطراف ومجموعات الأطراف بطلب مزيد من الوقت لدراسة النص وعبروا عن قلقهم تجاه عدم اخذ مشورتهم من قبل الوزراء أو رئيس مؤتمر الأطراف. أما الآخرين فقد أشاروا إلى الوقت وطالبوا بالتوصل إلى اتفاق أو المضي قدما كما هو مقترح. وفي الساعة 3:30 صباحاً تم رفع جلسة فريق اتصال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بحيث يمكن للأطراف القيام بمزيد من الدراسة للنص.

وبدأت الجلسة العامة الختامية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز الساعة 10:41 صباح السبت. وكانت الأطراف قد قامت في السابق بدعم ومعارضة مسودة القرار المنقح. وقام الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالتقدم وفقا لسلطتهم بطرح مسودة القرار إلى بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل لعقد مزيد من المشاورات. وبعد تعليق الجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في الساعة 1:31 بعد الظهر أعلن بولجار فيدال أنه سيقوم بتولي المشاورات مع مجموعات الأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء حول النص.

وأثناء الجلسة الختامية العامة لمؤتمر الأطراف والتي عقدت الساعة 11:37 مساء يوم السبت الموافق 13 ديسمبر/كانون الأول أكد كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على أن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز قد اختتم "أعماله المكثفة" من خلال نظر مسودة قرار (FCCC/ADP/2014/L.5) . وقال أنه بعد استماع

الرئيسين المشاركين للأطراف قاما بإرسال مسودة القرار بموجب سلطتيهما إلى رئيس مؤتمر الأطراف لعقد مزيد من المشاورات.

وقام بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بتقديم "اقتراح الرئيس" والذي تضمن مشروع قرار حول النهوض بمنهاج ديربان (FCCC/CP/2014/L.14) قائلا أنه منتج من عمل كافة الأطراف "وأننا سنفوز جميعا بتطبيقه". وفي الساعة 11:53 مساءً قام بتعليق الجلسة لمدة ساعة لإعطاء الأطراف الوقت اللازم لنظر النص.

وعندما تم استئناف الجلسة العامة الختامية للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف الساعة 01:23 صباح يوم الأحد الموافق 14 ديسمبر/كانون الأول، قام بولجار فيدال رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بالإشارة إلى أن مسودة القرار "تدفعنا للأمام" وطالب الأطراف بأن "تضطلع بتحدي إقرارها". وقد قام مؤتمر الأطراف بتبني مشروع القرار ووافق على تسميته "نداء ليما للعمل من أجل المناخ".

وأعرب مندوب توفالو، بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، أن تفهمهم للقرار بما في ذلك الإشارة إلى آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار في الفقرة التمهيدية والإشارة إلى "من بين أمور أخرى" في الفقرة 2 من القرار، قد تمثل "نية واضحة" في أن تتناول اتفاقية 2015 "بصورة مناسبة وفعالة وتدريجية الخسائر والأضرار".

مناقشات موضوعية – القراءة الأولى: في يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين 2-3 ديسمبر/كانون الأول بدأت مناقشات موضوعية حول مسودة قرار عن النهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزّز مع التركيز على ردود الفعل العامة.

وعند التوصية بنص خاص ببروتوكول، أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها تتمتع بقوة القانون بموجب الاتفاقية، اقترح مندوبو الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وتوفالو تضمين الإشارة إلى المادة 17 من الاتفاقية الاطارية (البروتوكولات) وتم تطبيق القواعد الإجرائية بحيث يمكن الالتزام بقاعدة الستة أشهر الخاصة بتقديم نص. وأشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ذلك ينطبق فقط على البروتوكولات بينما يسمح منهاج ديربان بالعديد من الاحتمالات فيما يتعلق بالوثيقة التي يتم إعدادها.

واقترح مندوب فنزويلا التعامل مع "الفيل الموجود في الحجرة" أي قيام مجموعة من الأطراف بمحاولة التوصل إلى نتيجة تقوم على أساس التخفيف بينما تشعر مجموعة أخرى بأن النتيجة يجب أن تعتمد على كافة عناصر خطة عمل بالي.

وعند استكمال عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز اقترح مندوب الهند حذف "بصورة مبكرة بقدر الإمكان" واقترح مندوب البرازيل إضافة إشارة إلى مسودة القرارات المصاحبة بعد الدولة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وعارض مندوب كينيا إي نص حول القرارات المصاحبة في هذه المرحلة.

وحول التكافؤ بين التكيف والتخفيف، عارض مندوبا استراليا والنرويج حذف النص المتعلق بالتكافؤ السياسي بين التكيف والتخفيف. واقترح مندوب الهند الإشارة إلى "التكافؤ القانوني الكامل" بدلا من ذلك. واقترح مندوب البرازيل استخدام "الاختلاف بين الأحكام التشغيلية المتعلقة بالتخفيف والتكيف وسبل التنفيذ".

واقترح مندوب الصين إضافة نص يتعلق بعدة أمور من بينها اتخاذ قرار بشأن القيام بالمعالجة الشاملة والمتوازنة لعناصر التخفيف والتكيف وسبل التنفيذ وشفافية الإجراءات والدعم في النص التفاوضي لاتفاقية 2015.

وبينما كان مندوب الهند يؤكد على وجوب حصول التخفيف والتكيف على تعامل وموارد متكافئة فقد دعا إلى التفاهم المشترك حول " التكافؤ السياسي" قائلا أن كلمة " التكافؤ" هي كلمة غامضة واقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية "التأكيد على أهمية التكيف".

وحول إظهار تنفيذ الإجراءات والالتزامات الحالية، اقترح مندوب استراليا التعامل مع هذا النص في التمهيد. وقال مندوب النرويج أنه ليس من الضروري وجود إشارة إلى تنفيذ الإجراءات والالتزامات الحالية. واقترح مندوب البرازيل إضافة إشارات إلى تعديل الدوحة وهدف التمويل السنوي بمبلغ 100 مليون دولار بحلول عام 2020.

ودعا مندوب الصين إلى التأكيد على أن التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والإجراءات الحالية بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو والنتائج المتفق عليها بموجب خطة عمل بالي وخاصة بالنسبة للدول الأطراف النامية يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة لإقرار اتفاق 2015.

وحول الارتباط بين عناصر اتفاق 2015، أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانفتاح تجاه سرد المجالات المواضيعية التي تم تحديدها في المقرر 1/ م أ-17 (إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز)، والإشارة إليها بأنها "من جوانب العمل" إذا كان ذلك يساعد في تقديم تأكيدات بأنها سوف يتم التعامل معها في اتفاقية 2015.

وبدأت مناقشات مركزة حول أقسام معينة يوم الخميس الموافق 4 ديسمبر/كانون الأول.

وبالنسبة للفقرات 1-6 (العناصر)، اقترح مندوب كندا أن يتناول الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "مختلف الموضوعات" بدلا من "كافة العناصر" وأن يتم استبدال "تحقيق الاختلاف التكافؤ السياسي" بين التخفيف والتكيف بعبارة "زيادة أهميتها الحاسمة".

ودافع مندوب نيوزيلندا عن النص الذي يشير إلى أن عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز سوف ينتج عنه "حزمة من المكونات المختلفة". وأكد مندوب اليابان على الحاجة إلى توضيح أن التخفيف هو الهدف الأسمى للاتفاقية.

ودعا مندوبا باكستان وجنوب أفريقيا إلى التعامل مع عناصر المقرر 1/ م أ-17 "بصورة متوازنة". وأكد مندوبا المكسيك والمملكة العربية السعودية على الأهمية المتكافئة للتخفيف والتكيف. بينما فضل مندوبا باكستان ومصر " التكافؤ السياسي" بين التخفيف والتكيف. ودعا مندوب الإكوادور إلى حذف الصفات عند الإشارة إلى التكافؤ بين التخفيف والتكيف.

ودعا مندوب جنوب أفريقيا إلي تدعيم الفقرات التي تتعامل مع المساهمات المحددة على المستوى الوطني وكافة عناصر الاتفاقية التوازن بين دعم التخفيف والتكيف.

وحول أهمية الشفافية، دعا مندوب الإكوادور إلى تبني آلية القياس والإبلاغ والتحقق كجزء من اتفاق 2015.

وحول الفقرة 7-12 (المساهمات المحددة على المستوى الوطني) ، قال مندوب اليابان أن النص لا يوفر توضيحاً حول المعلومات التي يتم توفيرها مقدماً لتدخل ضمن المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

وصرح مندوب جنوب أفريقيا، أنه بالرغم من أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني يتم تحديدها على المستوى الوطني فإن نطاقها يجب أن يتم تحديده على المستوى العالمي وأشار هو ومندوب البرازيل وآخرون إلى أنها يجب أن تتضمن التخفيف والتكيّف وسبل التنفيذ.

اشار مندوبا البرازيل وتافولو، بالنيابة عن أقل البلدان نمواً إلى أن النطاق لا يجب أن يكون محدودا بالمادة 2 من الاتفاقية (الهدف).

وأكد مندوب استراليا على أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني يجب أن تعكس الجهود التي تقوم بها الأطراف بصورة أحادية. وقد أوصت أقل البلدان نموا بإدراج توضيح بالنسبة لأقل البلدان نموا والدولة الجزرية الصغيرة النامية حول تضمين التخفيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

وقال مندوب نيوزيلندا أنه أثناء إعداد التقارير حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني يجب على الأطراف تحديد كميات نتائج الانبعاثات المتوقعة ومستويات الجهود ومناهج المحاسبة في قطاع الأراضي. وحث مندوب الاتحاد الأوروبي على الشفافية في تقارير المساهمات المحددة على المستوى الوطني والقابلية للمقارنة والقياس الكمي.

وأكد مندوب بوليفيا على أهمية تعزيز توفير سبل التنفيذ إلى الدول النامية. وحذر مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نموا من الانحياز تجاه إجراءات التخفيف واقترح إضافة نص يتعلق بالقياس والإبلاغ والتحقق الخاص بدعم الأطراف المدرجة في المرفق الأول للدول النامية لتحقيق المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالدول النامية. وأكد مندوب تايلاند على أهمية المساواة في التعامل مع التخفيف والتكيف. وقال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن متطلبات إعداد التقارير يجب ان تطبق بصورة متساوية على الدول النامية والدول المتقدمة.

وحول الفقرات 13-16 (البلاغات المتعلقة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني)، أكد مندوبو الأرجنتين، وشيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي والصين والهند والجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، وجنوب أفريقيا وتنزانيا والعديد من الأطراف، على أهمية مبادئ وأحكام الاتفاقية. وعارض مندوب سويسرا التقسيم بين الدول المدرجة في المرفق الأول والدول غير المدرجة في المرفق الأول. وقال مندوب الصين أن المعلومات المتعلقة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني يجب أن تعزز وضوح تطلعات الدول النامية وتعكس التنوع في، والعقبات التي تواجه والمتطلبات الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالدول النامية.

قال مندوب البرازيل أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني: يجب أن يتم تفسيرها على أنها "توقعات متعلقة بالنواحي القانونية" وأنها تعارض التمايز الذاتي، وطالب، إلى جانب السودان، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالإشارة إلى الإنصاف.

ودعا مندوب سويسرا إلى إشارات تؤكد على الافتراضات والجهود واعتبارات العدل. واقترح مندوب جزر مارشال قيام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز باعداد قواعد تتعلق بالافتراضات والمناهج المحاسبية واستخدام الأراضي واستخدام الأسواق العالمية والأرصدة العالمية بهدف تبنيها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وعارض مندوب بوليفيا الإشارة إلى أدوات وآليات السوق.

وعارض مندوب تنزانيا المساهمات المحددة على المستوى الوطني التوجيهية وأي متطلبات إضافية لإعداد التقارير من جانب الدول النامية. وأكد مندوب سنغافورة على وضوح المعلومات المقدمة.

واقترح مندوب السعودية ضرورة أن يعمل مكون التكيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج تتعلق بأفضل القيم من خلال التخطيط والإجراءات المبكرة والمتكاملة على كافة المستويات. وحث مندوب جنوب أفريقيا على التواصل من خلال تنسيق جدولي لنوع المساهمات الخاصة بفترة 2021-2025 وفترة 2026-2030؛ والمعلومات الخاصة بخطط وإجراءات وتكلفة واستثمارات التكيف؛ ودعم سبل التنفيذ. واقترح مندوب شيلي، بالنيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي قيام الأطراف بتقديم معلومات عن التخفيف لفترة 2020-2025 ومساهمات استرشادية لعام 2030 بما في ذلك معلومات حول الطموح والعدالة والإنصاف.

وفيما يتعلق بالفقرات 17-22 (مرحلة ما بعد البلاغات والدعم الخاص بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني)، عارض مندوبو العديد من الأطراف بما فيها الصين والهند وفنزويلا وماليزيا والمملكة العربية السعودية نظر مرحلة ما بعد البلاغات الخاص بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني.

وعارض مندوب الاتحاد الأوروبي إنشاء عملية دولية لدراسة المساهمات المحددة على المستوى الوطني من الربع الأول من عام 2015 وهو ما سيتعلق بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالتخفيف فقط. وأكد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية المعلومات التي يتم تقديمها مسبقا ووجود فترة تشاورية بالنسبة لتعزيز الطموحات والوضوح.

ودعا مندوب جنوب أفريقيا إلى قيام الأمانة بإجراء تقييم مسبق للمساهمات المحددة على المستوى الوطني من خلال ورقة تقنية، إلى جانب أمور أخرى، تتعلق بالأثر الكلي لإسهامات الأطراف. ودعا مندوب جزر مارشال إلى وضع ورقة تقنية تلخص وتدمج المساهمات المحددة على المستوى الوطني وتتضمن إجمالي مستوى جهود التخفيف.

ودعا مندوبا اليابان والصين إلى عملية بسيطة من خلال نشر المساهمات المحددة على المستوى الوطني على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الانترنت بينما عاضت الصين تجميع الأمانة للمساهمات المحددة على المستوى الوطني. وحذر الاتحاد الروسي من استخدام الوسائل الالكترونية.

وعارض مندوبو الأردن والصين والهند أي عمليات مراجعة مسبقة. واقترح مندوب توفالو بالنيابة عن أقل البلدان نموا أن تقوم الأطراف المدرجة في المرفق الأول بإعداد تقرير حول توفيرها لسبل التنفيذ.

وأكدت البرازيل على أن دراسة المساهمات المحددة على المستوى الوطني ليست عملية ملزمة من الناحية القانونية ولكنها وسيلة لتعزيز فهم نوايا بعضنا البعض.

وفيما يتعلق بالفقرات 23-38 (إرشاد العمل المعزز والعمل المستقبلي الخاص بمسار العمل الثاني (طموح ما قبل 2020) وأساس التفاعل الديناميكي رفيع المستوى)، أكد مندوب الاتحاد الأوروبي، مدعوما من مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، على أن تركيز مسار العمل الثاني يجب أن يظل على التخفيف. وأكدت العديد من الدول النامية ضرورة تناول التكيف وسبل التنفيذ. واقترح مندوبا الصين والأردن التركيز على طريقة زيادة الدعم الدولي لتعزيز الإجراءات. ودعا مندوب استراليا إلى الاعتراف بدعم الدول النامية من مختلف المصادر.

ووصفت العديد من الأطراف اجتماعات الخبراء التقنيين بأنها مفيدة ودعمت استمرارها. وأكد مندوب ناورو بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحسين وتمديد اجتماعات الخبراء التقنيين حتى يتم غلق الفجوة المتعلقة بالتطلعات الخاصة بالتخفيف وأشاروا إلى أن مخرجاتهم يجب أن تتضمن: أوراق تقنية محدثة، قائمة ديناميكية على الانترنت لخيارات السياسات، التركيز على المزايا المشتركة للإجراءات والعوائق التي تواجه التنفيذ واستراتيجيات التغلب عليها، وتقرير تجميعي لواضعي السياسات.

وقال مندوب الأردن مع مندوبا السلفادور والصين أن اجتماعات الخبراء التقنيين يجب أن تركز على فرص التخفيف والتكيف. وقام مندوب النرويج ومندوب سويسرا بدعم تركيز اجتماعات الخبراء التقنيين على التخفيف، بما في ذلك إصلاح دعم الوقود الأحفوري ودعا، مع مندوب كولومبيا إلى التأكيد على عمل اللجنة الدولية المعنية بالاقتصاد والمناخ.

واقترح مندوب اليابان، مدعوما من مندوب نيوزيلندا تدعيم الروابط مع المؤسسات القائمة بما في ذلك مركز تبادل المعلومات التكنولوجية للاتفاقية ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وأكد مندوب النرويج على الدور الذي تلعبه اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في تنظيم اجتماعات الخبراء التقنيين. واقترح مندوب السلفادور إقامة علاقات وثيقة مع لجنة التكيف وصندوق التكيف.

ودعا مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مراجعة اجتماعات الخبراء التقنيين في 2017 بحد أقصى بهدف تحسينها. ودعم مندوب كندا القيام بالمراجعة "في وقت ما". أما مندوب سويسرا فقد فضل عمل المراجعة في 2016 أو 2017.

اقترح مندوبو بوليفيا والهند ودول أخرى زيادة نطاق موضوعات اجتماع الخبراء التقنيين واقترح مندوب بوليفيا التركيز على أنظمة المعرفة بالتكنولوجيا وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ودعا مندوب كولومبيا، بالنيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى مشاركة الشعوب الأصلية والمؤسسات الأكاديمية.

ودعا مندوبو الهند والمملكة العربية السعودية والأرجنتين إلى إعداد أوراق تقنية. واقترح مندوب مالي، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، القيام بعمل يؤدي إلى تقرير تجميعي تقني وملخص لصناع القرار لتزويد الاجتماعات الوزارية بالمعلومات.

وقد رحبت العديد من الأطراف بالمشاركة عالية المستوى حول الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. ودعا مندوبو تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية والصين وبنجلاديش، بالنيابة عن أقل البلدان نموا، والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بلقاءات سنوية عالية المستوى. وقال مندوب البرازيل أنه يجب عقد الاجتماعات الوزارية "نادرا" عندما يمكن اقتراح سياسات ملموسة إليهم مع موافقة تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية والاتحاد الأوروبي على العمل على تحسين مخرجات اجتماعات الخبراء التقنيين. ودعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اجتماعات سنوية وزارية حول طموح ما قبل 2020 بالتعاون مع مؤتمر الأطراف. واعترض مندوبو البرازيل وبوليفيا وباكستان والهند على مشاركة هيئات دون وطنية في الفعاليات عالية المستوى.

وحول مشاركة نطاق كبير من الجهات الفاعلة من أجل تنفيذ فعال للإجراءات المعززة، قال مندوب سويسرا أن التفاعل مع جهات من غير الدول يجب أن يحدث على المستوى الوطني. واقترح مندوب تنزانيا مدعوما من مندوب المكسيك، أن تعمل الكيانات دون الوطنية والهيئات المحلية من خلال حكوماتها الوطنية.

وقام مندوبا المكسيك وبنجلاديش، بمعارضة من مندوبي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بدعم إجراء، واستضافة، اجتماعات الخبراء التقنيين الإقليمية، ودون الإقليمية، في ظل رغبة مندوب البرازيل في استكشاف هذه الفكرة. ومن خلال الإشارة إلى التبعات المالية، قال مندوب سويسرا أن مثل هذه الاجتماعات الخاصة بالخبراء التقنيين يجب أن تعقد في نفس الوقت مع الاجتماعات الأخرى.

ودعت مندوب أقل البلدان نمواً إلى تقديم دعم لتمكين الخبراء التقنيين من الدول النامية من المشاركة في اجتماعات الخبراء التقنيين.

واقترح مندوب البرازيل، بدعم من مندوبي استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، ملاحظة المزايا الصحية المشتركة لسياسات التخفيف. واقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إضافة المزايا الاقتصادية المشتركة. واقترح مندوب مصر مزايا مشتركة "في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر".

وفيما يتعلق بالمرفق (معلومات مكملة حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني)، اقترح مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية نظر خيارات التخفيف والتكيف وسبل التنفيذ من خلال التمايز وبدون تمايز. ودعا مندوب كولومبيا، بالنيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إدراج المعلومات المتعلقة بنظر الأطراف إلى مساهماتهم على أنها عادلة.

وطالب مندوب بنما، بالنيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة بالاعتراف بدور الأحراج ودعا إلى الإشارة إلى الاعتبارات الخاصة بالطاقة الحيوية. وعبر مندوب الأرجنتين ومندوب مصر عن قلقهما إزاء إدراج انبعاثات قطاع الأرض مشيرين إلى أن الزراعة لا تعتبر المتسبب الرئيسي في التغيرات المناخية.

واقترح مندوب توفالو، بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، إعداد تقارير متباينة بالنسبة للدول التي تستهدف تقليل الإنبعاثات في كافة قطاعات اقتصادها والدول النامية مع التأكيد على وسائل الدعم.

وحول **الفقرات الواردة في التمهيد**، اقترح مندوب أقل البلدان نموا، في ظل معارضة من مندوب الاتحاد الأوروبي إلغاء الإشارة إلى متوسط زيادة حرارة الأرض بمستوى 2 درجة مئوية.

وقد دعم ممثلو العديد من الدول النامية، في ظل معارضة من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، الإشارة إلى مبادئ وأحكام الاتفاقية. وقال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن التباين الذي يعتمد على المرفق لا يعتبر طريقا يوصل إلى الاتفاقية الجديدة مع اعتراض مندوب اليابان على "اللغة التي تنقسم إلى شقين".

وطالب مندوبو الصين وباكستان والأرجنتين بالإشارة إلى خطة عمل بالي، مع مطالبة الجزائر، بالنيابة عن المجموعة العربية، وأطراف أخرى، بالإشارة إلى قرارات مؤتمر الأطراف السابقة. ودعا مندوب شيلي إلى الإشارة إلى الإنصاف بين الأجيال.

واعترض مندوبو الأردن والهند والصين وفنزويلا على الإشارة إلى الدور المساعد للهيئات دون الوطنية في تعزيز تأثير تنفيذ السياسات المتعلقة بخفض الانبعاثات، ومكامن الضعف وتحقيق القدرة على التعافي.

واقترح مندوب المملكة العربية السعودية بأنه، تماشيا مع التقرير التجميعي لتقرير التقييم الخامس الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يجب الاعتراف بأن استجابات التكيف والتخفيف الفعالة سوف تعتمد على سياسات وتدابير على مستويات متعددة.

وتم استكمال القراءة الأولى لمسودة قرار دفع منهاج ديربان للعمل المعزز يوم السبت الموافق 6 ديسمبر/كانون الأول .

النسخة الأولى "لمشروع قرار مؤتمر الأطراف المقترح من قبل الرئيسين المشاركين": في يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر/كانون الأول بدأت الأطراف في نظر النسخة التي تم تقديمها مؤخرا لمسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة من قبل الرئيسين المتشاركين. وقد عبرت العديد من المجموعات والوفود، بما فيهم مندوبو ماليزيا، بالنيابة عن مجموعة 77/الصين وإيران، بالنيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، وناورو، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن قلقها فيما يتعلق بما يلي: غياب التوازن في النص، عدم توافر الوقت الكافي لدراسة النص، وخطر إصدار أحكام مسبقة على نتائج اتفاق باريس.

وقد تم حصر النص بالكامل بين أقواس بناء على اقتراح من توفالو، بالنيابة عن أقل البلدان نموا.

وبالنسبة **للفقرات في التمهيد**، حذر مندوبو البرازيل والولايات المتحدة وأطراف أخرى من الإضافات الكثيرة إلى النص في فقرات التمهيد وطالبوا بالتركيز على الجوهر.

واختلفت وجهات نظر الأطراف حول الإشارات: إلى المبادئ وأحكام الاتفاقية، القرارات السابقة، درجات الحرارة المستهدفة، الإرشادات من العلم، مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة والتنمية

المستدامة، والتخفيف والتكيف وسبل التنفيذ وشفافية الإجراءات بموجب الاتفاقية وموازنة الانبعاثات العالمية.

بالإشارة إلى عدم قدرة الأطراف على تخطي "بعض فقرات التمهيد الموضوعة بين الأقواس" في جلسة لفريق الاتصال استمرت لمدة ثلاث ساعات، أكد كومار سينج الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على أن الثلاثة أيام الخاصة بالمفاوضات "توشك على الانتهاء".

وحول فقرة التمهيد المتعلقة بتعزيز وزيادة إجراءات التكيف، اقترح مندوب السودان، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ومدعوما من مندوب مصر، إضافة إشارات إلى عناصر القرار 1/ م أ-17 (إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ونقاط الضعف لدى الدول النامية. ودعا مندوب الفلبين إلى الإشارة إلى القدرة على التعافي من حالات مناخية شديدة والحفاظ على التنوع البيولوجي. ودعا مندوب باكستان إلى الإشارة إلى الأمن المائي.

واقترح مندوب سنغافورة، في ظل معارضة من أقل البلدان نموا، حذف "زيادة" إجراءات التكيف واقترح مندوب الاتحاد الأوروبي استبدالها بكلمة "تعزيز". وقد فضل العديد الصياغة الأصلية. واقترح مندوب الولايات المتحدة بالإضافة إلى مندوبي جمهورية كوريا واليابان ونيوزيلندا صياغة مختصرة مع الإشارة فقط إلى اتفاق 2015.

وقال مندوب البرازيل، مدعوما من مندوبي سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، أن الإشارة إلى التنمية المستدامة يجب أن تبقى في الفقرة. وقال مندوبا البرازيل والهند أيضا أن الأمن الغذائي والقضاء على الفقر هي عناصر هامة ويجب أن تبقى ودعا مندوب الصين إلى تحديد أن القضاء على الفقر له علاقة بالدول النامية.

وفيما يتعلق بفقرة التمهيد المتعلقة بالهدف الأسمى للاتفاقية والذي يتطلب "تعزيز الأنظمة متعددة الأطراف التي تستند إلى قواعد" وتنفيذ التعهدات الحالية، فضل مندوب المجموعة الأفريقية، في ظل دعم من مندوب باكستان، ومعارضة من مندوب الاتحاد الأوروبي، "النظام متعدد الأطراف الذي يستند إلى قواعد بموجب الاتفاقية".

واقترح مندوب الصين، في ظل معارضة من مندوب استراليا، فقرة تمهيدية جديدة تشير إلى "النتيجة المتفقة عليها وفقا لخطة عمل بالي وتعديل الدوحة".

وفيما يتعلق بالفقرات من 1-7 (النهوض بعمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وإعداد نص تفاوضي لاتفاق 2015)، وفقرة ترحب بالتقدم الذي تم إحرازه من قبل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالنسبة لتنفيذ كافة عناصر المقرر 1/ م أ-17 ، دعم مندوب المملكة العربية السعودية، مع أطراف أخرى، النص الذي قدمه الرئيسان المتشاركان.

واقترح مندوب استراليا، بتأييد من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا واليابان وأطراف أخرى، حذف الإشارة إلى تنفيذ كافة عناصر المقرر 1/ م أ-17، مفضلا التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "في دفع عمله". واقترح مندوبو الولايات المتحدة واستراليا والفلبين وكندا والاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى، في ظل معارضة من أقل البلدان نموا، التقدم المحرز "وفقا للمقرر 1/ م أ-17 .

وبالنسبة لفقرة حول الترحيب بالمزيد من الإعداد للعناصر من أجل مسودة نص تفاوضي استجابة لقرارات مؤتمر الأطراف السابقة، طالب مندوب أقل البلدان نموا، في ظل معارضة من مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والاتحاد الأوروبي، الإشارة إلى المقرر 2/ م أ-19 (آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار) مع معارضة من مندوب المملكة العربية السعودية ومندوب الهند لإجراء المزيد من الإعداد للعناصر "كما وردت في المرفق الأول بالقرار".

وفيما يتعلق بفقرة حول إعداد نص تفاوضي على أساس المرفق الأول لمسودة نص القرار، اقترح مندوب كوبا، ودعمه مندوب ماليزيا، بالنيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير "الاعتراف" بعمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، "مُقِرا استمرار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في عمله في 2015 للانتهاء من إعداد مسودة النص التفاوضي."

واقترح مندوب استراليا، مدعوما من مندوبي سويسرا واليابان والنرويج ونيوزيلندا، ومعارضة من أقل البلدان نمواً، استبدال "على أساس" بعبارة "عن طريق تعزيز النظر في" المرفق الأول، وإضافة إشارة إلى قيام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "أي قرارات ذات صلة"، في ظل دعم من أقل البلدان نمواً ومعارضة من الدول النامية متقاربة التفكير والبرازيل. واقترح مندوبا سويسرا والنرويج إضافة "دون المساس ب" "هيكل" أو "محتوى" النتيجة النهائية. واقترح مندوب المجموعة الأفريقية "الاستفادة من" المرفق الأول و"المشاركات المقدمة من قبل الأطراف".

وفيما يتعلق بفقرة حول إعداد نص تفاوضي في مايو/آيار 2015 ، دعم مندوب الاتحاد الأوروبي، مدعوما من مندوب سويسرا وجزر مارشال، وفي ظل معارضة من مندوب الدول النامية متقاربة التفكير وكندا، الحفاظ على إشارة إلى المادة 17 من الاتفاقية (البروتوكولات). واقترح مندوب أقل البلدان نموا "الإشارة، حسب الاقتضاء، إلى متطلبات المادة 17". واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير أن التركيز على المادة 17 قد "يجعلنا نساند موقف لا يجب أن نأخذه في هذه المرحلة" كما اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية "ملاحظة أي متطلبات ذات صلة بالوقت"

وفضل مندوب كندا، مدعوما من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير أن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "يجب أن يستهدف" إعداد نص تفاوضي بدلا من "سوف". وقد اعترض على ذلك مندوب أقل البلدان نموا والذي حذر من "فوات الوقت".

ودعا مندوب الاتحاد الروسي، بدعم من مندوب بيلاروس، إلى إضافة إشارة إلى ترجمة النص إلي اللغات الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفيما يتعلق بفقرة عن نطاق اتفاق 2015، أكد مندوب أقل البلدان نمواً، مدعوماً من قبل ناورو، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، على أن الخسائر والأضرار تعتبر عنصراً أساسياً. ودعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، مدعوماً من قبل مندوب اليابان، باستبعاد الإشارة إلى الخسائر والأضرار قائلاً أن ذلك لم يكن جانبا تمت الإشارة إليه في القرار 1/م أ-17 . ودعت الدول النامية متقاربة التفكير إلى إضافة إشارات للتعامل مع كافة عناصر الفقرة رقم 5 من القرار 1/م أ-17 "بصورة متوازنة وبتكافؤ قانوني كامل".

وفيما يتعلق بفقرة حول قيام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بإعداد نص اتفاقية 2015، وإعداد أي قرارات ذات صلة، لإقرارها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وتحديد الحاجة إلى قرارات إضافية في جلسات مؤتمر الأطراف التالية، رحب مندوب الاتحاد الأوروبي بالنص الذي وضعه الرئيسان المتشاركان. وعارض مندوب الدول النامية متقاربة التفكير أي إشارة إلى قرارات مؤتمر الأطراف. وأكد مندوب جنوب أفريقيا على ضرورة قيام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز باستكمال المهام المكلف بها "في أقرب وقت ممكن" وعارض إعداد القرارات لاعتمادها في الدورة الحادية والعرين لمؤتمر الأطراف.

وفيما يتعلق بالفقرات 7-23 (المساهمات المحددة على المستوى الوطني ورسائلها) والمرفق الثاني لمسودة القرار (معلومات تكميلية حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني للأطراف)، اقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، مدعوماً من مندوب جزر مارشال وبمعارضة من أقل البلدان نمواً، فقرة جديدة تدعو الأطراف إلى إرسال المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بهم قبل وقت طويل من عقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وأنه ينبغي على الراغبين القيام بذلك في الربع الأول من عام 2015. وقال مندوبا البرازيل وجنوب أفريقيا أن إضافة هذه الفقرة يعتمد على حذف فقرة تدعو الأطراف التي ليست مستعدة إلى تقديم المساهمات المحددة على المستوى الوطني في الربع الأول من 2015 أن يقوموا بذلك في 31 مايو 2015 أو في أقرب وقت ممكن. وشاركت الأطراف في جدل مطول حول الجدول الزمني لتقديم المساهمات المحددة على المستوى الوطني. وطالب مندوبو سنغافورة والبرازيل والصين ومصر والعديد من الأطراف، وعارضهم مندوبو سويسرا وأقل البلدان نمواً وكندا، والولايات المتحدة ودول أخرى، بحذف "بحلول 31 مايو 2015. وفضل مندوب سويسرا "قبل فترة طويلة من الدورة الحادية والعشرين" بينما وافقت تركيا على "قبل" الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وفضلت المجموعة الأفريقية والصين، بالنيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير وآخرين، وعارض ذلك مندوب الاتحاد الأوروبي وآخرون، "بحلول الربع الأول من 2015 ومحاولة القيام بذلك بأسرع ما يمكن بعد ذلك".

وفي فقرة تؤكد على الدعم المقدم للدول النامية لإعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني والحاجة إلى المزيد من التعزيز لهذا الدعم فضل مندوب المجموعة الأفريقية، في ظل معارضة من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، عبارة "بعض الدول النامية". واقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية عبارة "الحاجة المستمرة". وأشار مندوب أقل البلدان نمواً أن بعض الدول النامية لم تتلق أي دعم وطالب بإلغاء عبارة "المزيد من التعزيز".

واقترحت الدول النامية متقاربة التفكير التأكيد على ضرورة قيام الدول المتقدمة والكيانات المشغلة للآليات المالية وأي منظمة قادرة على القيام بذلك أن تقدم المزيد من التعزيز للدعم.

وفي فقرة حول إرسال مكون التخفيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني، اقترحت النرويج ما يلي: إضافة إشارة إلى لا مشروطية الجهود التي يقوم بها الجميع، مع الإبقاء على الإشارة إلى الجهود المعززة التي تبذلها الدول النامية والتي تصبح ممكنة في ظل توفير الدعم، والاعتراف بالظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع دعم أقل البلدان نمواً لاقتراح الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع إضافة بعض التعديلات. واقترح مندوب المملكة العربية السعودية وضع العبارة التالية بين قوسين "مكون تخفيف يمكن قياسه كمياً" وعارض مندوب تركيا الإشارة إلى الظروف الوطنية "الناشئة". وطالب مندوب الاتحاد الروسي توضيح معنى "الإجراءات" و"الالتزامات". وأصر مندوب الاتحاد الأوروبي على "الالتزامات" فقط.

وفي فقرة تتعلق بتفكير الأطراف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني في الجهود التي يمكنها القيام بها من جانب واحد، ناقشت الأطراف مشروطية المساهمات المحددة على المستوى الوطني. واقترح مندوب النرويج، في ظل معارضة من مندوب المكسيك، حذفها، قائلاً أن المسألة تم تناولها في موضع آخر. وفضل مندوب سويسرا، مدعوماً من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، استبدال عبارة"من جانب واحد" بعبارة "بشكل غير مشروط". واقترح مندوب سويسرا أيضاً

تحديد أن الدول ذات القدرات الأقل يمكنها أيضا أن تتواصل بشأن جهود معززة بشرط توفير الدعم.

وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي، مدعوماً من مندوب اليابان، إلى أنه يفضل الإشارة إلى الجهود التي يمكن للأطراف "القيام بها"، بدلا من"القيام بها من جانب واحد". وفي إشارة إلى إمكانية استخدام مناهج كمية أو كيفية، دعم مندوب البرازيل عبارة "يمكن للدول النامية أيضا توضيح مدى اعتماد الجهود المعززة على تقديم الدعم".

وعبر مندوب السودان، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مدعوماً من مندوبي الصين وتشيلي، في ظل معارضة من مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، عن تفضيله لإعادة عبارة مدى اعتماد تنفيذ الدول النامية على مستوى الدعم. واقترح مندوب تشيلي إضافة إشارة إلى "الدول الأكثر عرضة للمعاناة من آثار التغيرات المناخية".

ومن خلال التأكيد على الحاجة إلى عنصر اللامشروطية في مساهمات التخفيف الخاصة بالأطراف، أكد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن أقل البلدان نمواً تواجه قيوداً معينة، لكنه عارض الإشارة إلى أي مجموعات أخرى. واقترح مندوب أقل البلدان نمواً، مدعوماً من مندوب الاتحاد الأوروبي، الإشارة إلى الفقرة 11 (أ) من مسودة النص (التواصل بشأن عنصر التخفيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني).

وفيما يتعلق بفقرة خاصة بدراسة الدول المتقدمة القيام بدءاً من عام 2019 بتقديم اسهامات كمية سنوية خاصة بسبل التنفيذ لدعم الإجراءات الطموحة المتعلقة بالتخفيف والتكيف وخاصة للدول الأكثر عرضة للمعاناة من التغيرات المناخية، انخرط المندوبون في مناقشات مطولة. وعارض مندوب اليابان حذف الفقرة، في ظل معارضة من مندوب المجموعة الأفريقية والمكسيك، اللذين أكدا على عدم وجود اتفاق بشأن نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

واقترح مندوب الهند، نيابة عن الدول النامية المتقاربة التفكير، ومندوب المملكة العربية السعودية، نيابة عن المجموعة العربية ما يلي: استبدال "بدءاً من 2019، ينبغي أن تفكر في الاعتبارات الكمية لسبل التنفيذ" بعبارة "ينبغي أن تقدم، في الربع الأول من عام 2015، المعلومات التي تم التعهد بها بموجب المرفق الثاني"، والإشارة إلى تقديم سبل التنفيذ إلى الدول النامية لتتمكن من إعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني في الوقت المناسب. وفضل مندوب أقل البلدان نمواً عبارة "سوف تقوم بالابلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالدعم".

واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إضافة فقرة تحدد أن الدول المتقدمة سوف تقدم معلومات حول تقديمها الكمي السنوي لمصادر مالية عامة لفترة ما بعد 2020 لتنفيذ الإجراءات المعززة للدول النامية في فترة ما بعد 2020.

وعارض مندوبو اليابان واستراليا ونيوزيلندا وكندا تضمين التزامات كمية معينة واقترح مندوب استراليا "بيئة مواتية، وليس أهداف كمية، تحفز مشاركة القطاع الخاص". وأشار مندوب البرازيل إلى أن تضمين مشاركة القطاع الخاص في الاتفاقية الجديدة لا يضمن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ.

وأكد مندوبو أقل البلدان نمواً، والبرازيل والصين والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية والدول النامية متقاربة التفكير على أن تقديم الدول النامية للمساهمات المحددة على المستوى الوطني يعتمد على الدعم.

واقترح مندوب البرازيل، بدعم من مندوب شيلي نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي "قيام" الدول المتقدمة في المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بها بالإشارة إلى أهداف الدعم المالي لها والسياسات والإجراءات الخاصة بتطوير ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات آخذين الظروف الوطنية في الحسبان.

واقترح أيضا تشجيع الدول النامية على تقديم "مبادرات تعاون بين دول الجنوب تتعلق بسبل التنفيذ" في المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بها على أساس التضامن وأهداف التنمية المستدامة المشتركة، والظروف الوطنية.

وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن النص الذي يتضمن العناصر، وليس قرار حول المساهمات المحددة على المستوى الوطني، هو "الموضع المناسب" للتعامل مع تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ.

وفي سياق التأكيد على الحاجة إلى التعامل مع مجموعة من الإجراءات من قبل كافة الأطراف في اتفاقية 2015، عارض مندوبو الاتحاد الأوروبي وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية العبارات التي تنطبق فقط على الدول المتقدمة.

وفي إشارة إلى رسملة الصندوق الأخضر للمناخ الناتجة عن اتفاقيات كانكون، أكد مندوبا أقل البلدان نمواً وماليزيا الحاجة إلى عملية تتعلق بالمساهمات المالية في الفترة التي تتلو 2020.

وفي فقرة تتعلق بتقديم المساهمات المحددة على المستوى الوطني، دعا مندوب بوليفيا إلى وضع إطار لتعريف العدالة والإنصاف في جهود الأطراف والتي تتماشى مع ميزانية الانبعاثات العالمية. وفي ظل غياب هذه التعديلات، حث مندوب بوليفيا، في ظل معارضة من مندوبي الاتحاد الأوروبي والفلبين، على حذف الفقرات 15-23 (المعلومات المقدمة مسبقاً واستعراض المساهمات المحددة على المستوى الوطني). وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني يتم تحديدها على المستوى الوطني ودعا إلى تطبيق منهج يستند إلى قواعد يتم تحديده بصورة متعددة الأطراف. وفي إشارة إلى التركيز على التخفيف، طالب مندوب تركيا، مدعوماً من مندوب البرازيل، بتضمين كافة العناصر بما فيها التكيف وسبل التنفيذ في المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بالفقرات 24-36 (المسائل المتعلقة بمسار العمل الثاني (طموح ما قبل 2020)، عارض مندوب البرازيل الفقرة الجديدة "الاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية لأنشطة خفض الانبعاثات الطوعية والحاجة إلى اعتبارها وحدات يمكن استبدالها بقيمة مالية" في سياق الفقرة 4 من القرار 1/م أ-19 (تعزيز طموح ما قبل 2020). وأوضح أن المقصود من ذلك هو: خلق حوافز إيجابية للإجراءات الطوعية والتعاونية وتعزيز"مستوى جديد من المناقشات" وتوفير الاعتراف السياسي الضروري لتطوير أدوات مالية مناسبة وعدم الارتباط بالعمل بموجب مسار العمل الأول (اتفاق 2015).

وقال مندوبي الاتحاد الأوروبي وكولومبيا، بالنيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، أن الاقتراح مفيد لكن يجب تحليله فيما بعد. وتساءل مندوب نيوزيلندا عما سوف يستتبعه هذا الاعتراف. وأشار مندوب الصين، بالنيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب الاتحاد الأوروبي، إلى أن إضافة الفقرة قد توحي بأن تركيز مسار العمل الثاني هو الأنشطة الطوعية فقط.

وحول فقرة تحث جميع أطراف بروتوكول كيوتو على التصديق على تعديل الدوحة وتنفيذه ، اقترح مندوب بيلاروس "دعوة" الأطراف إلى دراسة "إمكانية" التصديق على التعديل و"توضيح كافة النقاط الملتبسة الحالية والتي قد تعيق تنفيذه". وقال مندوب الاتحاد الأوروبي أن المسائل التي تدور حول المواد 5 و7و8 من البروتوكول (المسائل المنهجية بموجب البروتوكول) يجب أن يتم حلها أولا.

واقترح مندوبو نيوزيلندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حذف الفقرات المتعلقة "بمنتدى حول الإسراع في تنفيذ الإجراءات المعززة للمناخ في فترة ما قبل 2020".

وحول فقرة تتعلق بعقد مثل هذا المنتدى لاستعراض التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الفقرتين 3 و4 من القرار 1/م أ-19 (تنفيذ خطة عمل بالي وتعزيزطموح ما قبل 2020) بالتعاون مع الدورات الثانية والأربعين والرابعة والأربعين والسادسة والأربعين للهيئة الفرعية، لكن مندوب جنوب أفريقيا فضل الدورات الثالثة والأربعين والخامسة والأربعين والسابعة والأربعين للهيئة الفرعية. وعارض مندوب بنجلاديش، نيابة عن أقل البلدان نمواً، عقد المنتدى بالتعاون مع مؤتمر الأطراف. وفضل مندوب الدول النامية متقاربة التفكير عقده "بالتعاون مع كل دورة من دورات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في عام 2015. ورأي مندوب البرازيل أنه لا يوجد وقت كافي لتقديم "مزيد من" النتائج فيما يتعلق بطموح ما قبل 2020.

واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إطلاق "آلية" التنفيذ المتسارعة وتقديم توصيات إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف حول كيفية زيادة تعزيز طموح ما قبل 2020 من خلال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وحول تعزيز التفاهم بشأن وضع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتخفيف لتسريع طموح ما قبل 2020، اقترحت الدول النامية متقاربة التفكير نصا يتعلق بتيسير ما يلي: زيادة أهداف خفض الانبعاثات المحددة كميا في كافة قطاعات اقتصاد الدول المتقدمة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو إلى 40% تحت معدلات 1990 وذلك بحلول عام 2020، وإزالة الشروط المتعلقة بهذه الأهداف.

وفي فقرة متعلقة بتسريع الأنشطة المتضمنة في خطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز المتعلقة بتعزيز طموح التخفيف من خلال إجراء عملية فحص تقني متعمق للفترة من 2015 إلى 2020، فضل مندوب كندا إجراء فحص تقني للفترة من 2015 إلى 2017. وطالب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير بالإشارة إلى "خطة عمل حول التكيف بقيادة الدول المتقدمة".

واقترح مندوب الاتحاد الأوروبي إضافة إشارة إلى الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى اقل من 2 درجة مئوية أو 1.5 درجة مئوية بما يتماشى مع تقرير التقييم الخامس الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. واعترض مندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة على 2 درجة مئوية.

واقترح مندوب المجموعة الأفريقية، مدعوماً من مندوب الدول النامية المتقاربة التفكير، أن يتم تيسير عملية الفحص التقني من قبل ميسرين متشاركين يمثلون الأطراف المدرجة في المرفق الأول والمرفق الثاني ويتم تعيينهم من قبل الرئيسين المتشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز للفترة من 2015 إلى 2017. وعارض مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة استعراض خطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز والذي سيسمح باختصارها في 2017.

ودعا مندوبو الدول النامية المتقاربة التفكير والمجموعة الأفريقية، مع معارضة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إلى تحديد فرص الإجراءات الخاصة بقدرات التكيف العالية بالإضافة إلى التخفيف، ونص يفرق بين فرص التخفيف في الدول المتقدمة والدول النامية، في ظل معارضة من مندوب استراليا.

واقترح مندوب بوليفيا، بمعارضة من مندوب استراليا، إضافة إشارة إلى مشاركة المعلومات حول موازنة الانبعاثات العالمية. واقترح مندوب جنوب أفريقيا بمعارضة من مندوب استراليا إعداد مبادئ توجيهية خاصة بإعداد التقارير الخاصة بالمبادرات والأطراف الفاعلة خارج نطاق الاتفاقية.

وحول فقرة تطالب الأمانة بتنظيم سلسلة من اجتماعات الخبراء التقنيين داخل الجلسات في 2015-2017، دعا تحالف الدول الجزرية الصغيرة، مدعوما من قبل العديد من الأعضاء، بتنظيم العملية "مرة أو مرتين على الأقل سنويا أثناء الفترة

2015-2020 في المجالات المتعلقة بالإمكانات العالية للتخفيف". واقترح مندوب البرازيل إضافة "خيارات وأدوات" إلى "مجالات".

واقترح مندوب الدول النامية متقاربة التفكير، في ظل معارضة مندوب الاتحاد الأوروبي، إضافة فقرة تحدد خيارات سياسات تفرق بين التنفيذ في الدول المتقدمة والدعم الخاص بالتغلب على عوائق التنفيذ في الدول النامية.

وحول مشاركة الخبراء، دعا مندوب المجموعة الأفريقية إلى الإشارة إلى المنظمات المراقبة. وطالب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، مدعوما من مندوب النرويج وكندا، وفي ظل معارضة من مندوب بنما، بالنيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، بإزالة الإشارة إلى إطار وارسو الخاص بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، مشيرا إلى أنه لا يمثل هيئة تندرج تحت الاتفاقية.

واقترح مندوب المملكة العربية السعودية، في ظل معارضة من مندوب الاتحاد الأوروبي، قيام اجتماعات الخبراء التقنيين بتحديد الآثار السلبية لإجراءات الاستجابة.

ودعا مندوب الدول النامية المتقاربة التفكير إلى التأكيد على وجوب بقاء اجتماعات الخبراء التقنيين تحت مظلة الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وقال مندوب الاتحاد الأوروبي أنه "لايتخيل" استمرار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بعد اتفاق باريس.

واقترح مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة إضافة فقرة حول تقييم تنفيذ اجتماعات الخبراء التقنيين وتقديم توصيات حول زيادة فاعليتها في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ودعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة اجتماعات الخبراء التقنيين في عام 2016. لكن مندوب الدول النامية المتقاربة التفكير فضل القيام بذلك عام 2015.

وحول فقرة تطالب الأمانة بتحديث وثيقة تقنية حول مزايا التخفيف الخاصة بالإجراءات وتطوير تقرير تجميعي حول المجالات المواضيعية المتعلقة بفرص وخيارات التخفيف الخاصة بالتعاون والعمل المتسارع، اقترح مندوب البرازيل الإشارة إلى "إمكانات وفرص وخيارات وأدوات التخفيف". وطالب مندوب كولومبيا، بالنيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي تقرير مجمع "يتم تجميعه في صورة ملخص ويتم تقديمه في المنتدى السنوي العالي المستوى". واقترح مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة توزيع الملخص من خلال قائمة على الانترنت تتعلق بخيارات السياسات".

وتم الانتهاء من القراءة الأولى "لمسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة من قبل الرئيسين المتشاركين" يوم الأربعاء الموافق 10 ديسمبر/كانون الأول .

النسخة الثانية من "مسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة من قبل الرئيسين المشاركين": بدأت الوفود النظر في النسخة الثانية "لمسودة قرار مؤتمر الأطراف المقترحة من قبل الرئيسين المتشاركين" يوم الجمعة الموافق 12 ديسمبر/كانون الأول .

وفي التعليقات العامة، دعا مندوب بوليفيا، بالنيابة عن مجموعة ال 77/الصين، مدعوماً من مندوب جواتيمالا، بالنيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومندوب توفالو، بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، ومندوب ماليزيا بالنيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير ومصر، إلى الإشارة في الفقرات التمهيدية إلى مبادئ وأحكام الاتفاقية وخاصة المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة. وعبر أيضا عن قلقه الشديد إزاء عدم وجود تفريق بين الدول النامية والدول المتقدمة، مشيراً إلى الأطراف المندرجة تحت المرفق الأول والمرفق الثاني. كما عبر أيضا عن أسفه فيما يتعلق بأن مسألة سبل التنفيذ، وخاصة التمويل، هي مسألة عامة وتنطوي على اتساق، ودعا، هو ومندوب الصين، إلى إشارة محددة للمسؤوليات الخاصة بالدعم المقدم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. كما دعا أيضاً إلى تمييز واضح بين التكيف والخسائر والأضرار، وتقوية آلية وارسو الدولية الخاصة بالخسائر والأضرار. ودعا مندوب الجزائر،بالنيابة عن المجموعة العربية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إشارات لمبادئ وأحكام الاتفاقية.

وعبر مندوب الهند عن أسفه لغياب مسألة تعزيز النظام متعدد الأطراف المستند إلى قواعد والعمل مع الالتزامات الحالية من النص. وفيما يتعلق بالمعلومات التي تقدم مسبقاً للمساهمات المحددة على المستوى الوطني، اقترح مندوب ترينداد وتوباجو حذف الإشارة إلى "عادلة" من النص. وقام مندوب استراليا، من بين أمور أخرى، بوصف النص بأنه القاسم المشترك الأدنى وعبر عن أسفه لغياب الطموح والتمويل والتمييز وفكرة واضحة تتعلق بعدم حدوث تراجع، وعارض مفهوم التمييز الذاتي والمتضمنة في النص.

وعبر مندوب ماليزيا، بالنيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، عن أسفه لخسارة النص بعد تنقيحه مقترحاً "ينبغي للدول الأطراف المتقدمة بدءاً من 2019 أن تدرس تقديم إسهامات سنوية كمية تتعلق بسبل التنفيذ لدعم طموح إجراءات التخفيف والتكيف وخاصة بالنسبة للأعضاء المعرضين للمعاناة من الآثار السلبية للتغيرات المناخية".

ودعا مندوب ناوروا، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى الإشارة إلى الهدف المتعلق بدرجة الحرارة العالمية. ودعا مندوب بنما، بالنيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، إلى الإشارة إلى إطار وارسو الخاص بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية. وعارض مندوب بوليفيا الإشارة إلى الآليات التي تستند إلى السوق وإطار وارسو. وطالب مندوب دولة مالي، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بفقرات جديدة، وتناول غياب ملكية الأطراف لإعداد اجتماعات الخبراء التقنيين ومطالبة الدول المتقدمة بتقديم خارطة طريق لجمع 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020، وحث الدول النامية على تضمين الجدول الزمني وفترات الإنفاق في تمويل ما بعد 2020 في المساهمات المحددة على المستوى الوطني، ونشر مراسلات الدول المتقدمة لضمان الشفافية. وقال مندوب بنجلاديش بأنه يجب أن تنعكس العناصر الخاصة بمسودة النص التفاوضي في مرفق بالقرار. ودعا مندوب الإمارات العربية المتحدة إلى التركيز على المناقشات المتعلقة بالفقرات التي لا يوجد توافق بشأنها.

وفيما يتعلق بالفقرات التمهيدية، وحول الاسترشاد بالاتفاقية، وتذكيراً بأهداف الاتفاقية، وكافة قرارات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، قال مندوب الهند أن العبارة الأولى "تحطم ثقة الأطراف". ودعا مندوبو الهند والصين والبرازيل وفيجي وأقل البلدان نموا وجمهورية الدومينيكان وتايلندا وفنزويلا إلى إشارة واضحة إلى أن العمل لا "يسترشد ب" فحسب ولكن "وفقاً لـ" مبادئ المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة وأحكام الاتفاقية. واقترح إضافة فقرة حول دراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التحول المنصف.

ودعا مندوب ترينداد وتوباجو إلى الإشارة إلى هدف عالمي طويل المدى يتعلق بالحد من زيادة درجة الحرارة تحت 2 درجة مئوية أو 1.5 درجة مئوية عن مستويات ما قبل التصنيع. وفي إشارة إلى أن هذا الأمر "خط أحمر"، ودعا مندوب السودان، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن تكون المعلومات المسبقة والترتيبات الخاصة بما بعد 2020 تحت الاتفاقية. واقترح أن تشير الفقرات التمهيدية إلى "مبادئ وأحكام الاتفاقية لتوفير ضمانات". وأكد مندوب الإكوادور على أهمية التمويل طويل الأمد في سياق القرار. ودعا مندوبي نيكاراجوا وفيتنام إلى إشارة تمهيدية إلى أن القرار اتُخذ بموجب الاتفاقية. وطالب مندوبي فيجي وتايلاند بالإشارة إلى مبادئ الاتفاقية.

وحول الفقرات التشغيلية، وفقرة تتعلق بنطاق اتفاقية 2015، أكد مندوب ناوروا، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، مدعوما من مندوب المكسيك ومندوب بنجلاديش ومندوب جمهورية الدومينيكان، على أن الخسائر والأضرار تعتبر عنصر منفصل في الاتفاقية الجديدة. وعارض مندوبا الولايات المتحدة وكندا ذلك، وقال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أنهم مستعدون لقبول بقية الفقرة في ضوء التأكيدات التي يسعى للحصول عليها عدد من الدول.

وحذر مندوب استراليا الأعضاء ، في سياق الاتفاقية الجديدة، من إعادة فتح الحديث عن "حل وسط تم التوصل إليه بشق الأنفس حول الخسائر والأضرار" في وارسو. واقترح حذف الإشارة إلى الخسائر والأضرار، وإضافة، بعد الإشارة إلى العناصر، "إشارة إلى ترتيبات مؤسسية ذات صلة". وعارض مندوبو الاتحاد الروسي وسويسرا أيضاً الإشارة إلى الخسائر والأضرار.

ودعا مندوبو نيكاراجوا وجزر سولومون وغانا وفيجي بجعل الخسائر والأضرار عنصر منفصل عن التكيف.

وأكد مندوبو الفلبين ونيجريا على أن الخسائر والأضرار تمثل عاملاً حاسماً وقالا أنها يجب أن تكون منفصلة في النص وألا تعتبر كجزء من التكيف.

ودعا مندوب جنوب أفريقيا إلى الإشارة إلى أهداف 2 درجة مئوية و1.5 درجة مئوية والاعتراف بمستوى التكيف المطلوب بناء على مستوى التخفيف.

وحول فقرة تتعلق بالدراسة المكثفة من قبل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز لعناصر مسودة النص التفاوضي الذي ينعكس في المرفق الأول، بهدف توفير نص تفاوضي للبروتوكول، ووثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها يكون لها قوة قانونية بموجب الاتفاقية المطبقة على كافة الأطراف قبل 2015، عارض مندوبا فنزويلا ونيكاراجوا تضمين نص العناصر في مرفق. وحذر مع مندوب الجزائر، بالنيابة عن المجموعة العربية، من إعاقة الشكل القانوني للاتفاقية الجديدة.

ورحب مندوب الولايات المتحدة بوجود مرفق. وعبر مندوب ماليزيا، بالنيابة عن أقل البلدان نموا، عن قلقه من أن يمثل المرفق أساساً لمفاوضات 2015. وللحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه في ليما، اقترح أن يقوم الرئيسان المشاركان بذكر ذلك في تقرير الدورة.

وحول فقرة تشير إلى أن الترتيبات الخاصة بالقرار المتعلق بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني لا تمس الطبيعة القانونية للمساهمات المحددة على المستوى الوطني أو محتوى اتفاقية 2015، أكد مندوب السودان، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه لا ينبغي إصدار أحكام مسبقة على الشكل القانوني ومحتوى اتفاق باريس.

وفيما يتعلق بفقرة بشأن توفير الدعم من جانب الدول المتقدمة والدول الأخرى التي يمكنها وضعها من القيام بذلك، أعرب مندوب جواتيمالا، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، عن أسفه لعدم وجود ضمان بشأن سبل التنفيذ فيما بعد عام 2020. وأكد مندوبا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الحاجة إلى بناء الثقة وإلى مزيد من الوضوح بشأن زيادة التمويل بحلول عام 2020. وأفاد مندوب جزر مارشال بأن العديد من الدول النامية تعتبر قيام الدول المتقدمة بتوسيع نطاق التمويل أساسا لحزمة ليما. واعترض مندوب المملكة العربية السعودية على الفقرة واقترح تنفيذ عمل جماعي منفصل بشأن هذه المسألة.

ودعا مندوبو الصين والبرازيل وباكستان، ومندوب ماليزيا، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوبو جنوب أفريقيا ونيكاراجوا وفنزويلا وإيران نيجيريا وكوبا إلى حذف الإشارة إلى "الأطراف الأخرى التي يمكنها وضعها من القيام بذلك". كما أيد مندوبا نيوزيلندا واليابان الفقرة واعترض على تعديلها. وفسر مندوب المكسيك عبارة "التي يمكنها وضعها من القيام بذلك" على أنها ليست قضية تمايز ولكنها بمثابة "فتح الأبواب" أمام "دول مثل دولنا" للمساهمة، وحث الأطراف على إيجاد وسيلة "كي تظل هذه الأبواب مفتوحة".

وبالنظر إلى المخاوف التي أثيرت، اقترح مندوب الاتحاد الأوروبي حذف الفقرة. واقترح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ترحيل هذه القضية إلى العام المقبل. وأفاد مندوب جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها تحكم بشكل مسبق على نتائج المفاوضات حول التمويل.

واقترح مندوب مصر، بدعم من مندوب البرازيل، وضع فقرة إضافية تعكس أهمية وجود اتفاق حول طرق جديدة ومتزايدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها وكافية ومحسنة للوصول إلى التمويل بالنسبة للدول النامية بهدف تمكين ودعم العمل المعزز بشأن التخفيف والتكيف وسبل التنفيذ.

وبشأن فقرة تحتوي على ثلاثة خيارات تتعلق بالإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني بما يشمل نطاقها، اقترح مندوب الجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، حذفها. وفضل مندوبو الهند وبوليفيا ونيكارجوا وبيلاروس وكوبا وفيتنام وإيران والاتحاد الروسي الخيار الأول، الذي قد يكرر فيه مؤتمر الأطراف دعوته لكل طرف من الأطراف إلى إبلاغ الأمانة بمساهماته المحددة على المستوى الوطني نحو تحقيق الهدف من الاتفاقية.

دعم مندوبو استراليا وكندا وسويسرا الخيار الثاني، الذي قد يكرر فيه مؤتمر الأطراف دعوته إلى كل طرف من الأطراف إلى إبلاغ الأمانة بمساهماته المحددة على المستوى الوطني نحو تحقيق هدف الاتفاقية ويوافق على أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني لكل طرف ستمثل تقدم خارج نطاق التعهد الحالي لذلك الطرف. وأشار مندوب المملكة العربية السعودية إلى دعمه إذا كان التخفيف والتكيف بنفس "المستوى" القانوني. وأفاد مندوب نيوزيلندا بأنه قد يدعم الخيار الثاني كنقطة انطلاق، وقد ينظر أيضا في اقتراح بإضافة إشارات إلى التكيف، وأشار إلى أن هذه الإشارات يجب ألا تحدد "المساهمات "وألا تكون إلزامية. وأفاد مندوب اليابان بأنه مستعد لتناول عنصر التكيف وليس سبل التنفيذ.

وأشار مندوب الصين إلى دعم الخيارين الأول والثاني. وفضل مندوب جمهورية الكونغو الديمقراطية الخيار الأول ولكنه أبدى استعداده للعمل مع الخيار الثاني من خلال الإشارة إلى المساهمات بشأن عنصري التكيف والتمويل.

ودعم مندوبا المكسيك والفلبين، ومندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوبو نيجيريا وجنوب أفريقيا وملاوي وجزر سليمان وبنجلاديش وجمهورية الدومينيك وجمهورية كوريا وفيجي الخيار الثالث، الذي يوافق فيه مؤتمر الأطراف على أن تشمل مساهمات الأطراف المحددة على المستوى الوطني مساهمة بشأن عنصر التخفيف وقد تشمل أيضا مساهمات بشأن عنصري التكيف وسبل التنفيذ، وأن تمثل المساهمات المحددة على المستوى الوطني لكل طرف تقدما خارج نطاق التعهد الحالي لذلك الطرف.

واقترح مندوب نيجيريا إضافة: "يجب أن تكون المساهمات المحددة على المستوى الوطني المقدمة في إطار المرفق الأول طموحة بما يكفي وفقا لتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لكي تؤدي إلى خفض في انبعاثات غازات الدفيئة يعادل حصتهم الإجمالية في الانبعاثات العالمية وأن يكون ذلك بمثابة شرط لتنفيذ الاتفاقية التي سيتم اعتمادها في باريس." وفضل مندوب البرازيل الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية.

وفضل مندوب الولايات المتحدة الخيار الثالث ولكنه أبدى استعداده للنظر في الخيار الثاني ودعم بقوة أن تمثل المساهمات المحددة على المستوى الوطني لكل طرف تقدما خارج نطاق التعهد الحالي لذلك الطرف.

وفضل مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة ومندوب الدول النامية متقاربة التفكير الخيارين الثاني أو الثالث، شريطة إقرار المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة. وأعرب مندوب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لبعض المقايضات بما يشمل إمكانية إدراج عنصر التكيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني على أساس طوعي. وأفاد مندوب سويسرا بأنه يمكن النظر في إدراج عنصر التكيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني إذا تم إدراج العناصر الرئيسية الأخرى، بما في ذلك المساهمات المحددة على المستوى الوطني غير المشروطة التي تشتمل على معلومات عن التخفيف القابل للقياس الكمي ومعلومات عن المحاسبة.

وفيما يتعلق بفقرة تحتوي على ثلاثة خيارات تتعلق بالمعلومات الواجب تقديمها في المساهمات المحددة على المستوى الوطني، دعا مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نمواً، إلى الإشارة إلى أقسام النص المعنية بالدعم. وأكد، بدعم من مندوبي الهند وبوليفيا، على ضرورة الإشارة بوضوح في المرفق بأنه يجب أن تقوم الدول المتقدمة بتقديم الدعم الخاص بسبل التنفيذ إلى الدول النامية.

وفضل مندوبو الهند والصين وبوليفيا ونيكاراجوا وفيتنام وبيلاروس، ومندوبا إيران والجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، الخيار الأول، والذي يقرر فيه مؤتمر الأطراف بأن جميع الأطراف ستوفر المعلومات اللازمة عند إبلاغ الأمانة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني وذلك لتسهيل الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بهم.

واقترح مندوب الصين إضافة أن المعلومات التي يبلغ بها الأطراف يجب أن تكون وفقا للمادة (12) من الاتفاقية (الإبلاغ بالمعلومات المتعلقة بالتنفيذ) وطبقا لقرارات الإبلاغ ذات الصلة بموجب الاتفاقية.

وأكد مندوب أستراليا على أهمية الفقرة ودعم إلى جانب مندوبي الفلبين وجمهورية كوريا وسويسرا الخيار الثاني، والذي يقرر فيه مؤتمر الأطراف بأنه يجب على جميع الأطراف تقديم المعلومات حول النقطة المرجعية (بما يشمل سنة الأساس كلما كان ذلك مناسبا) والأطر الزمنية و/أو فترات التنفيذ والنطاق والتغطية ومستوى الجهد المتوقع وكيف يرى الطرف أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة به عادلة ومنصفة وطموحة وتتفق مع هدف الاتفاقية.

اقترح مندوب أستراليا اشتمال الإشارة إلى "أي افتراضات ومنهجيات". ودعا مندوب نيوزيلندا، بدعم من مندوب اليابان، إلى وضع إشارات إضافية للافتراضات والمنهجيات والأساليب المحاسبية لاستخدام الأراضي واستخدام آليات السوق.

وأعرب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية عن استعداده للعمل مع الخيار الثاني مع إضافة إشارات إلى الافتراضات والمنهجيات، وإضافة لفظ "عادلة" بدلا من "منصفة"، ومساهمات الأطراف المحددة على المستوى الوطني التي تمثل أفضل جهودهم في ضوء الظروف الوطنية.

وأفاد مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بأنه يمكن النظر في الخيار الثاني، ولكنه طالب بتغطية جميع العناصر وتعزيزها بإشارة إلى نوع وعدد سبل التنفيذ بهدف إيجاد تكافؤ مع المعلومات اللازمة لعنصر التخفيف.

ودعا مندوب الفلبين، بدعم من مندوبي المكسيك وغانا، إلى تسليط الضوء على حقوق الإنسان وخصوصا حقوق الشعوب الأصلية والمرأة.

دعم مندوبو المكسيك وجنوب أفريقيا وجمهورية الدومينيك وفيجي وترينيداد وتوباجو الخيار الثالث، والذي يقرر فيه مؤتمر الأطراف بأنه يجب على جميع الأطراف تقديم المعلومات حول النقطة المرجعية (بما يشمل سنة الأساس كلما كان ذلك مناسبا) والأطر الزمنية وفترات التنفيذ والنطاق والتغطية والنتائج الكمية المتوقعة والافتراضات والمنهجيات والأساليب المحاسبية لاستخدام الأراضي والاستخدام المتوقع لآليات السوق والتعهدات في عمليات التخطيط الوطنية المعنية بالتكيف وتوفير دعم سبل التنفيذ لتخفيف الطموح وإجراءات التكيف في الدول النامية، إن كان معمولا بذلك، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطراف المتأثرة خاصة تلك المعرضة للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وكيف يرى الطرف أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة به عادلة ومنصفة وطموحة وتتفق مع هدف الاتفاقية، ويقرر أنه يتعين على الأطراف أن تقدم المعلومات المحددة في المرفق الثاني عند الإبلاغ بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بهم، كلما كان ذلك مناسبا.

واقترح مندوب البرازيل استبدال عبارة "المنهجيات، والأساليب المحاسبية لاستخدام الأراضي" بعبارة "الأساليب المنهجية لتأسيس وتمثيل انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ حسب المصدر، وكلما كان ذلك مناسبا".

وفيما يتعلق بفقرة تدعو الدول المتقدمة والكيانات المشغلة للآلية المالية وأي منظمة يمكنها وضعها من القيام بذلك إلى توفير الدعم لإعداد والإبلاغ عن المساهمات المحددة على المستوى الوطني، دعا مندوب تنزانيا إلى فصل ما يطلب من الأطراف عن ما يطلب من الكيانات المشغلة.

وبشأن فقرة تحتوي على ثلاثة خيارات تتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة بعد الإبلاغ بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، بما يشمل الحوارات الممكنة وتقييم إجمالي أثرها، فضل مندوبو الهند والصين والبرازيل ونيكاراجوا وكوبا وبيلاروس والمملكة العربية السعودية وفيتنام وبوليفيا الخيار الأول، الذي يطالب الأمانة بنشر المساهمات المحددة على المستوى الوطني على الانترنت والإبلاغ بها. وأعرب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير عن استعداده للعمل على لغة الخيارات الأخرى.

ودعم مندوبو نيوزيلندا واليابان وكندا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا الخيار الثاني، الذي يطالب الأمانة، من بين أمور أخرى: بتنظيم حوار بين الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز لدورة يونيو 2015 والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بهدف توفير الوضوح والشفافية والتعرف على المساهمات المحددة على المستوى الوطني التي تم الإبلاغ بها وإعداد

ورقة فنية قبل عقد الحوار بشأن إجمالي أثر المساهمات المحددة على المستوى الوطني التي أبلغت بها الأطراف قبل 30 يونيو 2015. وفي تعبير عن استعداده للعمل مع الخيار الثاني، طالب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة حوار في كل دورة من دورات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وأكد مندوب الاتحاد الأوروبي، بدعم من مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، على الحاجة إلى وجود عملية متابعة بشأن الإبلاغ بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني وأشار إلى جانب مندوب ترينيداد وتوباجو إلى تفضيله للخيار الثالث، الذي يطالب الأمانة بنشر بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني على الانترنت والإبلاغ بها وتنظيم دورة حوار لمدة يومين وإعداد ورقة فنية قبل عقد الحوارات بشأن إجمالي أثر المساهمات المحددة على المستوى الوطني التي أبلغت بها الأطراف قبل 30 مايو 2015. ودعم مندوبا المكسيك وفيجي، بدعم من مندوبي جمهورية الدومينيك وسويسرا، الخيار الثالث، ودعا مندوب جنوب أفريقيا إلى وجود إشارات إضافية إلى مجموعة الأحكام المنهجية الحالية بشأن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية وعقد حلقات عمل بشأنها.

وفيما يتعلق بفقرة بشأن تشجيع أطراف بروتوكول كيوتو على التصديق على التعديل الذي تم عليه في دورة الدوحة وتنفيذه، دعا مندوبا كوبا وفيتنام إلى استخدام لفظ "حث" بدلا من لفظ "تشجيع" الأطراف، وعارض مندوبا بيلاروس وأوكرانيا ذلك.

وفيما يتعلق بفقرة تحتوي على ثلاث خيارات بشأن تعزيز طموح التخفيف لما قبل 2020، بما يشمل عقد منتدى أو إيجاد آلية لتقييم التنفيذ، فضل مندوبو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والهند واستراليا ونيوزيلندا، وإيران والجزائر نيابة عن المجموعة العربية، وبيلاروس واليابان وسويسرا الخيار الأول، الذي يقترح أن يكرر مؤتمر الأطراف عزمه على النحو الوارد في الفقرتين 3 و 4 من المقرر 1/م أ-19 وذلك لتعجيل التنفيذ الكامل للقرارات التي تشكل النتيجة المتفق عليها وفقا للمقرر 1/م أ-13 (خطة عمل بالي) وتعزيز الطموح في فترة ما قبل عام 2020، بهدف التأكيد على أعلى مستوى من جهود التخفيف الممكنة من قبل جميع الأطراف في إطار الاتفاقية.

ورفض مندوبو الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة تضمين التمويل في المساهمات المحددة على المستوى الوطني، وأشار إلى أنه لن يتم تسوية هذه القضية في دورة ليما، وعارضه مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نمواً في ذلك.

وأكد مندوب أقل البلدان نمواً على ضرورة وجود مؤشر للتمويل ليس لإعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني فحسب، بل لتنفيذها أيضا. كما دعا إلى وجود إشارة إلى الظروف الخاصة بأقل البلدان نمواً في إعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالتخفيف. وأكد مندوب المكسيك على ضرورة تقديم الدعم المالي والفني.

ودعا مندوب الهند إلى الإيضاح بأن عناصر مسودة النص التفاوضي ستكون بموجب الاتفاقية. ودعم مندوبو المكسيك والصين وجزر مارشال وكوبا وفيجي وفيتنام وبنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، وبوليفيا والمملكة العربية السعودية وجمهورية الدومينيك الخيار الثالث، الذي سيطلق فيه مؤتمر الأطراف آلية تنفيذ عاجلة لتقييم التقدم في تنفيذ نص الفقرتين 3 و 4 من القرار 1/م أ-19 من خلال عقد الاجتماعات بالتزامن مع الدورات الثانية والأربعين والرابعة والأربعين والسادسة والأربعين للهيئة الفرعية.

فضل مندوب الإمارات العربية المتحدة الخيار الثاني، الذي سيعقد فيه مؤتمر الأطراف منتدى لتقييم التقدم في تنفيذ الفقرتين 3 و 4 من المقرر 1/م أ-19 بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية. ودعا مندوب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إيجاد خيار مختلط، مفضلاً عقد منتدى ليس في عام 2015 فحسب بل أيضا في عام 2016 و2017. وأكد مندوب البرازيل على إتباع نهج موجه نحو النتائج.

وفيما يتعلق بفقرة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لمواصلة الفحص الفني للفرص ذات إمكانيات التخفيف المرتفعة في الفترة من 2015 إلى 2020، أفاد مندوب إيران بأنه يجب أن يشمل جميع العناصر وليس عنصر التخفيف فقط. وأفاد مندوب المملكة العربية السعودية بأن اجتماعات الخبراء التقنيين يجب أن تنتهي بحلول عام 2016 أو تتضمن عنصر التكيف. ودعا مندوبو جمهورية الدومينيك وبوليفيا إلى إشراك المرأة والشباب كخبراء. وأكد مندوب بوليفيا على المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في اجتماعات الخبراء التقنيين ودعا إلى إيجاد مجال موضوعي جديد بشأن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وإلى النظر في إيجاد مجالات إضافية للمناقشة في إطار التكيف.

وفيما يتعلق **بالمرفق الثاني (المعلومات التكميلية بشأن المساهمات المحددة على المستوى الوطني)**، أشار مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، ومندوبو الهند وبوليفيا والصين إلى ضرورة الإشارة بوضوح في المرفق إلى أن دعم سبل التنفيذ يجب أن تقدمه الدول المتقدمة إلى الدول النامية. واعترض مندوبا الصين وبوليفيا على الإشارة إلى "الإنصاف والطموح" تحت العنوان الفرعي "أخرى" في المرفق الثاني، والذي يتناول مؤشرات تتعلق بالإنصاف والطموح وتطبيقها. وعارض مندوبو مصر وكوبا وفيجي وفيتنام، ومندوب السودان نيابة عن المجموعة الأفريقية، المرفق. وحذر مندوب الاتحاد الروسي من مستوى التفاصيل في المرفق. ومن بين أمور أخرى، عارض مندوب البرازيل مبدأ التمايز الذاتي وطالب مع مندوب جزر مارشال بوجود فكرة واضحة بشأن عدم التراجع .

وأكد مندوب فنزويلا على ضرورة إيضاح قضية التمايز. واقترح مندوب إيران حذف المرفق حيث أنه لا يشير إلى المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة أو إلى جدول زمني بشأن تمويل سبل التنفيذ. وأكد مندوب الجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، على ضرورة الإشارة إلى تمويل عنصر التكيف وعبر عن تحفظات بشأن مؤشرات الإنصاف. وفضل مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إيضاحه في الفقرات.

البند الثالث للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز:

العناصر: تم النظر في هذا البند لأول مرة يوم الثلاثاء الموافق 2 ديسمبر/ كانون الأول واستمر نظره حتى السبت 6 ديسمبر/ كانون الأول. وبتاريخ 2 ديسمبر/ كانون الأول، قدم رونج ميتسجر الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز الورقة غير الرسمية بشأن "عناصر مسودة النص التفاوضي" (ADP.2014.11.NonPaper) التي أصدرها الرئيسان المتشاركان قبل الجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.

وبتاريخ السبت الموافق 6 ديسمبر/ كانون الأول، تم استكمال القراءة الأولى لجميع أقسام نص العناصر. وبتاريخ الاثنين الموافق 8 ديسمبر/ كانون الأول، قدم ارثر رونج - ميتسجر، الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز نسخة معدلة، بما يشمل حاشية بشأن العنوان تفيد بالآتي: " هذه العناصر الخاصة بمسودة النص التفاوضي تعكس العمل قيد التنفيذ. ولا تشير هذه العناصر إلى تقارب بشأن المقترحات المقدمة ولا تمنع المقترحات الجديدة من الظهور في مسار المفاوضات في عام 2015". وتساءل العديد من مندوبي الدول النامية عن الوضع القانوني للنص الجديد، الأمر الذي يؤكد بأنه لا يزال بمثابة ورقة غير رسمية وأنه لا يعكس مخاوفهم. وأفاد رونج - ميتزجر، الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بأن الأمر متروك للأطراف لتحديد الوضع القانوني للنص. ولم يتم النظر في نص العناصر مرة أخرى خلال الجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز ولكن تم اشتماله في المرفق الخاص بـ "نداء ليما للعمل المناخي" بهدف النظر فيه في الجزء الثامن من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.

وأجريت مفاوضات موضوعية بشأن العناصر الثمانية ملخصها كما يلي: التمويل، التكيف، التخفيف، بناء القدرات، التكنولوجيا، التعاون والدعم، شفافية الإجراءات والدعم، الأطر الزمنية والعمليات ذات الصلة بالالتزامات/المساهمات.

التمويل: اعترض مندوب نيكاراجوا، إلى جانب مندوبي العديد من الدول النامية، على النص واعتبره " بعيداً كل البعد عن الاتفاقية والقرارات السابقة".

وفيما يتعلق بالتمايز، اعترض مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى جانب مندوب إكوادور، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير ومندوب بوليفيا، نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، على النص الذي يقترح بأن تقوم "جميع" الأطراف بتعبئة التمويل الخاص بتغير المناخ من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات. وأشار مندوب المجموعة الأفريقية إلى التمايز بين الدول المتقدمة والنامية بموجب الاتفاقية ومسؤولية الدول المتقدمة عن توفير التمويل.

ودعا مندوب الدول النامية متقاربة التفكير إلى حذف "الإشارات" إلى توفير التمويل من قبل "الأطراف التي يمكنها وضعها من القيام بذلك" وعارضه مندوب اليابان في ذلك. ودعا مندوبا الهند والصين إلى الإشارة بدلا من ذلك فقط إلى الدول المتقدمة وتلك الدول المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية.

وعارض مندوب الدول النامية متقاربة التفكير الإشارة إلى التمويل القائم على النتائج لعنصر التكيف. وأوضح مندوب المكسيك بأن "القائم على النتائج" ليس شرطا مسبقا للحصول على التمويل وأكد على تحديد أولويات تمويل عنصري التخفيف والتكيف. وسلط مندوب اندونيسيا الضوء على ضرورة ضمان الالتزام بمبادئ الاتفاقية في الاتفاقية كلها. واقترح مندوب سويسرا تضمين إشارة في اتفاقية عام 2015 إلى: "كل طرف" بدلا من "جميع الأطراف" يقوم بحشد التمويل الخاص بتغير المناخ، والإشارة إلى نص بشأن الغرض من الموارد المالية والمبادئ المعمول بها مثل أن تكون قائمة على النتائج، وإقرار استثمارات الدول النامية، وإبراز القدرات والمسؤوليات المتطورة.

سلط مندوب بوليفيا، نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، الضوء على الثغرات الموجودة في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية ودعا إلى تعزيز الدعم. وأكد مندوب كولومبيا على الإشارة إلى قيادة الدول المتقدمة في تنفيذ الاتفاقية.
ودعا مندوبا الصين والهند إلى حذف النص الذي يشير إلى "قيام الأطراف بتعبئة وتوفير الموارد المالية بطريقة قادرة على التكيف بشكل ديناميكي مع الحقائق المتغيرة والتطورات والاحتياجات المستقبلية".
وأوضح مندوب الاتحاد الأوروبي أن "المسؤوليات والقدرات المتطورة" تعكس الزيادة في مستويات الرخاء وانبعاثات غازات الدفيئة بالدول النامية، وأشار إلى أن بعضها حاليا أكثر ازدهارا من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
وبشأن الإشارات الخاصة بالسياسات والبيئات المواتية، دعا مندوب الولايات المتحدة إلى إدراج نص: يشجع الأطراف على بناء بيئات مواتية فعالة، ودعا إلى إزالة الحوافز العامة للاستثمار في الصناعات مرتفعة الكربون، والاعتراف بأن تمويل قضايا تغير المناخ يتدفق في جميع الاتجاهات. واقترح حذف الإشارة إلى حشد التمويل الخاص بتغير المناخ "كوسيلة للبقاء عند حد أقل من حد درجة الحرارة طويل الأجل"، وعارضه مندوب المجموعة الأفريقية بشأن تمويل "مناسب ويمكن التنبؤ به" لعنصر التكيف.
وأعرب مندوب ملاوي، نيابة عن أقل البلدان نموا، عن أسفه بأن النص الخاص بـ "تشجيع الحكومات للإشارات الخاصة بالسياسة" لا يتناول توفير تمويل تغير المناخ. ووصف مندوب نيوزيلندا السياسات "الصحيحة" والبيئات المواتية كشرط مسبق لتدفقات أكثر فاعلية بالنسبة لتمويل تغير المناخ.
وبشأن مصادر التمويل، اقترح مندوبو النرويج وسويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية تسليط الضوء على مجموعة متنوعة من المصادر. وأكد مندوب جمهورية كوريا على أهمية المبادئ التوجيهية التشغيلية، بما في ذلك: نهج متوازن بشأن التمويل بمستوى متساو مع التكيف والتخفيف ونهج عملي لتعبئة التمويل من القطاع العام والخاص وإيجاد تآزر بين مختلف المؤسسات المالية.
وفيما يتعلق بمقياس التمويل، أكد مندوبا مصر وباراجواي على أن التمويل الكافي والمنتظم يجب أن يأتي بشكل رئيسي من مصادر عامة. واقترح مندوب الجزائر بأن يكون "التمويل الكافي والمنتظم اللازم للتكيف" أيضا "إضافيا". واعتبر مندوبا الاتحاد الأوروبي واليابان أن تحديد التمويل على أنه "مناسب ويمكن التنبؤ به" يمثل مشكلة، وعارضه مندوب إكوادور في ذلك.
وطالب مندوب مصر بتوضيح بشأن مقياس التمويل ودعم وضع أهداف كمية للتمويل بهدف ضمان إمكانية التنبؤ به. وعارض مندوبو النرويج والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وجود عملية مسبقة للالتزام بدعم كمي يتناسب مع الطموح المنعكس في الأهداف الخاصة بالتكيف والتخفيف، وأشار مندوب الاتحاد الأوروبي إلى ذلك بأنه "خط أحمر". وأكد مندوب كولومبيا على ضرورة إيضاح إمكانية التنبؤ في الاتفاقية الجديدة.

واقترح مندوب اليابان حذف النص الذي يشير إلى أن تعبئة التمويل يجب أن "تزداد بانتظام". وفضل مندوب الاتحاد الأوروبي استخدام لفظ "التحديث" المنتظم بدلا من لفظ "الزيادة" المنتظمة.
واقترح مندوب جنوب أفريقيا تحديد: كيفية إرساء آلية التمويل الحالية ونظام القياس والإبلاغ والتحقق في الاتفاقية الجديدة وحجم الموارد المطلوبة للحفاظ على درجة حرارة أقل من "المستهدف من قبلنا"، وماهية الدول التي ستساهم وكيفية مساهمتها ومصادر التمويل.
ودعا مندوب الصين إلى الإقرار بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمثل التزاما للأطراف، واقترح مندوبا الهند والجزائر بألا يتم تعزيز تعبئة وتوفير تمويل "بالتنسيق مع" بل "بالإضافة إلى" المساعدة الإنمائية الرسمية.

وبتاريخ الخميس الموافق 4 ديسمبر/ كانون الأول، قدم مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، وبدعم من مندوب بوليفيا، نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، ومندوبي المملكة العربية السعودية وجزر المالديف والهند وجنوب إفريقيا وإكوادور وزامبيا وباكستان والأرجنتين ودول أخرى، ورقة اجتماع تحتوي على مسودة العناصر بشأن تمويل تغير المناخ في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وطلب أن تحل محل الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيسين المتشاركين كأساس للمناقشة.

ودعا مندوبا نيوزيلندا وسويسرا إلى الانتهاء من النظر في الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيسين المتشاركين وأشار إلى أنها تغطي معظم عناصر ورقة قاعة المؤتمرات وأكد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية على العمل الذي تم القيام به على مدار اليومين الماضيين بشأن الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيسين المتشاركين والتقدم الذي تم إحرازه.

وأكد مندوب مجموعة الـ 77 /الصين على الموقف القانوني لورقة قاعة الاجتماعات بدلا من الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيسين المتشاركين. ودعا رونج - ميتسجر، الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، الأطراف إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن الطريق إلى المستقبل. ولم يتم تناول هذه المسألة مرة أخرى خلال الدورة.

التكيف: قدم مندوبو الولايات المتحدة والمكسيك وجمهورية كوريا والنرويج وكندا وسويسرا والاتحاد الأوروبي وزامبيا واليابان ودول أخرى ملاحظات بشأن عدة أمور من بينها: الجوانب العالمية وطويلة الأجل للتكيف، والالتزامات والمساهمات، والمتابعة والتقييم، وتبادل المعلومات والمعارف والدروس المستفادة، والترتيبات المؤسسية.

وأكد مندوب المملكة العربية السعودية، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوبو زامبيا وجنوب أفريقيا ودول أخرى على ضرورة معالجة التمايز. وأفاد مندوب سويسرا بانه ليست هناك حاجة للتمايز بشأن التكيف، وأشار أن المقصود من الالتزامات هو تسهيل التحضير لإجراءات التكيف دون أن تمثل عبئا. وعارض مندوبا استراليا ونيوزيلندا النهج "المنقسم إلى شقين".

وحذر مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، من الإشارة الى "المساهمات" أو "الالتزامات". واقترح مندوب الولايات المتحدة بأن تتم الإشارة إلى "الإجراءات". وأفاد مندوب البرازيل بأنه يجب الإقرار بالعمل الذي تم القيام به في ظل إطار كانكون للتكيف وبرنامج عمل نيروبي. وفضل مندوب الدول النامية متقاربة التفكير مصطلحي "الالتزامات" و "الإجراءات". وأكد مندوب الهند على ضرورة أن يكون تحديد المساهمات مسألة تحركها الدول.

دعم مندوب جمهورية كوريا تحديد هدف للتكيف العالمي يكون بمثابة هدف عام بما يكفي ليكون قابلاً للتطبيق على الجميع ومحدداً بما يكفي لكي يلهم العمل على الأرض. وطالب مندوب النرويج بأن يتم توفير خيار يعكس عدم وجود أي هدف خاص بالتكيف العالمي. وأعرب مندوب اليابان عن شكه بشأن وجود هدف كمي حول التكيف. وأيد مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وكندا والاتحاد الأوروبي توسيع نطاق عمليات التخطيط الوطنية الخاصة بالتكيف.

وعارض مندوب نيوزيلندا تحديد هدف عالمي بشأن التكيف. ودعم مندوب أقل البلدان نمواً تحديد هدف طويل الأجل، وأشار إلى أن العمل بشأن التكيف يعتمد على التخفيف والحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية. وأفاد مندوب غانا، نيابة عن المجموعة الإفريقية، بأنه يجب أن تكون أبعاد الهدف الخاص بالتكيف كمية ونوعية. وأوضح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بأن "الالتزامات الفردية العالمية" تعني بأنه على كل طرف أن يتخذ إجراءات التكيف المعززة التي سيتم تضمينها في عمليات التخطيط الوطنية.

وأفادت مندوبة المكسيك بأنه يجب أن تنعكس الروابط المشتركة بين التكيف والتخفيف وتجديد وتدعيم الالتزامات الجماعية والالتزامات الوطنية والتمويل الخاص بالتكيف في "البروتوكول" الجديد. وذكرت بأنه يجب تناول المتابعة والتقييم والترتيبات المؤسسية في قرارات مؤتمر الأطراف، ودعمها مندوب النرويج في ذلك. ولم يدعم مندوبو وكندا ونيوزيلندا وأستراليا الروابط بين الحد من ارتفاع درجة الحرارة على المدى الطويل والحاجة إلى الدعم والتكيف، وأكدوا على أن التكيف لا يمكن أن يقاس بشكل كمي.

ولم يدعم مندوبو أستراليا ونيوزيلندا أيضا الروابط بين الطموح الخاص بالتخفيف واحتياجات التكيف والهدف المعني بخفض درجات الحرارة العالمية والتمويل. وأكد مندوب المملكة العربية السعودية، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب الأرجنتين على ضرورة ربط التكيف بسبل التنفيذ.

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، أفاد مندوبو الولايات المتحدة وكندا واليابان ودول أخرى أنهم لا يرون حاجة إلى ترتيبات مؤسسية جديدة بشأن التكيف. وعارض مندوب سويسرا الإشارة إلى الخسائر والأضرار في الاتفاقية الجديدة.

واقترح مندوب أقل البلدان نموا إنشاء: مركز لتبادل المعلومات بهدف مساعدة تلك الدول التي تنقصها القدرات وإمكانية الحصول على أفضل التقنيات الخاصة بالتكيف وقائمة بالخبراء الدوليين في مجال التكيف ومراكز إقليمية معنية بالتكيف، ودعمه مندوب تيمور ليشتي.

وفيما يتعلق بالقياس والإبلاغ والتحقق، دعم ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الإشارة إلى البلاغات الوطنية وتقارير التحديث كل عامين بالنسبة للالتزامات الخاصة بالإبلاغ، وأكد على ضرورة البناء على طرق الإبلاغ الحالية. وفضل مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وسائل الإبلاغ الحالية التي لن تمثل عبئا على أي دولة وتسهيل التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

وفضل مندوب أقل البلدان نموا آلية القياس والإبلاغ والتحقق لضمان توافر مستوى دعم يتناسب مع احتياجات التكيف. وحذر مندوب الدول النامية متقاربة التفكير

ومندوب جنوب أفريقيا من وضع أعباء إضافية على الدول النامية. وأكد مندوبا الصين وإيران على وجود فجوة معرفية بشأن تنفيذ عنصر التكيف.

وفيما يتعلق بالخسائر والأضرار، أكد مندوبو تحالف الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة الأفريقية ودول أخرى على أنه يجب أن يصبح بند الخسائر والأضرار عنصرا قائما بذاته في الاتفاقية الجديدة، وعارضه في ذلك مندوب استراليا. وعارض مندوب نيوزيلندا أي إعادة تفسير للمقرر 2/ م أ -19 (آلية وارسو الدولية المعنية بالأضرار والخسائر).

واقترح مندوب أقل البلدان نمواً إنشاء وحدة معنية بتنسيق التشرد الناجم عن تغير المناخ وآلية للتعامل مع الأحداث البطيئة، بما يشمل نظام التعويض. وذكر مندوب الدول النامية متقاربة التفكير بأن المناقشات حول الخسائر والأضرار سابقة لأوانها وفي انتظار النتائج الخاصة باللجنة التنفيذية.

التخفيف: فيما يتعلق بمسألة التمايز، أعرب مندوب كينيا، نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، عن أسفه لعدم الإشارة بصفة عامة إلى الإنصاف والمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والتزامات التخفيف الخاصة بالدول المتقدمة وفي أولويات التنمية الوطنية والإقليمية المحددة. ودعا مندوبو الهند والأرجنتين وفنزويلا والأردن وكوبا وبوليفيا إلى الإشارة إلى المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة وإلى مبادئ وأحكام الاتفاقية، أو إلى المادة رقم 4 (الالتزامات). واعترض مندوبو اليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وسويسرا وكندا على عمل تقسيمات ثنائية بشأن الالتزامات، استنادا إلى المرفقين أو إلى التمييز بين الدول المتقدمة والنامية.
وأفاد مندوب الاتحاد الأوروبي بضرورة أن يعكس النص أن جميع الأطراف سوف تتبع أهدافا كمية للحد من الانبعاثات على النطاق الاقتصادي. ودعا مندوب الولايات المتحدة إلى تضمين خيار في النص بشأن تحديث مرفقات الاتفاقية بما يعكس تغير الاتجاهات الاقتصادية والخاصة بالانبعاثات لدى الأطراف.
واقترح مندوب الإمارات العربية المتحدة الإقرار بالأعمال التي تقوم بها "الكيانات التي بدأت العمل أولاً".

ووصف مندوب المملكة العربية السعودية، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ملاحظات الأطراف الأخرى بشأن تطور المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة أو المرفقات التي يتم تحديثها أو إزالة التمايز بأنها "غير قانونية"، وأكد أن الاتفاقية المستقبلية لا يمكن أن تُبنى على هذا الأساس. وبدعم من مندوب البرازيل، عارض مندوب الصين إدخال مفاهيم جديدة وأفاد بأن الابتعاد عن مبادئ وأحكام الاتفاقية يجعل مسألة إحراز التقدم صعبة.
وفيما يتعلق بالجوانب العالمية وطويلة الأجل، اقترح ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، إجراء مراجعة منتظمة للعناصر المدرجة تحت هذا الباب على أساس العلم. واقترح مندوب المملكة العربية السعودية استخدام لغة متفق عليها، مثل لغة كانكون على سبيل المثال، وتضمين إشارات إلى التنمية المستدامة ونقاط الضعف الخاصة بالدول النامية وذلك من بين أمور أخرى. ودعا مندوب الصين إلى إيضاح الروابط بين الجوانب المشتركة للتخفيف والتكيف وسبل التنفيذ.

وأكد مندوب جنوب أفريقيا على أن يكون الهدف طويل الأجل متسقا مع ما يتطلبه العلم، وأفاد مندوب توفالو نيابة عن أقل البلدان نموا بأن يكون الهدف هو الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة دون 1.5 درجة مئوية. واقترح مندوب نيوزيلندا بأن يكون صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون "صفر" بحلول عام 2100، وذلك تماشيا مع أحدث التطورات العلمية. ودعا مندوب الاتحاد الأوروبي إلى وضع إشارة صريحة إلى الهدف الخاص بـ 2 درجة مئوية.

وذّكر مندوب الجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، الأطراف بأن المقرر 1/م أ-16 (اتفاقات كانكون) يقر بضرورة وجود إطار زمني أطول بشأن ذروة انبعاثات غازات الدفيئة في الدول النامية.
وفيما يتعلق بمساهمات التخفيف أو الالتزامات، أفاد مندوب المملكة العربية السعودية بأنه يجب تضمين "الإجراءات" في القسم الفرعي. واقترح مندوب الصين هيكلة القسم الفرعي بهدف التمييز بين إجراءات التخفيف المعززة المتخذة من جانب الدول المتقدمة والدول النامية. ودعم مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، من بين أمور أخرى، مبدأ "عدم التراجع". وأفاد مندوب النرويج بأنه يجب أن تكون العناصر الخاصة بالمحاسبة والدورية بمثابة جزء من القسم الخاص بالتخفيف.

وأفاد مندوب الاتحاد الأوروبي بأنه يجب على جميع الأطراف أن تقدم التزامات غير مشروطة ويمكن للدول الأكثر تأثرا أيضاً تقديم إجراءات مشروطة بشأن الدعم. وأفاد مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا بإنه يجب على كل دولة الاحتفاظ بجدول للإجراءات التي تنوي اتخاذها بهدف الوفاء بالتزاماتها مع تقديم تقارير دورية بشأن التنفيذ والتعديلات بغرض تعزيز الالتزامات.
ودعا مندوب بوليفيا إلى أن تكون الالتزامات مبنية على أساس ميزانية كربون عالمية "مفهرسة" مقسمة على جميع الأطراف وفقا للمسؤولية التاريخية والبصمة البيئية وموقف التنمية والقدرات. وأفاد مندوب البرازيل بأنه كان من الصعب التنبؤ بالاتفاق على معايير ميزانية الكربون.

وأفاد مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، بضرورة أن تكون ميزانية الكربون العالمية مبنية على التقديرات الوطنية. وعارض مندوب أوكرانيا النظر في ميزانية الكربون العالمية، وفضل استخدام نهج من أسفل إلى أعلى بشأن الخفض طويل الأجل للانبعاثات.
ودعا مندوب أقل البلدان نموا إلى وجود مرفقين، أحدهما للأطراف التي تتخذ أهداف خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد بشكل كمي والآخر للأطراف التي تتخذ أشكال أخرى من الالتزامات.
ودعم مندوب جمهورية كوريا الإشارة إلى آليات السوق. وفضل مندوب المكسيك لفظ "التزامات" طبقا للمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة وفقا لقدرات كل منها ودعم الجداول كآلية ترسيخ للمساهمات. وأكد مندوب إثيوبيا على سبل التنفيذ بالنسبة للدول النامية.
دعا مندوب الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل دورة التزام مدتها 10 سنوات، ودعمه مندوب الولايات المتحدة بشأن دورة مدتها خمس سنوات من المراجعة والتعديل.
وأفاد مندوب الاتحاد الأوروبي بأنه يجب تفصيل هذه المسألة أكثر في النص. وحذر مندوب الاتحاد الروسي من أن عملية المراجعة في منتصف فترة الالتزام يمكن أن تجعل مسألة التصديق صعبة جدا لأن المُشرّعين يحتاجون إلى فهم واضح لما يوافقون عليه.

وفيما يتعلق بتدابير الاستجابة، دعم مندوبو أقل البلدان نموا وفنزويلا والأرجنتين ومصر والإمارات العربية المتحدة وجود آلية أو مؤسسة أو منتدى دائم، واعترض مندوبو نيوزيلندا واليابان وكندا على ذلك. وفضل مندوب أوكرانيا خيار عدم وجود ترتيبات جديدة أو منتدى دائم بديل.
وأفاد مندوب السعودية بأن بلاده لن تدعم الاتفاقية الجديدة إذا لم تتناول هذه القضية بشكل كاف.

التعاون والدعم: أفاد مندوبا الصين والمملكة العربية السعودية بأن المقرر 1/ م أ-17 لم يلزم بإجراء مناقشة بشأن التعاون والدعم (تأسيس الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز). وأوضح رونج - ميتسجر، الرئيس المتشارك للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بأنه تم إدراج العناوين فقط للتيسير على الأطراف.

ودعم مندوبو العديد من الأطراف دمج القسم الخاص بالتعاون والدعم مع الأقسام الخاصة بالعناصر الأخرى. وأفاد مندوب الجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، ومندوب الصين بأن الأقسام الخاصة بالنهج المبنية على السوق وعلى غير السوق وآليات السوق الجديدة يمكن أن تخل بالمناقشات في إطار الهيئات الفرعية للتنفيذ.

وأفاد مندوبو استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أخرى بأنه يتعين على جميع الأطراف التي يمكنها وضعها من القيام بذلك تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقية الجديدة. ودعم مندوبا الاتحاد الأوروبي وسويسرا وصف الغرض الخاص بسبل التنفيذ. وأفاد مندوب اليابان بأنه يجب على الأطراف التي تقدم وتتلقى الدعم أن تعمل معا بهدف تعبئة التمويل الخاص.

وبشأن التمايز، أعرب مندوب سنغافورة عن قلقه بشأن "المسؤوليات المتطورة" و "الأطراف التي يمكنها وضعها من القيام بذلك"، وحذر من إعادة صياغة الاتفاقية.
وعارض مندوب المجموعة العربية الإشارة إلى مسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة "المتطورة والمتغيرة". وأفاد مندوب الصين بأن الدول المتقدمة فقط هي المسئولة عن توفير الدعم للدول النامية وحذر من إدخال أي مبادئ جديدة.

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، دعا مندوبا المجموعة العربية والصين إلى حذف الإشارة إلى الأنظمة دون الوطنية والوطنية والإقليمية لتداول الانبعاثات. وأفاد مندوبو أستراليا والاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ودول أخرى بأن لديه تحفظات بشأن هذا القسم الفرعي.
وأكد مندوب بنما على أهمية الإشارة إلى مهام المحاسبة والمطابقة للترتيبات التعاونية.

شفافية الإجراءات والدعم: اقترح مندوب جنوب أفريقيا إطلاق عملية لمناقشة قواعد الشفافية خلال عام 2015، وأفاد بان هذه المسألة يجب أن تنعكس في استنتاجات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز لدورة ليما، ودعمه مندوب المكسيك في ذلك.

وفيما يتعلق بنطاق القياس والإبلاغ والتحقق، حذر مندوب الأرجنتين، ومندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، من التحيز نحو التخفيف. ودعا مندوب أقل البلدان نموا إلى توفير تكافؤ اكبر بين التخفيف والدعم. وحث مندوبا نيوزيلندا

واليابان على الإشارة إلى شفافية الدعم المقدم والمتلقى. وسلط مندوب سويسرا الضوء على ضرورة تقديم تقارير بشأن التكيف.
وأفاد مندوب البرازيل الشفافية لا يمكن أن تحل محل المساءلة ولا ترتبط بالتخفيف فحسب بل بالتكيف وسبل التنفيذ أيضا. وأفاد مندوب تركيا بأن نطاق المساهمات يجب أن يظل رهن رغبة الأطراف.

وفيما يتعلق بإطار القياس والابلاغ والتحقق، حذر مندوب المجموعة الأفريقية من التراجع عن الإطار الحالي. ودعا مندوبو المجموعة الأفريقية وجنوب أفريقيا وشيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة ، ومندوب ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومندوب البرازيل والمكسيك إلى البناء على إطار القياس والإبلاغ والتحقق الحالي، في حين اقترح مندوبو بعض الدول بأنه يمكن أن يتطور مع مرور الوقت. وأفاد ناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأن الإطار يجب أن يقيس التقدم الذي تم إحرازه بشأن هدف عالمي يتمثل في 1.5 أو 2 درجة مئوية وتشجيع مشاركة جميع الدول. وحذر مندوب المجموعة الأفريقية من وضع أعباء إضافية على عاتق الدول النامية.
وأكد مندوبو الأرجنتين وأقل البلدان نموا والمجموعة الأفريقية والمملكة العربية السعودية، والصين، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير على قضية التمايز، ودعا مندوبو العديد من الدول إلى الحفاظ على النهج الحالي للقياس والإبلاغ والتحقق" ذي المسارين". ودعا مندوب البرازيل إلى وضع إطار للشفافية يعكس مسألة التمايز. وطالب مندوب إكوادور بالإشارة إلى المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة.

وأكد مندوب النرويج على الشمولية والمرونة بهدف استيعاب قدرات الأطراف المختلفة ودعمه مندوب سويسرا في ذلك. ودعا مندوبو استراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع نظام شفافية موحد ينطبق على الجميع. وأفاد مندوب الولايات المتحدة بضرورة أن يمكن النظام من تدقيق الجهود، وقد يشمل مستويات وشروط اختيار عدم القبول بناء على ظروف الأطراف.

واعترض مندوب تركيا ودعا إلى وضع إطار مشترك بشروط قياس وإبلاغ وتحقق مشتركة تنطبق على جميع الأطراف، مع وجود مرونة بالنسبة للدول النامية بشأن مستوى وعمق تطبيق الشروط المشتركة للقياس والابلاغ والتحقق.

وفيما يتعلق بالقواعد والطرق، اقترح مندوبا الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا ضرورة اشتمال الاتفاقية الجديدة على مستوى مرتفع من القياس والابلاغ والتحقق ومبادئ المحاسبة مع إبراز المبادئ التوجيهية والطرق في قرارات مؤتمر الأطراف.

وحذر مندوب الأرجنتين من الحكم المسبق على مناقشات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بشأن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة وطالب بالإشارة إلى النهج المختلفة بالإضافة إلى الأسواق. واعترض مندوب الأردن على الإشارة إلى آليات السوق. وأكد مندوب المجموعة الأفريقية على الفجوات الموجودة في أطر القياس والابلاغ والتحقق الخاصة بالدول المتقدمة بشأن الأسواق واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

وسلط مندوب جنوب أفريقيا الضوء على أهمية المحاسبة الخاصة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة ودعا إلى دمج القواعد التفصيلية في إطار الاتفاقية. ودعا مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى استخدام لغة أقوى بشأن تطوير قواعد للأسواق وقطاعات استخدام الأراضي والحراجة. وطالب مندوب ائتلاف بلدان الغابات المطيرة بالإشارة إلى المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية وإلى النظم الإيكولوجية الساحلية.

ودعا مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة و الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى وضع تعريف واضح لتمويل تغير المناخ وأكد مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي على أن هذا الأمر سيساعد على تجنب ازدواجية المحاسبة.

وطالب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير، من بين أمور أخرى، بوضع منهجية مشتركة للقياس والابلاغ والتحقق الخاص بالدعم من جانب الدول المتقدمة وإجراء مراجعة محسنة لدعم سبل التنفيذ وتوفير قناة مالية في إطار الصندوق الأخضر للمناخ فيما يتعلق ببناء القدرات ذات الصلة بالقياس والإبلاغ والتحقق في الدول النامية.

التكنولوجيا: فيما يتعلق بالالتزامات، دعا مندوب سوازيلاند، نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوبا الأرجنتين والصين إلى التزامات متباينة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية. وأفاد مندوب سوازيلاند، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن الالتزامات يجب ألا تنقل المسؤولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وألا تشجع الدعم الخاص على حساب الدعم العام. وأكد مندوب الصين على ضرورة قيام الدول المتقدمة بتقديم الدعم اللازم لتنفيذ التقييمات الخاصة بالاحتياجات التكنولوجية في الدول النامية.

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، فضل مندوب سوازيلاند، نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوبو المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا والجزائر والأرجنتين ترسيخ الترتيبات المؤسسية لدى اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وحث مندوب الصين على توفير المزيد من التوجيه لتعزيز آلية التكنولوجيا وأشار إلى أن تلك التوجيهات مكملة لترسيخ الآلية لدى اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

وأفاد مندوبو إيران والأرجنتين والجزائر بأن نقل التكنولوجيا يجب أن يمضي طبقا لمبادئ وأحكام الاتفاقية. وأفاد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بأن العمل التعاوني الذي يهدف إلى تشجيع وتعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها يجب أن يشمل التكنولوجيا والآليات المالية الحالية. وطلب مندوب أوكرانيا إدراج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في تطوير ونقل التكنولوجيا.

بناء القدرات: أفاد مندوبا كندا واليابان بأن بناء القدرات يجب أن "تحركه الدول" ولا "يحركه الطلب". وحث مندوب تنزانيا، ومندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، على تعزيز قدرات الحكومات الوطنية بهدف استيعاب الموارد المالية والتكنولوجية، وعارض الإشارة إلى "الأهداف والنتائج الواضحة ويمكن التنبؤ بها".

وبشأن الالتزامات، أكد مندوبا جنوب أفريقيا والهند على التزام الدول المتقدمة بتوفير الدعم لبناء قدرات الدول النامية. وأكد مندوب إثيوبيا على الاختلافات "الصارخة" في احتياجات بناء القدرات لدى الدول النامية ودعا إلى تحديد الالتزامات بشأن بناء القدرات وعارضه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك.

وأكد مندوب الجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، على أن الدول النامية القادرة على توفير القدرات يمكنها أن تقوم بذلك بشكل طوعي. وأفاد مندوب الأرجنتين بأنه يجب على الأطراف تحديد الثغرات الموجودة في قدراتها. وأفاد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يجب دعوة جميع الأطراف التي يمكنها وضعها من القيام بذلك أن تدعم الأطراف الأخرى ذات القدرات الأقل.

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، أيد مندوبو جنوب أفريقيا والصين والهند وإيران وتنزانيا، وتوفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، ودول أخرى إنشاء آلية دولية لبناء القدرات وعارضهم مندوبو كندا واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى في ذلك. وأشار مندوب الهند إلى أن تعبئة رأس المال الخاص لا يمكن أن يكون أحد العناصر الأساسية الأخرى لهذه المسألة.
أشار مندوب الأرجنتين بأن التمويل الخاص يجب أن يكون مكملا للتمويل العام. وحذر مندوب الصين من "سلوك التغير في الأدوار" في إشارة إلى الدور المحتمل للقطاع الخاص في دعم بناء القدرات. وأشار إلى ضرورة تطبيق تنمية القدرات على جميع الأطراف وليس الدول النامية فقط، دعا مندوب الاتحاد الأوروبي إلى تحسين وتعزيز الآليات والترتيبات الحالية بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الذي يتناول بناء القدرات.

الأطر الزمنية والعملية ذات الصلة بالالتزامات/المساهمات: أكد مندوب الصين على أهمية توقيت الاتفاقية، بما في ذلك التواريخ الدقيقة لبداية ونهاية تنفيذها والإطار الزمني المتعلق بالالتزامات.

وفيما يتعلق بالالتزامات/المساهمات، فضل مندوب تركيا لفظ "المساهمات". وفضل مندوب جنوب أفريقيا الالتزامات ذات الطابع القانوني. وأفاد مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بأنه يجب الإبلاغ بـ "المساهمات" كل خمس سنوات مع بيان بشأن المساهمات للسنوات الخمس اللاحقة وأيضا فترة السنوات الخمس التي تليها.

وفي إشارة إلى المرونة بشأن طول المدة الزمنية، أكد مندوبا سويسرا والنرويج بأنه يجب على جميع الأطراف الإبلاغ بالتزاماتها في نفس الوقت. وفضل مندوب تركيا فترة 10 سنوات مع وجود مراجعة بمنتصف المدة.

وفيما يتعلق بالنظر المسبق، دعا مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى تنفيذ عملية قوية. وحث مندوب سويسرا على النظر المسبق في إجمالي الالتزامات. وأفاد مندوب تركيا بأن تكون العملية غير إلزامية. وأفاد مندوب النرويج بأن الالتزامات يجب أن تصبح ملزمة قانونا بمجرد إدراجها من خلال مرفق أو جدول.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع الرسمي / وضع اللمسات الأخيرة، أفاد مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي بأنه يجب تدوين المساهمات في وثيقة وحذر من التراجع. وأفاد مندوب تركيا، ومندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا بأنه يمكن تعديل المساهمات على أساس طوعي. ودعا مندوب أقل البلدان نموا إلى صياغة مرفقين: التزامات الخفض الكمي للانبعاثات والتزامات واستراتيجيات الحد من الانبعاثات. وأفاد مندوب استراليا بأنه يجب أن يُسمح للأطراف بضبط التزاماتهم / مساهماتهم على أساس استثنائي.

وبشأن المراجعة الإستراتيجية للتنفيذ، دعم مندوب الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومندوب سويسرا وتركيا وجمهورية كوريا دورة مراجعة مدتها خمس سنوات وأفاد بأنه ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق على جميع الأطراف، وعارضه مندوب الصين في ذلك. وأفاد مندوب النرويج بأن المراجعة يجب أن توفر الفرص غير المحققة.

الجلسة الختامية العامة: بتاريخ السبت، 13 ديسمبر/كانون الأول، أشار مانويل بولجار فيدال، رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بقوله "لقد اقتربنا جدا" من بناء الأساس الخاص بالنتائج الناجحة في باريس، وأعرب عن أمله وثقته بأن الأطراف سيعملون معا بهدف يجاد التوازن اللازم لدفع العملية إلى الأمام.

وأشار ارثر رونج - ميتسجر، الرئيس المتشارك بأن الهدف من الاجتماع كان اعتماد "نتائج" العمل الجاد والمشاركة والتقدم على مدار الأسبوعين الماضيين الذي انعكس في مسودة القرار المعدل (FCCC/ADP/2014/L.5).

وقدم مندوب سنغافورة تقريرا بشأن المشاورات الوزارية التي عقدت يوم الجمعة وأكد على وجود شعور مشترك بالحاجة إلى تقدم عاجل وإلى الثقة في خمسة مجالات هي:

- الحاجة إلى دمج نتائج ليما في إطار الاتفاقية.
- الحاجة إلى التوازن في نطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني، والذي قد يشمل ولا يقتصر على التخفيف.
- الحاجة إلى توفير دعم مالي دون تراجع بشأن الالتزامات السابقة للدول المتقدمة.
- الحاجة إلى قدرة الطموح على الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون 2 أو 1.5 درجة مئوية.
- يجب ألا تؤدي نتيجة ليما إلى حكم مسبق على الشكل القانوني لاتفاقية باريس أو تؤثر على جدار الحماية الخاصة بالاتفاقية المبرمة بين الدول المتقدمة والنامية.

وأيد مندوب سويسرا، نيابة عن مجموعة السلامة البيئية، ومندوبو الاتحاد الأوروبي وبليز، وشيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومندوبو أستراليا ونيوزيلندا واليابان وروسيا البيضاء والاتحاد الروسي وتركيا النص المقدم من الرئيسين المتشاركين.

وبعد تسليط الضوء على استعداده للمضي قدما على الرغم من عدم وجود لغة حول كيفية سير المساهمات المحددة على المستوى الوطني في المسار الصحيح نحو الهدف طويل الأجل، اقترح مندوب جزر مارشال إحالة النص إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

ومن خلال حث الأطراف على "إحراز تقدم في الوقت الراهن"، أفاد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بأن الإخفاق في دورة ليما سيعرض دورة باريس ومستقبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للخطر. وأفاد بأنه يتطلع إلى اتفاقية أكثر طموحا من ذي قبل، وتكون مصممة كي تبقى سارية المفعول، وتنطبق على جميع الأطراف بطريقة فعلية، وتكون متباينة بالكامل من حيث مسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة وفقاً لقدرات كل منها والتي تم التعبير عنها في ضوء الظروف الوطنية، وتكون قائمة على أساس المساءلة القائمة على القواعد، وتشمل الالتزامات الخاصة بالمساعدات المالية.

واعترض على النص مندوب السودان، نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوب ماليزيا، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوبو المملكة العربية السعودية والأرجنتين والهند وأوغندا وباراجواي وباكستان ودول أخرى.

وأكد مندوب المجموعة الأفريقية على أهمية: مبادئ الاتفاقية، ومفهوم التمايز وحذر من التقليل من شأنه بشكل ضمني أو صريح، والتكيف وسبل التنفيذ كأولويات أفريقيا، والتعامل المنصف والمتوازن مع هذه العناصر إلى جانب التخفيف والشفافية. وطلب مندوب نيجيريا من الأطراف تناول القضايا التي أثارتها المجموعة الأفريقية وأشار بأن "الفجوة تضيق شيئا فشيئا".

وحدد مندوب جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض المجالات التي لم يتم تناولها، بما يشمل: التكافؤ بين العناصر والتمايز ونطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني "خارج" قضية التخفيف ومسار العمل الثاني (طموح ما قبل 2020) وأعرب عن رأيه بأن "النص في صيغته الحالية غير مقبول".

وأعرب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير عن خيبة أمله بأن النص: لا يقر مسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة والتمايز فيما يتعلق بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني والمعلومات الواجب تقديمها، ويقدم "الأطراف التي يمكنها وضعها من القيام بذلك" ولا يتناول التمويل بالشكل الكاف ومتمحور حول التخفيف، ويصدر حكما مسبقا على اتفاقية باريس. ودعم مندوب مصر رأي مندوب الدول النامية متقاربة التفكير بشأن تناول قضايا مثل التمايز وأشار إلى أن نص الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "قسم البيت أو شق الصف".

وطالب مندوب السلفادور بـ "جهد أخير" بشأن تناول مسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة في النص. وطالب مندوب عُمان بإجراء تعديل على مسودة القرار بحيث يعكس مخاوف الدول المتأثرة. وحث مندوب جنوب أفريقيا، نيابة عن البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين (BASIC)، على توفير المزيد من الوقت لتناول مسألة التوازن بين العناصر المختلفة ومسألة التمايز وعملية تقييم المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

وأفاد مندوب فنزويلا بأن النص لم يحقق الأهداف الضرورية التي تم وضعها في دورة ليما وحذر من إعادة مناقشة مبادئ الاتفاقية.

وأفاد مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نموا، بأن النص في حاجة إلى "عملية جراحية" حتى يتم التمكن من إدراج بعض "الأعضاء الحيوية" مثل الخسائر والأضرار. وأكد مندوب أوغندا وباراجواي وجزر سليمان بأن قضية الخسائر والأضرار يجب أن تكون جزءا أساسيا من القرار ومن الاتفاقية المستقبلية.

وأعرب مندوب جزر كوك عن تأييده لمسودة القرار. وتساءل مندوب الفلبين عن مقترحاته بشأن الخسائر والأضرار وحقوق الإنسان المزمع إدراجها في المرفق، ودعم اعتماد مسودة القرار.

وحث مندوبو سنغافورة والصين وكوبا ونيكاراجوا رئيس الدورة على المساعدة في توفير توافق في الآراء في ليما. ودعا مندوب الجزائر، نيابة عن المجموعة العربية، إلى تقديم نص جديد يقترحه رئيس المؤتمر.

وطلب مندوب بنجلاديش من الرئيسين المتشاركين تسليط الضوء على الاهتمامات المحددة التي أعرب عنها الأطراف قبل اعتماد النص. وطلب مندوب السنغال وضع نص أكثر توازنا.

وفي إشارة إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن مسودة القرار، أحال الرئيسان المتشاركان للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز مسودة القرار إلى رئيس مؤتمر الأطراف في إطار سلطتهما. وأشار رونج - ميتسجر، الرئيس المتشارك الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بأنه بينما يتحدث البعض عن الانقسام، يرى الرئيسان المتشاركان بأن الأطراف متحدون في المعركة ضد تغير المناخ ولكن لديهم تصورات مختلفة بشأن كيفية المضي قدما.

وقدمت آنا سيرزيسكو، مقرر الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز تقرير الدورة (FCCC/ADP/2014/L.4) واعتمدته الأطراف. وتقدمت الأطراف بالشكر والتقدير إلى رونج - ميتسجر وكومارسينج، الرئيسان المشاركان الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، على عملهما الجاد.

وشكر بولجار - فيدال الرئيسين المتشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز وأعلن بأنه سيتشاور مع الأطراف لمناقشة الحلول الممكنة وتقديم النص في الجلسة العامة الختامية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. واختتم رونج - ميتسجر، الرئيس المتشارك الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في الساعة 1:30 مساءً.

الجلسات الختامية العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

الجلسة الختامية العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف: عقدت الجلسة الختامية العامة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف صباح يوم الجمعة الموافق 12

ديسمبر/كانون الأول لاعتماد البنود المتفق عليها. وتم تعليق الجلسة الختامية في تمام الساعة 1:18 بعد الظهر.
وبتاريخ السبت الموافق 13 ديسمبر/كانون الأول ، استؤنفت الجلسة الختامية في تمام الساعة 5:20 مساءً للنظر في آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار والمسائل المتعلقة بالتمويل. وتم تعليق الجلسة العامة الختامية فى حوالى الساعة 5:50 مساءً. وفي تمام الساعة 11:37 استؤنفت الجلسة العامة الختامية لفترة وجيزة لتقديم مسودة القرار بشأن المضي قدما في منهاج ديربان للعمل المعزز (FCCC/CP/2014/L.14). وتم تعليق الجلسة في تمام الساعة 11:53 مساءً لكي تتمكن الأطراف من مراجعة النص.

وبتاريخ الأحد 14 ديسمبر/كانون الأول، استؤنفت الجلسة العامة الختامية وتم اعتماد القرار بشأن المضي قدما في منهاج ديربان للعمل المعزز، وتم إعادة تسمية "نداء ليما للعمل المناخي" في تمام الساعة 1.23 بعد الظهر.

بعد ذلك أدلى الأطراف وممثلو المجتمع المدني بالبيانات الختامية لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وبشأن نداء ليما للعمل المناخي، أكد مندوب الهند على أهمية وجود إشارات واضحة إلى "بموجب اتفاقية" وإلى المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة، وأشار بقوله "سيكون هناك دائما خلافات" واقترح "عدم ترك القضايا الخلافية حتى النهاية".

وفي إشارة إلى أن النص "نجح في تحقيق توازن دقيق بين القضايا الصعبة"، أفاد مندوب جنوب أفريقيا، نيابة عن البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين، بأن النتائج تشكل أساسا قويا للعمل في عام 2015.

وتأكيداً على أن العمل الذي تم إنجازه في ليما هو أمر ضروري لاعتماد اتفاقية باريس عام 2015، أفاد مندوب بوليفيا، نيابة عن مجموعة الـ 77 /الصين، بأن الاتفاقية يجب أن تتعامل مع عناصر التخفيف والتكيف وسبل التنفيذ وشفافية الإجراءات والدعم بطريقة متوازنة ومنصفة. وأوضح بأن هناك خمس قضايا رئيسية بالنسبة لاتفاقية عام 2015 وهي: مبادئ وشروط الاتفاقية وعلى الأخص المساواة، والمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة وفقا لقدرات كل دولة، وأن الاتفاق سيكون بموجب الاتفاقية، والاتساق مع الاتفاقية، بما يشمل التمايز بين الدول المتقدمة والنامية، والتكيف والخسائر والأضرار، وتوفير سبل التنفيذ من قبل الدول المتقدمة، والتناغم مع تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
وفي إشارة إلى سعيه نحو "مرونة أكبر" وإقرار الأطراف الأخرى بتلك المرونة، اقترح مندوب الاتحاد الأوروبي أن القيمة المبدئية لرسملة الصندوق الأخضر للمناخ ونداء ليما للعمل المناخي يوفر اتجاه جيد نحو اتفاقية طموحة في باريس.

وفي إشارة إلى أن القرارات التي اتخذت في ليما مهدت الطريق أمام مفاوضات عام 2015، سلط مندوب المكسيك، نيابة عن مجموعة السلامة البيئية، الضوء على القرارات التي اتخذت بشأن التوجه نحو إطار التعاون العالمي وتمويل تغير المناخ على المدى الطويل، وأشار إلى أنه لازال هناك المزيد من العمل المتبقي بشأن آليات السوق وتنفيذ بروتوكول كيوتو، وأعرب عن تقديره لتنظيم الدورة الأولى من التقييم متعدد الأطراف واشار إلى أن تقرير التقييم المستقل والمشاورات والتحليلات الدولية كلها عمليات هامة لتعزيز الشفافية وفهم العمليات الوطنية ذات الصلة.
وأعرب مندوبو العديد من الدول منهم مندوب استراليا، وناورو، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومندوب نيبال، نيابة عن أقل البلدان نموا، عن امتنانهم لرئيس مؤتمر الأطراف وشعب بيرو والرئيسين المتشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز على نجاح المؤتمر.

وهنأ الوزير لوران فابيوس رئيس الدورة الواحدة والعشرين القادمة لمؤتمر الأطراف ومندوب فرنسا الوزير بولجار - فيدال على تأسيسه لـ "نموذج الرئيس العظيم والطموح لمؤتمر الأطراف وصاحب الأذن الصاغية وروح التوافق" وعلى "قضائه على شبح دورة كوبنهاجن".

وأكد مندوب البرازيل أن وضع اتفاق قوي وطموح في عام 2015 يتطلب عملا متواصلا، بما يشمل العمل بشأن طبيعة ونطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني وكيف يتم إدراجها في اتفاقية باريس ومنع التراجع.

وفي إشارة إلى "النمط الأمريكي اللاتيني للدبلوماسية المحترمة متعددة الأطراف"، أشاد مندوب فنزويلا، نيابة عن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية بالدورة العشرين لمؤتمر الأطراف وأشار إلى جانب مندوب بيرو، الدولة المضيفة للدورة، إلى رئاسة بوليفيا لمجموعة الـ 77 والصين وإلى استضافة فنزويلا للترتيبات الاجتماعية التي تسبق مؤتمر الأطراف.
وأعرب مندوب الصين عن تقديره لقيادة الرئيس بولجار فيدال للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو وعن ثقته في قدرة الأطراف على إظهار الطموح والثقة والمرونة في عام 2015 بهدف ضمان النجاح في دورة باريس. وأعرب مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، عن تقديره لإدراج المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية في النتائج.

وأعرب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لقيادة الرئيس بولجار فيدال للدورة العشرين لمؤتمر الاطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والتزامه وروح السخاء التي يتحلى بها وأكد على ضرورة قيام الأطراف بطرح المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بهم "قبل دورة باريس" وبطريقة واضحة وشفافة ومفهومة وإحراز تقدم بشأن وضع عناصر اتفاق 2015 على أساس "وثيقة العمل" الناتجة عن دورة ليما.

وفي تعبير عن التضامن بين الدول النامية، أفاد مندوب ماليزيا، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، بقوله "لقد عملنا بجدية من أجل استعادة التوازن المفقود في النص". وأشاد بـأن "روح ليما" "استعادت" عملية المفاوضات متعددة الأطراف الشفافة والشاملة. ودعا مندوب شيلي، نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى الالتزام الجماعي بالنمو المنخفض في انبعاثات الكربون.
وفي تعبيرها عن أسفها بأن النتائج مجرد واحدة من سلسلة قرارات لا ترضي طموح الشعوب ولا تفيد كوكب الأرض، دعت مندوبة Climate Justice Now! نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، إلى إدراج الأهداف المعنية بتغير المناخ داخل ميزانية الكربون العالمية وعلى أساس المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة. وصرحت بقولها: "أننا البذور ونحن ننمو في غابة من المقاومة."

وأكد مندوب الشعوب الأصلية على أن اتفاقية باريس 2015 يجب أن تحتوي على لغة الاتصال التي تحقق ولاية كانكون بشأن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، في جميع القرارات المتعلقة بتغير المناخ ودعت إلى توفير وصول مباشر للشعوب الأصلية إلى التمويل من خلال الصناديق المخصصة، بما يشمل إطار التعاون العالمي ومنحها صفة مراقب نشط في إطار التعاون العالمي.
وفي تعبيره عن أن "الباب مفتوح حاليا أمام دورة باريس"، أفاد مندوب الحكومات المحلية والسلطات البلدية بأن الحكومات المحلية في حاجة إلى المشاركة في إعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني.

ودعا مندوب المنظمة المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي الى اتفاقية ملزمة وطموحة وتحولية في 2015 تدعم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الأجيال القادمة.
وتقدم مندوب منظمة الشباب، نيابة عن شباب المحيط الهادئ، بنداء إلى الأطراف للمساعدة في الحفاظ على بقاء جزر المحيط الهادئ على قيد الحياة وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير قوية وفعالة ضد الخسائر والأضرار هو أمر "غير خاضع للتفاوض".

وقدمت الأمانة العامة تقريرا بشأن الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة القرارات التي اتخذت في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف. واعتمد مؤتمر الأطراف تقرير الاجتماع (FCCC/CP/2014/L.3) واعتمد قرارا يعبر عن الامتنان لدولة بيرو وشعب مدينة ليما على استضافة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف(FCCC/CP/2014/L.6-FCCC/KP/CMP/2014/L.4).
واختتم فوتو بيرناليس، نائب رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، الاجتماع في تمام الساعة 3:04 صباح الأحد، الموافق 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.

الجلسة الختامية العامة للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو: بتاريخ الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول، اليوم الختامي لمؤتمر ليما المعني بتغير المناخ، عقدت الجلسة الختامية للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو صباحا لاعتماد البنود المتفق عليها بعد الجزء الأول من الجلسة الختامية للدورة العشرين لمؤتمر الاطراف، ثم علقت الجلسة الختامية في تمام الساعة 1:18 بعد الظهر.

وبتاريخ السبت 13 ديسمبر/ كانون الأول استؤنفت الجلسة الختامية في تمام الساعة 5:50 مساءً للنظر في انتخاب أعضاء المكتب وعلقت الجلسة فى تمام الساعة 5:53 مساءً. وبتاريخ الأحد 14 ديسمبر/ كانون الأول استؤنفت الجلسة العامة الختامية في تمام الساعة 3:04 مساءً بهدف اختتام الدورة. وقدم مندوب الأمانة العامة تقريراً بشأن الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة القرارات التي اتخذت في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، واعتمد مؤتمر الأطراف العامل تقرير الاجتماع(FCCC/KP/CMP/2014/L.1) وأحيط علماً بقرار يعرب عن الامتنان لدولة بيرو وشعب مدينة ليما على استضافة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف (FCCC/CP/2014/L.6-FCCC/KP/CMP/2014/L.4).
واختتم فوتو بيرناليس، نائب رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل ،

الاجتماع في تمام الساعة 3:07 صباح الأحد، الموافق 14 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

نداء ليما للعمل المناخي

قرر مؤتمر الأطراف، بشأن نداء ليما للعمل المناخي (FCCC/CP/2014/L.14) ما يلي:

- يكرر بأن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز يجب أن تكون بموجب الاتفاقية وتسترشد بمبادئها.
- يذّكر بالهدف من الاتفاقية.
- يذّكر بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، ولا سيما المقررات (1/ م أ-17 و 2/ م أ-18 و 1/ م أ-19) .
- يؤكد اعتزامه تعزيز إجراءات التكيف من خلال البروتوكول أو أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها بحكم القانون في إطار الاتفاقية التي سيتم اعتمادها في الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- يذّكر بالقرار (2/ م أ-19) والقرار (10/ م أ-20) ويرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في دورة ليما ببيرو نحو تنفيذ آلية وارسو الدولية المعنية بتخفيف الخسائر والأضرار.
- يشير بقلق بالغ إلى الفجوة الضخمة بين إجمالي أثر تعهدات الأطراف بشأن التخفيف من حيث الانبعاثات السنوية العالمية من غازات الدفيئة بحلول عام 2020 وإجمالي مسارات الانبعاثات التي تتسق مع احتمالية وجود فرصة لإيقاف الزيادة في ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون 2 درجة مئوية أو 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل التصنيع.

حول الفقرات التي تتعلق بالنهوض بالعمل الخاص بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ووضع نص تفاوضي لاتفاق عام 2015، قرر مؤتمر الأطراف:

- أكد بأنه يتعين على الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز استكمال الأعمال المشار إليها في الفقرة الثانية من القرار (1/ م أ-17) في أقرب وقت ممكن بحيث يتم التمكن خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف من اعتماد البروتوكول أو أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها بحكم القانون بموجب الاتفاقية المنطبقة على جميع الأطراف.
- يقرر بأن يتناول البروتوكول أو أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها بحكم القانون بموجب الاتفاقية المنطبقة على جميع الأطراف، من بين أمور أخرى، التخفيف والتكيف وسبل التنفيذ وشفافية الإجراءات والدعم بطريقة متوازنة.
- يؤكد على التزامه بالتوصل إلى اتفاقية طموحة في عام 2015 تعكس مبدأ المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة وفقا لقدرات كل دولة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.
- يحث الأطراف من الدول المتقدمة على توفير وتعبئة الدعم المالي المعزز للاطراف من الدول النامية لتنفيذ الإجراءات الطموحة للتخفيف والتكيف، وخاصة الأطراف المتأثرة سلبا بتغير المناخ واقرار الدعم التكميلي من جانب الأطراف الأخرى.
- يقر بالتقدم الذي تم إحرازه في دورة ليما بشأن وضع عناصر مسودة النص التفاوضي على النحو الوارد في مرفق هذا القرار، بما يشمل الحاشية التي تنص على أن "هذه العناصر الخاصة بمسودة النص التفاوضي تعكس العمل قيد التنفيذ. ولا تشير هذه العناصر إلى تقارب بشأن المقترحات المقدمة ولا تمنع المقترحات الجديدة من الظهور في مسار المفاوضات في عام 2015"
- يقرر بأن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز سوف يكثف من أعماله بهدف توفير نص تفاوضي للبروتوكول أو أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها بحكم القانون بموجب الاتفاقية المنطبقة على جميع الأطراف قبل مايو 2015.
- يطالب الأمانة بإبلاغ الأطراف بالنص التفاوضي المشار إليه أعلاه وفقا لأحكام الاتفاقية والنظام الداخلي المعمول به، مع الإشارة إلى أن هذا الإبلاغ لن يخل ما إذا كانت النتيجة هي بروتوكول أو أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها بحكم القانون بموجب الاتفاقية المنطبقة على جميع الأطراف.

قرر مؤتمر الأطراف، في الفقرات التي تتعلق بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني والإبلاغ بها:

- يشير إلى أن الترتيبات المحددة في هذا القرار فيما يتعلق بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني لا تخل بالطبيعة القانونية ومضمون المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بالأطراف أو بالبروتوكول أو أي وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها بحكم القانون بموجب الاتفاقية المنطبقة على جميع الأطراف.
- يكرر دعوته لجميع الأطراف إلى إبلاغ الأمانة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بهم تجاه تحقيق الهدف من الاتفاقية.
- يوافق على أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بكل طرف والتي تهدف إلى تحقيق هدف الاتفاقية ستمثل تقدم خارج نطاق التعهد الحالي لهذا الطرف.
- يوافق أيضا أنه يمكن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبلغ بمعلومات عن الاستراتيجيات والخطط والإجراءات الخاصة بتطوير خفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يعكس ظروفها الخاصة في سياق المساهمات المحددة على المستوى الوطني.
- يدعو جميع الأطراف إلى النظر في الإبلاغ بتعهداتهم حول تخطيط التكيف أو النظر في إدراج عنصر تكيف في المساهمات المحددة على المستوى الوطني بها.
- يكرر دعوته لجميع الأطراف للإبلاغ بمساهماتهم المحددة على المستوى الوطني قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بوقت كاف (بحلول الربع الأول من عام 2015 بالنسبة لتلك الأطراف المستعدة للقيام بذلك) وبطريقة تعكس الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة على المستوى الوطني.
- يوافق على أن المعلومات المزمع تقديمها من قبل الأطراف للإبلاغ بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني قد تشمل، حسب ما هو مطلوب ومن بين أمور أخرى، المعلومات الكمية بشأن النقطة المرجعية (بما يشمل سنة أساس حسب ما هو مطلوب)، والأطر الزمنية و/أو فترات للتنفيذ، والنطاق والتغطية، وتخطيط العمليات، والافتراضات والأساليب المنهجية بما يشمل تلك التي تتعلق بتقدير وحساب انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ والتخلص منها حسب ما هو مطلوب، وكيف ينظر هذا الطرف على أن مساهماته المحددة على المستوى الوطني منصفة وطموحة في ضوء ظروفه الوطنية وكيف تسهم مساهماته في تحقيق الهدف من الاتفاقية.
- يكرر دعوته للأطراف من الدول المتقدمة والكيانات المشغلة للآلية المالية وأي منظمات أخرى يمكنها وضعها من القيام بذلك إلى توفير الدعم اللازم لإعداد المساهمات المحددة على المستوى الوطني والإبلاغ بها إلى الأطراف التي قد تحتاج إلى هذا الدعم.
- يطالب الأمانة بنشر المساهمات المحددة على المستوى الوطني حسب ما تم الإبلاغ بها على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الإنترنت وإعداد تقرير تجميعي قبل 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 بشأن إجمالي أثر المساهمات المحددة على المستوى الوطني التي ابلغ بها الأطراف بحلول 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

وفي الفقرات التي تتعلق بتوجيه والعمل المعزز، والعمل المستقبلي الخاص بالمسار الثاني للعمل (طموح ما قبل 2020) والأساس الخاص بالمشاركة الديناميكية رفيعة المستوى، يشجع مؤتمر الأطراف جميع أطراف بروتوكول كيوتو على التصديق على تعديل الدوحة على بروتوكول كيوتو وتنفيذه، ويكرر اعتزامه، على النحو المبين في الفقرتين 3 و 4 من المقرر 1/م أ-19 (خطة عمل بالي)، تعجيل التنفيذ الكامل للقرارات التي تشكل النتيجة المتفق عليها وفقا للقرار1/م أ-13 وتعزيز الطموح في فترة ما قبل 2020 بهدف ضمان قيام الأطراف ببذل أعلى مستوى ممكن من الجهود الخاصة بالتخفيف في إطار الاتفاقية.

كما يقرر مؤتمر الأطراف مواصلة الفحص الفني للفرص ذات الإمكانيات المرتفعة بشأن التخفيف، بما يشمل تلك المتعلقة بالتكيف والمنافع المشتركة للصحة والتنمية المستدامة في فترة 2015 - 2020 عن طريق مطالبة الأمانة بتنظيم سلسلة من اجتماعات الخبراء التقنيين خلال الدورة تعمل على:

- التيسير على الأطراف بشأن تحديد الخيارات المتعلقة بالسياسات والممارسات والتكنولوجيات وبشأن تخطيط تنفيذها وفقا لأولويات التنمية المحددة على المستوى الوطني.
- البناء على الأنشطة ذات الصلة والاستفادة منها ومواصلة تعزيز التعاون والتآزر فيما بين اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ومنتدى ديربان بشأن بناء القدرات والمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة والكيانات المشغلة للآلية المالية.
- البناء على الاجتماعات السابقة للخبراء التقنيين بهدف شحذ خيارات السياسة القابلة للتنفيذ والتركيز عليها.
- توفير فرص مجدية ومنتظمة للمشاركة الفعالة من جانب الخبراء من الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمرأة والشباب والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص والسلطات دون الوطنية التي ترشحها بلادها.

- دعم التنفيذ المحفز لخيارات السياسات وإجراءات التخفيف المعززة، بما يشمل من خلال التعاون الدولي.
- تيسير المشاركة المحفزة من قبل جميع الأطراف من خلال الإعلان عن الموضوعات المزمع تناولها والخطط والمواد ذات الصلة قبل شهرين على الأقل من انعقاد اجتماعات الخبراء التقنيين.

كما يطالب مؤتمر الأطراف الأمانة بعقد اجتماعات الخبراء التقنيين بتحديث الورقة الفنية بشأن فوائد إجراءات التخفيف والمبادرات والخيارات الخاصة بتعزيز طموح التخفيف وتجميع المعلومات الواردة في البيانات المقدمة من الأطراف والمنظمات الرقابية والمناقشات التي جرت خلال اجتماعات الخبراء التقنيين والبناء على المعلومات الأخرى ذات الصلة بشأن تنفيذ الخيارات الخاصة بالسياسات على جميع المستويات، بما يشمل من خلال التعاون متعدد الأطراف ونشر المعلومات، بما في ذلك عن طريق نشر ملخص لصانعي السياسة.

إن مؤتمر الأطراف بالإضافة إلى ذلك:

- يطالب الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بتقديم توصيات فيما يتعلق بمزيد من التقدم في عملية الفحص الفني، بما يشمل التقييم الدوري لاجتماعات الخبراء التقنيين، إلى الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف.
- يرحب باجتماع ليما رفيع المستوى للعمل المناخي الذي عقده رئيس مؤتمر الأطراف بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2014 ويشجع الأمين التنفيذي ورئيس مؤتمر الأطراف على عقد حدث سنوي رفيع المستوى بشأن تعزيز تنفيذ العمل المناخي.
- يشير إلى الآثار التقديرية المترتبة على الميزانية نتيجة الأنشطة التي ستقوم الأمانة بتنفيذها.

تحليل موجز لمؤتمر ليما بشأن تغير المناخ

"بني وطني، دعونا نبني لبنة بلبنة"

اقتباس منسوب إلى الإمبراطور الروماني هادريان

عند وصول الوفود إلى بيرو، تم الترحيب بهم بروح إيجابية. وقد أشار مانويل بولجار- فيدال، رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف/ الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في كلمته الافتتاحية قبل انعقاد مؤتمر ليما، إلى أن العالم قد تلقى عدداً من "الإشارات الجيدة" من خلال مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، وحشد الموارد الأولية للصندوق الأخضر للمناخ وإعلانات "تاريخية" من قبل العديد من الدول التي لديها انبعاثات كبرى لغازات الدفيئة، بما فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب القوة الدافعة التي نشأت عن تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وكان من المتوقع أن تساعد روح "التفاؤل والإنجاز غير المسبوق" هذه كما وصفتها كريستيانا فيجوريس، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على تقدم العمل بشأن عدد من المنجزات الرئيسية التي تهدف إلى توفير ما أشار إليه كيشان كومارسينج، الرئيس المتشارك لمؤتمر الأطراف، بأنه "أساس قوي" يمكن بناء الاتفاقية الجديدة المزمع اعتمادها في باريس عليه.

في شهر أكتوبر، وفي خطاب وجهه إلى الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز، أشار بولجار فيدال إلى النتائج التي توقعها في ليما، بما في ذلك وضع نص واضح ومنظم وموضوعي بشأن عناصر الاتفاقية الجديدة وتحديد المعلومات التي يتعين تقديمها في 2015 كجزء من مساهمات الأطراف المحددة على المستوى الوطني ووضع خطة واقعية لفترة ما قبل 2020، بما يشمل الإجراءات المتخذة للتأكيد على الالتزام بالالتزامات القائمة وتنفيذ الخيارات الخاصة بالسياسة بأكبر إمكانيات للتخفيف. وأكد أيضا على أهمية الثقة في العملية وفيما بين الأطراف. وكما تفهم الكثير من خلال الاجتماعات السابقة بشأن تغير المناخ، لا يمكن أن يبنى أي أساس للمستقبل بدون الثقة.

وسيقيم هذا التحليل الموجز مدى تحقيق النتائج المتوقعة من دورة ليما والآثار المترتبة على دعوة ليما للعمل المناخي إلى عقد المفاوضات من أجل الاتفاقية الجديدة المعنية بالمناخ وما إذا كان مؤتمر ليما قد نجح في وضع أساس قوي لبناء اتفاقية عالمية طموحة بشأن تغير المناخ في باريس، والتي بموجبها سيصبح بإمكان كل دولة أن تجد لها "مكاناً".

وضع اللبنات

لم تدخر رئاسة بيرو، كميسر متحمس وممّكن غير مرئي، أي جهد للتأكيد على الإدارة الجيدة لعنصر الوقت خلال مؤتمر ليما. وحيث كانت معظم جلسات المفاوضات الرسمية تنتهي قبل الساعة 6.00 مساءً وكانت الهيئات الفرعية تختتم أعمالها مبكرا وبشكل غير مسبوق، استطاعت الوفود أن تشمر عن سواعدها وتنخرط في العمل بشأن وضع اللبنات الأساسية للاتفاقية الجديدة ونص مسودة القرار بشأن المساهمات المحددة على المستوى الوطني وتعزيز العمل المناخي لفترة ما قبل عام 2020.

وعلى مدار ستة أيام، تبادلت الأطراف وجهات النظر حول الورقة غير الرسمية للرئيسين المتشاركين التي تحتوي على عناصر لمشروع النص التفاوضي وقدمت مقترحات مختلفة والتي انعكست كلها في وثيقة معدلة تم نشرها على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر/ كانون الأول وهو الوقت الذي زادت فيه عدد صفحات النص من 23 إلى 33 صفحة. وأشار مندوبو بعض الأطراف إلى قلقهم بأن انتشار الخيارات لم يضف إلى وضوح مسودة النص التفاوضي وبنيته في الوقت الذي يشير إلى أن العملية التفاوضية تخضع بشكل واضح لإدارة الأطراف، ويمكن أن يؤدي إلى تعقيد العمل في المستقبل.

وفي النهاية، اتفقت الوفود على ضم هذا النص كملحق لقرار مؤتمر الأطراف بشأن النهوض بمنهاج ديربان مع إعلان بإخلاء المسئولية وارد في الحاشية يفيد بأن عناصر مسودة النص التفاوضي تعكس "العمل قيد التنفيذ" و "لا تشير هذه العناصر إلى تقارب بشأن المقترحات المقدمة ولا تمنع المقترحات الجديدة من الظهور في مسار المفاوضات في عام 2015". وتناول هذا الإعلان بإخلاء المسئولية المخاوف التي أثارها مندوبو العديد من الدول النامية بأن ضم عناصر النص كملحق لقرار مؤتمر الأطراف قد يستبق الشكل القانوني أو هيكل أو مضمون اتفاق باريس وبالتالي كان ضد "إضفاء الطابع الرسمي" على أي لغة قد تستبعد النظر في بعض الخيارات في عام 2015 في الوقت الذي تحرص فيه على النظر في خيارات أخرى. ومما لا شك فيه أن أي تقدم جوهري محدود بشأن العناصر سيضع ضغوطاً على اجتماع مفاوضي الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في جنيف في فبراير عام 2015، والذي يُتوقع خلاله تقديم مسودة نص تفاوضي للأطراف للنظر فيه في وقت لاحق من هذا العام.

نقل الجدران في البيت "المنقسم"

كانت المناقشات بشأن عناصر مسودة النص التفاوضي وبشأن مسودة قرار بإحراز تقدم في منهاج ديربان مدعومة بعدد من القضايا السياسية الواسعة. وشمل ذلك التمايز ودور الاتفاقية ومبادئها وأحكامها في الاتفاقية المستقبلية وقضية المساواة القانونية بين التخفيف والتكيف من جهة، وبين التخفيف والوسائل المالية وسبل الدعم الأخرى من جهة أخرى. وفيما يتعلق بتلك القضايا، أشار العديد من أعضاء الوفود إلى أنه كان هناك "انقسام" واضح لدى الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بشأنها لدرجة أن البعض رأى أن الثقة بين الأطراف تتبدد.

وتخللت مسألة كيفية انعكاس المميازة في اتفاقية باريس مفاوضات الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. على سبيل المثال، أكدت معظم الدول النامية ولاسيما الدول النامية متقاربة التفكير على أن يكون هناك مميازة في اتفاقية 2015 وفي المساهمات المحددة على المستوى الوطني وفقا لالتزامات الأطراف بموجب الاتفاقية وأن يعكس هذا التمايز مبادئ المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة ومبدأ الإنصاف. وعلى الجانب الآخر، دعا مندوب الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود تمايز وفقا للمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة وقدرات كل دولة بشكل يتماشى مع اختلاف الظروف الوطنية. كما عارض مندوب الدول النامية متقاربة التفكير بقوة الصياغة الخاصة بـ "الأطراف التي يمكنها وضعها من القيام بذلك" فيما يتعلق بتقديم الدعم للدول النامية بهدف إعداد وتنفيذ مساهماتها المحددة على المستوى الوطني وتوفير موارد إضافية للصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وآلية التكنولوجيا وصندوق التكيف بحجة أن مثل هذه اللغة قد عطلت الانقسام القائم على أساس الاتفاقية، الأمر الذي يؤدي إلى تفكيك فعال للجدار الفاصل بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة فيه.

وخضعت مسألة أخرى ذات صلة، ألا وهي المساواة القانونية بين المكونات المختلفة لاتفاق عام 2015، لنقاش ساخن. وحذر مندوب الدول النامية مراراً وتكراراً من النهج "المرتكز على التخفيف" بالنسبة للمساهمات المحددة على المستوى الوطني، وحث على إيجاد انعكاس متوازن لكل من عنصري التكيف وسبل التنفيذ، على أن يتم التركيز على توفير التمويل. ومن المسائل المهمة بشكل خاص بالنسبة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً تأتي مسألة انعكاس الخسائر والأضرار كعنصر منفصل في الاتفاقية المستقبلية ليس فقط بالنسبة لنص العناصر ولكن أيضاً بالنسبة لاتخاذ قرار بشأن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وأدى عدم قدرة الأطراف على التوصل إلى توافق في الآراء إلى اعتماد نهج ثلاثي الشعب أو الاتجاهات، بما يشمل استمرار المفاوضات في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز والمشاورات الوزارية والمشاورات التي عقدها رئيس مؤتمر الأطراف. وبعد مشاورات الرئيس مع المجموعات التفاوضية والتي استمرت حتى ساعة متأخرة من مساء السبت ولعدة ساعات بعد الموعد المفترض لاختتام المؤتمر في الساعة السادسة من مساء الجمعة، تم إبرام وثيقة "نداء ليما للعمل المناخي". ويمكن القول بأن هذه الوثيقة الناتجة عن المفاوضات قد حركت الجدار الخاص بالتمايز. وعلى الرغم من أن عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز "يجب أن يكون بموجب الاتفاقية ويسترشد بمبادئها"، وأن "تتناول الاتفاقية الجديدة بطريقة متوازنة" كل من

عنصر التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات وشفافية العمل والدعم، إلا أن التزام الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالتوصل إلى اتفاق طموح في عام 2015 وُصف بأنه يعكس المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة وقدرات كل دولة "في ضوء الظروف الوطنية المختلفة". ويبدو أن هذه الصيغة تفتح الباب أمام تفسير شخصي للتمايز. كما تساءل البعض بشأن ما إذا كانت هذه الصيغة تعدل من تفسير المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة على أساس إيضاحها للمسؤولية التاريخية حتى لو كانت تتجنب استخدام المصطلحات المثيرة للجدل مثل لفظ "ديناميكية" أو "متطورة". وفيما يتعلق بمسألة المساواة، يوفر النص النهائي رغم كل شيء بعض التأكيدات للدول النامية عن طريق منح التكيف دورا أبرز في الاتفاقية المستقبلية وفي مساهمات الأطراف المحددة على المستوى الوطني وأيضا فيما يتعلق بتقديم الدعم.

ويشير نداء ليما للعمل المناخي في حيثياته أيضاً إلى آلية وارسو الدولية للتخفيف من الخسائر والأضرار. وبعد اعتماد مؤتمر الأطراف للقرار، أدلى مندوب توفالو، نيابة عن أقل البلدان نمواً، ببيان وطلب أن يتم تسجيله في تقرير الاجتماع. وأكد على أن نص الحيثيات بشأن آلية وارسو الدولية بالارتباط مع مجموعة أمور أخرى في منطوق الفقرة المدرج بها مكونات المساهمات المحددة على المستوى الوطني هو من وجه نظره كمندوب لأقل البلدان نمواً بمثابة "نية واضحة" بأن الاتفاقية الجديدة سوف تتناول "بشكل صحيح وفعال وتقدمي" قضية الخسائر والأضرار. وبينما تعد هذه التصريحات زائدة عن الحاجة من الناحية القانونية، إلا أنها تؤكد مواقف الأطراف وتفسيراتهم للنص المتفق عليه وتحافظ على أهميتها ورؤيتها.

وخلال المفاوضات، كان هناك أمر إضافي أعرب مندوب الدول النامية عن قلقه تجاهه وهو مماثل لما أثير بشأن نص العناصر، ويتمثل في أن قرار الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بشأن النهوض بمنهاج ديربان يمكن أن يخل بالنتائج في باريس. وفي هذا الصدد، ينص نداء ليما للعمل المناخي صراحة على أن الترتيبات ذات الصلة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني المحددة فيه "لا تخل بالطبيعة القانونية ومحتوى" مساهمات الأطراف المحددة على المستوى الوطني الأطراف أو بمحتوى الاتفاقية المستقبلية.

هل يمكن هدم الجدار؟

بشكل عام، كان من المتوقع أن تساعد الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في تعزيز المساهمات المحددة على المستوى الوطني بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر الاتفاقية الجديدة وذلك من خلال توضيح نطاق تلك المساهمات وتحديد المعلومات المطلوبة لتيسير وضوحها وشفافيتها وفهمها. ومع ذلك، انقسمت الأطراف أيضاً حول توقعاتها بالنسبة للنص الخاص بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني فيما يتعلق بمتطلبات المعلومات ذات الصلة ونطاق المساهمات والإبلاغ بها. وعلى الرغم من أن مؤتمر ليما لبى هذه التوقعات إلى حد ما، إلا أن العديد من مندوبي الأطراف والمراقبين رأوا أن القرار تشوبه بعض أوجه القصور الهامة.

وبشأن ولاية منقولة من وارسو حول تحديد "المعلومات التي سيوفرها الأطراف عند تقديم مساهماتهم"، نجح نداء ليما للعمل المناخي في توفير ذلك عن طريق الإشارة إلى المعلومات القابلة للقياس الكمي والأطر الزمنية والتغطية والافتراضات المنهجية والتقييم الشخصي للإنصاف والطموح. ولكن، إذا قلنا إن المساهمات المحددة على المستوى الوطني "قد تشمل من بين أمور أخرى وكلما كان مناسبا" هذه الجوانب المختلفة، فإن النص يخفق في وضع حد أدنى لأنواع المعلومات العامة التي يجب على الأطراف الإبلاغ بها، وبالتالي يضعف بشكل كبير من آفاق المقارنة فيما بينها وفي تجميع تلك المساهمات بشكل ذي مغزى.

وهناك مجال رئيسي من مجالات اختلاف وجهات النظر يتعلق بنطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني. وتركز هذا النقاش حول تفسير قرار وارسو، الذي ينص على أن المساهمات المحددة على المستوى الوطني يجب أن تهدف "إلى تحقيق الهدف من الاتفاقية على النحو المبين في المادة الثانية". وفسر مندوبو الدول المتقدمة هذا النص على أنه يشير إلى عنصر التخفيف كونه العنصر الوحيد للمساهمات المحددة على المستوى الوطني، بينما أصر مندوبو الدول النامية على ضرورة إدراج عنصري التكيف وسبل التنفيذ أيضا، حيث تقوم الدول النامية بتوفير المعلومات عن احتياجات سبل التنفيذ الخاصة بها وتقوم الدول المتقدمة بتوفير المعلومات عن مساهماتها المالية، كشرط مسبق لعمل معزز في الدول النامية. وكحل وسط بين وجهتي النظر هاتين، يدعو نداء ليما للعمل المناخي الأطراف إلى "النظر في إدراج" عنصر تكيف في مساهماتهم المحددة على المستوى الوطني، والذي يعكس اتفاقاً واسعاً بأن إجراءات التكيف تتطلب التعزيز إلى جانب التخفيف. واستطاع مندوبو الأطراف أيضا الاتفاق على الاعتراف بالظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال السماح لهم بتقديم "الاستراتيجيات والخطط والإجراءات" بشأن التنمية منخفضة الانبعاثات. وفي الوقت نفسه، من المتوقع ضمنياً أن تقوم جميع الدول الأخرى بشيء أكثر من ذلك. ويعد هذا الجانب الأخير مثالاً آخر على المرونة المدمجة، التي تتحول إلى عدم وجود متطلب واضح للأطراف لإعداد عنصر تخفيف كمي قوي في مساهماتهم المحددة على المستوى الوطني بهم. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بنطاق المساهمات المحددة على المستوى الوطني، لم تتمكن الأطراف من الاتفاق على لغة محددة بشأن التمويل أو سبل تنفيذ أخرى، الأمر الذي أدى إلى شعور الدول النامية بخيبة الأمل. وبالتالي تظل القضايا المتعلقة بالتمويل تشكل مجالا أساسيا لمواصلة بناء الثقة في عام 2015.

وهناك قضية أخرى اختلف الأطراف بشأنها وهي كيفية الإبلاغ بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني وشكل إمكانية النظر المسبق فيها أو مراجعتها. وأصر مندوبو العديد من الدول النامية بأن تركز دورة ليما فقط على عملية الإبلاغ. وفضل بعض المندوبين، بما في ذلك مندوب الولايات المتحدة الأمريكية عملية أو فترة "تشاورية". بينما طالب آخرون، مثل مندوب الاتحاد الأوروبي ومندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بإجراء مراجعة قوية تستطيع تقييم إجمالي أثر المساهمات المحددة على المستوى الوطني مقابل أحدث المعارف الخاصة بتغير المناخ وما هو ضروري لتجنب التغير المناخي الخطير. وحيث اعتبره البعض الحلقة الأضعف في نتائج ليما، طالب النص ببساطة بأن تقوم الأمانة بنشر المساهمات المحددة على المستوى الوطني المبلغ بها على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الإنترنت وإعداد تقرير تجميعي بشأن إجمالي أثرها قبل 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. ويمكن تفسير ذلك على أنه عدم وجود لأي نوع من المراجعة المسبقة للمساهمات الفردية في عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون أمام الأطراف أيضا أقل من شهر لإجراء تعديل محتمل بالزيادة قبل انعقاد الدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس في ديسمبر/ كانون الأول عام 2015. ونظرا للمعارضة القوية من قبل مندوبي بعض الأطراف مثل مندوب الدول النامية متقاربة التفكير بشأن مراجعة المساهمات المحددة على المستوى الوطني الخاصة بهم، أدت هذه النتيجة إلى إصابة الكثيرين بخيبة الأمل. ومع ذلك، رأى بعض المراقبين المحبطين أنه بغض النظر عن المحتوى، لن يكون لهذا القرار آثاراً قوية بالنسبة للعمل المناخي العالمي، الأمر الذي يوحي بأن العوامل الرئيسية التي تحرك مستوى الطموح الخاص بالمساهمات الوطنية هي في كل الأحوال عوامل خارجية بالنسبة لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

رفع السقف

فيما يتعلق بتعزيز طموح ما قبل 2020 (مسار العمل الثاني للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز)، ظهرت اجتماعات الخبراء التقنيين كمجال يمكن للدول من خلاله إيجاد قضية مشتركة. وفيما يتعلق بالمسألة الأساسية وهي كيفية المضي قدما في تنفيذ العمل بموجب مسار العمل الثاني خارج نطاق دورة باريس، كان هناك اتفاق واسع على أن اجتماعات الخبراء التقنيين، التي تركت مساحة فنية ومساحة سياسية أقل لإجراء مناقشات حول رفع مستوى التنفيذ والذي يسمح بـ "هدم الجدار الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" من خلال إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية، ستكون هي الوسيلة المناسبة. وتحدد نتائج ليما عملية واضحة للبناء على تجربة اجتماعات الخبراء التقنيين من خلال توفير التوجيه بشأن الغرض منها وتوفير التنظيم والمتابعة والسعي نحو إشراك المزيد من المؤسسات والآليات الرئيسية في إطار الاتفاقية. ولكن، لا تزال الآراء متباينة حول كيفية التأكيد على تنفيذ خطة عمل بالي، لاسيما فيما يتعلق بتوفير سبل التنفيذ للدول النامية وتعزيز جهود التخفيف من قبل جميع الأطراف بموجب الاتفاقية. ونتيجة لذلك، لا يشتمل النص النهائي على "آلية التنفيذ المعجل" المقترحة لتقييم التقدم الذي تم إحرازه في هذه المجالات – وهي الفكرة الناشئة في عقيدة الدول النامية والمتمثلة في أن قيادة الدول المتقدمة فيما قبل 2020، والتي لا تزال غير كافية في الوقت الراهن، سوف تكون ضرورية لمواجهة تغير المناخ وضمان نجاح اتفاقية عام 2015.

وكانت المناقشات التي جرت في إطار مؤتمر الأطراف بشأن التمويل طويل الأجل والتي رغبت الدول النامية في أن تؤدي إلى مزيد من التأكيدات - مثل المعالم الكمية – بشأن زيادة تمويل المناخ من جانب الدول المتقدمة إلى 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020 وما بعد ذلك، مخيبة للآمال أيضا بالنسبة للدول النامية. ومع ذلك، كانت عملية تعبئة الموارد الأولية الخاصة بالصندوق الأخضر للمناخ بمثابة نجاح لا يمكن إنكاره، والتي بلغت هدفها وهو 10 مليار دولار أمريكي وجمعت مبلغ إجمالي قدره 10.2 مليار دولار أمريكي في شكل تعهدات بنهاية مؤتمر ليما من الدول المدرجة وغير المدرجة في المرفق الأول. وبينما اعتبرت الدول المتقدمة ذلك على أنه دليل على الالتزام وأمر يجب أن يحسب لها، إلا أن الدول النامية ارتأت أن رأسمال الصندوق الأخضر للمناخ والحوار الوزاري الأول بشأن تمويل تغير المناخ الذي تم تنظيمه خلال الأسبوع الثاني وكذلك والمساهمات المقدمة من جانب الدول المتقدمة كل عامين بشأن زيادة تمويل تغير المناخ لا تزال غير كافية. واقترحت بعض الدول أنه قبل الاحتفال بتعهدات الصندوق الأخضر للمناخ، يجب أولا أن ترى كيف وما إذا كانت ستتحول إلى موارد للصندوق.

لقد عكست الدورة الأولى من التقييم متعدد الأطراف لأهداف التخفيف الخاصة بالدول المتقدمة، والتي تم تنظيمها كجزء من الدورة الحادية والأربعين للهيئة

الفرعية للتنفيذ، اختلافا مماثلا في وجهات النظر. واحتفلت الدول المدرجة في المرفق الأول بالحدث المتمثل في "تجاوز مرحلة رفع التقارير" والشفافية المتزايدة وبناء الثقة، بينما رأى مندوبو بعض الدول النامية أن العملية تتطلب تعزيزاً إضافياً في شكل "متابعة" واضحة مثل الاستنتاجات الموضوعية المقدمة للنظر فيها من قبل الهيئة الفرعية للتنفيذ. وبغض النظر عن هذه الاختلافات ونظرا لـ "روح ليما" الإيجابية التي تميزت بالتبادل المنفتح للآراء والشفافية التي استمرت طوال فترة انعقاد المؤتمر، فإن هذه التطورات قد نجحت في "رفع سقف" طموح ما قبل 2020، وبالتالي إعادة بناء بعض الثقة للسنة الصعبة القادمة.

تمكين البناء

لقد توقع الكثيرون أن تساهم القوة الدافعة التي نتجت عن الأحداث السياسية خلال الأشهر السابقة في خلق جو من الثقة في دورة ليما. واشتملت هذه الأحداث على الرسملة الأولية للصندوق الأخضر للمناخ وإعلان الاتحاد الأوروبي عن هدف التخفيف الخاص به لعام 2030، وخصوصا الإعلانات الثنائية من جانب الولايات المتحدة والصين بشأن أهدافهما الخاصة بالتخفيف لـ 2025 و 2030، وكذلك إعلانات الولايات المتحدة الأمريكية والهند بشأن التعاون المتوسع حول قضية تغير المناخ، بما يشمل الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربونات. ولكن، سرعان ما اتضح أن القليل جدا من الوقت قد مضى على هذه الأحداث السياسية الخارجية وأن هناك إشارات رفيعة المستوى من التغيير تحتاج إلى أن تُترجم إلى تحولات أساسية في المواقف التفاوضية. ومع ذلك، وجد البعض مؤشرات ملموسة لأثر أكثر إلحاحاً. فعلى سبيل المثال، تعد كيفية تعريف المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة وقدرات كل دولة في نداء ليما للعمل المناخي "في ضوء الظروف الوطنية المختلفة" بمثابة اقتباس شبه حرفي من الإعلان المشترك الذي صدر في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من قبل الولايات المتحدة والصين. وعلينا أن ننتظر ما إذا كانت دورة الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز المزمع عقدها في شهر فبراير/ شباط ستشهد تحولات إضافية في المواقف التفاوضية عندما تحصل الأطراف على الوقت اللازم للتفكير في هذه الأحداث.

وعلى الرغم من أن الأطراف التي أتت إلى بيرو لديها توقعات مختلفة وآراء متباينة، أشار معظمهم في النهاية إلى أن مؤتمر ليما تمكن من إيجاد "توازن دقيق بين القضايا الصعبة" ووضع "أساسا قويا" للعمل نحو دورة باريس، وذلك على حد تعبير إدنا موليوا، وزير الشؤون البيئية في جنوب إفريقيا.

ولكن هل حقق المؤتمر ذلك بالفعل؟ ربما عملت النتيجتان الرئيسيتان لدورة ليما، وهما القرار المتخذ بشأن النهوض بمنهاج ديربان والمرفق الخاص به الذي يتضمن عناصر مسودة النص التفاوضي، على دفع العملية إلى الأمام وخلق شعور مشترك بالإنجاز والثقة في هذه العملية. ولكن، بالنظر إلى أن القضايا السياسية الرئيسية، بما يشمل قضايا التمايز والتمويل لازالت دون حلول، فإن العديد من الأطراف غير مستعدين للإعلان عن نجاح نتائج ليما بشكل مطلق.

سيكون عام 2015 من الأعوام التي تحدد الأهمية الحقيقية لمؤتمر ليما المعني بتغير المناخ. ويتساءل الكثيرون عما إذا كانت "روح ليما" الإيجابية يمكن أن تستمر خلال الفترة التي تسبق دورة باريس. ولكن الأهم من ذلك ربما هو السؤال عما إذا كانت نتيجة دورة ليما قد تُمكِن من بناء "بيت" في باريس، حيث يمكن لجميع الأطراف أن يتعايشوا بداخله بينما يضعون في ذهنهم بأن هناك طرف لم يتفاوض في هذه العملية– ألا وهو الطبيعة.

الاجتماعات القادمة

الدورة الخامسة لجمعية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA): ستناقش الدورة الخامسة لجمعية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وتبت في قضايا مثل برنامج العمل والميزانية واعتماد التقارير والطلبات المقدمة بشأن العضوية والتعديلات المحتمل إجرائها على أنشطة الوكالة. التاريخ: 17-18 يناير/ كانون الثاني 2015، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة الاتصال: أمانة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الهاتف: 9000- 417- 2- 971 +، البريد الإلكتروني: info@irena.Org ، www: http://www.irena.org

الجزء الثامن من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز (ADP 2-8): سيعقد الاجتماع الثامن للدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في شهر فبراير/ شباط. التواريخ: 8-13 فبراير/ شباط 2015، جنيف، سويسرا، الاتصال: : أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هاتف: 1000-815-228-49 +، فاكس: 1999-815-228-49 +، البريد الإلكتروني: secretariat@unfccc.int، WWW: http://cdm.unfccc.int/Panels/accreditation/index.html

الدورة الواحدة والأربعون للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: ستجتمع هذه الدورة في فبراير/ شباط لمناقشة عدة أمور من بينها العمل المستقبلي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والدروس المستفادة من تقرير التقييم الخامس. التواريخ: 24-27 فبراير/ شباط 2015، نيروبي، كينيا، الاتصال: أمانة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. هاتف: 8208-730-22-41 + الفاكس: 8025-730-22-41 +، البريد الإلكتروني: IPCC-Sec@wmo.int ، WWW: http://www.ipcc.ch/

الاجتماع السادس والثلاثين للجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك: يتوقع عقد الاجتماع السادس والثلاثين للجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك (JISC) بموجب بروتوكول كيوتو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مارس/ آذار. التاريخ: 12-13 مارس/ آذار 2015، بون، ألمانيا، الاتصال: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هاتف: 1000-815-228-49 +، فاكس: 1999-815-228-49 +، البريد الإلكتروني: secretariat@unfccc.int، WWW: http://cdm.unfccc.int/Panels/accreditation/index.html

المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث 2015: تستضيف حكومة اليابان المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث وستنظمنه استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ويتوقع أن يتم فيه الموافقة على إطار ما بعد 2015 للحد من أخطار الكوارث. التاريخ: 14-18 مارس/ آذار 2015، سينداي، اليابان، الاتصال: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هاتف: 78861- 91- 22- 41 +، فاكس: 39531- 73- 22- 41 +1، البريد الإلكتروني: cdrr2015@un.org ، www. http://www.wcdrr.org

الاجتماع الوزاري لمجلس المنطقة القطبية الشمالية: يضم هذا الاجتماع الوزاري لمجلس المنطقة القطبية الشمالية وزراء من دول القطب الشمالي وممثلين رفيعي المستوى من منظمات الشعوب الأصلية المشاركة بشكل دائم لوضع أهداف المجلس للعامين المقبلين. وسيحدد الاجتماع الوزاري لعام 2015 نهاية رئاسة كندا وبداية رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستستمر طوال فترة 2015-2017. وسيسبق اجتماع أبريل/ نيسان 2015 حدث في أوتاوا، كندا بتاريخ 23 إبريل/ نيسان 2015 لإبراز إنجازات المجلس خلال فترة رئاسة كندا. التواريخ: 24-25 أبريل/ نيسان 2015، إكاليت، كندا، الاتصال: هاتف أمانة مجلس المنطقة القطبية الشمالية: 40- 01- 75- 77- 47 +، البريد الإلكتروني: acs@arctic-council.org

www: http://www.arctic-council.org

الدورة الثانية والأربعين للهيئات الفرعية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: يتوقع عقد الدورة الثانية والأربعين للهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والجزء التاسع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في يونيو/ حزيران 2015. التواريخ: 3-14 يونيو/ حزيران 2015، بون، ألمانيا، الاتصال: هاتف أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هاتف: 1000-815-228-49 +، فاكس: 1999-815-228-49 +، البريد الإلكتروني: secretariat@unfccc.int، WWW: http://cdm.unfccc.int/Panels/accreditation/index.html

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ: سيعقد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاجتماع الرفيع المستوى بهدف توفير قوة دافعة وإضافة زخم للجهود الخاصة بالتوصل إلى اتفاقية عالمية في عام 2015 في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. التاريخ: 29 يونيو/ حزيران 2015، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الاتصال: مكتب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، www: http://www.un.org/pga/calendar/

الجزء العاشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز: من المتوقع يتم عقد الجزء العاشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في النصف الثاني من عام 2015. التواريخ: سيتم تحديدها لاحقا، المكان: سيتم تحديده لاحقا، الاتصال: هاتف أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هاتف: 1000-815-228-49 +، فاكس: 1999-815-228-49 +، البريد الإلكتروني: secretariat@unfccc.int، WWW : http://cdm.unfccc.int/Panels/accreditation/index.html

الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف: ستنعقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف المعني باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماعات ذات الصلة في عام 2015. التواريخ: 30 نوفمبر/ تشرين الثاني - 11 ديسمبر/ كانون الأول 2015، باريس، فرنسا، الاتصال: هاتف أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هاتف: 1000-815-228-49 +، فاكس: 1999-815-228-49 +، البريد الإلكتروني: secretariat@unfccc.int، WWW : http://cdm.unfccc.int/Panels/accreditation/index.html